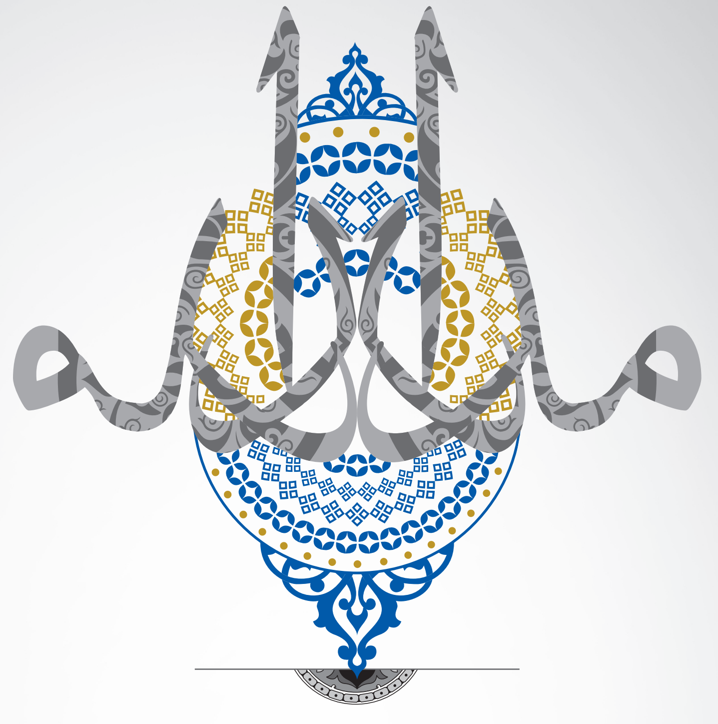




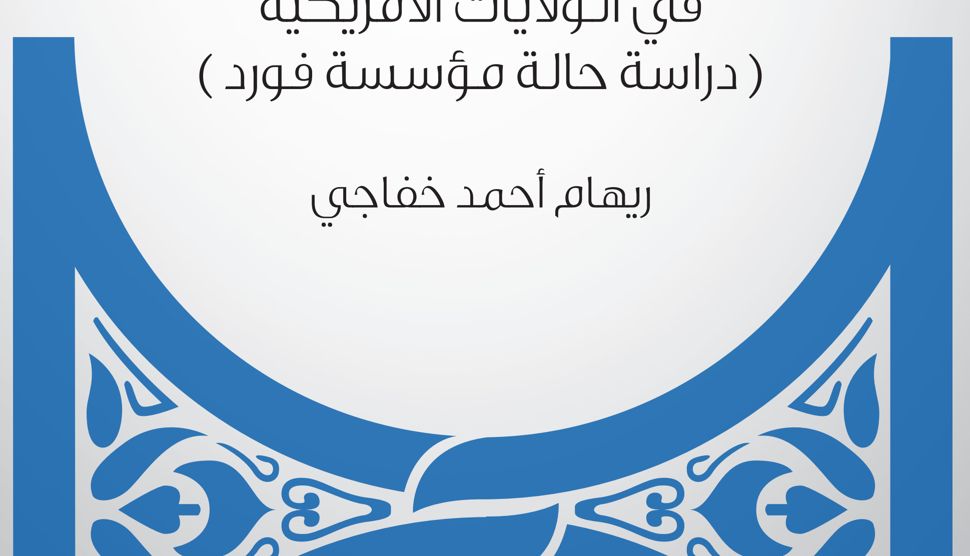




سلسلة الرسائل الجامعية (٩)
(ماجستير)

دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات الأمريكية (دراسة حالة مؤسسة فورد)

ريهام أحمد خفاجي





سلسلة الرسائل الجامعية (9)
ماجستير

دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

(دراسة حالة مؤسسة فورد 1950 - 2004)

ريهام أحمد محروس خفاجي

إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية
1430هـ - 2009م



سلسلة الرسائل الجامعية (9)

ماجستير

دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

(دراسة حالة مؤسسة فورد 1950 - 2004)

ريهام أحمد محروس خفاجي

إدارة الدراسات و العلاقات الخارجية

1430هـ - 2009م

سلسلة الرسائل الجامعية (٩)

دولة الكويت
ص.ب ٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف ١٨٠٤٧٧٧ - فاكس ٢٢٥٤٢٥٢٦
www.awqaf.org
Email:amana@awqaf.org
Email:serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

٣٦١.٧ خفاجي، ريهام أحمد محروس.

دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد ١٩٥٠-٢٠٠٤/ريهام أحمد محروس خفاجي. - ط١. - الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٩

٣٤٨ص؛ ٢٤سم.- (سلسلة الرسائل الجامعية. ماجستير؛ ٩)

ردمك: 978-99906-36-82-6

١ - الجمعيات الخيرية والسياسة - أمريكا - رسائل جامعية

٢ - الأعمال الخيرية والسياسة - أمريكا - رسائل جامعية

٣ - مؤسسة فورد الأمريكية　　أ. العنوان

رقم الإيداع: 2009/050

ردمك: 978-99906-36-82-6

تصدير

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية المندرج بدوره ضمن مشروعات الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون الدولة المنسقة بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الأندونيسية "جاكرتا" في أكتوبر سنة ١٩٩٧م.

وهذه المشروعات هي:

١ - مشروع إصدار الكشافات الببليوجرافية للأدبيات الوقفية.

٢ - مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية.

٣ - مشروع بنك المعلومات الوقفية.

٤ - مشروع تدريب العاملين في مجال الوقف.

٥ - مشروع عرض التجارب الوقفية.

٦ - مشروع إصدار دورية دولية للوقف الإسلامي "مجلة أوقاف".

٧ - مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.

٨ - مشروع مكنز علوم الوقف.

٩ - مشروع تقنين أحكام الوقف.

١٠ - مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

١١ - مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

وتنسّق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشروعات مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرياض والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

وتندرج سلسلة الرسائل الجامعية في مجال الوقف والعمل الخيري ضمن مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي،

لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الرسائل الجامعية، وأن تضعها بين أيدي الباحثين، والمهتمين، والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادا ومؤسسات وهيئات.

وتتحدث هذه الرسالة التي بين أيدينا عن المؤسسات الخيرية الأمريكية عمومًا من حيث السياقات التي تكونت فيها، والأدوار التي أدتها ومنها تمويل الجامعات، ومصادر هذا التمويل، والصعوبات في هذا المجال. وتم التطرق على الخصوص إلى مؤسسة خيرية غربية ذاع صيتها في أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بلد المنشأ، ألا وهي مؤسسة فورد، من حيث الأهداف، والهيكل التنظيمي، وآليات العمل، واستراتيجية المؤسسة وفلسفتها في دعم البحوث في مجالات عدة أبرزها: الدراسات السلوكية، ودراسات الأمن الدولي، ودراسات السياسة الخارجية الأمريكية، ودراسات القانون والمنظمات الدولية، ودراسات المنطق. هذا مع التطرق إلى أبرز ما قامت به مؤسسة فورد من أعمال خيرية في هذا الميدان في الفترة من ١٩٥٠ - ٢٠٠٤م.

وقد حصلت هذه الرسالة على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

سائلين المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف

المحتويات

فهرس الأشكال التوضيحية

شكر وتقدير

بعد أن من الله علي بإنجاز هذه الرسالة، أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل. وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور كمال المنوفي والأستاذ حمدي عبدالرحمن أستاذَيْ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اللذان شرفاني بالإشراف على الرسالة، وأسهمت ملاحظاتهما المنهجية في بلورة أطروحة الرسالة وضبط منهجها، وكانت تعليقاتهما خير عون لي خلال مراحل كتابة الرسالة.

كما لا يسعني إلا تقديم جزيل الشكر للأستاذ الدكتور إبراهيم البيومي غانم، الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الذي حفزتني دراسته عن "الأوقاف والسياسة في مصر" على دراسة الأدوار المتعددة للمؤسسات الخيرية في العالمين الإسلامي والغربي. كما أشكره على قراءته مسودة الرسالة، وتقديمه العديد من الملاحظات الموضوعية والشكلية القيمة التي أثرت الرسالة إثراءً بالغًا، وقبوله المشاركة في لجنة مناقشة الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى القائمين على مكتبة مؤسسة فورد، بالمقر الرئيسي للمؤسسة، في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين وفروا لي النسخ المطبوعة لمعظم تقارير المؤسسة خلال فترة الدراسة (١٩٥٠-٢٠٠٤)، فضلاً عن عديد من إصدارات المؤسسة. وتعد هذه التقارير من المصادر الأولية القيمة التي اعتمت عليها، إلى حدٍّ كبير، في إتمام الرسالة. وبرغم اقتصار تواصلي معهم على الاتصالات التليفونية والبريدية، إلا أن تعاونهم المستمر معي ترجم احترام مؤسسة فورد للعملية البحثية، وكفاءة العاملين بها في مساندة الباحثين.

وأدين بالشكر والتقدير إلى الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت التي تبنت نشر هذه الرسالة كجزء من اهتمامها بالدراسات الوقفية في داخل العالم الإسلامي وخارجه. وقد عبر دعم الأمانة المتواصل لجهود تطوير

البنية التحتية العلمية ذات الصلة بموضوعات الوقف عن وعي أصيل بأهمية التفاعل مع عملية إنتاج المعرفة. مما يعد إحياءً لوظيفة اعتادت الأوقاف الانخراط فيها بفعالية لقرون طويلة خلت، وإثراءً لمحاولات تجديد الرؤية الحضارية لمفهوم الوقف، ومقاصده نحو مجالات وفضاءات معاصرة.

ولا تسعفني كلمات العرفان والجميل للتعبير عن شكري وتقديري لأسرتي، والدي ووالدتي وشقيقتي وشقيقي، اللذين قدموا لي ولأسرتي الدعم المادي والمعنوي طوال سنوات إعداد هذه الرسالة. كما أخص بالشكر زوجي الدكتور أحمد علي سالم الذي كان خير رفيق لي في مسيرتي العلمية والإنسانية. ويمتد امتناني إلى ولديَّ، يحيى ويوسف، حيث تحملا مشقة مواصلة والديهما للمسيرة العلمية، بما فيها من ضغوط وصعوبات. فجزى الله الجميع عني خير جزاء.

وأسجد لله شكرًا أن وفقني في إتمام هذه الرسالة، وأساله من فضله، عز وجل، أن يجعلها في ميزان حسناتي.

مقدمة الدراسة

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية دورًا متزايد الأهمية في النهضة العلمية، كما يزداد انخراطها في الحركة الأكاديمية بها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تُموِّل المؤسسات المدنية - مثل المؤسسات الخيرية (Foundations) ومؤسسات الائتمان (Trusts) - نسبة كبيرة من الأبحاث العلمية، وتقدم منحًا للدارسين كما أسهمت في توفير عديد من الخدمات التعليمية ودعمها عن طريق جهود وإسهامات الأفراد التطوعية. ولايمكن الفصل بين محورية دور هذه المؤسسات في تمويل العملية التعليمية والحركة البحثية في الولايات المتحدة، وبين التزايد المطرد لاحتياجات الجامعات والمراكز البحثية، سواء في العلوم التطبيقية أم الاجتماعية. فالتوسع الهائل في أعداد الطلاب والاهتمام الشديد بمواصلة تطوير البحث العلمي والاجتماعي خلقا احتياجًا متواصلًا للدعم المالي، الحكومي، أو المدني، وتزامنت هذه المتطلبات مع التقليص الحكومي لدعم الجامعات، أو على الأقل قصره على مجالات ذات صلة بالاهتمامات الحكومية المباشرة. وقد تصدّى تمويل مؤسسات المجتمع المدني، ممثلًا في الشركات الرأسمالية والمؤسسات الخيرية، لدعم العملية التعليمية والبحثية في عديد من الجامعات والمراكز البحثية. فعلى سبيل المثال، أضافت عديد من الشركات الرأسمالية إلى وحدات البحث والتطوير داخلها عقودًا لإجراء مشروعات بحثية في عدد من الأقسام العلمية في الجامعات الأمريكية. وقد قامت المؤسسات الخيرية من جانبها بتوفير الدعم المالي للجامعات الأمريكية، في صورة منح دراسية للطلاب من داخل الولايات المتحدة وخارجها، أو في صورة تمويل سخي للعديد من المشروعات البحثية في الفروع العلمية المختلفة.

والواقع أنه قد يسهل تفسير تمويل الشركات الرأسمالية لأقسام علمية ذات صلة بمجالات عمل تلك الشركات، بينما لا يمكن دائمًا التنبؤ

باتجاهات دعم المؤسسات الخيرية، وتحليل هذه الاتجاهات. بل إن المؤسسات الخيرية التي ما فتئت تدعم أقسامًا علمية محددة ذات صلة بأهدافها العامة لاعتبارات عملية، لا يمكنها تمويل كافة المشروعات البحثية في هذه الأقسام، وبالتالي تعطي بعضها أولوية على البعض الآخر في ذات التخصص العلمي. وفي هذا الصدد يثار التساؤل حول دور الاتجاهات التمويلية للمؤسسات الخيرية الداعمة للجامعات، والمراكز البحثية في بلورة وتوطيد دعائم اتجاهات علمية، وسيطرة أجندة بحثية معينة على الحركة الأكاديمية في الولايات المتحدة، باستخدام قدراتها المالية.

وقد كان استكشاف هذا الدور للمؤسسات الخيرية في الحركة العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية دافعًا أساسيًا لدراسة دور المؤسسات الخيرية Foundations في دراسة علم السياسة، حيث تتميز العلوم الاجتماعية بالتغير المستمر في مناهجها، وأساليب تدريسها، مما يعني إمكانية نسبة جانب من هذا التغير إلى دور المؤسسات الخيرية فيها. ويأتي علم السياسة كحقل للدراسة باعتباره واحدًا من أكثر الحقول الاجتماعية تشعبًا وصلةً بالحياة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث اهتمامه بدراسة الأبعاد والمحددات الداخلية والخارجية لحركة وتفاعلات الفاعلين في المحيطين المحلي والعالمي. وتركز الدراسة على حالة مؤسسة فورد في الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٤)، باعتبارها للمؤسسات الخيرية، للبحث في إسهاماتها في دراسة علم السياسة في الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية.

اختيار حالة الدراسة (مؤسسة فورد)

اختارت الباحثة مؤسسة فورد Ford Foundation في الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٤) لتحليل دورها في دراسة علم السياسة ومحاولة الوقوف على أهم الاتجاهات البحثية التي دعمتها المؤسسة. ويأتي اختيار مؤسسة فورد في هذه الفترة الزمنية لعدة اعتبارات:

أولًا: أولت مؤسسة فورد منذ نشأتها اهتمامًا متميزًا بالتعليم والبحث العلمي والاجتماعي، حيث اعتنت أهدافها العامة- المشار إليها في خطة المؤسسة للتوسع الوطني والعالمي- بهذه المجالات إلى حد كبير، مثل هدفي دعم القيم الديمقراطية، وتحسين الإنجاز البشري. كما أن هدفي تقليل الفقر، وعدم المساواة من جهة، وتحقيق التعاون الدولي من جهة أخرى، يحملان في جوهرهما مضمونًا اجتماعيًا. وترتبط أهمية هذا الاهتمام بالموارد المالية الهائلة التي تمتلكها المؤسسة، حيث قُدِّرت قيمة أصولها المالية في أوائل السبعينيات بما يقرب من ٣ مليار دولار، ارتفعت بحلول عام ٢٠٠٤ لتبلغ نحو ١١ مليار دولار. ويتراوح معدل إنفاق المؤسسة السنوي بين ٥٪ و٧٪ من متوسط قيمة هذه الأصول، بما يمكِّنها من تقديم مئات الملايين سنويًا من المنح والمساعدات لعديد من الأنشطة التعليمية والاجتماعية، في مختلف أرجاء العالم.[(١)] ويؤهل هذا الثقل المالي مؤسسة فورد أن تكون واحدة من كبريات المؤسسات الخيرية العالمية، حيث تحتل المرتبة الثانية عالميًا بعد مؤسسة بيل جيتس الأمريكية التي تقدر قيمة أصولها بنحو عشرين مليار دولار، مما يعضد من دورها في مجالات التعليم والبحث الأكاديمي، داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

ثانيًا: الاهتمام الشديد الذي توليه مؤسسة فورد للأبحاث السياسية تحديدًا، سواء بالإشراف المباشر على إجراء هذه الأبحاث، أم تمويلها في الجامعات، ومراكز الأبحاث الأمريكية، وغير الأمريكية، وقد انعكس هذا الاهتمام في الإسهامات المالية الضخمة التي تقدمها المؤسسة داخل الولايات المتحدة وخارجها لدعم الأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، والديمقراطية، ونظم الحكم، بما يتعدى مائتي مليون دولار سنويًا.[(٢)] وتعتبر الباحثة أن مؤسسة بهذا الثقل المادي في مجال دعم

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الرسم التوضيحي لمعدل إنفاق مؤسسة فورد بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٤ في:
Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2004) p.2

(2) Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2004) p.19.

الأبحاث السياسية جديرة بتتبع دورها في التأثير على اتجاهات العلم والدراسة في علم السياسة.

ثالثًا: الدور الحيوي الذي لعبته مؤسسة فورد بالفعل في دعم بلورة واستمرارية بعض التخصصات والمجالات الأكاديمية دون غيرها. فعلى سبيل المثال أسهمت المؤسسة بصورة ملموسة في تأسيس ودعم دراسات المناطق في الولايات المتحدة، وكانت أهم داعمي هذا النوع من الدراسات في الفترة ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٦، حتى احتلت الحكومة الفيدرالية المرتبة الأولى في دعم هذه الدراسات.[١] كما ساندت فورد بقوة جهود سك مصطلح "العلوم السلوكية،" ونشر دراساتها ومناهجها في الجامعات الأمريكية في الخمسينات. وكان للمؤسسة دور متميز في دعم دراسات المرأة، ونشرها في الولايات المتحدة.[٢]

ونتيجة للاعتبارات السابقة، ترى الباحثة أن الدور العلمي لمؤسسة فورد، وثقلها المادي، واهتماماتها السياسية، يجعلها نموذجًا متميزًا لدراسة دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة. وتمثل دراسة الفترة الزمنية (١٩٥٠ - ٢٠٠٤) مسحًا شاملًا لنشاط مؤسسة فورد على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم إنشاء المؤسسة عام ١٩٣٦، إلا إن عام ١٩٥٠ هو العام الذي تحَّولت فيه فورد من مؤسسة محلية تعمل في ولاية ميتشجان إلى مؤسسة فيدرالية يمتد نشاطها إلى المستويين الوطني والدولي. وتسمح الدراسة المسحية بتتبع التغيرات في الاتجاهات التمويلية للمؤسسة، المرتبطة بدراسة علم السياسة، لإدراك هذه التحولات التي لا تحدث عادة بين عشية وضحاها. وبناءً على ذلك، تحاول الدراسة البحث

(1) *Crossing Borders: Revitalizing Area Studies* (New York: Ford Foundation, 1999) pp.1-3.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول محورية دور مؤسسة فورد في بلورة ونشر وتطوير دراسات المرأة في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية، انظر:

Catharine R. Stimpson, *Women's Studies in the United States* (New York: Ford Foundation, 1986); Beverly Guy-Sheftall with Susan Heath, *Women's Studies: A Retrospective* (New York: Ford Foundation, 1995).

في جوانب الدور الذي قامت به مؤسسة فورد في تمويل دراسة علم السياسة ودعمها، وتحديدًا دورها في تمويل فروع علمية واتجاهات بحثية بعينها في علم السياسة ودعمها، من حيث المناهج والاتجاهات الأكاديمية والقضايا المدروسة، من خلال استخدامها لآلياتها المتعددة في تمويل العمليتين التعليمية والبحثية. ولا تتناول الدراسة العوامل الأخرى التي قد تؤثر على دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة، مثل التحولات السياسية المحلية أو الدولية.

وتركز الدراسة على دور مؤسسة فورد في دراسة عدد من فروع علم السياسة، وتحديدًا مناهج البحث والعلاقات الدولية، خاصة في مجالات: الأمن الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى دور المؤسسة في بلورة دراسات المناطق ونشرها في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. ويرجع استبعاد الباحثة لدراسة إدوار فورد التمويلية في الفروع الأخرى لعلم السياسة، مثل الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي، والرأي العام وغيرها، إلى عاملين رئيسيين مرتبطين برؤية فورد لأدوارها التمويلية في دعم العلوم الاجتماعية، وتقسيماتها الخاصة للفروع المختلفة لعلم السياسة:

العامل الأول: أن مؤسسة فورد أكدت، منذ توسعها الوطني والدولي، على استراتيجية ذات شقين؛ محورية دراسات العلوم الاجتماعية على أجندة تمويل المؤسسة، والالتزام بدعم الحقول المعرفية التي يمكن إحداث فرق ملموس في بنيتها، وينطبق ذلك أيضًا على تمويل التوجهات الحركية القادرة على إحداث تحول اجتماعي ملحوظ. وهو الأمر الذي يعكسه تركيز فورد لجهودها في تمويل الدراسات الأكاديمية الرائدة في مجالها، أو دعمها للمؤسسات الاجتماعية الفاعلة في مجتمعاتها. وبالتالي، لم يكن من المتوقع، أن تستطيع فورد كمؤسسة مستقلة الانخراط في تمويل كافة حقول العلوم الاجتماعية، أو حتى كل فروع علم السياسة، مما قصر دورها على فروع بعينها في علم السياسة، وهي التي تتناولها هذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر، أن مؤسسة فورد بذلت جهودًا ملموسة في تمويل عديد من فروع علم السياسة، إلا إنها تفاوتت في ثقلها وأهميتها عبر المراحل المختلفة لدور المؤسسة التمويلي. فعلى سبيل المثال قدمت فورد دعمًا متميزًا لصالح الدراسات السلوكية، والمناهج البحثية الكمية واستخدام النماذج الرياضية في العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة، خلال فترة الخمسينات. وبالتالي، تطورت فروع علمية من هذه التوجهات البحثية، وأسهمت فورد بصورة غير مباشرة، في صياغتها وإرساء دعائمها في مراحلها الأولية، وإن لم تضع ثقلًا تمويليًا خلفها في المراحل اللاحقة، ومن أبرز هذه الفروع الاجتماع السياسي.

العامل الثاني: أن مؤسسة فورد تعاملت مع البحث في فروع علم السياسة انطلاقًا من فلسفتها ورؤيتها الخاصة للأولويات الأكاديمية والتطبيقية، مما أفرز تقسيمات خاصة لفورد في مجالات دراسة علم السياسة. فعلى سبيل المثال، جمعت المؤسسة في تمويل دراسات المناطق بين دعم فرعي الحكومات المقارنة، والعلاقات الدولية، من خلال صياغة جديدة لدراسة المجتمعات غير الأمريكية على صعيد ثقافتها، والبنى التنظيمية، والمؤسسات السياسية الداخلية من جانب، وعلاقاتها المختلفة مع محيطها الخارجي من جانب آخر. وبرغم اهتمام فورد بالداخل الأمريكي، إلا أنها قسَّمت تمويل الدراسات الأمريكية بين دراسات قانونية للدستور الأمريكي، ودعم موسمي لدراسات كمية حول الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتمويل دراسات الأقليات في المجتمع الأمريكي. مما جعل عديدًا من أوجه تمويل فورد في مجال الدراسات الأمريكية، يخرج من مجال التقسيم المتعارف عليه لفروع علم السياسة، ويدخل في إطار الدراسات القانونية والاجتماعية.

كما ركزت مؤسسة فورد في مجال الرأي العام، والسلوك السياسي على تمويل المؤسسات الحركية الفاعلة، بدرجة تفوق الدراسات الأكاديمية في هذا الصدد، مثل دعمها للعديد من المنظمات والحركات الهادفة لرفع وعي

المواطن الأمريكي بآليات نظامه السياسي ودفعه للمشاركة في العملية السياسية والتأثير فيها. وكذلك اهتمت المؤسسة بدعم الدراسات الأكاديمية للتجارة الدولية، وإن ركزت على أبعادها الإقتصادية، بل وصُنِّفت في تقارير المؤسسة السنوية باعتبارها دراسات في الاقتصاد الدولي، مما قلَّل من إمكانية اعتبارها إسهامًا في حقل الاقتصاد السياسي، فضلًا عن صعوبة البحث في ملفات هذه المشروعات فرادى لتقرير مدى علاقتها المباشرة بالاقتصاد السياسي.

والشاهد أن مؤسسة فورد لم تقدم دعمًا ملموسًا لكافة فروع علم السياسة، بل ركزت على التعاطي مع الفروع والحقول المرتبطة بفلسفتها من جانب، والتي تستطيع الإسهام بفعالية في توجهاتها العلمية وبنيتها الأكاديمية من جانب آخر. وقد تم تحديد هذه الفروع من خلال دراسة مسحية لجهود مؤسسة فورد التمويلية في فروع علم السياسة خلال فترة الدراسة (١٩٥٠ - ٢٠٠٤).

المشكلة البحثية

تحاول الباحثة الإجابة عن عدة تساؤلات بحثية تنبثق من تصورها لأهمية الدراسة:

أولًا: ما تعريف المؤسسات الخيرية الأمريكية؟ وما آليات عملها؟ وما دوائر حركتها الداخلية والخارجية؟ وما أدوارها العامة؟

ثانيًا: هل يمثل تمويل المؤسسات الخيرية للجامعات والمراكز البحثية الأمريكية مصدرًا محوريًا من مصادر دخلها؟ وما مدى أهمية هذا التمويل لدراسة علم السياسة؟

ثالثًا: ما آليات، واستراتيجيات مؤسسة فورد، كنموذج للمؤسسات الخيرية الأمريكية الكبرى، في دعم دراسة بعض الفروع المختلفة لعلم السياسة؟

رابعًا: ما الاتجاهات العامة لمؤسسة فورد في دعم دراسة بعض فروع

علم السياسة في الولايات المتحدة، من حيث القضايا المدروسة ومناهج دراستها والجهات الأكاديمية الممولة؟

خامسًا: ما النتائج الأكاديمية التي ترتبت على دعم مؤسسة فورد لاتجاهات بحثية بعينها؟

فرضيات الدراسة

بناءً على الأسئلة البحثية السابقة، تحاول الباحثة اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين تزايد حدة الصعوبات المالية للجامعات الأمريكية - بسبب ارتفاع نفقاتها وانخفاض مواردها- وبين أهمية دعم المؤسسات الخيرية للعملية التعليمية والبحثية بها.

الفرضية الثانية: كلما ارتبطت فروع علم السياسة المدعومة من فورد بأهداف المؤسسة وفلسفتها العامة، زاد ثقل تمويل المؤسسة لهذه الفروع، وبالتالي تزايدت قدرتها على توجيه الحركة التعليمية والبحثية بها على صعد النماذج المعرفية السائدة، والمناهج المستخدمة، والقضايا المدروسة. وفي هذا الصدد، فإن التحول في الأهمية النسبية للأهداف المرحلية للمؤسسة، يلقي بظلاله على أولوية تمويل فروع علم السياسة المختلفة وآلياته على أجندة فورد.

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية العلمية

تفتقر المكتبة العربية لدراسات تحليلية حول آليات إنتاج المعرفة، وأدوار المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية في عملية الإنتاج المعرفي. وتبدو أهمية إدراك هذه الآليات في تأثيرها المباشر على المخرجات المعرفية. وبالتالي فلابد من الإحاطة بأبعاد عملية إنتاج المعرفة، وضبط مدخلاتها، وصيرورتها، ضمانًا لحريتها، وتأكيد انتمائها لحضارتها. وتعد

المؤسسات الممولة من أهم محددات هذه العملية، لقدرتها على التحكم في مدخلات العملية وتوجيه حركتها، باستخدام الإمكانات المالية، مما يطرح عديدًا من التساؤلات حول استقلالية المعرفة المنتجة وفعاليتها المتوقعة في بيئتها. ولذلك اعتادت الحضارة الإسلامية، لقرون طويلة منصرمة، على خلق مؤسسات أهلية داعمة لإنتاج الفكر والمعرفة، مستقلة ماديًا عن مؤسسات الدولة، بحيث توظف قدراتها المالية لتمويل الحركة العلمية والبحثية، دون تدخل الدولة المباشر في صيرورة عملية الإنتاج المعرفي. وبناءً على ذلك، تجلت الحرية الأكاديمية في الحضارة الإسلامية، منتجة معرفة منتمية ومستقلة وفعالة.[١]

وفي هذا الصدد، يبرز الدور الأكاديمي للمؤسسات الخيرية وتأثيرها في دراسة العلوم الاجتماعية. إلا أن الدراسات العربية درجت عند ربط المؤسسات الخيرية بالحركة العلمية، أن تذكر تمويلها للمؤسسات التعليمية، من حيث امتداده التاريخي وآثاره الاجتماعية، فضلًا عن مقداره وأهميته النسبية مقارنة بمصادر التمويل الأخرى. ولا يحدث تقصٍ للأهداف العلمية لهذا التمويل وآثاره على حركة العلم وتدريسه، وهذه مساحة فراغ تنظيري. وقد أصبح التمويل المدني للمؤسسات التعليمية، في الأزمنة المعاصرة، أداة لتنفيذ سياسة وتحقيق أهداف تتعدى مجرد الإنفاق في أوجه الخير. وبطبيعة الحال تنعكس هذه الأهداف والسياسات على الحركة العلمية ذاتها. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار دور الأوقاف الخيرية، مرادفًا للمؤسسات الخيرية الأمريكية، في إنشاء الجامعة المدنية في مصر في أوائل القرن العشرين - بدلًا من توجيه الدعم لتنمية العملية التعليمية في الأزهر - أثَّر بشكل واضح على دراسة مختلف العلوم في مصر آنذاك ولاحقًا.

ويعد نطاق التأثير المباشر للمؤسسات الخيرية على دراسة علم

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تمويل الأوقاف الخيرية للمؤسسات العلمية في مصر كنموذج، انظر: إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨) ص١٩٦-٢٨٩.

السياسة مجالًا بحثيًا جديرًا بالاهتمام والدراسة لارتباطه بحركة المجتمع ووسائل تسييره. وبينما ازداد اهتمام الباحثين في الجامعات الغربية بدراسة التفاعل بين ما هو مدني وما هو سياسي، فإن مثل هذه الموضوعات لم تحظَ باهتمامٍ كافٍ في الجامعات العربية. وقد رصدت بعض الأدبيات العربية التي اهتمت ببحث التفاعل بين المدني والسياسي مثل رسالة الدكتور إبراهيم غانم المقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٧، وعنوانها "الأوقاف والسياسة في مصر." إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى الآثار الأكاديمية لتفاعل دائرة المدني مع دائرة السياسي العلمي، التي لا تقل أهمية عن سابقه، لارتباطه بتوجيه العقول المفكرة التي كثيرًا ما تصنع، أو على الأقل تسهم في صناعة القرار السياسي التطبيقي.

وبالتالي أحاول تقصي أبعاد دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحليل هذا الدور واستكشاف الاتجاهات العلمية التي دعَّمتها المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة، بالتطبيق على حالة مؤسسة فورد. وأرى أن جانبًا من أهمية الدراسة ينبع من دراسة هذا الدور في الولايات المتحدة تحديدًا، باعتبار سعة انتشار مناهج علم السياسة الأمريكي ونظرياته واتجاهاته العامة، وعالمية تأثيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشعب أدوار المؤسسات الخيرية الأمريكية وامتدادها على الصعيد العلمي خارجيًا، يطرح تساؤلات مماثلة حول تأثير التوجهات التعليمية والبحثية لهذه المؤسسات على الاتجاهات الأكاديمية في الدول التي تدعم جامعاتها. وقد تكون دراسة الأدوار الأكاديمية الداخلية للمؤسسات الخيرية الأمريكية بداية مناسبة لدراسات لاحقة حول الأدوار العلمية الخارجية لتلك المؤسسات.

ثانيًا: الأهمية العملية

ترى الباحثة أن الاستفادة العملية من دراسة دور المؤسسات الخيرية في إنتاج المعرفة السياسية، بالتطبيق على دور مؤسسة فورد في الجامعات

والمراكز البحثية الأمريكية، تخدم بالأساس القائمين على عملية إنتاج المعرفة في العالم العربي. ويمكن تحديدهم في ثلاث فئات: صنَّاع السياسة التعليمية، ومديري الجامعات والمراكز البحثية العربية، وقيادات مؤسسات المجتمع المدني. فبرغم اتجاه معظم الدول العربية إلى التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي تتخفف فيه الدولة ومؤسساتها من القيام بعديد من الأدوار الاجتماعية والتعليمية - بعد أن أرغمت المجتمع في أوائل القرن العشرين على قبول اضطلاعها بهذه المسئوليات منفردة- إلا أنها لازالت الموجِّه الرئيسي لسياساته التعليمية وحركته البحثية. وبالتالي أسعى في هذه الدراسة إلى لفت أنظار صنَّاع السياسة التعليمية إلى وجود أبعاد أكاديمية للدعم الذي تقدمه المؤسسات الخيرية الدولية للمؤسسات التعليمية في العالم العربي، من خلال تقديم دراسة حالة لدور هذه المؤسسات في الداخل الأمريكي، ودفعهم لوضع ضوابط للاستعانة بالمؤسسات الدولية في تمويل خطط تطوير التعليم العالي، والمشروعات البحثية المحلية. ومن أهم هذه القواعد الضابطة، أن يبلور صناع السياسات التعليمية رؤى مستقلة، فضلًا عن أهداف مرحلية وسياسات تنفيذية، للحركة التعليمية والبحثية في دولهم، بحيث يرتكز التطوير الأكاديمي على مرجعية المجتمع والدولة معًا، ويصب لصالح إصلاح حال الأمة.

وفي هذا الصدد، من المفترض أن يبرز دور مديري الجامعات والمراكز البحثية العربية للإسهام في صياغة هذه الرؤى المستقلة- وفقًا لمرجعيات المجتمع - وترجمتها إلى أجندة بحثية متكاملة تتعاطى مع قضايا الداخل، من خلال نماذج معرفية منتمية لحضارته، وتطرح حلولًا لمشاكله مستقاة من واقعه، وخصوصياته. ويكون التعاون مع المؤسسات الغربية المانحة منطلقًا من هذه الأجندة البحثية، بحيث يقتصر دور هذه المؤسسات على الدعم المالي والاستشاري. ولعل تصدي المؤسسات الخيرية العربية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني لتمويل العملية التعليمية والحركة البحثية في دول المنطقة، يمثل بديلًا مناسبًا في هذا

الصدد يجب الاهتمام به والتركيز عليه. إلا أن المؤسسات الخيرية العربية لازالت أقل اهتمامًا بدعم عملية إنتاج المعرفة، منها بتمويل الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وبرغم أهمية كلا الدورين في العالم العربي، إلا أن جهود إنتاج المعرفة باتت مطردة الأهمية بسبب حملات العولمة الفكرية، التي تفرضها المؤسسات الغربية المانحة، تحت دعاوى عالمية القضايا الإنسانية، رغم غلبة الفكر الغربي على مرجعيتها وأهدافها.

وبناءً على ذلك، جاء اهتمامي بدراسة الأبعاد العلمية والأكاديمية لتمويل المؤسسات الخيرية لدراسة علم السياسة في الولايات المتحدة. وتسمح نتائج الدراسة باستكشاف أبعاد دور هذه المؤسسات في الحركة العلمية ومجالات هذا الدور وإمكانياته. وتمهّد لاستكشاف آليات استخدام المؤسسات الخيرية كأداة في تمويل الدراسات الأكاديمية في العالم العربي ومحددات دورها.

منهج الدراسة

تندرج الدراسة في إطار دراسات فرع الحكومات المقارنة في علم السياسة، باعتبارها تركز على إحدى مكونات النظام السياسي الداخلي، وهي مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية. وبالتالي، تطبِّق الدراسة المنهج المؤسسي، الذي يُقصد به "دراسة المؤسسات السياسية من حيث التشكيل والاختصاصات."[١] ويعني هذا المنهج بدراسة عدد من الأبعاد؛ الهدف من تكوين المؤسسة، وكيفية تجنيد الأعضاء في المؤسسة، والوحدات الداخلية بها، وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات في المجتمع، والإطار القانوني المنظِّم لعملها، وثقل المؤسسة النسبي في النظام السياسي، وتوزيع الأدوار داخلها، والتغيُّر المؤسسي، وحدود تأثير المؤسسة في المجتمع.[٢]

(١) كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤) ص١٨.

(٢) مزيد من التفاصيل حول مقولات المنهج المؤسسي، انظر: **المرجع السابق**، ص ١٨-٢١؛ كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧) ص٦١-٦٣.

وبالإضافة إلى ذلك، اقتضت طبيعة المؤسسة المدروسة الاستعانة بأداة دراسة الحالة، التي ترتكز على الاقتصار في البحث على حالة واحدة، أو عدد قليل من الحالات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، حيث يتميز البحث فيها بالتفصيل والتمحيص الدقيق، الذي قد لا يتوافر في الدراسات واسعة النطاق. وبالرغم من افتقار دراسة الحالة للقدرة على توليد تعميمات واسعة، إلا أنها تجمع بين عدة مميزات، من أهمها قدراتها التفسيرية العالية في الحالات، والمواقف المحددة، وبالتالي إمكانية التوصل إلى علاقات سببية أقرب إلى الدقة في الحالات المشابهة.[١] وفضلًا عن ذلك، تستطيع الأبحاث القائمة على أداة دراسة الحالة توليد افتراضات بحثية ونظريات محدودة النطاق، يمكن تطويرها وتعميمها لاحقًا بإجراء المزيد من الدراسات حول حالات متعددة مرتبطة بنفس الظاهرة المدروسة.[٢] وفي إطار دراسات الحالة، تصنف هذه الدراسة كمنتجة للفرضيات Hypothesis-generating، بمعنى أنها تهدف إلى توليد المزيد من الفرضيات القابلة للإختبار حول الأبعاد المختلفة للموضوع المدروس.[٣] كما يطبق أسلوب المسح الحصري في الدراسة، بحيث يتم بحث نشاط مؤسسة فورد في دعم دراسات علم السياسة في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية على مدار سنوات نشاط المؤسسة الوطني والعالمي (١٩٥٠ - ٢٠٠٤) بشكل حصري، حتى تاريخ إتمام الدراسة.

(1) Brauce Bueno de Mesquita, "Domestic Politics and International Relations," *International Studies Quarterly,* Vol.46, 2002, p.2.

(٢) حول المفاضلة وفرص التكامل بين أداة دراسة الحالة والدراسات الكمية واسعة النطاق، انظر:
Robert Pahre, "Formal Theory and Case-Study Methods in EU Studies," *European Union Politics,* Vol.6, No.1, 2004, pp.113-146.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أنواع دراسات الحالة، انظر:
Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method," *The American Political Science Review,* Vol.65, No.3, 1971, pp. 682-93.

وتركز هذه الدراسة على الأهداف العامة لمؤسسة فورد، ومدى ارتباطها باتجاهات تمويل المشروعات البحثية في علم السياسة، ومقدار هذا التمويل والمؤسسات البحثية الموجه إليها، بالإضافة إلى المنح المقدمة لدراسي علم السياسة في الجامعات الأمريكية. وبناءً على ذلك، تتعامل الباحثة مع إسهامات مؤسسة فورد المتعلقة بدراسة علم السياسة من خلال البحث في الجوانب التالية:

أولًا: المنح والمساعدات التي تقدمها مؤسسة فورد لأقسام السياسة في الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية، لتمويل مشروعات بحثية محددة أو تقديم منح دراسية لطلابها وباحثيها.

ثانيًا: المنح والمساعدات التي تقدمها مؤسسة فورد مباشرة لطلاب (أمريكيين أو غير أمريكيين) يدرسون علم السياسة في الجامعات الأمريكية في مرحلة التعليم العالي، البكالوريوس والدراسات العليا (أي الماجستير والدكتوراه)، أو باحثين (أمريكيين أو غير أمريكيين) ممن حصلوا بالفعل على درجة الدكتوراه.

ثالثًا: المبادرات، أو المشروعات الكبرى التي تقوم مؤسسة فورد بطرحها وإدارتها ذاتيًا، بحيث تكون ذات صلة مباشرة بدراسة علم السياسة أو تدريسه.

وبالتالي يخرج من نطاق الدراسة الدعم الذي تقدمه مؤسسة فورد للجامعات غير الأمريكية لدراسة علم السياسة بحثًا وتدريسًا.

مفاهيم الدراسة

تستخدم الدراسة عددًا من المفاهيم المفتاحية هي: الدور، والمؤسسات الخيرية، ودراسة علم السياسة. وفيما يلي تعريف مختصر للمقصود بهذه المفاهيم في الدراسة.

الدور: تدمج الباحثة بين تعريف د. إبراهيم غانم للدور باعتباره "الأثر العام، المباشر وغير المباشر، الذي تتركه جملة الأنشطة المختلفة

للمؤسسة الوقفية على المستوى الاجتماعي العام،"(١) وإشارة مايكل بارنت إلى "إمكانية فهم الدور باعتباره كيفية مشاركة الفرد، أو الدولة، في المجتمع، تبعًا لهويته الخاصة، ومحاولته تعديل سلوك ما اتساقًا مع هذه الهوية."(٢) وبالتالي، يُعرف الدور في هذه الدراسة باعتباره "الأثر العام، المباشر وغير المباشر، الذي تحدثه جملة الإسهامات التعليمية والبحثية للمؤسسة الخيرية، التي تقوم بها اتساقًا مع أهدافها العامة وإدراكها لهويتها ودورها الاجتماعي، على صعيد الدراسات الأكاديمية في علم السياسة في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية."

المؤسسات الخيرية: تستخدم الدراسة تعريف المؤسسة الخيرية "كمنظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تمتلك مصادر تمويلها الذاتية في صورة وقفيات كبرى عادة، وتدار بواسطة مجلس أمناء (أو مديرين) خاص بها، وتهدف إلى المساعدة في تحقيق عديد من الأنشطة الاجتماعية والدينية والخيرية والتعليمية أو أية أنشطة أخرى تتغيا الرفاهية العامة(٣) وسيرد المزيد من التفاصيل حول تعريف المؤسسات الخيرية في الفصل الأول.

دراسة علم السياسة: ويقصد بدراسة علم السياسة الاتجاهات العامة للعلم والنظريات السائدة فيه خلال الفترة محل الدراسة والمناهج المستخدمة والقضايا والموضوعات البحثية المدروسة. ويندرج تحت هذا المفهوم دراسة تطور المناهج الكمية، والكيفية في علم السياسة، وكذلك الدراسات السلوكية وما بعدها. بالإضافة إلى دراسة المشروعات البحثية

(١) إبراهيم البيومي غانم، "ما قبل البحث في الأوقاف والسياسة في مصر" (في) نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرران) **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الإجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجاً** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠) ص١٥٦.

(2) Michael Barnett, "Institution, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States," *International Studies Quarterly,* Vol.37, 1993, p.74.

(3) Barbara Howe, "The Emergence of Scientific Philanthropy, 1900-1920: Origins, Issues, and Outcome," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.25-26

المتعلقة بقضايا كبرى وممتدة تاريخيًا مثل: مشروعات دراسة الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، أو التطور السياسي في الصين خلال التسعينات، وما يرتبط بها من الاهتمام بدراسة مناطق من العالم دون غيرها في فترات تاريخية معينة.

مصادر الدراسة

اجتهدت الباحثة في الحصول على مصادر متنوعة للدراسة معظمها باللغة الانجليزية لإعتبارات الحالة التطبيقية محل الدراسة. وتنقسم هذه المصادر إلى:

أولًا: وثائق أولية حول مؤسسة فورد، من حيث نشأتها وهيكلها الإداري والتنظيمي وتطور أهدافها وآليات عملها. وتشمل هذه الوثائق: التقارير السنوية، والفصلية التي تنشرها المؤسسة عن مجمل أنشطتها السنوية وحساباتها الختامية، والمطبوعات، والكتب التي تصدرها مؤسسة فورد للدراسات التي تمولها في مجال العلوم الاجتماعية، والمحاضر المنشورة للندوات والمؤتمرات التي تنظمها مؤسسة فورد سواء منفردة أم بالتعاون مع مؤسسات محلية أم دولية أخرى عن موضوعات متعلقة بعلم السياسة. بالإضافة إلى الصفحة الخاصة بمؤسسة فورد على الانترنت، وتحتوي على أحدث إصدارات المؤسسة وعديد من الأخبار المهمة عن أنشطة المؤسسة الجارية، وعنوانها: www.fordfound.org.

وتتميز التقارير السنوية باحتوائها على قوائم تفصيلية عن الجهات الممولة ومقدار التمويل، ومدته، وشروطه، وكذلك تبريرات مختصرة حول أسباب اختيار فورد لتلك الجهات لمنحها دعمًا ماليًا. وتعطي هذه القوائم إمكانية عالية للمقارنة بين الجهات المدعومة وتقصي أسباب اختيارها، بل وبحث طبيعة هذه الجهات من جانب وتوجهات علم السياسة من جانب آخر للوقوف على مدى التفاعل بين الجانبين. وتستخدم الدراسة إشارة مختصرة لتقارير فورد السنوية Ford Foundation Annual Report (FFAR).

ثانيًا: مصادر ثانوية تتعلق بالبحث في الأبعاد الأخرى المرتبطة بقضايا الدراسة، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى مصادر لدراسة المؤسسات الخيرية الأمريكية، من حيث تعريفها والسياق التاريخي والسياسي والاقتصادي لنشأتها وتطورها، فضلًا عن علاقتها مع الحكومة الفيدرالية، وأدوارها الاجتماعية المختلفة. وتشمل المجموعة الثانية مصادر لدراسة مصادر تمويل الجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي تواجهها. وتتكون المجموعة الثالثة من مصادر لدراسة الاتجاهات الأكاديمية لعلم السياسة، من حيث النظريات السائدة، والمناهج المستخدمة والموضوعات، والمناطق محل الدراسة.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مقدمة حول الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة، وعوامل اختيار موضوع الدراسة، والحالة المدروسة، والمشكلة البحثية وافتراضات الدراسة، بالإضافة إلى الأهمية العلمية والعملية لها. ويركز الفصل الأول على المؤسسات الخيرية الأمريكية، من حيث التعريف والسياق والأدوار والعلاقة مع الحكومة الفيدرالية. وأيضًا يبحث هذا الفصل مصادر تمويل الجامعات الأمريكية والصعوبات المالية التي تواجهها. ويتناول الفصل الثاني مؤسسة فورد، من حيث أهدافها العامة، وتطورها، وعلاقتها بعلم السياسة، فضلًا عن هيكلها التنظيمي والإداري. وكذلك يعرض الفصل لآليات عمل مؤسسة فورد، مثل المنح الدوريّة والمشروعات المستقلة والشراكة.

وتهتم الفصول الثلاثة التالية، الثالث والرابع والخامس، بدراسة دور مؤسسة فورد في دراسة الفروع المختلفة لعلم السياسة في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. فيتناول الفصل الثالث دور المؤسسة في دراسة مناهج البحث في علم السياسة. ويهتم الفصل الرابع بدور مؤسسة فورد في دراسة العلاقات الدولية، وتحديدًا دراسات الأمن الدولي، ودراسات السياسة الخارجية الأمريكية، ودراسات القانون، والمنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة. ويركز الفصل الخامس على دور المؤسسة في دعم وبلورة دراسات

المناطق في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية، من حيث استراتيجياتها في هذا الدعم، والقضايا الممولة في مجالات دراسات المناطق. وأخيرًا، تعرض الخاتمة رؤية متكاملة حول الأبعاد المختلفة لدور مؤسسة فورد، كدراسة حالة، في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تقدم طرحًا حول كيفية استفادة المؤسسات الخيرية في العالم العربي والإسلامي من نموذج مؤسسة فورد في تطوير العمل الخيري، خاصة في دعم بناء مجتمع المعرفة.

الفصل الاول

المؤسسات الخيرية
وتمويل الجامعات الأمريكية

- **المبحث الأول: المؤسسات الخيرية الأمريكية: التعريف والسياق والأدوار**
- **المبحث الثاني: تمويل الجامعات الأمريكية: الموارد والصعوبات**

يلقي هذا الفصل الضوء على المؤسسات الخيرية الأمريكية بصورة عامة، ويستكشف مدى أهمية دورها في دعم العملية التعليمية، والمشروعات البحثية في الجامعات الوطنية. وينقسم الفصل إلى مبحثين، يفرد الأول لبحث المؤسسات الخيرية في الخبرة الأمريكية، بينما يتناول الثاني دراسة الأوضاع المالية للجامعات الأمريكية.

وأهدف في هذا الفصل إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية المرتبطة بتعريف المؤسسات الخيرية الأمريكية وآليات عملها، ودوائر حركتها الداخلية والخارجية، وأدوارها العامة. بالإضافة إلى دراسة دور المؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية، والأكاديمية في الجامعات الأمريكية، واستكشاف مدى أهمية تمويل الأوقاف الخيرية لهذه الجامعات، والمراكز البحثية باعتبارها مصدرًا من مصادر دخلها، وتحديدًا أهمية هذا التمويل لدراسات العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة. وأفترض أن المؤسسات الخيرية تلعب دورًا مهمًا في دعم الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية، من خلال تمويل العملية التعليمية، والأكاديمية بها. وفي هذا الصدد، تحاول هذه المؤسسات مواجهة الاختناقات المالية المتزايدة في الجامعات من جانب، وكذلك سد العجز الحكومي في تمويل العلوم الاجتماعية تحديدًا، ومنها علم السياسة، وبالتالي فإن تمويلها لدراسة علم السياسة ذو أهمية محورية لدارسيه.

المبحث الأول
المؤسسات الخيرية الأمريكية

يتطرق المبحث الأول بصورة سريعة إلى الاتجاهات الرئيسة للأدبيات السابقة التي اهتمت بالمؤسسات الخيرية الأمريكية، قبل الوقوف على مفهوم المؤسسات الخيرية، من حيث تعريفها في الخبرة الأمريكية والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لنشأتها وتطورها. وبالإضافة إلى ذلك، يلقي المبحث الضوء على علاقة المؤسسات الخيرية بالحكومة الفيدرالية على مستويات متشابكة، وكذلك يشير إلى الأدوار الاجتماعية المتعددة لهذه المؤسسات.

الدراسات السابقة

اهتمت عديد من الدراسات بالبحث في المؤسسات الخيرية في الخبرة الأمريكية، وأدوارها الاجتماعية، وانقسمت هذه الدراسات بالأساس إلى أربعة اتجاهات:

الاتجاه الوثائقي: الذي يهتم بتوثيق عدد وأنشطة المؤسسات الخيرية الأمريكية، وتصدُر مثل هذه الدراسات بصورة دورية مثل كتاب مارجريت فيكزيكو (محررة) "المؤسسات الخيرية بولاية نيويورك: دليل شامل" المنشور عام ١٩٩٧، والذي يدرس المؤسسات الخيرية في ولاية نيويورك من خلال دراسة عددها، ومصادر تمويلها، وأنشطتها والمنح التي تقدمها وحجم هذه المنح ونوعية المؤسسات الموجهة إليها وتوزيعها الجغرافي.[١]

الاتجاه التاريخي: الذي يركز على دراسة نشأة المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة، ومدى اختلاف ظروفها عن الأوقاف الخيرية في أوروبا، مثل كتاب ديفيد هاماك "صنع القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة"

(1) Margaret Mary Feczko (ed.), *New York State Foundations: A Comprehensive Directory* (New York: New York Foundation Center, 5th ed., 1997).

المنشور عام ١٩٩٨. ويقدم الكتاب من خلال مجموعة من المقالات، والوثائق التاريخية عرضًا لنشأة، وتطور القطاع الخيري بشكل عام في الولايات المتحدة، منذ النموذج البريطاني الخيري المرتبط بالكنيسة الذي تم تطبيقه في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم يعرض للدور الإيجابي الذي قام به الدستور الأمريكي في دعم القطاع الخيري، حيث تبنى الدستور نظرية تدعو للحد من سلطات الحكومة، وتحديد مجالات تدخلها في الحياة العامة ليقتصر ذلك التدخل على التنظيم القانوني. وفي المقابل، اتسع نشاط القطاعات الخيرية التطوعية إلى مدى واسع، ومن النماذج التي أسهمت في الأنشطة الخيرية، الجمعيات اليهودية، والمؤسسات النسائية التي وجدت في النشاط الخيري مظهرًا من مظاهر القوة الاجتماعية. ويركز الكاتب على القطاع الخيري في القرن العشرين، وبالتحديد المؤسسات الخيرية، وتوغلها في المجالات العلمية، والرعاية الصحية، والتقدم الحضري، بالإضافة إلى الإشارة للقوانين المنظمة لها.[١]

ومن الدراسات التاريخية التي تؤرخ للمؤسسات الخيرية كتاب جوزيف كينجر "الأسس المحرِّكة للمؤسسات الكبرى" المنشور عام ١٩٥٤، والذي درس فيه علاقة المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة بتطور الرأسمالية في المجتمع، مقارنًا ذلك بتطور المؤسسات النظيرة في أوروبا وعلاقتها الوثيقة بالكنيسة، والتي استمرت حتى الثورة الصناعية. ويعتبر كينجر في كتابه أن المؤسسات الخيرية في أوروبا قبل الثورة الصناعية كانت قاصرة على الكنيسة الأمر الذي صرف الأفراد عن بذل الجهد فيها، بخلاف الوضع في الولايات المتحدة الذي ارتبطت فيه المؤسسات الخيرية بالجهود التطوعية للأفراد، وازدهرت مع تطور الرأسمالية في البلاد.[٢]

(1) David Hammack, *Making the Nonprofit Sector the United States: A Reader* (Bloomington: Indiana University Press, 1998).

(2) Joseph C. Kinger, *Operating Principals of the Larger Foundation* (New York: Russell Sage Foundation, 1954).

ويضم هذا الاتجاه أيضًا مجموعة من الكتب التي تؤرخ للعلاقة بين الشركات الكبرى، والمؤسسات الخيرية، وبخاصة تطور هذه العلاقة ومدى تشعبها، والقوانين الممهدة لها. على سبيل المثال كتاب ماريون فيرمونت سميث "الأعمال الخيرية، وشركات الأعمال" المنشور عام ١٩٧٢ الذي يتعرض للعلاقة القانونية والتاريخية بين شركات قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية، إلى جانب دراسة التأصيل النظري لتلك العلاقة وتطورها التاريخي خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات.(١)

كما يضم هذا الاتجاه مجموعة من الكتب التي تؤرخ لنشأة، وتطور مؤسسات بذاتها، وإسهاماتها الاجتماعية سواء على المستوى المحلي أم الوطني، مثل كتاب آلينور بريلينت "صدقة خاصة ومجالات عامة: تاريخ وكالة فيلر وبيترسون" المنشور عام ٢٠٠٠.(٢) وكذلك كتاب توم سيتون "مؤسسة هاينس والإصلاح الحضري في لوس أنجلوس" المنشور عام ١٩٩٩، والذي يتناول دور إحدى المؤسسات الخيرية في تنمية المجتمع الحضري في مدينة لوس أنجلوس في ولاية كاليفورنيا.(٣)

الاتجاه الاقتصادي - الاجتماعي: ويهتم بشبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حول المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة، ويقيس مدى نجاحها، أو إخفاقها في المجالات الاجتماعية والعلمية المختلفة، فضلًا عن قياس الثقل السياسي النسبي لهذه المؤسسات، ومحاولة استشراف أدوارها المستقبلية مثل الكتاب الذي حررته تريزا أوديناهل "أغنياء أمريكا ومستقبل المؤسسات الخيرية" المنشور عام ١٩٨٧، والذي يركز على الربط بين التغيرات في الطبقة الرأسمالية الغنية في الولايات المتحدة وبين

---

(1) Marion Fremont-Smith, *Philanthropy and Business Corporation* (New York: Russell Sage Foundation, 1972).

(2) Eleanor Brilliant, *Private Charity and Public Inquiry: A History of the Filer and Petrson Commissions* (Bloomington: Indiana University Press, 2000).

(3) Tom Sitton, *The Haynes and Urban Reform Philanthropy in Los Anglos: A History of the John Randolph Haynes and Dora Haynes Foundation* (Los Anglos: Historical Society of Southern California, 1999).

استمرار الازدهار، والتدفق في إنشاء المؤسسات الخيرية الأمريكية، باعتبار أن نشأة المؤسسات الأمريكية في بداية القرن قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنمو واتساع الرأسماليين الأمريكيين.[١]

الاتجاه العلمي الأكاديمي: ويركز هذا الاتجاه، على دور القطاع الخيري في التأثير على الحركة العلمية، والأنشطة الأكاديمية داخل الولايات المتحدة، وخارجها، من خلال أنشطته التعليمية والبحثية. ومن أمثلة هذا الإتجاه الكتاب الذي حرره روبرت أرفون "القطاع الخيري والإمبريالية الثقافية: المؤسسات الخيرية في الداخل والخارج." ويتناول الكتاب في أربعة عشر فصلًا، لأربعة عشر كاتبًا، صعود الدور العلمي للقطاع الخيري في الولايات المتحدة وفلسفته، بالإضافة إلى الإشارة إلى عديد من الحالات التطبيقية لهذا الدور داخل الولايات المتحدة وخارجها، على مستويات تعليمية وبحثية متعددة، وفي فروع علمية مختلفة.[٢]

كما تبرز في هذا الاتجاه كتابات إدوارد بيرمان، أستاذ التربية في جامعة لويزيانا، حول أثر المؤسسات الخيرية الأمريكية في تشكيل الحركة العلمية في العالم النامي، وتحديدًا أفريقيا. ومن أهم هذه الدراسات كتابه "أيديولوجية القطاع الخيري: أثر مؤسسات كارنيجي، وفورد، وروكفلر على السياسة الخارجية الأمريكية،" الذي ناقش فيه التحيزات الأيديولوجية للمؤسسات الخيرية الثلاث، والتي دفعتها لدعم نماذج معينة من دراسات التنمية داخل الجامعات الأمريكية، ونشرها في جامعات العالم النامي. وأشار بيرمان إلى وجود علاقة وثيقة بين رؤية المؤسسات الخيرية، وتحركاتها الدولية وبين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأكد أن المؤسسات سعت إلى تطبيق سياسات تمويلية تؤثر في بنية

(1) Teresa Odendahl (ed.), *Americans Wealthy and the Future of Foundations* (New York: Foundation Center, 1987).

(2) Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980).

الحركة الأكاديمية في العالم النامي، بما يخدم مصالح السياسة الخارجية الحكومية.[1]

ورصدت دراسات أخرى أبعاد، وخصائص الأدوار التمويلية للجهات المانحة الحكومية، والخيرية في دعم الحركة الأكاديمية لمجالات علمية بعينها، مثل تقرير إستير سيتشاتشتر "الدعم المالي لبرامج المرأة في السبعينات،" الذي قدمته لمؤسسة فورد. وقارنت سيتشاتشتر بين حجم وطبيعة المنح الحكومية، والخاصة الداعمة لبرامج المرأة في الولايات المتحدة، فضلًا عن المقارنة بين متلقي نوعيْ المنح. كما تناولت التمويل الدولي لبرامج المرأة، في إطار الأطروحات المعلنة للمنظمات الدولية المانحة، وكذلك الواقع التنفيذي لهذه الجهود النظرية.[2]

وتعرضت بعض الدراسات للبحث في دور مؤسسة فورد تحديدًا في الحركة العلمية في الولايات المتحدة، مثل رسالة الدكتوراه لبيتر سيبولد "تطور الاجتماع السياسي الأمريكي: دراسة حالة لدور مؤسسة فورد في إنتاج المعرفة." وقد أثبت سيبولد أن مؤسسة فورد استطاعت سك مفهوم "الدراسات السلوكية،" في فترة الخمسينات، ووقفت خلف بلورة هذا النوع من الدراسات، ونشره في الجامعات، ومراكز الأبحاث الأمريكية، بما أحدث نقلة نوعية في منهاجية علم الاجتماع السياسي ونظرياته لفترات زمنية طويلة لاحقة.[3]

---

(1) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy* (Albany: State University of New York Press, 1983).

(2) Esther Roditti Schachter, *Financial Support of Women's Programs in the 1790s: A Review of Private and Government Funding in the United States and Abroad* (New York: Ford Foundation, 1979).

(3) Peter Seybold, *The Development of American Political Sociology: A Case Study of the Ford Foundation's Role in the Production of Knowledge* (Ph.D. Dissertation, State University of New York-Stony Brook, 1978) quoted in Seybold, Peter, "The Ford Foundation and the Triumph of Behavioralism in American Political Science," in Robert Arnove (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: The Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.269-304.

وتصنف هذه الدراسة في إطار هذا الاتجاه العلمي-الأكاديمي. إلا أنها تركز على إسهامات مؤسسة فورد في الحركة التعليمية والبحثية لعلم السياسة، بصورة أكثر عمقًا من اهتمامها بتطور فروع علم السياسة المدعومة. وفيما يلي تحديد موجز للمقصود من المؤسسات الخيرية وتاريخها، وعلاقاتها الخارجية، وأدوارها الاجتماعية، تمهيدًا لدراسة حالة مؤسسة فورد.

تعريف المؤسسات الخيرية الأمريكية

يقصد بمفهوم المؤسسة الخيرية في النموذج الأمريكي "منظمة مستقلة تقوم وفقًا لإرادة أحد مانحي الأوقاف الخيرية، والذي تمتلك المؤسسة الخيرية بفضله وقفية تدار بواسطة عدد قليل من الأشخاص." كما تُعرَّف باعتبارها "منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تمتلك مصادر تمويلها الذاتية في صورة وقفيات كبرى عادة، وتدار بواسطة مجلس أمناء (أو مديرين) خاص بها، وتهدف إلى المساعدة في تحقيق عديد من الأنشطة الاجتماعية، والدينية، والخيرية، والتعليمية، أو أية أنشطة أخرى تتغيا الرفاهية العامة[١] ويذهب إبراهيم غانم إلى أن المقصود بالمؤسسة الخيرية هو "حبس مبلغ من المال، أو الأسهم، أو العقارات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية، ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء دور للعبادة، أو معاهد للتعليم أو ملاجئ للمشردين، أو مستشفيات، أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودًا من هذه الهيئات بالفعل."[٢] وتنشأ مؤسسة وقفية لإدارة هذا المال واستثماره، وتوزيعه على مصارفه. ويقوم على إدارة هذه المؤسسة مجلس منتخب وفقًا لشروط المانح، أو الجهات المانحة.[٣]

ويتقاطع مفهوم المؤسسات الخيرية مع مفهومي الوقف Endowment

(1) Barbara Howe, *op.cit.*, pp.25-26.

(٢) إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٦٦.

(3) Kenneth Prewitt, ''The Importance of Foundations in an Open Society,'' in Bertelsmann Foundation (ed.), *The Future of Foundations in an Open Society* (Gutersloh, Germany: Bertelsmann Foundation Publishers, 1999) pp.17-18.

والائتمان Trust. فمن جانب، تتشابه المؤسسات الخيرية مع الوقف الأمريكي في حبس أموال نقدية، أو عقارات عينية، والاستفادة من عائدها لصالح أهداف خيرية، إلا إن الوقف الأمريكي يُعهد فيه بإدارة الأموال المحبوسة إلى الجهة الموقوف لصالحها، مثل الجامعات، أو المستشفيات، بخلاف المؤسسات الخيرية ذات الإدارة المستقلة عن المانحين والممنوحين. ومن جانب آخر، يقترب نموذج المؤسسات الخيرية من نموذج "الائتمان"، ويقصد بالأخير وضع أموال، أو عقار في حيازة شخص، أو جهة ما، يطلق عليها "مجلس الأمناء" الذي يقوم باستثمار الأموال، أو العقارات لصالح أهداف صاحب المال، سواء أكانت أهدافًا شخصية أم أهدافًا عامة.[١] ففي كلا النموذجين يعهد بإدارة الاموال المحبوسة إلى مؤسسة مستقلة عن شخص المانح، إلا أنه لا يشترط خيرية أهداف الائتمان، فمن الممكن أن يدار لصالح شخص المانح وعائلته.

ويتشابه مفهوم المؤسسات الخيرية إلى حد كبير مع مفهوم الوقف في الخبرة الإسلامية والذي يعرف بأنه "حبس العين، أي مال يمكن الانتفاع به، على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة حالًا أو مآلًا، للصرف منه على جهة من الجهات الخيرية، مثل الفقراء، والمساجد، والمستشفيات."[٢] كما تنشأ هيئة مستقلة لكل منهما، تكون متسقة مع إرادة، وشروط المانح، ومسئولة عن إدارة المال المحبوس من جانب، وإنفاذ رغبات المانح الخيرية من جانب آخر. إلا أنه تظهر عدة اختلافات بين النموذجين. فهناك التباين في منبع النشأة، حيث يرتبط الوقف الإسلامي بفكرة دينية محضة، بينما تغلب على المؤسسات الخيرية المبادرات المدنية، والحوافز الحكومية،

---

(١) إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٦٦.

(٢) ظهر منذ بدايات القرن العشرين تقسيم عرفي في مصر، سرعان ما تحول إلى تقسيم قانوني رسمي، للتمييز بين الأوقاف الخيرية والأوقاف المدنية، فبينما يذهب ريع الأولى للأعمال الخيرية، يخصص عائد الثانية لصالح الواقف وذريته، وهناك نوع ثالث مشترك يجمع بين الأهداف الخيرية والمدنية. إلا إن التعريف الأصولي الفقهي يُظهر غلبة الأوقاف الخيرية، لمزيد من التفاصيل، انظر: **المرجع السابق**، ص٤٥-٤٨.

المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، ويستثنى من ذلك بعض الأنشطة الخيرية للمؤسسات الكنسية. ويعزو بعض الباحثين وجود عديد من أوجه التشابه بين مفهوم الوقف الإسلامي، والمؤسسات الخيرية الأمريكية إلى انتشار المفهوم الإسلامي للوقف في أوروبا، بداية من القرن السادس عشر الميلادي، كجزء من التفاعل الحضاري بين الغرب، والعالم الإسلامي، نتيجة الحروب الصليبية. وقد انتقلت هذه الخبرة مع الأجيال الأولى من المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا، خاصة الفاعلين منهم في المؤسسات الكنسية الأوروبية.[١]

ويلاحظ أن مؤسسة الوقف الإسلامي قد تمتعت في مراحل تاريخية سابقة باستقلالية إدارية عالية، مكَّنتها من تنويع أنشطتها الاجتماعية، مما سمح لها بممارسة دور ريادي في مجتمعاتها. إلا أن تقلُّص هذه الاستقلالية تدريجيًا لصالح هيمنة الدولة على نشاط مؤسسة الوقف تحديدًا، والأنشطة الاجتماعية بصورة عامة، قد أضعف الدور الريادي لهذه المؤسسة.[٢] وفي المقابل، تمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية خلال القرن العشرين من توسيع مساحات حركتها الاجتماعية، وتوطيد أركان دورها المؤثر في المجتمع الأمريكي، بفضل تبني الحكومة الفيدرالية سياسة غير تدخلية في مجالات الحياة العامة. وكان من مظاهر التدخل الحكومي لإخضاع مؤسسة الوقف الإسلامي تقييد تكوين الشخصية القانونية للمؤسسة الوقفية، التي ظلت تاريخيًا تنشأ تلقائيًا بمجرد ميلاد المؤسسة. أما على صعيد المؤسسات الخيرية الأمريكية، فقد كانت الشخصية القانونية موضع بحث وتنظيم من قِبل الحكومة الفيدرالية منذ نشأة هذا القطاع الخيري.

منذ منتصف القرن التاسع عشر، برزت إشكالية الوضع القانوني

(١) نصر محمد عارف، الوقف والآخر: جدلية العطاء والاحتواء والإلغاء، **أوقاف**، العدد التاسع، السنة الخامسة، نوفمبر٢٠٠٥، ص٢٠-٢٢.

(٢) للمقارنة، انظر محاولات الحكومة المصرية على سبيل المثال إخضاع مؤسسة الوقف الإسلامي، في: إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٣-٤٩٩.

للمؤسسات الخيرية نتيجة للتوسع المطرد في عددها. ولم تستطع الحكومة الفيدرالية الأمريكية ولا حكومات الولايات تطبيق قوانين الائتمان على المؤسسات الخيرية، نظرًا لاختلاف الهياكل التنظيمية بين المؤسسات الخيرية ومؤسسات الائتمان وتشابه المؤسسات الخيرية مع الشركات الرأسمالية. كما تعذر تطبيق القوانين المنظمة للشركات الرأسمالية على المؤسسات الخيرية، بسبب طبيعة المؤسسات الخيرية غير الهادفة للربح.[١] وحتى بدايات القرن العشرين كانت حكومات الولايات هي المخولة بالموافقة على تأسيس المؤسسات الخيرية، التي اتخذت بعد ذلك صيغة قانونية توفيقية كشركات غير هادفة للربح. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت الحكومة الفيدرالية باتخاذ عديد من الإجراءات لتنظيم عمل هذه المؤسسات الخيرية، كان أهمها إصدار قوانين للإعفاء من ضرائب الربح التجارية، أو ضرائب التركات في حالات التبرع الخيري.[٢]

وقد عرّفت معظم المؤسسات الخيرية التي أنشئت خلال فترة الخمسينات أهدافها بما يسمح لها بالحصول على هذه الإعفاءات الضريبية. وتتمثل هذه الأهداف في إدارة المؤسسة لأغراض دينية وخيرية أو لأغراض السلامة العامة، باستخدام وسائل تعليمية، أو من أجل حماية حقوق الحيوان، أو الأطفال. ويشترط ألا يكون ذلك بهدف الربح الفردي أو لحاملي أسهم، وألا تتضمن الأنشطة أية محاولة للترويج، أو التأثير على عملية التشريع، أو الانخراط في أية حملة انتخابية بالترويج لمرشح بذاته.[٣] وتذكر باربارا هوي أن المؤسسات الخيرية الأمريكية في القرن العشرين كانت أكثر اتجاهًا من سابقاتها نحو تمويل مشروعات وبحوث بنَّاءة عكست التوجه القومي نحو مزيد من الفكر والحركة العلميين.[٤]

(1) Marion Fremont-Smith, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision* (New York: Russell Sage Foundation: 1965) p.43

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا التنازع القانوني، انظر:

Ibid., pp.64-73.

(3) *Ibid.,* p.65.

(4) Barbara Howe, *op.cit.*, p.26.

السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي

كان إنشاء، وإدارة المؤسسات الخيرية في التاريخ الأوروبي قاصرًا على الكنيسة، وامتد ذلك إلى أمريكا الشمالية خلال فترة الوجود البريطاني فيها ابان القرنين السابع عشر والثامن عشر. إلا إن الثورة الأمريكية- في الربع الأخير من القرن الثامن عشر- أتاحت الفرصة لتفعيل النشاط الخيري غير التابع للكنيسة،(١) حيث ارتبط تزايد دور المؤسسات المدنية في النظام الاجتماعي الأمريكي بتبلور نموذج ديمقراطي أمريكي تتسع فيه مساحة الحرية، والمشاركة السياسية، والاجتماعية، وتتدعم فيه ثقافة التعددية والتنوع، بصورة أعلى من مثيلتها في أوروبا.(٢) كما يتقلص فيه دور الدولة المركزية لصالح توزيع عناصر القوة رأسيًا، وأفقيًا بين الجماعات المختلفة في المجتمع، بصورة غلبت فيها المبادرات الخاصة على تقاليد البيروقراطية المهيمنة في أوروبا.(٣) فقد اتجه الدستور الأمريكي نحو تقييد الأنشطة الحكومية، وتحديد مجالات تدخلها في الحياة العامة، ليقتصر ذلك التدخل على التنظيم القانوني، مقابل السماح بمساحات أوسع للممارسات الخيرية التطوعية. وساعدت الحرية الدينية على الجمع بين الأنشطة الخيرية للمؤسسات الدينية المختلفة، والأنشطة التطوعية غير التابعة للكنيسة، فظهرت أوقاف خيرية تابعة للكنيسة، وأخرى تابعة للمؤسسات اليهودية، وثالثة تدعمها وتديرها النساء كجزء من نشاط الحركة النسائية في أوائل القرن العشرين.(٤)

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، توسعت الأوقاف الخيرية كمًا

---

(1) David Hammack, *op.cit.*, pp.5-34.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة، ومقارنتها بالواقع الأوروبي، انظر:

ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل (القاهرة: الشركة الدولية للطباعة، ط٤، ٢٠٠٤) الجزء الثاني، ص٤٨٧-٥٠١.

(3) Kenneth Prewitt, "Foundation As Mirrors of Public Culture," *The American Behavioral Scientists,* Vol.42, No.6, March 1999, p.979.

(4) David Hammack, *op.cit.*, pp.91-111.

ونوعًا. فمن جانب، ازدادت وتنوعت الجهات المانحة للأوقاف ما بين أفراد وشركات كبرى. وتشير الإحصائيات إلى أن التوسع الأكبر للمؤسسات الخيرية جاء في فترة ما بعد الأربعينات من القرن العشرين. ويلاحظ أن معظم المؤسسات التي أنشئت في تلك الفترة كانت إما مؤسسات خيرية تابعة لعائلات بعينها، تتبرع فيها العائلة أو فرد منها بمبلغ من المال للأغراض الخيرية، وتبقى الإدارة قريبة من العائلة، مثل مؤسسة كارنيجي ورسل ساج، أو مؤسسات تابعة لشركات رأسمالية تخصص فيها الشركة مبلغًا من المال يستثمر في سنوات الرخاء كي يحقق لها ريعًا ثابتًا في السنوات العجاف تنفق منه على أغراض خيرية محددة، وتكون الإدارة في يد أحد أقسام الشركة، مثل مؤسستي روكفلر وفورد في بدايتهما.[١] وقد طورت هذه المؤسسات لاحقًا نموذجًا أكثر ثباتًا وهو المؤسسات الخيرية، التي اتخذت شكل وقف الأموال، أو العقارات لصالح العمل الخيري، وليس مجرد التبرع الجاري، مما أدى إلى تشعب أنشطة هذه المؤسسات لتمتد إلى المجالات التعليمية، والرعاية الصحية، ودعم الفنون، والثقافة، والإسهام في التطور الحضاري.

ومن جانب آخر، قفز حجم الأموال الموقوفة، وريعها المقدم للأنشطة الخيرية قفزة هائلة، حتى إن مؤسسة واحدة مثل مؤسسة فورد قدمت ما يقرب من عشر مليارات من الدولارات في صورة منح، وقروض لجهات حكومية، وغير حكومية منذ إنشائها عام ١٩٣٦ وحتى عام ٢٠٠٠.[٢] ويمكن تفسير ذلك على ضوء الظروف الاقتصادية، والقيم الاجتماعية في الولايات المتحدة آنذاك، حيث كان ضعف الدور التوجيهي للحكومة الفيدرالية في الاقتصاد- تطبيقًا للفكر الرأسمالي - عاملًا من عوامل تنامي ثقافة المبادرة الفردية بشكل عام التي انعكست لاحقًا في الفاعلية الاجتماعية. وقد سمح نمو الاقتصاد الأمريكي، وتوسع نشاطه عالميًا، فى فترة ما بين الحربين

(1) Marion Fremont-Smith, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision, op.cit.*, p.46.

(2) *FFAR,* New York, 2001, p.1.

العالميتين والكساد الرهيب، بتحقيق تنمية مطردة.[١] واستحوذت الشركات الرأسمالية الكبرى على جانب مهم من أرباح هذه التنمية، مما سمح بتدفق الموارد المالية عليها. وشجَّعت قوانينُ الضرائب، والتركات الأفرادَ، والشركات على الاتجاه نحو التبرعات الخيرية والوقف تهربًا من الضرائب. كما كانت فترة الخمسينات زاهرة بالنسبة للمؤسسات الخيرية نظرًا لارتفاع قيمة أصولها، خاصة من أسهم الشركات الرأسمالية.[٢] وفي نفس الوقت، كان الشعب الأمريكي لازال يعاني من تبعات فترة الكساد الاقتصادي بين الحربين، مما شجَّع الشركات الرأسمالية على المبادرة بتقديم إسهامات جادة في تحقيق التنمية البشرية، والاجتماعية. وأعطت الحكومةُ الفيدرالية الضوءَ الأخضر لهذه المبادرة من خلال إصدار تشريع يتضمن إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات الرأسمالية شريطة أن تُوجَّه نسبة من هذه الأرباح لصالح الأعمال الخيرية. الأمر الذي جعل عديدًا من الشركات الكبرى تسارع إلى تكوين مؤسسات خيرية استفادةً من التسهيلات الضريبية.[٣]

وهكذا لم تكن مبادرة الشركات الرأسمالية للإسهام في تحقيق التنمية البشرية بمنأى عن المصالح التجارية. فبالإضافة إلى التسهيلات الضريبية، كان التوسع الهائل في أنشطة تلك الشركات في احتياج متزايد إلى كفاءات متميزة، وذات تدريب راق، وقدرات خلاقة. وقد سمحت إسهامات الشركات الكبرى في تنمية العملية التعليمية، بكافة مستوياتها وأنواعها، بالإسراع في إيجاد هذه القوى المؤهلة، وتحسين مستوى تدريبها في الفروع العلمية المختلفة.[٤] وفي بعض الأحيان لجأت الشركات الرأسمالية إلى الإسهام

(١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الإقتصاد والقطاع الخيري الأمريكي، انظر:
Frank Dickinson, *The Changing Position of Philanthropy in the American Economy* (New York: National Bureau of Economics Research, 1970) pp.40-48.

(2) Marion Fremont-Smith, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision, op.cit.,* p.48.

(3) Marion Fremont-Smith, *Philanthropy and Business Corporation, op.cit.,* pp.32-55

(4) Joseph Wilson, "Technology and Society," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.164-165.

المباشر في تطوير نوع محدد من الدراسات أو التدريبات لمواجهة حاجتها الخاصة لمؤهلين متخصصين على نحو معين. فعلى سبيل المثال، أسهمت الشركات الرأسمالية ذات الأنشطة العالمية الواسعة في تطوير دراسات المناطق بهدف فهم ثقافات، وعادات، ولغات، واقتصاديات مناطق مختلفة من العالم. وأعطت دراسات المناطق مددًا متواصلًا من الكفاءات المدربة على العمل في أرجاء العالم، استوعبته الأنشطة الخارجية للحكومة الأمريكية والشركات الرأسمالية الكبرى لما يزيد عن عقدين من الزمن. وفي أحيان أخرى تعلقت الأنشطة محل الدعم مباشرة بمجالات تسويق منتجات الشركة، مثلما قامت شركة زيروكس بتوفير الدعم المالي لتحويل الوثائق التاريخية الأمريكية التي أصابها التلف إلى صور ميكروفيلم، التي تعد الشركة رائدة في صناعته، كما قامت شركة سيرس-روبك بالإسهام في تحسين مستويات معيشة الفلاحين في المناطق النائية من البلاد، سعيًا وراء رفع قدراتهم الشرائية لمنتجاتها المعروضة بالقرب منهم.(١)

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ الوضع السياسي في التعقيد بسبب الحرب الباردة، وتزايد أعباء الدور العالمي للولايات المتحدة. فمن ناحية، فرضت ظروف الحرب الباردة توسعًا هائلًا في دراسات ومشروعات بحثية بعينها. فعلى سبيل المثال، اهتمت الجامعات الأمريكية في مجالات الدراسات العلمية بمشروعات الصواريخ، والتجارب الكيميائية، والبيولوجية وتطوير العلوم الهندسية، بل والتجارب النووية أيضًا، بينما احتلت القضايا الأمنية، والدراسات السوفيتية موقع الصدارة في العلوم الاجتماعية، وتقدمت أهمية دراسات مناطق مثل الصين وآسيا على نظيرتها المتعلقة بأمريكا اللاتينية.

---

(١) ولا يقتصر هذا الأسلوب الذي يجمع بين الدعم الخيري والتسويق التجاري على أنشطة الشركات الرأسمالية داخل الولايات المتحدة، فقد قامت شركة أولد أويل ستاندرد بالترويج لمبيعاتها من الكيروسين بتوزيع الآلاف من مصابيح الإضاءة في الصين، انظر:

Ibid., p.164.

واحتاجت الجامعات الأمريكية إلى تمويل هائل لمشروعاتها البحثية العلمية، والهندسية، وتطوير بنيتها التحتية من معامل، ومكتبات ذات علاقة بهذه المشروعات، واستقدام نخبة من الأساتذة المتخصصين في عديد من المجالات العلمية الحيوية. وعلى صعيد العلوم الاجتماعية، أنشأت كثير من الجامعات الأمريكية أقسامًا، ومراكز بحثية متخصصة في دراسات المناطق ذات الأهمية المباشرة للولايات المتحدة، مثل الاتحاد السوفيتي والصين، أو ذات الأهمية المحتملة، مثل الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول جنوب شرق آسيا. كما توسعت أقسام السياسة في دراسة القضايا الأمنية وتحولات النظام الدولي الجارية والمستقبلية.

وفي هذا الصدد قدّمت الحكومة الفيدرالية دعمًا ضخمًا في المجالات المتعلقة بالحرب، تحت اسم النفقات العسكرية. إلا أنها فرضت من جانب آخر رقابة شديدة خلال فترة الحرب الباردة، ليس فقط على الفروع العلمية الممولة فيدراليًا، ولكن أيضًا على الأساتذة المتلقين للتمويل، والعاملين في الجامعات الأمريكية. وكانت الرقابة أكثر صرامة على أساتذة العلوم الاجتماعية، مقابل قدر من التسامح في الموقف إزاء علماء الفروع التطبيقية.[١] فقد كانت الجامعات والشركات ذات الأعمال، أو الأبحاث المرتبطة بالمجالات العسكرية ملزمة بالتحري أمنيًا عن موظفيها، بل إن مديريها كانوا يُعينون بتزكية من مكتب التحقيقات الفيدرالية.[٢]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الممولين الحكوميين الفيدراليين، والمحليين كانوا غالبًا ما يعارضون تمويل دراسات ذات توجهات لا تتماشى مع التوجهات العامة للنظام السياسي. وظهرت هذه الهواجس جلية في حملة المكارثية التي أقصت عددًا كبيرًا من الأساتذة والباحثين، لا سيما في العلوم الاجتماعية، عن مناصبهم الجامعية بدعوى توجهاتهم

(1) David Montgomery, ''Introduction,'' in *The Cold War and The University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) p.xx.

(2) *Ibid.,* p.xxv.

اليسارية، وحرمتهم من تمويل أبحاثهم الأكاديمية. ويذكر ديفيد مونتجمري أنه "بينما كان عديد من المؤرخين الواعدين يلجؤون للرواية بأساليب غير منظمة، كان نظراؤهم الأكاديميون المدافعون عن النظم السياسية والاقتصادية القائمة أطرافًا في حروب ثقافية، مما شجع المؤسسات الخيرية على تقديم تمويل سخي لهم من أجل مكافحة الفكر الذي يوصف بعدائه للرأسمالية."(١) كما كانت ميزانية الوقف الوطني للعلوم الإنسانية لا تتعدى خلال الستينات ١٤٠ مليون دولار، أي ما يقرب من ثمانية في المائة فقط من ميزانية مؤسسة العلوم الوطنية، ولم يكن يخصص من ميزانية الوقف للأبحاث إلا نحو السدس، وهو ما لا يسمح بإضافة علمية حقيقية.(٢)

العلاقة بين المؤسسات الخيرية والحكومة الفيدرالية

مثلت العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمؤسسات الخيرية قضية محورية في عمل كلا الطرفين. فرغم أن عدم الانخراط المباشر في الأنشطة السياسية ظل سمة ملازمة للعمل الخيري في الولايات المتحدة، وفقًا للقوانين المنظمة لنشأة، وعمل المؤسسات الخيرية، إلا إنه من الصعب قياس مستوى الانخراط غير المباشر لهذه المؤسسات في الحياة السياسية. فلاشك أن المؤسسات الخيرية، خاصة الكبرى منها مثل كارنيجي، وفورد، وروكفلر، كان لديها علاقة ذات وجهين مع السلطة السياسية، الوجه الأول يعكس سعي المؤسسات الخيرية لحماية مصالحها الاقتصادية، وتحقيق أهدافها الاجتماعية والتعليمية، والوجه الآخر يمثل محاولات الحكومة الفيدرالية وممثليها المحليين لضبط دور المؤسسات الخيرية الاجتماعي، في إطار السياسات العامة للدولة، بل واستخدام تلك المؤسسات من أجل تحقيق هذه السياسات داخليًا وخارجيًا. وكما يعبر

(1) *Ibid.*, p.xx.

(2) R. C. Lewontin, ''The Cold War and the Transformation of the Academy'' in *The Cold War and The University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) p.31.

روبرت أرفون "فإن المؤسسات الخيرية، مثل روكفلر وكارنيجي وفورد، قد مارست تأثيرًا قمعيًا في مجتمع ديمقراطي، حيث شكلت تركيزًا غير منظم أو محاسب للثروة والقوة (...) وقامت بدور وكالات التهدئة، لإرجاء ومنع أية تحولات ثورية، وبنيوية في المجتمع، من خلال المحافظة على نظام سياسي- اقتصادي عالمي المنظور، يفيد مصالح النخبة الحاكمة للمانحين والممنوحين."[١] ويمكن دراسة العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمؤسسات الخيرية من خلال بحث ثلاث دوائر متقاطعة، الأولى هي المصالح الاقتصادية للنخبة، سواء السياسية المرتبطة بالحكومة أم الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الخيرية، والدائرة الثانية أن تتعلق بالسياسة الداخلية للحكومة، وتحديدًا في مجالات التعليم العالي، وتركز الدائرة الثالثة على توظيف الدولة للمؤسسات الخيرية في تطبيق سياستها الخارجية.

الدائرة الأولى: تتشابك في الولايات المتحدة المصالح الاقتصادية البينية للنخبة السياسية، والمؤسسات الخيرية، خاصة المرتبطة بالشركات الاقتصادية الكبرى، تشابكًا كبيرًا. وفي هذا الصدد يجب الحديث عن دور المؤسسات الخيرية في دعم السياسات الرأسمالية الحرة والترويج لها، ثم الإسهام في تقديم حلول جزئية لمشكلاتها. بالإضافة إلى الإشارة إلى التشابك الواضح بين قيادات النخبة، والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

قدَّمت المؤسسات الخيرية الأمريكية دعمًا ماديًا، ومعنويًا، مباشرًا وغير مباشر، للأيديولوجية الليبرالية والسياسات الرأسمالية الحكومية. ومرَّ هذا الدعم بمرحلتين متعاقبتين. اهتمت المؤسسات الخيرية في المرحلة الأولى- التي بدأت مع مطلع القرن العشرين- بتوطيد أركان الأسس الاجتماعية والثقافية لمبادئ الرأسمالية في المجتمع الأمريكي. فمنحت مؤسستا روكفلر وكارنيجي دعمًا سخيًا للدراسات النفسية، والاجتماعية،

(1) Robert Arvone, "Introduction," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) p.1.

التي قدمت تبريرًا للنظام الاجتماعي الرأسمالي بناءً على نظرية الاختلافات الفردية. وتفسِّر هذه النظرية التباينات الحادة بين أوضاع أفراد المجتمع استنادًا إلى الاختلافات الفطرية، والطبيعية بينهم، وليس للسياسات المتبعة في المجتمع. وبالتالي فهناك أفراد تؤهلهم قدراتهم الطبيعية للترقي الاجتماعي والاقتصادي، بينما يوجد آخرون قدرهم الطبيعي هو الاستقرار في قاع السلم الاجتماعي. وبناءً على ذلك، فليست هناك حاجة للحديث عن الإصلاح الاجتماعي، والاقتصادي، حيث القدرات الطبيعية للأفراد هي المعيار الأساسي لأدوارهم، ومواقعهم الاجتماعية.[١] وعلى الصعيد التطبيقي، استندت المؤسسات الخيرية إلى هذه النظرية الطبيعية في جهودها الرامية إلى السيطرة على محاولات الأقلية السوداء تأسيس كليات وجامعات خاصة بها. فسارعت المؤسسات الخيرية الكبرى، مثل كارنيجي وروكفلر وجون سلاتر، إلى الإسهام في دعم عدد من الكليات والجامعات السوداء.[٢] واهتمت تلك المؤسسات بتوفير التعليم الصناعي، والزراعي، الذي يصقل المهارات اليدويّة للسود، ويُعدُّهم لنوعيات من العمل الإنتاجي الحرفي، اتساقًا مع نظرية القدرات الفردية.[٣]

وفي المرحلة الثانية سعت المؤسسات الخيرية إلى تقديم الرأسمالية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول دعم المؤسسات الخيرية الأمريكية لدراسات نظرية الاختلافات الفردية، انظر:

Russell Marks, "Ligitimiating Individual Capitalism: Philanthropy and Individual Differences," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.87-122.

(٢) منذ أواخر القرن التاسع عشر تم إنشاء اتحادات على مستوى عدد من المناطق الأمريكية لوضع معايير لقبول الجامعات والكليات تعليمياً، واعتمادها ومراقبتها. وبالطبع أخفقت معظم الكليات السوداء في الحصول على هذا الاعتراف كمؤسسات تعليمية معتمدة، لأسباب جُلّها اقتصادي، مما قلّل من أهمية وجود هذه الجامعات السوداء، لمزيد من التفاصيل انظر:

James Anderson, "Philanthropic Control over Private Black Higher Education," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.151-153.

(٣) يعد المثال الأشهر في هذا الصدد هو الدعم الخيري لجامعة فيسك، ولمزيد من التفاصيل انظر:
Ibid., pp.167-172.

الصناعية باعتبارها الأيديولوجية الأكثر ملاءمة للاحتياجات الإنسانية عامة، والواقع الأمريكي خاصة.(١) وفي هذا الصدد اهتمت المؤسسات الخيرية بدعم المشروعات البحثية في العلوم الاجتماعية - خاصة الاقتصاد وعلم السياسة - والتي تبرز الجوانب الإيجابية في السياسات الرأسمالية وتلقي الضوء على المستقبل المشرق لمعتنقيها. ومن أهم تلك المحاولات، تبني مركز كارنيجي في واشنطن العاصمة مشروع لكتابة تاريخ الاقتصاد الأمريكي استمر ما يزيد على عقد من الزمان ١٩٠٤ - ١٩١٦، ورصد له ميزانية ضخمة. وكما ترى شيلا سلوتر وإدوارد سيلفا "كان الهدف من المشروع: تقديم آليات للتنبؤ بحلول للمشاكل الجارية، واستخدام هذه الآليات لتحقيق استقرار في نظام اقتصادي يرتكز على سيطرة رأس المال الصناعي الخاص، وأخيرًا تقديم هذه المعلومات للرأي العام لتبرير النظام الاقتصادي القائم على رأسمالية تقبل الإصلاح التدريجي."(٢)

وبشكل متوازٍ، توسعت المؤسسات الخيرية في القيام بأدوار اجتماعية ذات طابع خيري، بهدف الإسهام في معالجة الآثار الجانبية السلبية للسياسات الرأسمالية، وتقديم مساعدات في صورة مُسكِّنات للمتضررين منها. وسيأتي ذكر الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الخيرية بالتفصيل لاحقًا، إلا أنه ترد ملاحظة أساسية في هذا الصدد، وهي أن هذه الأدوار صبَّت في محاولات التطوير النسبي والشكلي لأوضاع الأقليات، والمتضررين من السياسات الرأسمالية، ودفعهم للتكيف مع ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، مع قليل من التحسينات. ولم يُرصد أي مشروع متميز لتحقيق تغيير بنيوي في هذه الظروف، أو إحداث طفرة هائلة فيها، مما يبرهن على رغبة المؤسسات الخيرية في استمرار النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم.

(١) لمزيد من التفاصيل حول رؤية المؤسسات الخيرية الأمريكية للفكر الليبرالي الرأسمالي، انظر:
Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, "Tax-Exempt Foundations: Their Effects on National Policy, *Science,* Vol.168, No.3928, April 1970, pp.220-228.

(2) Sheila Slaughter and Edward Silva, "Looking Backwards: How Foundations Formulated Ideology in the Progressive Period," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.64-65.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين المؤسسات الخيرية، والشركات الرأسمالية، والحكومة الفيدرالية لم تقتصر على تبادل المنافع، والمصالح، بل امتدت إلى تبادل الخبرات، والأشخاص، ضمانًا لاستقرار النظام. فمن الملاحظ أن مجالس إدارات المؤسسات الخيرية الكبرى في الولايات المتحدة زخرت بعديد من الشخصيات التي تربطها صلات وطيدة بالحكومة الفيدرالية أو الشركات الرأسمالية أو كليهما معًا. على سبيل المثال، تولى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأسبق ومهندس حرب فيتنام رئاسة البنك الدولي بعد فترة قضاها رئيسًا لشركة فورد للسيارات وعضو في مجلس إدارة مؤسسة فورد، كما شمل نفس المجلس في فترة لاحقة خلال السبعينات ديفيد بيل نائبًا لرئيس المؤسسة، وهو الذي سبق وشغل منصب رئيس الوكالة الدولية للتنمية، وهي وكالة فيدرالية. وهناك أيضًا أوجيني بلاك أحد أعضاء مجلس أمناء فورد، ورئيس سابق للبنك الدولي ونائب رئيس بنك روكفلر تشيز مانهاتن، ولاحقًا رئيس شركة أمريكان إكسبريس. وكذلك جون ماكلوي الذي خدم في عدة مناصب: مساعد وزير الدفاع، ورئيس بنك روكفلر تشيز مانهاتن، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة فورد، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة روكفلر، ولاحقًا رئيس البنك الدولي.[١] وتتعدد الأمثلة التي تبرهن على تشابك المصالح والأشخاص بين الثلاثي الرأسمالي: الحكومة الفيدرالية، والشركات الكبرى، والمؤسسات الخيرية. ولا شك أن هذا التشابك يُعُّد علامة على طبيعة المصالح التي يعبر عنها متخذو القرار داخل هذه المؤسسات الكبرى، وشكل القرارات الصادرة عنها.

الدائرة الثانية: على صعيد السياسة الداخلية، أسهمت توجهات الحكومة الفيدرالية نحو دعم مجالات البحوث العلمية التطبيقية، في إفساح المجال أمام المؤسسات الخيرية لتوفير الدعم للعلوم الاجتماعية

---

(1) Edward Berman, "The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945," in in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.205-206.

والإنسانية. وبينما غضَّت الحكومة الفيدرالية الطرف عن التحذيرات المتعاقبة من هيمنة المؤسسات الخيرية على المؤسسات التعليمية، إلا أنها راقبت بصرامة التوجهات السياسية والفكرية لهذه المؤسسات، وانعكاسات ذلك على اتجاهات التمويل.

وقد كان الاهتمام بتمويل التعليم الجامعي دومًا من أولويات المؤسسات الخيرية، حيث يذكر روبرت أرفون أن إحدى الدراسات قد كشفت من خلال البحث في ميزانيات المنح لتسع من أكبر المؤسسات الخيرية المانحة، أنها تنفق على التعليم العالي ما يقرب من ثماني أضعاف دعمها للتعليم ما قبل الجامعي، ويذهب جُل الدعم الجامعي لصالح برامج الدراسات العليا في الجامعات الخاصة.[١] إلا أنه ترد ثلاث ملاحظات أساسية فيما يتعلق بالأهداف العامة للتعليم العالي، والأجندة المدعومة من المؤسسات الخيرية. الملاحظة الأولى: أن المؤسسات الخيرية الكبرى أسهمت جنبًا إلى جنب مع الحكومة الفيدرالية في صياغة الأهداف العامة للتعليم العالي، من خلال التداخل الشديد في المناصب بين الرموز الحكومية، وقيادات المؤسسات الخيرية، خاصة قبل إنشاء وزارة التعليم في عهد كارتر.[٢] وكان من أهم تلك الأهداف، تحقيق التوسع الكمي الضخم في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، والمضي في إنجاز الطفرة الكيفية في الأداء التعليمي في البلاد، والتحسين النسبي للأوضاع التعليمية للأقليات العرقية، وفقًا لضوابط سياسية، واجتماعية. وبالتالي لا نستطيع القول بوجود تعارض جوهري بين السياسات التعليمية لكل من الحكومة الفيدرالية، والمؤسسات الخيرية المانحة.

الملاحظة الثانية أن هذا التوافق بين الحكومة الفيدرالية، والمؤسسات الخيرية ساعد على القيام بدور مهم في بلورة الأجندة التفصيلية لقضايا

---

(1) Robert Arvone, *op.cit.*, p.3.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Weischadle, *op.cit.*, pp.374-376.

التعليم في الولايات المتحدة. وقامت بعض المؤسسات الكبرى بإنشاء لجان متخصصة للقيام بهذا الدور، كان من أهمها لجنة كارنيجي للتعليم العالي وصندوق فورد لتمويل تطوير التعليم. وتركز دور هذه اللجان على إجراء أبحاث حول العملية التعليمية، وتحديد مواطن الضعف، والقوة فيها، والبحث عن حلول عملية لمشكلات التعليم، وأخيرًا تقديم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات محددة لصنَّاع القرار.[1] وأتاح هذا الدور للمؤسسات الخيرية فرصة التأثير في تحديد القضايا محل الاهتمام وصياغة الحلول المقترحة.

الملاحظة الثالثة أن المؤسسات الخيرية اهتمت بدعم أبحاث العلوم الاجتماعية، التي تخدم قائمة الأدوار الاجتماعية لتلك المؤسسات، بالإضافة إلى توجه جل الدعم الحكومي نحو العلوم التطبيقية. إلا أن نسبة مهمة من المنح المقدمة، خاصة من المؤسسات الخيرية الكبرى، ذهبت إلى الجامعات الكبرى ذات السمعة العالية، والتوجهات السياسية، والاجتماعية المحافظة، ووضع اعتناق هذه الجامعات لقيم الاستقرار، وتركيزها على مبادئ التغيير التدريجي مقابل التحولات الراديكالية علامات استفهام حول تحيز المشروعات البحثية الممولة لصالح استمرار النظام الاجتماعي - الاقتصادي، واستقراره. والشاهد من الملاحظات السابقة أن المؤسسات الخيرية قد تعاونت مع الحكومة الفيدرالية في تأطير، وتطوير، وتطبيق السياسات التعليمية في البلاد، بما يخدم المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطرفين، ويستبعد معه جنوح تلك المؤسسات نحو إحداث تغيير داخلي غير موافق لقيم، وآليات النظام السائد.

ولم يمنع هذا التعاونُ الحكومي - الخيري في رسم وتطبيق السياسات التعليمية الحكومة الفيدرالية من مراقبة التوجهات السياسية للمؤسسات الخيرية، وانعكاسات هذه التوجهات على السياسات التمويلية. وكانت إشكالية

(1) Frank Darknell, "The Carnegie Philanthrophy and Private Corporate Influence on Higher Education," in Robert Arvone (ed.) *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.395-399.

تمويل المؤسسات الخيرية للتعليم قد طُرحت منذ أوائل القرن العشرين، حين قدمت "لجنة والش" التي كلفت بالرقابة على المؤسسات الخيرية من قِبل الرئيس ولسن تحت إشراف الكونجرس تقريرًا حول هذه القضية. وحذَّرت اللجنة في تقريرها عام ١٩١٦ من أن تركُّز الثروات في المؤسسات الخيرية الكبرى - تحديدًا كارنيجي وروكفلر - قد استخدم من قِبل القوى المهيمنة على الصناعة في الولايات المتحدة للسيطرة على الجامعات، وبالتالي الجانب التعليمي، والاجتماعي في الحياة الأمريكية. وقد أجمع أعضاء اللجنة على وجوب إصدار قانون فيدرالي يلزم المؤسسات الخيرية الكبرى بتحجيم دخلها وأصولها، وإيجاد آليات صارمة لرقابتها، إلا أنه لم تتخذ أية إجراءات إزاء هذه المؤسسات قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.[١]

واستمرت اللجان المراقِبة لعمل المؤسسات من قِبل الكونجرس أهم آلية لمتابعة أنشطة تلك المؤسسات، وبلغ دور اللجان ذروته خلال فترة الخمسينات مع اشتداد الحرب الباردة. ومن أبرز هذه اللجان، "لجنة كوكس" التي أنشئت عام ١٩٥٢، والتي خصصت لبحث أنشطة المؤسسات التعليمية والخيرية الخاضعة للإعفاءات الضريبية. واهتمت اللجنة بنقطتين أساسيتين؛ الأولى هي التأكد من تنامي أهمية، ودور المؤسسات الخيرية في المجتمع، وهو ما أشارت إلى حدوثه بشكل مطرد. والنقطة الأخرى هي التيقن من دعم المؤسسات الخيرية، من عدمه، لأنشطة تخريبية أو ضارة بمصلحة الولايات المتحدة داخل، أو خارج البلاد. وقد ذكرت اللجنة في تقريرها أن المؤسسات الخيرية محل البحث أقرت أنها راعت في السنوات الأخيرة إلى حد كبير الامتناع عن دعم أية أنشطة تخريبية، أو مناوئة للبلاد.[٢]

وفي السنة اللاحقة تكونت لجنة أخرى للرقابة مجددًا على المؤسسات الخيرية، وهي "لجنة ريس" التي خرجت بتقرير نهائي أثنى على التوسع

(1) Marion Fremont-Smith, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision, op.cit.,* p.51-52.

(2) *Ibid.,* pp.358-359.

المحمود للمؤسسات الخيرية، خاصة في تمويلها لأبحاث العلوم الطبيعية ودعمها المباشر للأنشطة الدينية، والتعليمية، والعلمية، لكنها اعتبرت أن أنشطة المؤسسات الخيرية في دعم العلوم الاجتماعية تدعو إلى اليقظة، خاصة مع تحول البحث في تلك المجالات إلى الأساليب الكمية، خلافًا للتوجهات النظرية، مما اعتبرته اللجنة تهديدًا للمبادئ الأخلاقية، والدينية والحكومية الأساسية في البلاد بدون إبداء أسباب واضحة لهذا التصور. وبالإضافة إلى ذلك، رأت اللجنة أن المؤسسات الخيرية قد أظهرت توجهًا ملموسًا نحو تفضيل الآراء السياسية التي تميل إلى اليسار، وأثَّرت سلبًا في السياسة الخارجية، بل وموَّلت أنشطة تخريبية.[١] ودعت اللجنة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا في مراقبة نشاط المؤسسات الخيرية، وتوقيع عقوبات على المخالفين لسياسة الدولة.[٢] وكان من نتيجة تلك التهديدات الضمنية، توخي المؤسسات الخيرية الحذر الشديد في تمويل موضوعات بحثية أو أشخاص محل نقد من جانب الحكومة بسبب توجهاتهم السياسية. ولا شك أن هذا الحذر قد أثَّر على الحركة الأكاديمية في العلوم الاجتماعية.

الدائرة الثالثة: بالإضافة إلى الدور الداخلي، لعبت المؤسسات الخيرية الكبرى، مثل فورد، وكارنيجي، وروكفلر، دورًا مهمًا في السياسة الخارجية الأمريكية. وليس أدل على ذلك مما ذكره القسم الخارجي لمؤسسة فورد عام ١٩٧٢ من أن عديدًا من القيادات في مجال مساعدات التنمية الخارجية قد طالبوا المؤسسة بلعب دور أكبر في مساعدة جماعات الدعم في مواصلة جهودها في العالم النامي، بالنظر إلى قدرة المؤسسة على التعامل مع عديد من المشكلات الحساسة ذات المضمون السياسي والأهمية المتوقعة.[٣] فقد تلاقت مصالح الحكومة الفيدرالية الخارجية مع سياسات المؤسسات الخيرية في الخارج. فمن جانب، كانت المؤسسات الخيرية قادرة على الوصول إلى

---

(1) *Ibid.*, p.362.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الضوابط، وأيضاً الجدل حول دور هذه اللجنة، انظر: *Ibid.*, p.363.

(3) Robert Arvone, *op.cit.*, p.6.

شرائح متنوعة في المجتمعات المضيفة والتواصل المثمر معها، ولديها القدرة على تعبئة موارد بشرية، ومالية متنوعة للقيام بمشروعاتها الخارجية، بحيث لا يقتصر التمويل على الموارد الأمريكية فقط، كما أنها متحررة من المعوقات البيروقراطية، والحساسيات السياسية، بما يجعل لها موطئ قدم في معظم أرجاء العالم، حتى في الدول المعادية للولايات المتحدة، بالإضافة إلى أن الصبغة الإنسانية للمؤسسات الخيرية توفر لها دعمًا محليًا قويًا.[١] وقد ساعدت المؤسسات الخيرية كلًا من الحكومة الفيدرالية، والشركات الرأسمالية، على تأمين وجود أمريكي يحظى بالتقدير، نتيجة لأدواره الإنسانية، في عديد من دول العالم النامي. وضمن هذا التواجدُ الحصولُ على الإمدادات اللازمة من المواد الخام، بالإضافة إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات الأمريكية، وتأكيد هيمنتها عليها.[٢]

وعلى الصعيد السياسي، سمحت الصفة غير الحكومية للمؤسسات الخيرية بالتعامل مع القضايا السياسية في الدول المضيفة، دون إثارة الحساسيات. فخلال عقدي الخمسينات والستينات، تقدمت المؤسسات الخيرية بمساعدات سخية للعملية التنموية في البلدان الآسيوية والأفريقية المستقلة حديثًا، ولعبت دور حائط الصد ضد النفوذ السوفيتي في عديد من تلك الدول.[٣] وكان تبني إدارة كارتر في السبعينات لمبدأ أولوية المساعدات الاقتصادية على التدخل العسكري المباشر، عاملًا من عوامل انتعاش الأدوار الخارجية للمؤسسات الخيرية. ولاحقًا، أصبحت المؤسسات الخيرية من الأدوات المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية في التواصل والتداخل في مجتمعات أوروبا الشرقية، بعد زوال الهيمنة السوفيتية عنها. ويلاحظ أن تعريف المصلحة الوطنية الأمريكية، وتحديد المناطق المهمة

(1) Landrum Bolling with Craig Smith, *Pivate Foreign Aid: U.S. Philanthrophy for Relief and Development* (Boulder: Westview Press, 1982) pp.189-190.

(2) Edward Berman, "The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945," *op.cit.*, pp.203-204.

(3) Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, *op.cit.,* p.224.

والمتوقعة للنفوذ الأمريكي ظلا من صميم أدوار الحكومة الفيدرالية، ولا تستطيع المؤسسات الخيرية تغييره، بل تحاول التأثير فيه من داخل المؤسسات الحكومية.[١]

وتمثل الإنجاز المتميز للمؤسسات الخيرية الأمريكية في تشكيل عقول نخبة من مثقفي عديد من الدول النامية. إذ أسهمت هذه المؤسسات بشكل فعَّال في الجهود المبكرة لإنشاء الجامعات الكبرى، وإرسال بعثات خارجية للطلاب النابهين، وتطوير المناهج التعليمية، وتدريب الكوادر التدريسية هناك. وفي المراحل التالية، أصبح هؤلاء الطلاب والكوادر عصب النخب الثقافية والسياسية في بلادهم، حاملين في عقولهم القيم الأمريكية الرأسمالية ومبشرين بها بين أبناء أوطانهم، باعتبارها الحلول السحرية للإشكاليات التنموية، وهي عقول صيغت بالأساس في أروقة الجامعات الأمريكية.[٢]

وبناءً على ما سبق، ظلَّت العلاقة بين الحكومة الفيدرالية، والمؤسسات الخيرية علاقة تعاونية إلى حد كبير، تتقاطع فيها الموارد المالية، والبشرية، بصورة تعكس مدى تشابك مصالح الطرفين، ويتحد هدفهما من هذه العلاقة في الحفاظ على النظام القائم، واستقراره. واحتفظت الحكومة الفيدرالية، في معظم الأحيان، باليد الطولى في تحديد الضوابط السياسية والاقتصادية، والاجتماعية لعمل المؤسسات الخيرية، تاركة للأخيرة صياغة بنود الأجندة التفصيلية، والتطبيق العملي لها. إلا أن التداخل بين القيادات الرسمية، ورجال المؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى تشابك المصالح الاقتصادية بين الطرفين، سمح بممارسة هذه المؤسسات غير الحكومية دورًا غير مباشر في تشكيل وبلورة أهداف السياسة الداخلية، والخارجية

(1) Landrum Bolling, with Craig Smith, *op.cit.*, pp.196-197.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الدور الثقافي لهذه المؤسسات الخيرية، انظر:

Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, pp.43-96; "The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945," op.cit., pp.203-232.

الأمريكية واستراتيجياتها، وآليات عملها، فضلًا عن إسهاماتها الفعَّالة في الجانب التنفيذي.

الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الخيرية

تنقسم تلك الأدوار إلى فرعين أساسيين:

أولًا: الإسهام في تحقيق التقدم التكنولوجي والفكري، ويدخل في نطاق ذلك:

١ - دعم التعليم ما قبل الجامعي، من خلال التوسع رأسيًا وأفقيًا في إنشاء المدارس، والمعاهد الصناعية، ورفع مستوى تدريب الكوادر التدريسية في تلك المؤسسات، وتحسين كفاءة الطلاب عن طريق تحسين المناهج، وظروف تلقيهم لها.

٢ - دعم التعليم الجامعي: عن طريق دعم إنشاء، وصيانة البنية التحتية للجامعات الأمريكية، من معامل، ومكتبات، وقاعات دراسية. بالإضافة لذلك، تمويل المشروعات البحثية المتميزة في مختلف فروع العلوم التطبيقية والاجتماعية، والإسهام في تغطية نفقات المواد الخام اللازمة للمشروعات، وتحسين ظروف الأساتذة، والطلاب المشاركين فيها.

٣ - دعم الدراسات العليا، وفي هذا الصدد أسهمت المؤسسات الخيرية في تأسيس أقسام علمية، ومراكز بحثية لحقول دراسية لم تكن موضع اهتمام من قبل، مثل دراسات المرأة، ودراسات الأقلية الأفريقية - الأمريكية، ودراسات المناطق المختلفة من العالم. وبخصوص العلوم التطبيقية، دعمت هذه المؤسسات مشروعات بحثية ذات طابع تجريبي في مجالات الطاقة، والأحياء، والفيزياء، والهندسة المدنية والعمارة، متحملة مخاطر المبادرة في تمويل مشروعات لم تكن الحكومة الفيدرالية لتدعمها.[١]

---

(1) Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, *op.cit.*, p.227.

ثانيًا: دعم التنمية البشرية، التي تتشعب بدورها إلى عديد من الأنشطة الاجتماعية:

١ - توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين: مثل المساكن، والملاجئ والرعاية الصحية، وتقديم مساعدات اقتصادية للمحتاجين. وقد قدمت عديد من المؤسسات الخيرية والشركات الكبرى مساعدات مالية ضخمة لصالح تنمية المجتمع. على سبيل المثال، قدمت إحدى أكبر شركات التأمين في الولايات المتحدة دعمًا يزيد على ٧٠٠ مليون دولار لصالح بناء ما يزيد على ٨٠ ألف مسكن للتملك بتسهيلات مالية كبيرة وتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل في مختلف أرجاء البلاد، هذه الخدمات وجهت لتحسين أوضاع الأقليات.[١]

٢ - دعم العنصر البشري في العملية التعليمية، مثل تقديم منح للطلاب الأكفاء غير القادرين ماديًا على مواصلة دراساتهم العليا، ومساعدة جامعات الأقليات السوداء على التوسع والارتفاع بالمستوى العلمي بها.

٣ - الارتقاء بالذوق العام من خلال دعم الفنون، مثل المسرح، والفنون التشكيلية، والعمارة، والموسيقى. كما كان لإسهامات المؤسسات الخيرية دور مهم في نشر البث التليفزيوني كوسيلة إعلامية متميزة في مراحله المبكرة، وخاصة تمويل محطات التلفزة التعليمية. بالإضافة إلى تمويل إنشاء عديد من المسارح، والمراكز الفنية في البلاد، وتطوير العنصر البشري من خلال دعم الورش التدريبية للفنانين، وتقديم منح الدراسة والتفرغ لهم.

---

(1) James Jr. Oates, "*The Corporation and the Community,*" *in Robert Connery (ed.) The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) p.154.

المبحث الثاني

تمويل الجامعات الأمريكية: الموارد والصعوبات

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا الحيوية في المجتمع الأمريكي، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأداء التعليمي للأساتذة والطلاب من جانب، والقدرات البحثية للجامعات من جانب آخر، كما أن لهذه القضية انعكاسات مهمة على البنية الاقتصادية، والاجتماعية. ويعد النموذج الأمريكي في تمويل الجامعات انعكاسًا لبنية اقتصادية يغلب عليها التنافس النابع من آليات السوق، وتطبق تلك الآليات في مجال تمويل التعليم، والبحث الأكاديمي[1]، في مقابل النموذج الأوروبي الذي يسود فيه الدعم الحكومي للجامعات بدرجات متفاوتة.[2]

وينهض النموذج الأمريكي في تمويل الجامعات على آليتين أساسيتين؛ الآلية الأولى ترتكز على محورية التمويل غير الحكومي للجامعات، ويشمل هذا النوع مصروفات الطلاب، وعوائد ممتلكات الجامعات، وكذلك المنح والهبات المقدَّمة من جهات خيرية لصالح إدارات هذه الجامعات، وطلابها، خاصة بالنسبة لطلاب الدراسات العليا، كما تتضمن العقود المبرمة بين الشركات، والمؤسسات الصناعية من جانب، والمراكز البحثية بالجامعات من جانب آخر إجراء أبحاث تمولها الأولى وتقوم بها الثانية، في مجالات محددة ذات أهمية صناعية، واقتصادية. الآلية الأخرى، وهي الأقل أهمية، يرتبط فيها الدعم الحكومي للجامعات الحكومية بمدى الإنجاز العلمي لهذه المؤسسات، أو الارتباط المباشر بإحدى أولويات سياسات الحكومة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، انظر:

Ingo Liefner, "Funding, Resource Allocation, and Performance in *Higher Education Systems, Higher Education,* Vol.46, 2003, pp.469-471.

(٢) للمقارنة بين النموذجين الأمريكي والأوروبي من خلال دراسة حالات لست جامعات، انظر:

Ibid., pp.470-489.

الفيدرالية، اجتماعيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا. ويغيب عن هذا النموذج صورة الدعم الحكومي غير المرتبط بالإنجاز، أو الأولويات الحكومية، الذي يظهر في بعض الحالات الأوروبية مثل سويسرا. ويقدم هذا المبحث تعريفًا موجزًا بالمكونات التفصيلية لهذا النموذج، من خلال دراسة مصادر دخل الجامعات الأمريكية، والصعوبات المالية التي تواجهها.

مصادر الدخل الرئيسية للجامعات الأمريكية (الحكومية والخاصة)

يحظى التعليم الجامعي في الولايات المتحدة برعاية عدة مؤسسات حكومية، وغير حكومية. ويوضح الشكل التالي الملامح العامة للمؤسسات الداعمة للجامعات في الولايات المتحدة.

شكل توضيحي (١)

متوسط نسب مصادر دخل الجامعات بين 89-1990 و95-1996

مصروفات الطلاب
دعم الحكومة الفيدرالية
دعم حكومات الولايات
دعم الحكومات المحلية
المنح والهبات والعقود الخاصة
ريع الأوقاف الرأسمالية
ريع المبيعات والخدمات
مصادر أخرى

مصدر البيانات:

United States Department of Education National Center for Education Statistics, Higher Education General Information Survey (HEGIS)

أولًا: الدعم الحكومي: وهو ما يطلق عليه أموال دافعي الضرائب، وينقسم إلى نوعين. الأول هو تمويل الحكومة الفيدرالية، والآخر هو تمويل حكومات الولايات. ورغم تصدر نسبته لقائمة مصادر دخل الجامعات

الحكومية، وأهميته المتميزة للجامعات الخاصة، فإنه كان ذا طبيعة انتقائية متميزة تاريخيًا وماليًا. فعلى مدار تاريخ الجامعات الحكومية، اعتبرت الحكومة الفيدرالية أن التمويل الحكومي يعني بالأساس تمويل حكومات الولايات للجامعات المحلية بها، ولم يعد التمويل الفيدرالي ضرورة، وعلامة فارقة في دعم الجامعات، إلا في ثلاث حالات.

الحالة الأولى هي دعم التدريس والبحث في الفروع المحورية بالمعنى الاقتصادي، مثل العلوم الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر، والتي قدَّم قانون موريل Morril Act عام ١٨٦٢ دعمًا سخيًا لدراستها والبحث في تطويرها.[١] والحالة الثانية للدعم الحكومي للجامعات هي لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي، والجغرافي في التعليم العالي، حيث قدمت الحكومة الفيدرالية تمويلًا مناسبًا لولايات بعينها لرفع كفاءة التعليم الجامعي بها، كما وفرت منحًا، وقروضًا للطلاب المتميزين من غير القادرين، خاصة من الأقليات العرقية، لتمكنهم من مواصلة دراستهم الجامعية. وكان ذلك ضمن جهود الحكومة الفيدرالية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، للتقليل من آثار التمييز العنصري الذي عرفته البلاد لقرون طويلة ضد السود خاصة. وفي الحالة الثالثة قُدم الدعم الحكومي للبحث، وتدريب الطلاب في المجالات المتعلقة بالدفاع، مثل بعض الأبحاث الكيميائية، والنووية، التي ارتبطت باشتداد الحرب الباردة، ومن ثم إصدار قانون "التعليم من أجل الدفاع الوطني" عام ١٩٥٨، والذي عضَّد تمويل الأنشطة التعليمية المتعلقة بالدفاع، وكانت من أشد مؤيديه الشركات المرتبطة بوزارة الدفاع، وكذلك أيده علماء السياسة. وقد وزِع هذا التمويل طبقًا لأهمية التخصصات العلمية، وتحديدًا على فروع الرياضيات، والعلوم، ودراسات اللغات الأجنبية وتدريب المدرسين.[٢]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول قانون مريل، انظر:

Joel Spring, ‘‘In Service to the State: the Political Context of Higher Education in the United States,’’ in John Sommer (ed.), *The Academy in Crisis: the Political Economy of Higher Education* (London: Transaction Publication, 1995) pp.47-50.

(2) *Ibid.*, p.59.

ويعتبر بعض الباحثين أن تقديم الحكومة الفيدرالية خلال فترة الحرب الباردة دعمًا هائلًا لصالح الأبحاث المتعلقة بالدفاع، قد أحدث تحولًا نوعيًا وكميًا في مضمار البحث العلمي، والاجتماعي لصالح العلوم التطبيقية على حساب العلوم الاجتماعية.[1] ومن الجدير بالذكر أن السياسة الفيدرالية قد ساوت بين الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة فيما يتعلق بالدعم الفيدرالي. وفي بعض الأحيان، انعكس الدعم الفيدرالي سلبًا على الجامعات في شكل تدخل حكومي في قرارات إدارات الجامعات، وسياساتها الداخلية، للتأكد من الالتزام بالسياسة الحكومية في بعض القضايا الوطنية الحساسة مثل محاربة التمييز العنصري.[2]

والنوع الثاني من الدعم هو دعم حكومات الولايات، والحكومات المحلية، وقد تميز بمحاولاته لتقديم تمويل جزئي للجامعات الخاصة، باعتبارها أقل تكلفة على الحكومة في المحصلة النهائية من الجامعات الحكومية. كما وفرت حكومات الولايات ميزات تفضيلية لأبنائها من الطلاب في الجامعات الحكومية، باعتبار أن تعليمهم أقل تكلفة من القادمين من خارج الولاية، والذين تحملوا بدورهم مصروفات إضافية مقارنة بنظرائهم المحليين.[3] وتوجه دعم حكومات الولايات إلى سد العجز في ميزانيات الفروع العلمية، التي لم تنل نصيبًا وافرًا من الدعم الفيدرالي، مثل العلوم الاجتماعية، والإنسانية، إلا أن ضعف إمكانياتها لم يمكِّنها من سد هذه الفجوة بصورة مناسبة.

وقد تعرَّض الدعم الحكومي للجامعات الأمريكية لعدة انتقادات، منها: أنه قيَّد الدور الاجتماعي النقدي للجامعات، وأساتذتها، وأنه دعَّم أهداف غير مهمة للتعليم العالي، مثل التركيز على دور الجامعات كمؤسسات

(1) Norman P. Auburn, "Tax Support," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.96-97.

(2) Hugh Graham and Nancy Diamond, *The Rise of the American Research Universities: Elites and Challengers in the Postwar Era* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997) pp.218-219.

(3) Norman P. Auburn, *op.cit.*, pp98- 102.

مانحة للشهادات العليا للطلاب، بالإضافة إلى أن الأموال الحكومية جعلت من الأساتذة والعلماء مجرد مديرين للموارد البشرية ومنظمين لها، وحدَّت من روح الأبداع لديهم.[١] وقد طوَّر الدعم الحكومي السخي لبعض الفروع والأقسام العلمية دون غيرها ما يطلق عليه "سياسة فكرية،" استطاعت من خلالها الحكومة الفيدرالية إحداث تحول في بنية المعرفة داخل الجامعات الأمريكية من خلال التحكم في تمويل المشروعات البحثية.[٢] بل إن بعض الدراسات تثبت أن الحكومة الفيدرالية هدفت من خلال سياساتها التمويلية منذ أواخر السبعينات إلى وقف نزيف الأدمغة الأكاديمية، وتوجهها للعمل في الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية غير الأكاديمية، رغبة من الحكومة في استمرار نفوذ الأكاديميين في الحياة العلمية والعملية.[٣]

ثانيًا: مصروفات الطلاب للجامعات نظير تقديم الخدمات التعليمية لهم:

التي تمثل موردًا مهمًا من موارد الجامعات الحكومية، بينما تعتبر ركنًا أساسيًا من أركان التمويل في الجامعات الخاصة. وتسهم مصروفات الطلاب بالأساس في تغطية معظم نفقات التدريس، وبعض الخدمات العامة، مثل اشتراكات المواصلات، بينما لا يكاد يوجد لها دور ملموس في تقديم الدعم المالي للبحث الأكاديمي في مراحل الدراسات العليا.[٤] وتاريخيًا، اعتمد تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة على مصروفات الطلاب قبل ظهور الدعم الحكومي، وتنامي دور المؤسسات الخيرية.[٥] ويوضح الشكل التالي تزايد

---

(1) Joel Spring, *op.cit.*, p54.

(2) John Sommer, "Introduction," in John Sommer (ed.) *The Academy in Crisis: the Political Economy of Higher Education* (London: Transaction Publication, 1995) p.5.

لمزيد من التفاصيل حول الفروق بين الدعم الحكومي للبحث في العلوم التطبيقية مقارنة بالعلوم الإجتماعية، انظر:

Fred Harris, ‘‘Political Science and the Proposal for A National Social Science Foundation,’’ *The American Political Science Review,* Vol.61, No.4, December 1967, pp.1088-1095.

(3) John Sommer, *op.cit.,* p.6.

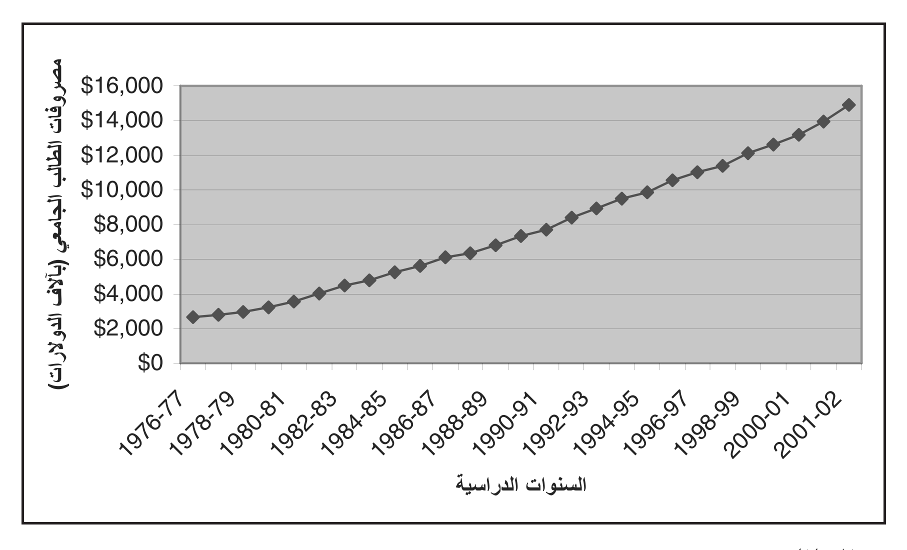
(4) John D. Millett, "Student Charges," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.110-111.

(5) *Ibid.*, p.112.

مصروفات طلاب الجامعات تزايدًا كبيرًا خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

شكل توضيحي (٢)

مصروفات الطالب الجامعي بآلاف الدولارات في السنوات الدراسية من ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إلى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (طبقًا لسعر الدولار عام ١٩٩٦)



مصدر البيانات:

United States Department of Education National Center for Education Statistics, Higher Education General Information Survey (HEGIS)

وتركز الأصوات المعارضة لمحورية دور هذه المصروفات في تمويل الجامعات على الصعوبات التي يواجهها الطلاب المتفوقون من غير القادرين ماديًا في مواصلة تعليمهم الجامعي. بينما يتذرع مؤيدو المصروفات بالمنح والمساعدات الضخمة التي تقدمها الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات المحلية للطلاب النابغين غير القادرين ماليًا لمساعدتهم على مواصلة دراستهم الجامعية، كما يؤكدون ضرورة العملية لحصول الجامعات على جزء من دخلها من مصروفات طلابها كوسيلة لضبط ميزانياتها.[1] إلا أن آخرين

(1) *Ibid.*, pp.118-119.

يرون أن هذه المنح تقدم أساسًا إلى فئات مختلفة، طبقًا للظروف السياسية، فبعد الحرب العالمية الأولى قُدمت إلى الجنود المتقاعدين من الحرب والذين التحق منهم بالتعليم العالي ما يزيد عن المليون.(١) وفي مراحل لاحقة، وجِّهت نحو السود بعد إلغاء قوانين التمييز العنصري.

ثالثًا: دخل الجامعات من إدارة أملاكها الخاصة أو بعض مرافقها أو الأوقاف الخيرية الموقوفة لصالحها (Endowments): تحصل الجامعات على أرباح الأوقاف المخصصة لها، وبالطبع هناك علاقة طردية بين حجم الوقف والعوائد المحصلة منه. وتتباين ممتلكات الجامعات من الأوقاف حسب حجم الجامعة وقوة سمعتها العلمية، والملاحظ أن الجامعات الخاصة تمتلك وقفيات ضخمة مقارنة بنظيرتها الحكومية. وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الجامعات الخاصة بالسعى وراء الحصول على وقفيات خيرية، باعتبارها مصدرًا مهمًا من مصادر دخلها. فطبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٢، تقدر قيمة وقفية جامعة هارفارد، الأكبر بين الجامعات الأمريكية، بنحو سبعة عشر مليون دولار، بينما تبلغ وقفية جامعة يل عشرة ملايين دولار ووقفية جامعة تكساس حوالي تسعة ملايين دولار.(٢)

رابعًا: التبرعات الخيرية المقدمة من المؤسسات الخيرية أو الأفراد أو الشركات الرأسمالية: تتلقى عديد من الجامعات الأمريكية تمويلًا من المؤسسات الخيرية وخريجي الجامعة أو الشركات ذات المقار القريبة من الجامعة الممنوحة، أو العاملة في مجال تخصص تتميز فيه تلك الجامعة. وبينما تعترض الجامعات صعوبات في الحصول على دعم حكومي مطرد وفي زيادة مصروفات الطلاب بشكل دوري، فإن التبرعات الخيرية تعتبر مصدرًا متزايد الأهمية من مصادر دخل الجامعات الأمريكية الحالية والمتوقعة.

---

(1) Joel Spring, *op.cit.*, p.57.

(2) United States Department of Education National Center for Education Statistics, *Higher Education General Information Survey* (HEGIS), www.nces.ed.gov.

إلا أنه ترد ثلاث ملاحظات أساسية على هذه التبرعات. الأولى أنه بينما وجِّه جُل التبرعات الخيرية المقدمة للجامعات في فترة ما قبل منتصف القرن العشرين إلى ما يُعرف "بالأغراض الرأسمالية"، أي تقديم منح مالية مباشرة تقوم إدارات الجامعات باستثمارها في شكل وقفيات لتوفير دخل ثابت للجامعة، فإن التبرعات الموجَّهة نحو "أغراض جارية" قد أخذت في التزايد المطرد حتى باتت تزيد على نصف مجمل التبرعات.(١)

والملاحظة الثانية هي أن هناك اتجاهًا واضحًا نحو استئثار الجامعات الخاصة ذات السمعة الأكاديمية المتميزة بمبلغ ضخم من التبرعات الخيرية، قُدر خلال فترة الخمسينات والستينات بدولارين مقابل كل خمسة دولارات يتم التبرع بها، بينما لا يزيد نصيب الجامعات الحكومية عن خُمس التبرعات المقدمة.(٢)

ويرصد هايدن سميث العلاقة الطردية بين التبرعات الخيرية بأنواعها المختلفة وتحسن أداء الاقتصاد الوطني، إلا أنه يعود ليؤكد أن هذه العلاقة لا تفسر الزيادة الهائلة في نسبة إسهام الشركات الرأسمالية في هذه التبرعات ما بين عقدي الخمسينات والستينات، التي بلغت نحو ٣٣٩٪. ويعزو سميث هذه الزيادة إلى تغير الانطباع العام حول أهمية الأدوار الاجتماعية لهذه الشركات، بالإضافة إلى إصدار عديد من القوانين المشجِّعة على التبرع الخيري، كما تزايد الاعتقاد لدى الشركات الرأسمالية بأن التبرعات الخيرية قد تُعضِّد على المدى الطويل من مصالحها التجارية المباشرة.(٣)

وتُسجِّل الملاحظة الثالثة ارتفاع نسبة دعم المؤسسات الخيرية للعلوم الاجتماعية والإنسانيات تحديدًا، مقارنة بدورها في تمويل أبحاث العلوم التطبيقية. ويُفسر ذلك في إطار الدعم الحكومي السخي للأبحاث في

(1) Hayden Smith, "Prospects for Voluntary Support," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) p.126.

(2) *Ibid.,* p.127.

(3) *Ibid.,* p.131.

العلوم التطبيقية. ويشير سومر في مقدمة كتاب "الأكاديميا في أزمة: الاقتصاد السياسي للتعليم العالي" إلى أنه بمقارنة ميزانيات البحث الأكاديمي في الولايات المتحدة لعام ١٩٣٥ - ١٩٣٦، مثّل تمويل المؤسسات الخيرية للمشروعات البحثية ما يزيد على نصف نظيرتها الحكومية، وذهب جُلُّه إلى العلوم الاجتماعية. كما تشير إحصائيات عام ١٩٨٦ إلى ارتفاع التمويل الحكومي للمشروعات البحثية مقارنة بالمؤسسات الخيرية بنسبة ١:٩، إلا أن التمويل الحكومي وزع بين العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات بنسب ٥:٥:٩٠.[١] والواقع، أنه منذ الثمانينات، ورغم أن إدارة ريجان قررت تخفيض الدعم الفيدرالي السخي للتعليم اتساقًا مع سياسات الجمهوريين، فإنها شجَّعت الشركات الرأسمالية، والمؤسسات الخيرية على سد هذه الفجوة بتقديم تسهيلات ضريبية لها بإصدار قانون الضرائب لعام ١٩٨١، والذي كان له أثر أكيد في ارتفاع الدعم للجامعات الأمريكية ارتفاعًا ملحوظًا، إلى جانب اتفاقيات الشراكة مع الأقسام العلمية المختلفة في تلك الجامعات.[٢]

ويتباين أسلوب توزيع التبرعات طبقًا لتوجهات مانحيها. فبينما يهتم المانحون الأفراد بتمويل العملية التعليمية بشكل عام، وأحيانًا الأقسام التي سبق أن تخرجوا فيها تحديدًا، تركز الشركات الرأسمالية على دعم الأقسام العلمية ذات الصلة المباشرة بنشاطها التجاري. ويبدو تمويل المؤسسات الخيرية أكثر جرأة، حيث يجنح نحو تمويل المشروعات البحثية التجريبية والمبتكرة التي قد يحجم الممولون الآخرون عن دعمها، مثل دعم الباحثين الشباب وتأسيس الأقسام الجامعية التي تجمع عدة حقول علمية.[٣] وبالتالي فإن الطبيعة التنافسية لتمويل التعليم العالي تتجلى في هذا المصدر من مصادر الدخل، حيث يتحسن مستوى أداء الجامعة التعليمي والبحثي بتزايد مصادر دخلها من التبرعات الطوعية.

---

(1) John Sommer, *op.cit.*, p.9.

(2) Joel Spring, *op.cit.*, p.62-63.

(3) Hayden Smith, *op.cit.*, pp.134-136.

وتنقسم التبرعات الخيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

١ - المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية، أو الشركات الرأسمالية، لأغراض بحثية، أو تعليمية، بحيث يتم الاختيار فيها على أساس تنافسي بين الجامعات، والمراكز البحثية، من أصحاب المشروعات المقترحة. وتحدد المؤسسات المانحة عددًا من الموضوعات لفتح باب التنافس في إطارها، كما تضع ضوابط، ومعايير الاختيار، طبقًا لاهتماماتها وأهدافها العامة.

٢ - الهبات المالية، أو العينية المنتظمة التي يقدمها المانحون لبعض الجامعات الأمريكية، وتشمل منحًا مالية لأغراض بعينها، أو مواد عملية ذات أغراض بحثية، أو إدارية. ولا تتخذ هذه الهبات الشكل التنافسي بين الجامعات، فعادة ما تُختار الجامعات على أساس قربها الجغرافي من نطاق عمل الشركة، أو المؤسسة المانحة، أو تخصصها العلمي القريب من مجال اهتمام المانحين. وتتغير المبالغ المخصصة للمنح من عام إلى آخر حسب ميزانية المانحين.

٣ - الوقفيات الرأسمالية التي تؤسسها بعض المؤسسات الخيرية، أو الشركات الرأسمالية الكبرى، وفيها يُخصص المانحون مبلغًا محددًا من المال، أو أرباح نسبة محددة من الأسهم، لصالح مشروع أو أسهم بعينه. وتدار هذه الأموال بطريقتين؛ الأولى هي أن تنشئ المؤسسة أو الشركة قسمًا داخليًا في هيكلها التنظيمي يكون مسئولًا عن إدارة الأموال الموقوفة، وتحديد معايير توزيعها، واستثمارها؛ ويكون هذا القسم مستقلًا في قراراته عن الإدارة العامة للمانح، وقد يكون رأي الأخيرة استشاريًا فقط. والأخرى هي أن تعهد الشركة بإدارة هذه الوقفية إلى الجهة الممنوحة، مثل الجامعات، والمراكز البحثية، لتكون الإدارة، والاستثمار، والتوزيع ضمن مهامها، في إطار احترام شروط المانح، الذي قد يكون رأيه استشاريًا في هذه الحالة أيضًا.

وتركز هذه الدراسة على تمويل المؤسسات الخيرية للعملية التعليمية والحركة الأكاديمية في الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية، وتحديدًا دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠ - ٢٠٠٤). وقد جعلت الخلفيات التاريخية والأوضاع الاقتصادية، والسياسية في المجتمع الأمريكي، بجانب أوضاع الجامعات، تحرك هذه المؤسسات في هذا الاتجاه ضرورة، دعمًا لتنمية المجتمع، ومعالجة الآثار السلبية للتحولات السياسية، والاقتصادية من جانب، والسعي وراء الاستثمارات طويلة الأمد في العنصر البشري، والبنية التحتية والمشروعات البحثية في الجامعات الأمريكية من جانب آخر. وقد كان اختيار هذه المؤسسات نابعًا من عاملين أساسيين؛ الأول هو أن دعم المؤسسات الخيرية - خاصة المرتبطة بالشركات الرأسمالية - للحركة التعليمية، والأكاديمية في الجامعات الأمريكية، إدارة وطلابًا، يمثل تجسيدًا للتشابك الوطيد بين المؤسسات العلمية، والاقتصادية، والمدنية في المجتمع. ويستحق هذا التشابك قدرًا من الدراسة، والتحليل فيما يتعلق بنشأته التاريخية وسياقه الثقافي، والاقتصادي، وآثاره العلمية، والأكاديمية، التي امتدت في كثير من الأحيان إلى الصعيد العالمي. والعامل الآخر هو أن افتراض تأثير هذا الدعم على المشروعات البحثية في الجامعات الأمريكية، واستكشاف حدود هذا التأثير ومظاهره، هو محاولة لتحليل أهمية دور المجتمع المدني في دفع الحركة العلمية من جانب، ودور المؤسسات الخيرية والشركات الرأسمالية في تسيير هذه الحركة من جانب آخر.

والواقع أنه برغم تنوع مصادر دخل الجامعات الأمريكية الحكومية والخاصة، إلا أنها تواجه صعوبات مالية متزايدة تؤثر على قدراتها التعليمية ونشاطها البحثي. وتجعل هذه الصعوبات من السعي وراء الزيادة المطردة للدخل وتنويع مصادره، عملًا أساسيًا لإدارات الجامعات، وفي كثير من الأحيان أساتذتها وطلابها. ولا يمكن فهم مدى محورية هذا السعي أو آثاره على العملية التعليمية، والبحثية إلا بدراسة الصعوبات المالية التي تواجه الجامعات.

الصعوبات المالية التي تواجه الجامعات الأمريكية

حققت الجامعات الأمريكية طفرة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، على مستوى أعداد الطلاب الملتحقين، والأقسام العلمية والمشروعات البحثية. وقد استلزم هذا التوسع الهائل تزايدًا ضخمًا في النفقات التعليمية والبحثية، إلا أنه لم تتوافر بالضرورة القدرات المالية الكافية لسد هذه المتطلبات، مما خلق أزمة مالية مطردة لدى الجامعات الأمريكية. وفيما يلي نعرض لأسباب هذه الأزمة وعناصرها.

أولًا: تزايد أعداد الطلاب: تواجه الجامعات الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين إشكالية التنامي المطرد في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي. ولا يرتبط هذا التنامي بمعدل الزيادة السكانية في البلاد، بقدر ما يعكس تغيرًا في إدراك المجتمع لأهمية التعليم العالي. فقد ربط الأمريكيون بين الترقي الاقتصادي، والاجتماعي وبين الالتحاق بالجامعات، حيث يحصل خريجو الجامعات على الوظائف ذات الأجور العالية والوضع الاجتماعي الراقي. بالإضافة إلى أن محاولات الدولة لتحسين أوضاع الأقليات ارتبطت بترقية أوضاعهم التعليمية وتوفير منح دراسية لهم.[1] ومن جانب آخر، مثَّلت الحاجة المتزايدة للكفاءات المؤهلة لإدارة عجلة الاقتصاد المتنامية، دافعًا رئيسيًا لتوسيع قاعدة الالتحاق بالجامعات، كما مكَّن تحسن الوضع الاقتصادي عديدًا من الأسر من إلحاق أبنائها بالتعليم العالي.

وقد انعكست كل هذه العوامل على معدلات الالتحاق بالجامعات، فارتفعت نسبة الطلاب من ٣٣٪ من إجمالي عدد السكان في المستوى العمري (١٨ - ٢١) عام ١٩٥٦، إلى ٥٢٪ عام ١٩٦٩، ثم إلى ٦٤٪ عام ١٩٧٨، و٦٧٪ عام ١٩٨١.[2] ووصل عددهم عام ١٩٩٨ إلى ما يقرب من ١٥ مليون

(1) Alice Rivlin and June O' Neill, "Growth and Change in Higher Education," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.72-74.

(2) Bowen, Howard, "Financial Needs of the Campus," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) p.80.

طالب، يلتحق ما يزيد على ثلاثة أرباعهم بجامعات حكومية، ولا تمثل نسبة أبناء الأقليات فيهم أكثر من الثلث.[١] ويعتبر هذا التزايد المطرد في أعداد الملتحقين بالجامعات تحديًا هائلًا لإداراتها، حيث يتحتم عليها لمواجهة تزايد الأعداد، وارتفاع التكلفة التعليمية للطالب الواحد إجراء توسعات متواصلة في مرافق الجامعات، وصيانتها بصورة دائمة، فضلًا عن تحقيق تناسب ملائم بين أعداد الدارسين وبين الأساتذة، ومساعديهم.

ثانيًا: تزايد النفقات الجارية: قفزت نفقات إدارة المؤسسات الجامعية في الولايات المتحدة من أربعة مليارات دولار في الخمسينات، إلى ما يزيد عن عشرين مليار دولار في الستينات، وبالطبع لم يكن متوقعًا أن تتمكن الحكومة الفيدرالية، أو الطلاب الدارسين من زيادة دعمهم للجامعات بنسب تلاحق هذه الزيادة.[٢] وتتعلق النفقات الحالية بشقين أساسيين؛ الأول هو نفقات إنشاء البنية التحتية، وصيانتها. ويدخل في إطار ذلك، التوسعات في مرافق الجامعة، وصيانتها، مثل المدن الجامعية، والمكتبات العلمية، وقاعات الدرس، ومكاتب الأساتذة، والكوادر الإدارية. والشق الآخر هو مواجهة نفقات الموارد البشرية، وتوجَّه هذه النفقات بالأساس نحو توظيف المزيد من الأساتذة، ومساعديهم لمواجهة أعداد الطلاب المطردة، بالإضافة إلى العاملين الإداريين. كما تُخصص الموارد من أجل التوسع في إنشاء أقسام جديدة ومراكز بحثية تابعة لأقسام قديمة بالنظر لالتزام الجامعة عمليًا وأدبيًا بمواجهة المشكلات، والمستجدات في الواقع. ويحتاج الأساتذة المعينون بالفعل والكوادر الإدارية التابعة للأقسام المختلفة إلى زيادة في الرواتب من حين إلى آخر. وتتزايد صعوبة قضية تزايد النفقات لارتباطها بتضخم الاقتصاد القومي. فإذا افترضنا ثبات نفقات البنية التحتية والموارد البشرية، وهو أمر غير واقعي، فإن الزيادة ستغطي فقط نسبة التضخم السنوية المتباينة في الاقتصاد الأمريكي. ويوضح الشكل التالي إنفاق مؤسسات التعليم

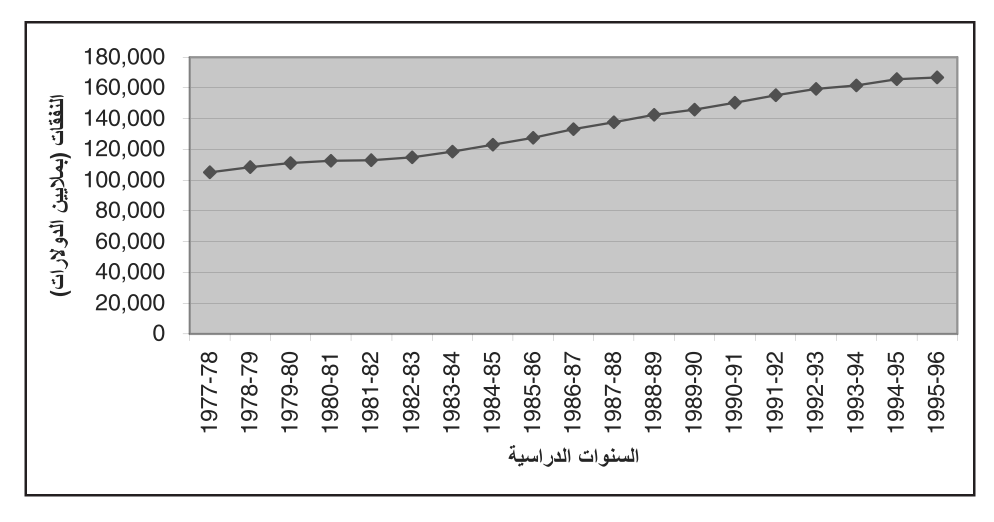
(1) Morgan, Frank, "Title IV Degree-Granting Postsecondary Institutions: Fall Enrolment, *Education Statistics Quarterly,* Vol.3, No.2, 1998.

(2) Bowen, Howard, *op.cit*., p.75.

الجامعي الحكومية، والخاصة التي يتخرج منها الطالب بعد أربع سنوات في الفترة ما بين العامين الدراسيين ١٩٧٧ - ١٩٧٨ و١٩٩٥ - ١٩٩٦.

شكل توضيحي (٣)

إنفاق مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (التي يتخرج منها الطالب بعد أربع سنوات) بملايين الدولارات في السنوات الدراسية من ١٩٧٧ - ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ (طبقًا لسعر الدولار عام ١٩٩٦)



مصدر البيانات:

United States Department of Education National Center for Education Statistics, Higher Education General Information Survey (HEGIS)

ثالثًا: تزايد نفقات الأبحاث المستقبلية: لا تقتصر إشكالية نفقات الجامعات على النفقات الجارية، بل تمتد إلى جهود توفير الأموال المطلوبة للمشروعات البحثية، والدراسات المستقبلية. وتنفق هذه الأموال في إنشاء المعامل المتطورة، وصيانتها، وتوفير المواد العلمية المستخدمة فيها، مثل المواد الكيميائية، والأدوات الهندسية، والكتب الحديثة في الفروع العلمية والاجتماعية المتعددة. وبالإضافة لذلك، تهتم إدارات الجامعات بتوظيف عناصر بشرية على أعلى مستوى لإجراء هذه الأبحاث الباهظة التكاليف.

حيث يتم اختيار الأساتذة بعناية، وتقديم الحوافز المادية، والأدبية لهم للانتقال إلى الجامعة، وعادة ما يكون لدى هؤلاء الأساتذة بالفعل مشروعات بحثية محددة تتبناها الجامعة لما يُتوقع منها من فائدة علمية، وعملية. كما توفر الجامعة حوافز مادية لطلاب الدراسات العليا الذين يشكلون في الغالب جُلَّ الفرق البحثية في الأبحاث، والدراسات المستقبلية، حيث يتلقون المنح الدراسية المتميزة، مما يعفيهم من ممارسة العمل خارج الجامعة ويساعدهم على التفرغ لممارسة العمل البحثي.

رابعًا: تناقص الموارد: رغم هذا التوسع الهائل في نفقات الجامعات الأمريكية، فإن مواردها في تناقص مستمر. وهو ما يحدث في ثلاثة اتجاهات متوازية؛ الاتجاه الأول هو تقلُّص نسبة الدعم الحكومي الفيدرالي في ميزانيات الجامعات، فرغم تزايد المبالغ المقررة حكوميًا لصالح الجامعات، فإن نسبتها تقلُّ في الميزانيات العامة للجامعات نتيجة تزايد الأموال المُدرَجة في تلك الميزانيات بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الدعم الحكومي. بالإضافة إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد صاحبه اقتطاع جانب ضخم من المعونات الفيدرالية للجامعات الأمريكية، باستثناء الأبحاث المتعلقة بالدفاع، وهو ما ينطبق تحديدًا على العلوم الاجتماعية والإنسانيات.[1] أما الاتجاه الثاني فهو الصعوبات المتعلقة بارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد القومي، مما يجعل مجرد ثبات دخل الجامعات أو ارتفاعه بنسب أقل من نسب التضخم يمثل تناقصًا في الموارد عند حساب الميزانية العامة للمؤسسة.

والاتجاه الثالث هو تزايد أعداد الجامعات الحاصلة على دعم حكومات الولايات المحلية؛ فقد بدأت الحكومة الفيدرالية في إلقاء المزيد من عبء

(١) قام الكونجرس الأمريكي ذو الغالبية الجمهورية في منتصف التسعينيات بخفض هائل في دعم المؤسسة الوطنية للعلوم لأبحاث العلوم الاجتماعية، وكذلك خفَّض الدعم الفيدرالي للوقف الوطني للعلوم والآداب، انظر:

Hugh Graham and Nancy Diamond, *op.cit.*, p.215.

دعم الجامعات على الحكومات المحلية للولايات، باعتبار أن تقديم مخصصات متزايدة للجامعات المحلية سيلقى ترحيبًا من دافعي الضرائب المحليين لأن أبناءهم مستفيدون أو متوقعون من تحسن الخدمات التعليمية، وثبات أسعارها في جامعات الولايات التي يقيمون بها.[١] وقد تزايدت أعداد الجامعات التي تحصل على هذا الدعم بصورة مطردة، تتساوى في ذلك الجامعات الخاصة، والعامة، مما يعني انخفاضًا في نسبة الدعم المخصص لكل جامعة من إجمالي دعم الحكومات المحلية. ولاتفرق الحكومة بين الجامعات العامة، والخاصة، فمن بين أعلى عشرين جامعة تتلقى الدعم الحكومي توجد عشر جامعات خاصة، بحيث تتلقى العشرون معًا ما يزيد عن ٤٠٪ من ميزانية الدعم البحثي الفيدرالي.[٢] وفي هذا الصدد يتساءل البعض حول مشروعية تلقي الجامعات الخاصة للدعم الحكومي الفيدرالي، والمحلي، رغم ارتفاع المصروفات الدراسية بها مقارنة بنظيرتها العامة.

ويرصد هاج جراهام، ونانسي ديمند التحولات في الأوضاع المالية للجامعات الأمريكية، وعلاقتها بالحكومة الفيدرالية على مدار نصف القرن السابق، ويؤكدان أن أواخر الأربعينات قد واكبت تزايد التمويل الفيدرالي مع التحاق كثير من الجنود العائدين من الحرب بالجامعات ورغبة الحكومة في توفير الدعم المالي لهم. وبينما مثَّلت الخمسينات قمة ثورة سياسات الحكومة العلمية، التي ركزت على التمويل السخي للفروع العلمية، والأبحاث المتعلقة بالدفاع، شهدت الستينيات مزيجًا من التوسع الهائل في الجامعات كمًا ونوعًا والتحركات الطلابية المصاحبة لحرب فيتنام في أواخر ذلك العقد. وانعكست الأزمة الاقتصادية في عقد السبعينات سلبًا على معدلات الالتحاق بالجامعات، مما تطلب البدء في برامج فيدرالية لدعم الطلاب مباشرة. وشهدت حقبة الثمانينات تحولات اقتصادية عالمية، دفعت نحو مزيد من تنسيق سياسات

(1) Norman P. Auburn, *op.cit.*, p.94.
(2) John Sommer, *op.cit.*, p.10.

التعليم العالي بين الجامعات في ظل مواجهتها مشكلات عميقة، مثل ازدياد التخصص، وتجزئة المعرفة، وتعقد القرارات والقوانين الحكومية، والتنوع الشديد في خلفيات الطلاب الثقافية، والاجتماعية.[١]

وبصورة عامة، فإن الموقف المالي للجامعات الأمريكية الخاصة والعامة أخذ في التدهور جراء تزايد عدد الطلاب، وزيادة التنافس على الدعم الحكومي الفيدرالي، والمحلي بين الجامعات. وباتت المصادر الخيرية من الأفراد، أو المؤسسات مصدرًا متزايد الأهمية من مصادر دخل الجامعات. ويتميز هذا النوع من الدخل بثلاث ميزات رئيسية:

١ - الارتفاع المطَّرد في مقداره ونسبته في ميزانيات عدد كبير من الجامعات الأمريكية، مقابل تناقص المخصصات الممنوحة من الحكومات الفيدرالية، والمحلية لتلك الجامعات.

٢ - إدارة هذه الأموال من جانب كوادر إدارية محدودة العدد، جعل عملية اتخاذ القرارات بشأن هذه المخصصات وحجمها وكيفية إنفاقها أكثر مرونةً وانفتاحًا من مثيلتها القادمة من الدعم الحكومي الفيدرالي والمحلي. وفي هذا الصدد أتيح للجامعات الممنوحة البدء بتبني مشروعات بحثية تجريبية باهظة التكاليف، وإنشاء أقسام علمية في تخصصات متميزة، ما كان باستطاعتها أن تقوم بها تحت مظلة التمويل الحكومي.

٣ - وجود قدر من التنافس حول هذا النوع من الدعم يعطي حيوية لعملية الحصول على الأموال. فبالرغم من وجود بعض الاعتبارات غير العلمية، مثل: انتماء بعض المانحين لخريجي جامعة بعينها أو عمل المؤسسات المانحة في ذات النطاق الجغرافي للجامعة الممنوحة، إلا أن التنافس بين المشروعات البحثية المقدَّمة من الجامعات أو من أساتذة عاملين بها هو أساس تلقي أموال التبرعات. ويدعم هذا

(1) Hugh Graham and Nancy Diamond, *op.cit.*, pp.220-221.

الأسلوب رغبة الجامعات في إجراء مشروعات بحثية مبتكرة واستقطاب نخبة متميزة من الأساتذة، والعلماء، وفرقهم البحثية.

والخلاصة أن المؤسسات الخيرية الأمريكية - كمنظمات مستقلة تمتلك مصادر دخلها الذاتي - حققت طفرة ملموسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث ازدادت وتنوعت الجهات المؤسسة لها، بالإضافة إلى الارتفاع الهائل في ميزانياتها، وقدراتها المالية. وقد أسهمت الظروف السياسية، والاقتصادية فيما بعد الحرب العالمية الثانية في توفير المناخ الملائم لهذا التطور الكمي، والنوعي. ولم يمنع عدمُ الانخراط المباشر في الحياة السياسية المؤسساتِ الخيرية من إقامة علاقات وثيقة مع الحكومات الفيدرالية المتعاقبة، واهتمت فيها المؤسسات بتأمين مصالحها الاقتصادية، بينما سعت الحكومة لإيجاد معالجة للآثار الاجتماعية لسياساتها الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، لعبت المؤسسات الخيرية، خاصة المعنية بالتعليم، والبحث العلمي، دورًا بارزًا في مساعدة الحكومة في صياغة سياساتها التعليمية، وتطبيقها، كما امتد هذا التعاون الحكومي- المدني إلى الأنشطة الإغاثية، والتنموية خارج الولايات المتحدة. وأسهم تعدُّد الأنشطة الاجتماعية لهذه المؤسسات وتشعبها في تبوئها مكانة متميزة بين الفاعلين الاجتماعيين داخل البلاد، وخارجها.

وعلى صعيد آخر، واجهت الجامعات الأمريكية صعوبات مالية متزايدة الوطأة، بسبب الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب، والنفقات الجارية لإدارة العملية التعليمية، فضلًا عن نفقات البحث العلمي المتواصلة. ولم تسد المصادر الحكومية الفجوة المتسعة في ميزانية الجامعات بين الموارد والاحتياجات، وبالتالي اتجهت الجامعات نحو المزيد من تفعيل التمويل المدني. وفي هذا الصدد، حظي دعم العلوم الاجتماعية باهتمام متزايد من قبل المؤسسات المدنية، خاصة المعنية بالخدمات التعليمية، والبحث الاجتماعي، بعد سنوات من الإهمال الحكومي لصالح العلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الاستخدامات التقنية، والعسكرية.

الفصل الثاني

مؤسسة فورد: الأهداف والهيكل التنظيمي وآليات العمل

- المبحث الأول: الأهداف العامة.
- المبحث الثاني: البنية التنظيمية وعلاقتها بالحكومة الفيدرالية
- المبحث الثالث: آليات العمل

يركز هذا الفصل على مؤسسة فورد، نموذجًا للمؤسسات الخيرية الأمريكية. ويهتم المبحث الأول بعرض نشأة المؤسسة، وأهدافها العامة، وتطور برامجها، ويعني المبحث الثاني بدراسة البنية التنظيمية، من حيث الأوضاع المالية، والهيكل الإداري للمؤسسة، بالإضافة إلى علاقاتها الخارجية، وتحديدًا بالحكومة الفيدرالية الأمريكية. ويفصل المبحث الثالث في آليات عمل مؤسسة فورد، التي تقوم من خلالها بتوظيف قدراتها المالية في سبيل تحقيق أهدافها العامة. وأخيرًا، تستعرض الباحثة في المبحث الرابع علاقة أهداف وبرامج وآليات مؤسسة فورد بدراسة علم السياسة.

المبحث الأول
الأهداف العامة

بلورت مؤسسة فورد عددًا من الأهداف العامة التي استند إليها تطور برامج المؤسسة. وفيما يلي عرض لهذه الأهداف العامة، واستقصاء لتطور برامج فورد. إلا أنه تجدر الإشارة قبل ذلك إلى نشأة مؤسسة فورد وتطورها العام.

نشأة مؤسسة فورد:

أسس هنري فورد وولده إدزيل مؤسسة فورد عام ١٩٣٦ بمنحة مبدئية تقدر بخمسة وعشرين ألف دولار، واقتصر نشاط المؤسسة لما يزيد عن عقد ونصف على دعم العمل الخيري في المناطق المحيطة بمصانع شركة فورد للسيارات داخل ولاية ميتشجان، مخصصة الجزء الأكبر من هذا الدعم لصالح مستشفى هنري فورد ومؤسسة إديسون العلمية. ويرجع الباحثون أن هنري فورد الأب قد لجأ لإنشاء المؤسسة تهربًا من ضرائب التركات، وضمانًا لاستمرار هيمنة الأسرة على شركة فورد للسيارات، والتي تلقت المؤسسة هبات متتالية من أسهمها غير المصوتة، التي لا يتمتع حاملوها طبقًا للقانون الأمريكي بحقوق التصويت على قرارات الشركة، ويضاف إلى ذلك مسايرة أسرة فورد لأسر مثل روكفلر وكارنيجي ورسل ساج في تأسيس مؤسسات خيرية تحمل أسماءها.[١] كما جاء تأسيس مؤسسة فورد في فترة سارعت فيها عديد من الشركات الكبرى لتكوين مؤسسات خيرية سعيًا وراء الحصول على تسهيلات ضريبية للشركات المانحة للمؤسسات الخيرية. ومن الجدير بالذكر أن فورد الأب قد عارض تأسيس مثل هذا النوع من المؤسسات الخيرية في فترة سابقة، أثناء

---

(1) Peter Bell, "The Ford Foundation as a Transnational Actor," *International Organization,* Vol.25, No.3, Summer 1971, p.474.

شهادته أمام لجنة والش حول المؤسسات الخيرية المانحة عام ١٩١٣، مفضلًا تقديم المنح غير المنتظمة.[1]

وتولى فورد الابن رئاسة المؤسسة منذ إنشائها وحتى وفاته عام ١٩٤٣، وخلفه هنري فورد الحفيد، حتى عام ١٩٥١. وبعد وفاة إدزيل عام ١٩٤٣، ثم وفاة والده هنري فورد الأب عام ١٩٤٧، تلقَّت المؤسسة هبات ضخمة من ميراثيهما في أسهم شركة فورد الأم، مما سمح لها بالتطلع نحو توسع أفقي ورأسي في نوعية أنشطتها، ونطاق عملها، ودفع أسرة فورد لتكليف روان جيثير - وهو محامٍ مرموق - برئاسة لجنة لبحث مجالات ونطاق التوسع المتوقع. وقد أوصت اللجنة في تقرير أصدرته عام ١٩٤٩ بتحول عمل المؤسسة من المحلية إلى المستويين الوطني والعالمي، كما حددت خمسة مجالات لعمل البرامج المقترحة: تأسيس السلام، ودعم الديمقراطية، وتقوية الاقتصاد، ودعم التعليم في مجتمع ديمقراطي، وأخيرًا الاهتمام بالسلوك الفردي، والعلاقات الإنسانية المتبادلة، ومثلت المجالات الخمسة محاور عمل المؤسسة لعقود تالية.[2]

الأهداف العامة: المضمون والتحولات

تتراوح الأسباب التي تدفع الشركات الرأسمالية للإسهام في المجالات غير الهادفة للربح بين المصلحة الذاتية والإيثار؛ فشركات التأمين الأمريكية تسهم بصورة ضخمة في محاولات منع العنف الناتج عن المخدرات وشركات البترول تسهم في دعم الأبحاث الهندسية، والجيولوجية. وهناك بعض الشركات، التي يمكن اعتبارها أكثر تنورًا، بحيث تدرك ضرورة المشاركة في لعب دور فعال في بناء وتطوير البلاد. وكما قال أحد المديرين التنفيذيين السابقين في مؤسسة فورد، "نحن نحمي أنفسنا، وعملنا، فقط عن طريق جعل مجتمعنا يعمل جيدًا بصورة متساوية لجميع

(1) Sheila Slaughter and Edward Silva, *op.cit.*, p.44.

(2) Rowan Gaither, *Report of the Study for the Ford Foundation on Policy and Program* (Detroit: Ford Foundation, 1949) pp.49-98.

أعضائه، وهذا ما يعني بالنسبة لي، مع أشياء أخرى، العطاء التطوعي، عطاء المعرفة والوقت والمال، حينما نقتنع أن هذا العطاء سيزيد من الكفاءة، ويصحح الشرور، ويوسع من نطاق المساواة. إن حالة عطاء الشركات هي جزء ضروري لبقائها."

وكانت مؤسسة فورد من بين المؤسسات "الأكثر تنورًا،" بحيث اهتمت بالسعي نحو "تحقيق الرفاهة الإنسانية" كهدف نهائي لأنشطتها في مختلف المجالات. وقد وضعت لجنة جيثير تصورًا حول عدة مقومات ضرورية للوصول لهذا الهدف، من أهمها: تحسين مستويات المعيشة، وضمان الكرامة البشرية، واحترام قيمة الفرد في المجتمعات المختلفة، واحترام الحقوق، والحريات الشخصية، والحفاظ على الحقوق والحريات السياسية للمواطنين، وأخيرًا العناية بالمسئوليات الاجتماعية، وواجبات الأفراد في مجتمعاتهم.[١] واعتبرت اللجنة أن هذه المقومات مشتقة بالأساس من النظام الديمقراطي الغربي، الذي هو في جوهره منظومة قيمية، يتوجب لتحقيق الرفاهة الإنسانية العمل على نشرها عالميًا.[٢]

ويبدو أن اللجنة تأثرت بصورة واضحة بأجواء الحرب العالمية الثانية، حيث قدرت في تقريرها الصادر عام ١٩٤٩ أن أبرز العقبات أمام تحقيق الرفاهة الإنسانية، هي الخوف من الحرب، ومحاولة منعها، وبالتالي لابد من السعي نحو السلام الدائم، شريطة عدم التضحية بالقيم، والمبادئ الديمقراطية. وبالرغم من إشارة اللجنة إلى أهمية وجود قدرات عسكرية وترتيبات دولية لحماية "العالم الحر،" إلا أنها أكدت ضرورة بناء مؤسسات وبُنى حول العالم لضمان السلام، معتبرة أن الفقر، والمرض، والجهل من أهم أسباب تفشي الحروب، فضلًا عن التسلطية السياسية، مما يُفسد الجهود المتواصلة للتعاون الدولي. وافترضت اللجنة وجود دور ريادي للولايات المتحدة الأمريكية، تؤهلها له قدراتها المالية، وقيمها الديمقراطية،

(1) *Ibid.*, pp.17-18.
(2) *Ibid.*, pp.20-21.

للتقليل من دوافع الحروب وطرح آليات للتعاون الدولي.[١] ورغم اهتمامها بالقضايا الإنسانية على النطاق الدولي، إلا أن اللجنة أكدت أن التأثيرات الداخلية لقضايا الحرب لا تقل أهمية عن الجوانب العالمية فيها، حيث يشترط لتحقيق الأمن الداخلي الأمريكي استمرار حماية وضمان القيم الديمقراطية للمواطنين.[٢]

وعرض تقرير اللجنة عددًا من القضايا المرتبطة بالحكومة، والاقتصاد والتعليم في المجتمع الديمقراطي، التي تستدعي تحركًا فعالًا في إطار السعي نحو تحقيق "الرفاهة الإنسانية،" داخل الولايات المتحدة، وخارجها. فبداية كانت هناك مؤشرات على ضعف كفاءة الحكومة الأمريكية في التعامل مع الإشكاليات الدولية، فضلًا عن عدم إنفاذها الفعال لإرادات مواطنيها في الشئون الداخلية، نتيجة تزايد الأعباء على الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، في ظل النقص الحاد في الكفاءات البشرية المؤهلة للعمل العام، وغياب المشاركة الفعالة للمواطنين في العملية السياسية الداخلية، بل وعدم اكثرات عديد منهم بفهم آلياتها، بجانب المشاكل التنظيمية في الجهات الحكومية التنفيذية.[٣] كما أعربت لجنة جيشير عن عدم رضائها عن الأداء التعليمي لمعظم المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة، سواء الرسمي منها مثل المدارس والجامعات، أم غير الرسمي مثل الكنائس ووسائل الإعلام. وأكدت اللجنة في تقريرها الحاجةَ إلى نظام تعليمي يكفل المساواة في الفرص التعليمية لفئات المجتمع المختلفة، ويوفر تعليمًا وتدريبًا كافيين لتأهيل أفراد المجتمع لمواجهة مشاكل مجتمعاتهم والتغلب عليها، كما يضمن حصول الفرد على التعليم الذي يظهر من خلاله طاقاته وقدراته، بما يحقق له حياة هادفة ومُرضية.[٤] وبالإضافة إلى ذلك، عني التقرير بالأداء الفردي للمواطنين، وركز على وجود ضغوط نفسية

(1) *Ibid.,* pp.26-27.

(2) *Ibid.*, pp.29-30.

(3) *Ibid.*, pp.30-33.

(4) *Ibid.*, p.38.

هائلة على الأفراد في المجتمع، ترتبط ببيئة أعمالهم والهجرة المتزايدة للمدن، والقلاقل الاجتماعية بين بعض فئات المجتمع.[١]

وهيمنت القضايا الاقتصادية على محاور التحرك الدولي في تقرير لجنة جيثير، حيث ركز على ما اعتبره القضايا الاقتصادية الثلاث الأساسية في العالم المعاصر، وهي: الحاجة لتحقيق استقرار اقتصادي داخلي وخارجي يضمن معدلات مقبولة من العائد، وأقصى ارتفاع لمعدلات التشغيل وعلاقات اقتصادية عالمية سوية، وأيضًا الوصول إلى صيغ سلمية لعلاقات الإدارة، والعمال داخل المجتمع الصناعي، بما يقلل من الخسائر الفردية والاجتماعية في الصدامات المتعددة بين الطرفين، بالإضافة إلى الحاجة للموازنة بين حريات الشركات الصناعية في النظام الرأسمالي من جانب والتدخل الحكومي في الاقتصاد من جانب آخر.[٢]

وخلص التقرير إلى ضرورة السعي لتحقيق هدفين رئيسيين؛ الأول هو تأسيس سلام دائم، على الأقل بين الدول الديمقراطية في العالم، كنموذج لتجلي القيم الديمقراطية، والهدف الثاني هو تحسين الأداء الاقتصادي والسياسي، والتعليمي داخل الولايات المتحدة. وفي سبيل إنجاز الهدف الأول لابد من اهتمام المؤسسة بتقليل النزاعات الدولية، ومحاربة أسبابها، والاهتمام بالتعاون الدولي، ودعم القيم الديمقراطية في كافة أرجاء العالم، بينما يتطلب إنجاز الهدف الثاني القيام بمحاولات لسد الفجوات والعجز لدى المؤسسات الأمريكية المختلفة.[٣] وقد جاء في التقرير "إن أهم مشكلات الرفاهة الإنسانية تكمن في نطاق المجتمع الديمقراطي، في علاقة الإنسان مع الإنسان، فيما يتعلق بالتعاملات الفردية، وداخل المؤسسات الاجتماعية."[٤]

وبرغم أن تقرير لجنة جيثير، المؤسس للنشاط الوطني، والعالمي

(1) *Ibid*., p.45.
(2) *Ibid*., pp.34-37.
(3) *Ibid*., pp.47-48.
(4) *Ibid*., p.49.

لمؤسسة فورد، قد فصَّل في مناقشة عدد من القضايا الداخلية والخارجية، إلا أنه قد احتوى على ثلاث إشكاليات أساسية؛ الإشكالية الأولى هي الاعتناق المطلق للمنظومة القيمية الغربية، وتجلياتها في الديمقراطية الأمريكية؛ فالتقرير الذي ناقش قضايا التعليم والمشاركة السياسية والسلام الاجتماعي، لم يتساءل حول الأسباب البنيوية لقصور أداء النظام السياسي الأمريكي، رغم تجسيده لهذه المنظومة القيمية المتميزة، واكتفى بتوصيف أوجه التقصير في المجالات المختلفة. وبالتالي، لم يلتفت واضعو التقرير إلى وجود منظومات قيمية في أنحاء أخرى من العالم، قد تكون جديرة بالاهتمام، بل رفضوا التجليات الأخرى لذات الحضارة الغربية، بخلاف الديمقراطية الليبرالية، كما في استهجانهم للنموذج الشيوعي. ولذلك، دعت اللجنة في تقريرها إلى نشر هذه المنظومة القيمية وتجلياتها الديمقراطية على مستوى العالم، باعتبارها خطوة مهمة نحو تحقيق "الرفاهة الإنسانية،" ذلك الهدف الذي كان لازال يواجه صعوبات جمَّة لتحقيقه في المجتمع الأمريكي الديمقراطي.

وترتب على ذلك بروز الإشكالية الثانية، حيث اعتبر التقرير المشكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي عدَّها في المجتمع الأمريكي، خرقًا يجب أن تتكاتف القوى الاجتماعية، والسياسية، الحكومية، وغير الحكومية، لترقيعه فحسب. ولم يلتفت التقرير إلى ضرورة إحداث تحولات جوهرية في المنظومة القيمية في المجتمع الأمريكي، أو على الأقل في بنية النظام السياسي لمعالجة قصور الأداء في عديد من القضايا الاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك إشارات في التقرير حول معالجة بنيوية لقضايا غياب المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تجلَّت في مشاكل الأقليات، واستمرار عدم اندماجها في المجتمع، وكذلك الصدامات المتكررة بين إدارات الشركات الكبرى، الممثلة للنخبة الرأسمالية، وبين العمال كأغلبية غير مالكة لأدوات الإنتاج.

وتبلورت الإشكالية الثالثة على النطاق العالمي في جانبين؛ الأول هو

تمحور توصيف تقرير لجنة جيثير للقضايا الدولية في الجوانب الاقتصادية ومحاولة منع الحرب، وتجاهل قضايا دولية محورية أخرى في تلك الفترة، مثل التحرر الوطني، وإنهاء الاستعمار الغربي. كما غضَّ التقرير بصره عن مسببات تلك الاختلالات في الاقتصاد العالمي، ولم يفسر المشاركة القوية للنظم "الديمقراطية" في الحروب العالمية. وفي الجانب الثاني، حاولت اللجنة تقديم حلول جزئية لقضايا ثانوية في النظام العالمي مثل الفقر، متجنبة التعامل مع القضايا الجوهرية، أو الأسباب البنيوية لعديد من المشكلات الدولية، كغياب العدالة السياسية، وعدم المساواة الاقتصادية وموجات الاستعمار السابقة. بل إن الحلول المقترحة، انطلقت من رؤية أحادية غربية للواقع العالمي حاولت المؤسسة لسنوات لاحقة تكريسها من خلال برامجها، كما سنرى في الفصول التالية تطبيقًا على الواقع الأكاديمي في علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت البرامج الخمسة التي اقترحتها اللجنة لتوسع نشاط مؤسسة فورد - والتي مثَّلت ما يشبه الأهداف العامة للمؤسسة - متسقة مع هذه الرؤية المتمحورة حول الذات الغربية. فاستهدفت الحفاظ على السلام العالمي، وتأسيس نظام عالمي قائم على العدالة، والقانون، وتشجيع مبادئ الحرية، والديمقراطية، وتطوير الرفاهة الاقتصادية لكافة البشر في كافة أرجاء المعمورة، وتوسيع الإمكانيات التعليمية، بما يتيح تحقيق مساواة أكبر في فرص التعليم ودعم المنح الدراسية، والثقافة، وأخيرًا تقوية دراسة العلوم الاجتماعية في أرجاء العالم.[١] ولم تُشر أي من البرامج المقترحة بأهدافها الفضفاضة إلى أهمية إحداث تعديل جوهري في بنية النظام السياسي، أو الاقتصادي الأمريكي، أو العالمي، لمعالجة قضايا من قبيل: إنهاء التمييز العنصري داخل الولايات المتحدة، أو القضاء على الاستعمار الغربي وتعويض الدول المنهوبة، أو تعديل قواعد التجارة الدولية. بقدر ما عمدت تلك البرامج

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج، انظر:

Ibid., pp.52-99.

إلى ترقيع النظام القائم بالفعل داخليًا وخارجيًا، في إطار تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية للأغلبية المتضررة داخليًا وخارجيًا، مع الحفاظ على هيمنة المنظومة القيمية الغربية وتجليها "الديمقراطي الليبرالي." والواقع أن جوهر البرامج الخمسة قد سيطر على أولويات مؤسسة فورد لسنوات طويلة، رغم أن مضامينها وترتيبها قد شهدا بعض التحول على مدار العقود التالية (١٩٥٠ - ٢٠٠٤) التي تمثل عمر النشاط الدولي والوطني لمؤسسة فورد حتى بدايات القرن الحادي والعشرين.

وفي أوائل التسعينات، أعادت مؤسسة فورد صياغة أهدافها العامة، دون إحداث تغيير جوهري عن أهداف وبرامج تقرير عام ١٩٤٩. فضمَّت الأهداف الجديدة - التي باتت تتصدر التقارير السنوية للمؤسسة منذ عام ١٩٩٦ -: تقوية القيم الديمقراطية، وتقليل الفقر والقضاء على عدم المساواة، وضمان التعاون الدولي، وأخيرًا تحسين في الإنجاز الإنساني.[١] وبالرغم من التطور النسبي للأهداف العامة لمؤسسة فورد وتطبيقاتها التفصيلية، إلا أنها ظلَّت تتمحور حول السعي نحو تحقيق الرفاهة الإنسانية؛ فمجهودات المؤسسة لدعم القيم الديمقراطية انطلقت من تصور القائمين عليها الذي يرتكز على أن الديمقراطية وآلياتها المتعددة هي ضمان حصول البشر على حقوقهم السياسية والاقتصادية الأساسية. ويضاف إلى ذلك، محاولات القضاء على الفقر، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للجنس البشري، ودعم التعاون الدولي. ويفترض أن توفِّر الأهدافُ الثلاثة السابقة المناخَ الملائم لتحقيق الهدف الرابع، وهو تحسين الأداء الإنساني، الذي يهدف بدوره إلى تحقيق الرفاهة الإنسانية.

تطور برامج مؤسسة فورد

اتساقًا مع مقترحات تقرير ١٩٤٩، قامت مؤسسة فورد بالتركيز خلال عقد الخمسينات على قضايا تحسين الاقتصاد، والإدارة، وتطوير التعليم ما

(1) Franklin Thomas, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1995, pp.viii-xv.

قبل الجامعي داخل الولايات المتحدة، كما بذلت جهودًا لدعم الحوار بين الثقافات لزيادة التفاهم الدولي. وعلى الصعيد الأكاديمي، أولت المؤسسة اهتمامًا خاصًا بإدخال المناهج الكمية، والرياضيات إلى دراسة العلوم الاجتماعية، والسلوكية.[١] وفي عام ١٩٦١، قام مجلس الأمناء بتشكيل لجنة لمراجعة برامج المؤسسة والإجراءات المتبعة فيها، والتي أعقب عملها نشر إطار عام لأنشطة المؤسسة في عقد الستينات في كتاب "مؤسسة فورد في الستينات،"[٢] الذي حدَّد الأنشطة الواجب التركيز عليها خلال عقد الستينات؛ وهي: التعليم، وقضايا الاقتصاد، والشئون الدولية، والعلوم والآداب. كما أضافت فورد إلى برامجها المشاركة الواسعة النطاق في برامج تنظيم الأسرة داخل الولايات المتحدة، وقدَّمت دعمًا قويًا للعلوم التطبيقية - وتحديدًا الهندسية - وتمويلًا رائدًا للفنون والأنشطة الثقافية.[٣] وعلى الصعيد الدولي، جمعت المؤسسة بين الدعم السخي للدراسات غيرالغربية في الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية، وبين الاهتمام المتميز بالبرامج الخارجية في دول العالم النامية، التي تنَّوع التمويل فيها بين المشروعات الخدمية، والدراسات الأكاديمية، حاصدًا ما يقرب من ثلث ميزانية فورد السنوية.[٤]

إلا أنه مع أواخر الستينات، اضطرت المؤسسة إلى تقليص عديد من برامجها، لسببين: الضغوط المالية، والاهتمام - المتأخر نسبيًا - بقضايا التفاهم العرقي داخل المجتمع الأمريكي، خاصة مع تصاعد دعاوى احترام الحقوق المدنية للأقليات العرقية، وحدوث اضطرابات متكررة بين السود والبيض. وركَّزت جهودها في تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية للأقلية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول البرامج المدعومة، انظر:

FFAR, Detroit, 1951 through 1959.

(2) *A Selected Chronology of the Ford Foundation* (New York: Ford Foundation, 1980) p.7.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FFAR, Detroit, 1960 through 1966.

(4) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1968, pp.xiv-xvii.

السوداء، والإسهام في برامج الفهم المتبادل بين الأعراق المختلفة في البلاد.[١] كما توسَّعت فورد في تمويل البث الإذاعي والتليفزيوني، والإسهام في نشرهما على نطاق واسع، خاصة لصالح الاستخدام التعليمي.

وقد بلغت الضائقة المالية لدى مؤسسة فورد ذروتها في خلال فترة السبعينات، مما دفعها لبذل المزيد من الجهود لتقليص ميزانيتها بما يقرب من النصف بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨، وأيضًا الحد من برامجها، خاصة المدعومة بالفعل منذ فترة طويلة.[٢] وبينما حافظت المؤسسة على برامجها الخارجية[٣]، اتجه معظم الخفض المالي إلى البرامج الداخلية التي انقسمت إلى الشئون الداخلية، والتعليم، والسياسة العامة؛ وتغيرت أولويات هذه البرامج بدورها، حيث ازداد دعم فورد للبرامج القانونية، مثل منظمات الدفاع عن محدودي الدخل، وتدريب أعضاء الجهات التنفيذية على تطبيق القوانين[٤]، كما أولت اهتمامًا متزايدًا لقضايا السياسة العامة والمنظمات الاجتماعية في التدريب، والبحث في الخدمات المدنية، بالإضافة إلى استمرار تمويلها المتميز للفنون، والأنشطة الثقافية. وفي المقابل، انحسر تمويل فورد عن العلوم التطبيقية، والدراسات غيرالغربية في الجامعات الأمريكية، كما احتلَّت القضايا الاقتصادية مرتبة متأخرة في سُلَّم دعم المؤسسة.

ومع بداية الثمانينات، بدأت مؤسسة فورد في التعافي من أزمتها الاقتصادية، حتى إنها قسمت محاورها الأساسية الثلاثة، الشئون الداخلية، والأقسام الخارجية، والتعليم والسياسة العامة إلى برامج فرعية مستقلة، تندمج فيها الأنشطة المتشابهة داخل، وخارج الولايات المتحدة،

---

(1) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1967, pp.2-6.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الموقف المالي لمؤسسة فورد في السبعينيات، انظر:

McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1971, pp.7-13; Franklin Thomas, "The President's Review," FFAR, New York, 1979, pp.vii-xi.

(3) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1972, pp.vii-xiv.

(4) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1970, pp.8-14.

كما رفعت مخصصات هذه البرامج بمقدار ١٥٪، ليبلغ مخصص كل منها حوالي مائة مليون دولار.[١] وركَّزت البرامج المستحدثة على مشكلات الفقر في المناطق الريفية، والحضارية، وقضايا الحكم الصالح والسياسة العامة، فضلًا عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وحقوق الأقليات. وبينما استمر اهتمام فورد بالتعليم والثقافة داخل الولايات المتحدة، توسَّع عالميًا ليهتم بعديد من القضايا السياسية، والاقتصادية الدولية، خاصة المنظمات الدولية.[٢]

وقد أبقت المؤسسة خلال أوائل التسعينات على تمويلها للبرامج السابقة، مع إضافة برنامجين حول الصحة الإنجابية، والسكان، والمشروعات الإعلامية. إلا أنه أعيد تنظيم برامج مؤسسة فورد مع تولي قيادة جديدة للمؤسسة في منتصف التسعينات، بحيث قُسِّمت إلى ثلاثة برامج رئيسة؛ برنامج بناء القدرات، وتطوير المجتمعات المحلية الذي يهتم بدعم، وزيادة قدرة الأفراد، والمنظمات على إيجاد حلول لقضايا الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، وبرنامج السلام، والعدالة الاجتماعية المعني بتقوية القيم الديمقراطية، وتوطيد أواصر التعاون الدولي، وأخيرًا برنامج التعليم، والإعلام، والفنون، والثقافة، الذي تغيَّر اسمه في عام ٢٠٠٠ إلى المعرفة والابتكار، والحرية، ويهدف إلى العمل على تطوير الفنون، والفكر وتعميق إدراك القضايا الجنسية، والإعلامية، والدينية.[٣] وأعطي التفاعل والتعاون الدولي مساحات متميزة داخل هذه البرامج، بما يتسق مع تصاعد موجة العولمة، كما أعاد اهتمام فورد بالدراسات غيرالغربية مرة أخرى.[٤] كذلك تصاعد اهتمام فورد بقضايا حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأقليات،

---

(1) Franklin Thomas, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1980, pp.vi-vii; Franklin Thomas, "The President's Review," FFAR, New York, 1989, pp.xii-xix.

(2) Franklin Thomas, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1980, pp.viii-xi.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج ووحداتها الفرعية، انظر:
FFAR, New York, 2003, pp.23-24, pp.61-62, pp.113-114.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول البرامج المستحدثة ذات الصلة بمفهوم العولمة، انظر:
Susan Berresford, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1997, pp.9-23.

وقدَّمت المؤسسة تمويلًا للعديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبحث، والحركة في هذا المجال.[1]

ويتضح مما سبق، أن الأهداف العامة، والبرامج التطبيقية للأنشطة الداخلية، والخارجية لمؤسسة فورد تميَّزت بسمتين أساسيتين. الأولى هي التمركز حول النموذج الأمريكي، سواء في تحديد أجندة القضايا المدعومة (مثل التعليم والأقليات وكفاءة النظام السياسي) أم الحلول المقترحة (مثل نشر قيم الديمقراطية والاقتصاد الحر) مقابل استبعاد النماذج الأخرى بما تتضمن من إشكاليات، وتصورات للحلول (مثل مواجهة الاستعمار الجديد وشروط التجارة الدولية غير العادلة، وهيمنة الدول الكبرى على المنظمات الدولية). أما السمة الأخرى فهي الميل إلى إصلاح الوضع القائم، وليس الدعوة لإحداث تحولات جوهرية في بنية النظام المحلي أو العالمي. وبالتالي، كان تركيزها على زيادة فرص التعليم، والمساعدة القانونية للأقليات الأمريكية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية لفقراء العالم الثالث.

(1) Susan Berresford, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1998, pp.3-15.

المبحث الثاني

البنية التنظيمية وعلاقتها بالحكومة الفيدرالية

عكس الهيكل التنظيمي والإداري لمؤسسة فورد التوجهات العامة للمؤسسة وأهدافها، كما أثَّرت علاقات المؤسسة مع الدوائر الخارجية المختلفة، مثل شركة فورد للسيارات والإدارات الأمريكية المتعاقبة، على أنشطتها الداخلية والخارجية. ويتناول هذا المبحث البنية التنظيمية لمؤسسة فورد، وتحديدًا أوضاعها المالية وهيكلها الإداري، كما يستعرض جانبًا من علاقاتها بالحكومة الفيدرالية.

البنية التنظيمية

أولًا: الأوضاع المالية:

رغم أن إنشاء مؤسسة فورد قد بدأ في صورة منحة مالية محددة القيمة من أسرة فورد، إلا إنه سرعان ما اتخذ صورة الوقفية الرأسمالية، حين تبرع هنري فورد وولده إدزيل بما يزيد على مائة وخمسة وعشرين ألف سهم من الأسهم التي لا يتمتع حاملوها بحقوق التصويت على قرارات مجلس الإدارة في شركة فورد للسيارات لصالح المؤسسة عام ١٩٣٧، واستطاعت إدارة المؤسسة من خلال عوائدها تأمين مبالغ مالية كبيرة لممارسة نشاطاتها الخيرية. وازداد هذا الارتباط بالشركة الأم مع حصول المؤسسة على ما يزيد عن المليون وثلاثة وخمسين ألفًا من نفس نوع الأسهم، كمنحة من ميراثي فورد الابن والأب بنهاية عام ١٩٤٨، مما كان دافعًا لتوسيع أنشطة مؤسسة فورد على المستوى الوطني والدولي. كما اختار ورثة هنري فورد الأب منح المؤسسة المزيد من هذه الأسهم التي لا يتمتع حاملوها بحقوق التصويت على قرارات مجلس الإدارة في الشركة الأم - حوالي ستة وعشرين ألف سهم - مع تدشين تلك التوسعات عام

١٩٥٠.[١] وفي أوائل السبعينات، قُدرت أصول فورد بنحو ثلاثة مليارات دولار، بينما بلغت عام ٢٠٠٤ ما يقرب من اثني عشر مليار دولار.

وقد حدث الانفصال الإداري بين مؤسسة فورد والشركة الأم عقب توسعات المؤسسة في أوائل الخمسينات، إلا أن الارتباط المالي بينهما لم ينفك إلا بحلول السبعينات. ففي عام ١٩٥٥، اتخذت المؤسسة أولى الخطوات نحو تنويع أصولها الرأسمالية، حيث أعلنت عن مزاد علني لبيع أسهمها في شركة فورد الأم، والذي عقد بالفعل في العام التالي، وبيعت الأسهم بما يقرب من ستمائة وواحد وأربعين مليون دولار. واحتاجت عملية البيع القيام بقدر من التعديل في حقوق مالكي الأسهم التي لا يتمتع حاملوها بحقوق التصويت على قرارات مجلس الإدارة، لتوسيع حقوق حامليها، بصورة لم تكن تهم مؤسسة فورد بقدر ما تعني الملاك الجدد. ولم يكتمل فك الارتباط المالي بين المؤسسة، والشركة الأم حتى عام ١٩٧٤ مع إتمام بيع كافة ممتلكات الأولى المرتبطة بالثانية.[٢]

وسعت مؤسسة فورد من جانبها لتطوير ممتلكاتها وتنويعها بما يحقق أقصى معدلات الربح. فشاركت في أسهم عديد من البنوك وشركات القطارات، والنقل الجوي، واستخلاص الغاز الطبيعي، والبترول المحلية والعالمية. إلا أنها واجهت خلال فترة السبعينات تقلبات حادة في الأسواق المالية، عَّرضتها لخسائر كبيرة، وفرضت عليها تدشين برامج ضخمة متكررة لتقليص النفقات، وصلت لتخفيض نحو خمسين بالمائة من هيكلها الإداري، فضلًا عن إجراء خفض حاد في المنح المقدمة، خلال تلك الفترة.[٣] ويؤكد القائمون على المؤسسة أنه بالرغم من تحسن الأسواق المالية في الثمانينات والتسعينات، إلا أن فورد

(1) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.*, p.2.

(2) *Ibid.*, p.13.

(3) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.,* p.14.

مازالت غير قادرة على تجاوز تبعات الهبوط الذي حدث لقيمة أصولها خلال أواخر السبعينات.[١]

وقد صُممت ميزانية مؤسسة فورد بما يُمكِّنها من مواصلة الإنفاق لدعم المنح الداخلية، والخارجية لسنوات، خاصة أن معظم القضايا التي تتعامل معها المؤسسة تتطلب اهتمامًا طويل الأمد وتكيفًا دوريًا لتصحيح الأوضاع الحالية. وفي سبيل مواصلة تمويل البرامج، والاستراتيجيات لسنوات متتالية، تقوم المؤسسة باستثمار أصولها بما يؤمِّن لها عوائد معقولة، مع محاولة الحفاظ على قيمة الأصول الرأسمالية خاصة بعد الخسائر التي حاقت بها في السبعينات. ويعتمد مجلس الأمناء ميزانية البرامج والعمليات كل عامين، بتوضيحات للإنفاق السنوي، مما يسمح للعاملين بالتخطيط المستقبلي بقدر معقول من التيقن حول الاتجاهات العامة للميزانية. وتأخذ الميزانية في الاعتبار ثلاثة أبعاد: متطلبات الانفاق الفيدرالية، بمعنى إنفاق ما لا يزيد عن خمسة بالمائة من متوسط قيمة أصول المؤسسة؛ وهدف الحفاظ على قيمة أصولها الرأسمالية لتأمين قدراتها في تمويل الأعمال الخيرية على المدى الطويل؛ وأخيرًا احتياجات البرامج، وطبيعة الفرص المتاحة.[٢]

وتخصص مؤسسة فورد عادة ما بين عشرة وعشرين بالمائة من الميزانية سنويًا ليستخدمها مجلس الأمناء في تقديم منح إضافية، شريطة استقرار الأسواق المالية، أو على الأقل ثباتها، بينما تظلُّ هذه النسبة مُجمَّدة في حالة انخفاض الأسواق أوعدم استقرارها.[٣] وقد مثَّلت هذه النسبة المحتجزة مصدرًا لمنح ضخمة للغاية، قام الموظفون بتزكيتها من خلال البرامج العاملين بها، مما شجَّع مجلس الأمناء على توفير التمويل من هذه

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر معدلات استثمار مؤسسة فورد (١٩٧٠-٢٠٠٣):

FFAR, New York, 2003, p.21.

(2) *FFAR,* New York, 2003, p.14.

(3) *Ibid.*, p.14.

النسبة المحتجزة. بل إنه حينما تسنح فرصة متميزة، قد يتخطى مجلس الأمناء هذه النسبة ويحصل على مزيد من الأموال من الأصول الرأسمالية لصالح المشروعات الرائدة في مجالاتها. مثلما حدث عام ٢٠٠١، حينما خصص المجلس نحو ٢٨٠ مليون دولار لصالح تدشين برنامج لمدة عشر سنوات للمنح الدراسية للقيادات المحلية الواعدة في الدول النامية في عديد من أنحاء العالم.[١] ويرتبط معدل الإنفاق في مؤسسة فورد بقيمة أصولها الرأسمالية، حيث اشترطت الحكومة الفيدرالية منذ أوائل السبعينات عدم تخطي الإنفاق السنوي للمؤسسات الخيرية نسبة خمسة بالمائة من إجمالي قيمة أصولها الرأسمالية. إلا أن مؤسسة فورد تتجاوز هذه النسبة في بعض الأحيان، إلى ما يزيد عن ستة بالمائة.[٢] ومنذ السبعينات - عقب الخسائر المالية الحادة - اعتمدت المؤسسة سياسة محاولة الحفاظ على القيمة الحقيقية للأصول، إلا أنها تجد صعوبة في ذلك، خاصة مع تخطيها المتواتر لنسبة الخمسة بالمائة كمعدل للإنفاق السنوي.

وفيما يتعلق بالمنح، تتلقى المؤسسة طلبات المنح، من خلال المكاتب القريبة من الجهات الطالبة للتمويل. وتدرس هذه الطلبات، وتتخذ القرارات بشأنها في تلك المكاتب المحلية، بصورة لامركزية إلى حد كبير، شريطة ألا يتعدى التمويل المطلوب مبلغًا محددًا، وصل في عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٠ ألف دولار. وفي حالة تخطي الدعم المطلوب لهذا المبلغ، يُتخذ القرار بشأنه في اجتماعات الهيئة الإدارية نصف الشهرية، بالمقر الرئيسي في نيويورك.[٣] وتُقدر المنح والقروض التي قدَّمتها مؤسسة فورد خلال الفترة (١٩٦٩ - ٢٠٠٣) بما يزيد عن ١١ مليار دولار.[٤]

ثانيًا: الهيكل الإداري:

بدأ الهيكل الإداري لمؤسسة فورد مرتبطًا إلى حد كبير بالشركة الأم،

---

(1) *Ibid.*, p.16.

(2) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR,* New York, 1969, p.xvi.

(3) *FFAR,* New York, 2003, p.59.

(4) *Ibid.*, pp.16-18.

بتولي فورد الابن والحفيد رئاسة المؤسسة منذ نشأتها، بصورة متعاقبة. وفي عام ١٩٥١، مع التوسع الوطني والدولي للمؤسسة، غيَّر هنري فورد الحفيد موقعه من رئيس للمؤسسة إلى رئيس مجلس الأمناء، وهي وظيفة يغلب عليها الطابع الاستشاري، ولكنه قرر عام ١٩٥٦ الاكتفاء بعضوية المجلس بدلًا من رئاسته، ثم تقاعد عن العضوية عام ١٩٧٦. ولم يترأس أي من عائلة فورد المؤسسة أو مجلس الأمناء منذ ذلك الحين.

وقد دشَّن التوسع على المستويين الوطني والعالمي عهدًا جديدًا من الإدارة في مؤسسة فورد، ففي عام ١٩٤٨ كلَّف مجلس الأمناء لجنة من المستشارين المستقلين، تحت رئاسة روان جيثير - وهو محامٍ مرموق - لدراسة وبحث شكل برامج التوسع وأهدافها على المستويين الوطني والعالمي، والتي حددت عددًا من الأهداف العامة، مقترنة بخمسة مجالات واسعة لتطبيق البرامج المدعومة، كما سبقت الإشارة في المبحث الأول من هذا الفصل. واستلزم توسع النشاط الخيري توسعًا إداريًا ملموسًا، فعيَّنت المؤسسة عام ١٩٥١ أربعة من المديرين المساعدين في مجالات العمل المختلفة: روبرت هاتشينز مستشار جامعة شيكاغو، وميلتون كاتز سفير سابق لخطة مارشال في أوروبا، وشيستر ديفيز متخصص في الزراعة في الحكومة الفيدرالية، بالإضافة إلى رئيس لجنة التوسع روان جيثير. كما قُسِّمت الأعمال الإدارية للمؤسسة بين ثلاثة من المكاتب داخل الولايات المتحدة؛ اهتم المكتب الأول في كاليفورنيا بالتخطيط، والتوجيه لأنشطة البرامج المدعومة من قبل المؤسسة، وعني الثاني في نيويورك بتلقي طلبات المنح من الأفراد، والمؤسسات، واستمر المكتب الثالث في ديترويت بولاية ميتشجان بالاهتمام بالأمور المالية. وسرعان ما تجمعت هذه المهام في مدينة نيويورك التي افتُتح بها المقر الرئيسي عام ١٩٦٧.[١]

ويتألف الهيكل الإداري لمؤسسة فورد من مجلس الأمناء، الذي يغلب

(1) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.*, p.10.

على دوره الجوانب الاستشارية والتخطيطية، والجهاز التنفيذي، المسئول عن إنفاذ أهداف وخطط مجلس الأمناء في صورة برامج تفصيلية ومبادرات.

١ - مجلس الأمناء

يوجد على قمة مؤسسة فورد مجلس الأمناء، الذي يتألف مما يقرب من عشرين عضوًا، من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، بلغوا عام ٢٠٠٤ أربعة عشر عضوًا، عشرة من الأمريكيين وأربعة من غيرهم. يُختار الأمناء بعناية، باعتبارهم قيادات أو خبراء في مناطق أو مجالات علمية أو عملية تهتم بها المؤسسة. وتكون عملية الاختيار عبارة عن توصية من لجنة العضوية التي تتألف من مجموعة منتقاة من الأمناء الحاليين، ويتم التصويت بين بقية أعضاء المجلس، وتشترط الموافقة بالإجماع، ومدة العضوية دورتان، كل منهما ست سنوات. وتُجري مؤسسة فورد تقييمًا سنويًا للأداء العام للمجلس ولجانه الفرعية، فضلًا عن تقييم إسهامات أعضائه فرادى.(١)

ويقوم المجلس بوضع السياسات المالية، والإدارية، والسياسات الاستثمارية، والمعايير المهنية، وقواعد تقديم المنح، كما يُحدّد المناطق الجغرافية والأنشطة موضع الاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، يراجع المجلس السياسات الداخلية، ويمثِّل المؤسسة في المحافل العامة، ويُعهد إليه باختيار رئيس المؤسسة، ومراجعة أداء الجهاز التنفيذي، وتحديد رواتب كوادره. ولا يقدم المجلس المنح مباشرةً، بل يفوِّض هذه السلطة لرئيس المؤسسة، والعاملين بالجهاز التنفيذي، ثم يستعرض المنح المقررة في إحدى جلساته الدورية. ويجتمع الأمناء ثلاث مرات سنويًا لمدة يومين، وتضم الاجتماعات الثلاثة ممثلي برامج، ولجان المؤسسة، وتناقش فيها كافة أنشطتها، من حيث تقديم المنح واستثمارات أصولها الرأسمالية، فضلًا عن الجوانب الإدارية. ويقوم الأمناء برحلة سنوية لمقابلة متلقي المنح والوقوف على أعمالهم في مراحلها الأولى، وأحيانًا يُدعَوْن خلال العام

---

(1) *FFAR*, New York, 2004, p.9.

لتقديم استشارات غير رسمية، ومساعدات لحل المشكلات المتعددة. وتُشكل لجنة تنفيذية من خمسة أمناء تقوم بالتنسيق بين المجلس، وموظفي الجهاز التنفيذي، فيما بين الاجتماعات.(١) وتُعقد اجتماعات مجلس الأمناء عادة في الولايات المتحدة، باستثناءات قليلة، كما حدث لأول مرة عام ١٩٧٨ في نيودلهي بالهند.(٢)

٢ - الجهاز التنفيذي

يوجد على قمة الجهاز التنفيذي رئيس المؤسسة المسئول عن تنفيذ السياسات التي يقوم مجلس الأمناء بوضعها، وهو بدوره عضو فيه، بالإضافة إلى تكليفه بإدارة البرامج المختلفة، والعلمليات المتنوعة للمؤسسة، وتمثيلها في المحافل الخارجية.(٣) كما يتعاون رئيس فورد مع المنظمات الأخرى، ذات الاهتمامات الاجتماعية المتقاربة، سعيًا وراء تحسين أداء الجميع، بالإضافة إلى تحسين القوانين المنظِّمة لعمل هذه المؤسسات وضمان شفافيتها.(٤) ويعاون الرئيس ستة من النواب، يرأس اثنان منهما الأقسام الإدارية والمالية، بينما يهتم الأربعة الآخرون بالقسم الدولي وقسم الشئون الوطنية وبرامج الأبحاث والتعليم وبرامج الفنون والإنسانيات التي تنقسم بدورها إلى شعب فرعية.(٥)

كما يشمل الجهاز التنفيذي موظفين لتقديم المنح، يُختارون بعناية لخبرتهم في فروع عمل المؤسسة، ومناطق نشاطها، بالإضافة لقدرتهم على العمل في مجتمعات متنوعة مع منظمات معقدة، وقدرتهم على إنجاز العمل الفردي والجماعي. وقد وجدت المؤسسة أن إضافة عناصر جديدة إلى موظفيها بصورة دورية يؤدي إلى إنعاش التحليل، والاستراتيجيات، والمراجعة، لذلك عادة ما يخدم موظفو البرامج حوالي ست سنوات، بينما

(1) *FFAR*, New York, 2003, pp.6-7.
(2) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.,* p.15.
(3) *FFAR*, New York, 2003, p.3.
(4) *FFAR*, New York, 2004, p.2.
(5) Peter Bell, *op.cit.,* p.468.

يظل العاملون في اللجان المختلفة عرضة للمراجعة الدورية لأدائهم وحسب احتياجات المؤسسة.(١) ومنذ عام ١٩٥٠، أضيف إلى الجهاز التنفيذي عديد من المكاتب الدولية، والتي بلغ عددها في بعض الأحيان ما يزيد على أربعة عشر مكتبًا فرعيًا وأساسيًا لمتابعة الأنشطة الخارجية للمؤسسة. ويمثل العاملون بها نحو نصف عدد العاملين بالمؤسسة، بينما يباشر النصف الثاني مهامه الوظيفية من المقر الرئيسي في نيويورك. وتقوم هذه المكاتب بتقديم المنح للراغبين فيها - أشخاصًا أو مؤسسات - من أصحاب المشروعات المبتكرة التي تخدم مجتمعاتهم المحلية، في نطاق دولة واحدة، أو أكثر من دولة.(٢)

علاقة مؤسسة فورد بالحكومة الفيدرالية

تتحرك مؤسسة فورد في علاقاتها الخارجية في إطار عديد من الدوائر المختلفة والمتقاطعة، إلا أن علاقتها بالحكومة الفيدرالية الأمريكية، تبدو محورية في شبكة علاقاتها، نتيجة لثلاثة اعتبارات أساسية. يرتبط الاعتبار الأول بكون فورد مؤسسة أمريكية بالأساس، أنشئت في إطار القوانين الأمريكية، التي تنظم تفاعلاتها الداخلية، والخارجية؛ فالقوانين المنظِّمة للمؤسسات الخيرية، وقوانين الثروة، والدخل، وقضايا الإعفاءات الضريبية، فضلًا عن تقارير لجان المحاسبة من الكونجرس تسهم بصورة مؤثرة في رسم خريطة الأنشطة الوطنية، والعالمية لمؤسسة فورد. ويستند الاعتبار الثاني إلى هيمنة التمويل الموجه للأنشطة المتعددة داخل المجتمع الأمريكي على ميزانية فورد، حيث لا تتجاوز ميزانية الأنشطة الدولية للمؤسسة ربع إنفاقها السنوي في أحسن الأحوال، بينما تذهب الأغلبية العظمى إلى الأعمال الداخلية. وبالتالي، فالعلاقات المتبادلة بين مؤسسة فورد والأجهزة المختلفة للحكومة الفيدرالية ذات أهمية جوهرية لحركة المؤسسة وقدرتها على ممارسة نشاطها في البلاد. ويكمن الاعتبار الثالث في تمثيل مؤسسة

(1) *FFAR*, New York, 2003, p.8.
(2) *Ibid.*, p.13.

فورد للولايات المتحدة في الخارج بصورة غير رسمية مما يعني خضوعها لضوابط القوانين الأمريكية في العلاقات الخارجية التي تمنعها من الانخراط في أنشطة معادية للبلاد أو التعاون مع حكومات مناوئة.

بعبارة أخرى، يُعدُّ وجود صيغ للتعايش السلمي، في كثير من الأحيان، وتحقيق التعاون بين مؤسسة فورد، والحكومة الفيدرالية الأمريكية أحد الضمانات الرئيسة لاستمرار عمل المؤسسة داخليًا، وخارجيًا. ويمكن دراسة هذه العلاقات التبادلية من خلال ترجمة الاعتبارات الثلاثة السابقة إلى ثلاثة محاور؛ الأول هو القوانين المنظِّمة لعمل فورد، والرقابة عليها، والثاني هو الأنشطة المشتركة داخل الولايات المتحدة، والثالث هو ضوابط العمل الدولي للمؤسسة، ومدى ارتباطه بالسياسة الخارجية الأمريكية.

بالنسبة للمحور الأول، نجد أن مؤسسة فورد قد تأسست وفقًا للقوانين المنظِّمة لعمل المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة، والتي اشترطت تمحور أهداف هذه المؤسسات حول الأعمال الاجتماعية، وابتعادها عن السعي وراء الربح الفردي، أو القيام بأنشطة للترويج أو التأثير على عملية التشريع أو الانخراط في العملية السياسية. إلا أنه في عام ١٩٦٩، بدأت لجنة بمجلس النواب جلسات استماع حول إصلاحات لقوانين الضرائب، مما أسفر عن تعديل قانون الضرائب، الذي أكد وجوب استمرار المؤسسات الخيرية في تجنب الأنشطة السياسية، بالإضافة إلى ضرورة تنويعها لأصولها الرأسمالية ومصادر دخلها، وعدم تركيزها في شركات بعينها. وفي المقابل، فرض القانون الجديد نسبة ٤٪ ضرائب على صافي أرباح استثمارات المؤسسات الخيرية.(١) وقد التزمت فورد بالقانون الجديد، إلا أنها حاولت - بالتضامن مع المؤسسات الخيرية الأخرى - دفع وزارة المالية نحو تضمين القانون عددًا من البنود التوضيحية، التي تسهم في إزالة اللبس من بعض مواده.(٢)

(1) McGeorge Bundy, "The President’s Review," *FFAR*, New York, 1969, pp.xv-xxiii.
(2) McGeorge Bundy, "The President’s Review," *FFAR*, New York, 1970, pp.13-14.

وعلى صعيد الرقابة، تخضع مؤسسة فورد والمؤسسات الخيرية بوجه عام لرقابة وزارة الخزانة الأمريكية، وعدد من لجان الكونجرس ذات الصلة بالإضافة إلى مصلحة الضرائب. وقد قام الكونجرس بإخضاع فورد، ضمن عديد من المؤسسات الخيرية الأخرى، لعدد من اللجان للتأكد من سلامة الإجراءات التي تقوم بها، وكان أشهر تلك اللجان لجنة كوكس من مجلس النواب، التي أنشئت عام ١٩٥٢ للتأكد من عدم قيام المؤسسة بأية أنشطة معادية للبلاد أو ذات تأثير شيوعي. وكانت اللجنة الثانية هي لجنة قادتها كارول ريك لمواصلة مهام لجنة كوكس في العام التالي. وفي عام ١٩٦٢، قام النائب رايت باتمان من تكساس بإعلان التقصي حول الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الخيرية من قِبل لجنة المشروعات الصغيرة في مجلس النواب.[١]

وفي الواقع، فإن الضوابط القانونية التي فرضتها القوانين السابقة، فضلًا عن لجان المراقبة، تتركز في جانبين أساسيين. الجانب الأول، محاولة فك الصلات الوثيقة بين الشركات الرأسمالية والمؤسسات الخيرية، وذلك لتقليل ظاهرة الالتصاق بين الطرفين، التي سادت لسنوات عقب قيام عديد من الشركات الرأسمالية بإنشاء مؤسسات خيرية، سعيًا وراء الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، مثل فورد وروكفلر. وهو الأمر الذي كانت فورد على وشك إتمامه بالفعل قبيل إصدار قانون الضرائب عام ١٩٦٩، فيما يتعلق بأسهمها في شركة فورد للسيارات. إلا أن هذه المحاولات ظلَّت إجراءات ظاهرية، حيث انضم ممثلو عديد من الشركات الرأسمالية الكبرى - الأمريكية وغير الأمريكية - إلى مجلس الأمناء الذي يقوم بوضع السياسات المالية، والإدارية للمؤسسة على فترات زمنية مختلفة. ومن أبرز هؤلاء الأمناء هنري فورد الحفيد رئيس شركة فورد الأم، ووالتر هاس من شركة ليفيز ستراوس، وإدوين لاند رئيس شركة بولورايد، وجون لاودن رئيس مجلس أمناء شركة شل للبترول، وويلما مانكيلر المديرة

(1) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.*, p.8.

السابقة بشركة شيروكي للسيارات. وينسحب هذا التداخل أيضًا على تولى قيادات حكومية سابقة لمناصب تنفيذية أو إدارية في مؤسسة فورد، مثل ديفيد بيل نائب رئيس مؤسسة فورد لشئون القسم الدولي في أواخر الستينات الذي كان سابقًا واحدًا من كبار مسئولي وكالة التنمية الدولية الأمريكية. مما يعني بعبارة أخرى، استمرار فورد كحلقة من حلقات الارتباط الوثيق بين الرأسمالية والحكومة، فضلًا عن دورها كإحدى مؤسسات المجتمع المدني.(١)

تَمثل الجانب الثاني لتلك الضوابط القانونية على أنشطة المؤسسات الخيرية في محاولة تحييد دورها السياسي داخل المجتمع الأمريكي، فضلًا عن عدم انخراطها في السياسة الخارجية. ويصعب تصديق نجاح هذه الضوابط في حالة فورد، فبالرغم من تأكيد المؤسسة المتواصل على كونها "غير سياسية،" إلا أن هناك عديدًا من المؤشرات التي تدلُّ على خلاف ذلك. فمن جانب، يصعب فك الارتباط بين سعي المؤسسة الدؤوب نحو تقليل التوترات العالمية وبين الاعتبارات السياسية للقضايا محل التوترات، مقارنة بأهداف أقل سياسية مثل سعي مؤسسة روكفلر للتخلص من الأمراض في العالم. ومن جانب آخر، يؤثر تقديم المنح مباشرة على توزيع الموارد، وبالتالي مصادر القوة في المؤسسات الممنوحة، داخل الولايات المتحدة وخارجها، وعادة ما تكون ذات تأثير سياسي. وقد تكون معايير المنح ذات طبيعة أكاديمية أو مهنية، إلا أنها تظلُّ ذات تأثيرات وتداعيات سياسية.(٢)

وفيما يتعلق بأنشطة فورد داخل الولايات المتحدة، لم تألُ المؤسسة جهدًا في التعاون مع الحكومة الفيدرالية، ومحاولة معالجة القصور في

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر قوائم أسماء أعضاء مجلس أمناء مؤسسة فورد في مقدمة التقارير السنوية للمؤسسة:

FFAR, New York, 1990 through 2005.

(2) Peter Bell, *Ibid.*, p.471.

عديد من المجالات الاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية. واتبعت فورد في هذا الصدد استراتيجيات مختلفة، من أبرزها تدشين برنامج اجتماعي لدعم قضايا خلافية داخل المجتمع الأمريكي بما يجعل الحكومة تحجم عن المشاركة الفعالة في هذا الدعم، مثل قضايا تنظيم الأسرة، والحد من النسل، والثقافة الجنسية. وعادة ما تقتفي الحكومة، في مراحل لاحقة، آثار عمل مؤسسة فورد في هذه المجالات، ولكن على نطاق أوسع، وبإمكانات أضخم. وفي حالات أخرى، دعمت فورد الاتجاهات الحكومية، وحاولت تطوير برامج حول قضايا تتبناها الحكومة الفيدرالية، مثل تمويلها الضخم لتحسين فرص التعليم للأقليات بعد إنهاء التمييز العنصري في الستينات. وفي أحيان أخرى، تقوم فورد بسد العجز الحكومي في مجالات بعينها قد لا تستطيع الحكومة تقديم التمويل الكافي لها، بسبب قلة الإمكانات، كما في دعمها المتواصل للمشروعات البحثية في العلوم الاجتماعية، خلال فترات تركيز التمويل الحكومي على العلوم التطبيقية. وقلما تنحو أنشطة فورد نحو دعم مشروعات، أو قضايا تناوئ السياسات الحكومية.[1]

وبصورة عامة، تتسم العلاقات بين مؤسسة فورد، والحكومة الفيدرالية بالقبول، والتعاون، والبراجماتية الواضحة من الطرفين؛ فمن الواضح أن فورد لا تعارض السياسات الحكومية، وتجنح إلى قبولها، والامتثال لها، إلا أنه يصعب استبعاد أن تؤدي المؤسسة دورًا في عملية صنع هذه السياسات استنادًا إلى ارتباطاتها الوثيقة بالنخب الرأسمالية والسياسية، فضلًا عن دورها الاجتماعي المتميز. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد، صندوق فورد لتمويل تطوير التعليم الذي قام بإجراء عديد من الأبحاث حول أهداف التعليم، والأساليب المثلى لتحقيقها، بجانب قضايا تعليمية أخرى. وقد ترجم قبول فورد للسياسات الحكومية في تمويلها السخي لعديد من البرامج والمشروعات التي وضعت هذه السياسات موضع التنفيذ، في مجالات التعليم، والصحة، ومواجهة الفقر، والاهتمام بالأقليات.

(1) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR*, New York, 1973, pp.v-xiii.

وأخيرًا، تجسَّدت براجماتية فورد، والحكومة الفيدرالية في الاتفاق الضمني بينهما حول ما يشبه تقسيم العمل، والذي تضطلع بموجبه الحكومة الفيدرالية بالجانب الأكبر من تمويل المشروعات، والأنشطة المتعلقة مباشرة بالأمن القومي الداخلي، والخارجي للبلاد، بينما تتصدر فورد قائمة داعمي القضايا، والبرامج ذات الصلة، والأهمية غير المباشرة بالأمن الأمريكي، مما قد تعجز الحكومة عن وضعها في مرتبة متقدمة على سلم أولوياتها، فضلًا عن تقديم تفسير مناسب لدعمها أمام دافعي الضرائب. فعلى سبيل المثال، اهتمت مؤسسة فورد بتمويل تطوير العلوم الاجتماعية، وخاصة دراسات المناطق، واللغات الأجنبية، لإمداد الحكومة الأمريكية بالخبراء في الشئون الدولية، وتدريب موظفي الخارجية، والوكالات الدولية، مقابل تركيز الحكومة على الأبحاث العلمية التطبيقية، وسباق التسلح.

وعلى الصعيد الخارجي، خضعت أنشطة مؤسسة فورد في معظم أنحاء العالم لضوابط، ورقابة الجهات الحكومية الأمريكية المختلفة، للحيلولة دون دعمها لأية قضايا، أو أنشطة، أو دول معادية للولايات المتحدة. إلا أن تشعُّب هذه الأنشطة جعل من الصعب تجاهل الحكومة الفيدرالية لها، الأمر الذي دفع في كثير من الأحيان إلى توظيف هذه الأنشطة لحساب المصالح الأمريكية، وهو الدور الذي لم تمانع فورد في القيام به. وتم هذا التوظيف على المستويين الفكري، والتطبيقي؛ فعلى المستوى الفكري، قامت فورد من خلال تركيزها على تنمية الموارد البشرية، مقابل تركيز عديد من المؤسسات المانحة على دعم البنية التحتية وقضايا التنمية الاقتصادية، بتمويل عديد من الخدمات التعليمية، والمشروعات البحثية، التي قدَّمت بدورها النموذج الأمريكي، بصورة مقنَّعة، أملًا أن تحتذي به الدول حديثة الاستقلال، في الستينات، أو المتحررة من النظم الشيوعية، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات.(١) وأسهمت هذه الجهود في بلورة

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الدور الفكري لمؤسسة فورد وغيرها من المؤسسات الخيرية الأمريكية في بلورة وتشكيل التعليم العالي في عديد من الدول النامية، انظر:

Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, pp.12-42, 69-127.

تيارات فكرية مؤيدة ومبشرة بالنموذج الرأسمالي الليبرالي، باعتباره الأكثر فعالية، وإيجابية، وقدرة على التنمية. وعلى الصعيد التطبيقي، قامت مؤسسة فورد بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية في عديد من الأمور المهنية. كما يذكر لها قيامها باقتحام عديد من المجالات الحساسة، مثل تقديم الدعم المكثف والاستشارات لعدد من المؤسسات التنموية على مستوى العالم، مثل: وزارات التخطيط، والمراكز البحثية، والبنوك التنموية، والمؤسسات الخيرية في الدول المختلفة، مستغلة صفتها غير الحكومية.[1]

والخلاصة، أن العلاقات بين مؤسسة فورد، وبين الحكومة الفيدرالية غلبت عليها الصبغة التعاونية، بحيث استطاعت الأولى ممارسة أنشطتها المحلية، والعالمية، وفقًا للحد الأدنى من القيود، والضوابط، بينما وظفت الثانية هذه الأنشطة لخدمة أهداف سياساتها الداخلية، والخارجية. ولعل هذا التعاون يطرح تساؤلات حول مدى إمكانية دعم فورد لدراسات ومشروعات بحثية تنحو مناحي معارضة، وأحيانًا ثورية، في قضايا مرتبطة بأداء واستمرارية النظام السياسي الأمريكي، فضلًا عن انتقاد النموذج الليبرالي الرأسمالي برمَّته، وهو الأمر الذي تركز عليه الفصول اللاحقة.

(1) Peter Bell, *op.cit.,* pp.473-474.

المبحث الثالث

آليات العمل

تقوم مؤسسة فورد بتوظيف قدراتها المالية، سعيًا وراء تحقيق أهدافها العامة في دعم المشروعات الخدمية، والبحثية، والتعليمية، مستخدمة عددًا من الآليات، بحيث تقوم البرامج المتنوعة التابعة للمؤسسة بتنفيذها من خلال مراحل متعددة. ويرصد هذا المبحث أهم هذه الآليات، وهي المنح الدورية، والمشروعات المستقلة، وعمليات الشراكة، مستعرضًا مضمون الآليات، ومراحل تطبيقها، والاختلافات فيما بينها.

أولًا: المنح الدورية

توفر مؤسسة فورد سنويًا مئات المنح المالية التي تدعم عديدًا من البرامج، والمشروعات العلمية البحثية، والعملية التطبيقية ذات الصلة بالأهداف العامة للمؤسسة. وفي إطار هذه الأهداف الأربعة، غالبًا ما ترتبط المشروعات الممولة مباشرة ببرامج المؤسسة المطروحة خلال تلك الفترة الزمنية. وتتنوع مقادير المنح باختلاف أهمية المخططات، ومداها الزمني، لتتراوح ما بين عام وعشرة أعوام. وبرغم أن المؤسسة لا تملك سلطة مباشرة على طالبي المنح، فإن ممثليها داخل الولايات المتحدة وخارجها يمتلكون نفوذًا غير مباشر على المؤسسات الفاعلة. ويتحقق هذا النفوذ باعتبار أجهزة المؤسسة، وممثليها مستشارين غير رسميين لصنَّاع القرار، وبنكًا للمعلومات عن القضايا المهمة، ومنسقًا بين التجمعات الفكرية والمهنية المختلفة، فضلًا عن كونهم ممهدين لطرق وكالات التنمية الدولية.[1] وتكون هناك عدة مراحل لعملية التقديم والاختيار، ثم المتابعة والتقييم الدوري، في حالة المنح المقدمة لأكثر من عام.

---

(1) *Ibid.*, p.473.

المرحلة الأولى: يتم تحديد مجالات الدعم واهتمامات التمويل بصورة مبدئية داخل المؤسسة، ومكاتبها العاملة في أرجاء العالم، حيث تفتقر المؤسسة لقدرات تمويل كافة المشروعات المرتبطة بأهدافها العامة، مما يدفعها إلى تحديد مجالات ومناطق جغرافية، تركز عليها دون غيرها، والتي قد تتغير بدورها خلال المراحل الزمنية المتعاقبة. وأحيانًا، تضيف المكاتب الخارجية مزيدًا من التضييق على هذه المجالات، وفقًا لمخصصاتها المالية واهتمامات نطاقاتها الجغرافية. ويقوم موظفو المؤسسة، بعد إقرار مجلس الأمناء لهذه المجالات، والمناطق الجغرافية، باستشارة المتخصصين وصنَّاع السياسة، والناشطين الاجتماعيين داخل الولايات المتحدة، وخارجها، لاستكشاف أهم المبادرات الفاعلة، التي قد تقوم بها المؤسسة في هذا الصدد، وتكلفتها، وفرص نجاحها، بجانب عائدها الاجتماعي، أو الأكاديمي. وباكتمال هذا الاستكشاف، يُعِدُّ الموظفون مذكرة حول الصورة الدقيقة داخل المجالات، والمناطق المقترحة، وبعد إقرارها يشرعون في إعداد الميزانيات التفصيلية، ثم يتم البدء بتقديم المنح.

المرحلة الثانية: تقدم الجهة الراغبة في الحصول على تمويل مؤسسة فورد خطة أولية، تشرح مشروعها العلمي، أو أنشطتها الاجتماعية، وميزانيتها التقديرية، ومدتها الزمنية، وكفاءات القائمين عليها، فضلًا عن التعريف بالجهة نفسها، وأدوارها العلمية، أو العملية. وتنصح المؤسسة هذه الجهات بإرسال خطابات أولية لموظفي فورد لاستكشاف مدى مواءمة المشروع المطلوب دعمه للبرامج الحالية للمؤسسة، التي غالبًا ما تصدرها في كتيب سنوي. وفي حالة وقوع المشروع في دائرة اهتمام المؤسسة الراهن، يطلب من الجهات المسئولة عنه التقدم بخطة رسمية مفصَّلة تشتمل على: الميزانية الحالية للجهة طالبة الدعم، ووصف تفصيلي للمشروع المطلوب تمويله، والكيفية المقترحة لإجرائه، وأسماء المنخرطين في المشروع وسيرهم الذاتية، وميزانية تفصيلية للمشروع، والأساليب الممكنة لتمويل هذه الجهة وما إذا كانت تقدمت بطلب التمويل لجهات أخرى عن ذات المشروع وتطورها،

وأخيرًا الحالة الضريبية، والقانونية للجهة الراغبة في التمويل.[١] وفي بعض الأحيان، تطلب مؤسسة فورد من الجهات طالبة المنحة الحصول على دعم مادي خارجي يوازي قيمة المنحة المقدمة من فورد، تأكيد جدية هذه الجهات وأهمية أنشطتها، وقياسًا لقدرتها على استمرار جلب التمويل في السنوات اللاحقة بعد توقف منحة فورد.[٢]

المرحلة الثالثة: يتوقع طالبو المنح خلال ستة أسابيع من التقدم بخططهم التفصيلية ردًا حول مدى مواءمة المشروع لاهتمام مؤسسة فورد، إلا أن الاختيار النهائي يحدث خلال عدة أشهر. وبالإضافة إلى معيار اهتمامات المؤسسة، هناك بعض الضوابط المطلوبة للمشروعات المموَّلة، حيث يشترط أن تكون تلك الأنشطة خيرية، استنادًا إلى تعريف القوانين الأمريكية للدخل، والثروة، وذات طابع تعليمي وعلمي. كما تهتم المؤسسة بالأنشطة ذات الآثار واسعة النطاق، ويستثنى من ذلك تمويل الأنشطة الدينية الروتينية، أو الأعمال الإنشائية، وصيانة المباني. وتتلقى مؤسسة فورد الآلآف من طلبات التمويل، بينما لا تستطيع توفير المنح إلا لنسب قليلة منها، لا تزيد عن ١٢٪ من الطلبات. وتهتم المؤسسة بالأفكار الجديدة والمنظمات الفعَّالة، التي تستطيع تحقيق تقدم في مجالاتها، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات نجاح طالبي المنح في مشروعاتهم، وقدرتهم على العمل الجماعي مع الفاعلين الآخرين في بيئاتهم المحلية. وفي حالة اعتماد المنحة، يقوم موظفو فورد بزيارات لموقع المشروع المقترح تمويله، ومقابلة القائمين عليه والاستماع لمزيد من التفاصيل منهم، والتفاوض معهم حول شروط المنحة.[٣]

وتراقب مؤسسة فورد تقدم المشروعات الممولة من خلال تقارير دورية، حول الجوانب المالية، والعملية، ترسلها الجهات القائمة على هذه

---

(1) *FFAR*, New York, 2004, p.23.

(2) *FFAR*, New York, 2002, pp.184-185.

(3) *FFAR*, New York, 2004, p.56.

المشروعات، بالإضافة إلى زيارات موظفي المؤسسة المتكررة لمواقع تلك المشروعات. وفي أغلب الأحيان، توظِّف المؤسسة مستشارين لمتابعة ومراقبة مشروعات محددة ذات صلة ببعضها البعض، جغرافيًا أو اجتماعيًا. وتُجدَّد معظم المنح المقدمة، نظرًا لطبيعة المشروعات التي تدعمها المؤسسة، التي عادة ما تكون طويلة الأمد. وفي نهاية المنحة، يقدم متلقوها تقريرًا عامًا حول الميزانية النهائية للمشروع، ومدى تقدمه وتحقيقه لأهدافه المبدئية.(١)

أنواع المنح الدورية

تنقسم المنح الدورية إلى ثلاثة أنواع هي المنح الشخصية، ومنح للمنظمات، والجمعيات غير الهادفة للربح، ومنح للجامعات، والكليات الأمريكية وغير الأمريكية، وذلك على النحو التالي.

المنح الشخصية: تقدم مؤسسة فورد منحًا شخصية للأفراد، إلا أنها قليلة العدد، وتقتصر على أهداف البحث، أو التدريب في القضايا محل اهتمام المؤسسة. وهذه المنح الشخصية عادة ما تقدم كجوائز لمسابقات بحثية عامة، أو بناءً على تزكية جامعات، أو مؤسسات أخرى غير هادفة للربح. ويكون المعيار الأساسي لتقديمها هو مزايا الخطة المقدمة من طالب التمويل، ومدى إسهامهم هذه الخطة في تحقيق أهداف مؤسسة فورد. وكانت مؤسسة فورد قد دأبت في عقدي الخمسينات والستينات على توفير منح شخصية لطلاب الدراسات العليا، للدراسة داخل أو خارج الولايات المتحدة. وقد أدارت المؤسسة هذه المنح بصورة مباشرة لفترة من الزمن، قبل أن تعهد بهذه المهمة للجامعات، بحيث تخصص المنح للجامعات، التي تقوم بدورها باختيار الطلاب مستحقي المنح.

على سبيل المثال، قامت المؤسسة عام ١٩٧١، بالتعهد بتقديم مائة مليون دولار لزيادة فرص الأقليات في التعليم العالي، لمدة ست سنوات،

---

(1) *Ibid.*, p76.

يذهب نصف هذا الدعم إلى المنح الدراسية، بينما النصف الثاني يذهب إلى التطوير المؤسسي لمجموعة مختارة من المعاهد السوداء الخاصة، وكانت قد خصصت بالفعل للمنح في مرحلة الدراسات العليا ١٢ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧١. كما أعلنت المؤسسة عام ١٩٧٩ عن مشروع للمنح في مرحلة ما بعد الدكتوراه بقيمة ١,٦ مليون دولار. وفي العام التالي، قامت باستكمال تمويل سلسلة من المنح بقيمة خمسة ملايين دولار استمرت لمدة عامين للبحث، والتدريب المتقدم في مجالات الأمن العالمي، والحد من التسلح في خمس من الجامعات والمراكز البحثية.[١]

منح للمنظمات والجمعيات غير الهادفة للربح: توفر مؤسسة فورد منحًا مالية للمنظمات، والجمعيات غير الهادفة للربح، التي تقوم بأنشطة تدخل في نطاق اهتمام المؤسسة، وتسعى لتحقيق أهدافها العامة. وتتنوع أهداف المنظمات المدعومة، وأنشطتها، فضلًا عن نطاقها الجغرافي، إلا أن مشروعاتها تصب في اتجاه السعي لتحقيق الرفاهة الإنسانية كهدف نهائي. وقد تباينت المشروعات الممولة، فعلى الصعيد الاقتصادي تم تمويل إجراء الدراسات لتنمية المحاصيل الزراعية، والحصول على أعلى إنتاجية منها، والمساعدة في توفير المساكن الملائمة وإنشاء المشروعات الصغيرة لمحدودي الدخل، بالإضافة إلى المشاركة المبكرة في برامج تنظيم الأسرة - خاصة في الدول النامية - وحملات التوعية الصحية والتثقيف الجنسي. وعلى الصعيد السياسي، انصبَّ الاهتمام على دعم قضايا حقوق الإنسان، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، والتعليمية للأقليات، وتمويل منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجتمعاتها. وفي المجالات الفكرية، دعمت مؤسسة فورد عديدًا من الجمعيات الفنية، والثقافية، فضلًا عن اهتمامها بالوسائل الإعلامية المختلفة، ودورها الاجتماعي. ومنذ أوائل الثمانينات، أولت فورد اهتمامًا خاصًا بمنظمات المجتمع

(1) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.*, p.17.

المدني، ومَّولت المؤسسة عديد من الأنشطة الاجتماعية والسياسية لهذه المنظمات، داخل الولايات المتحدة وخارجها.[1]

منح للجامعات والكليات الأمريكية وغير الأمريكية: ركَّزت مؤسسة فورد على دعم الخدمات التعليمية، والأبحاث الأكاديمية، كواحدة من الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها العامة، حيث قامت فورد بتقديم تمويل سخي للجامعات، والكليات الأمريكية، كما أدت دورًا مشابهًا في عديد من الدول النامية من خلال أنشطتها الخارجية، ومن الجدير بالذكر أنه خلال ربع القرن الأول من نشاط المؤسسة ١٩٣٦-١٩٦٣، احتلت الأنشطة التعليمية للمراحل ما قبل الجامعية، والجامعية داخل الولايات المتحدة ما يزيد على نسبة ٤٧٪ من إجمالي إنفاق فورد خلال تلك الفترة، بمبلغ ٨٩٣ مليون دولار من إجمالي ١,٩ مليار دولار.[2]

وعلى صعيد اهتمام المؤسسة بمرحلة الدراسات العليا، ارتأى القائمون على فورد الصلة الوثيقة بين أهدافهم الإنسانية، وبين تطوير البحث العلمي والاجتماعي، مركزين على العلوم الاجتماعية، والسلوكية، مثل الاقتصاد والاجتماع، والسياسة، والقانون. وقدَّمت مؤسسة فورد منحًا ضخمة لصالح الجامعات لتحقيق هدفين: الأول هو تحسين الأداء البشري، من خلال زيادة رواتب العاملين، والأساتذة، وتوفير منح دراسية لتفرغ طلاب الدراسات العليا، والآخر هو النهوض بالكفاءة البحثية للمراكز المتخصصة داخل الجامعات، وأحيانًا خارجها، عن طريق تمويل المشروعات البحثية المبتكرة، والخَّلاقة، والتي يشح عنها التمويل عادة لجرأتها، أو بسبب تكلفتها الباهظة.

وعلى سبيل المثال، أسهمت فورد في تأسيس مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية بمنحة قدرها ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار عام ١٩٥٤. وكذلك، مركز الدراسات القانونية الدولية في جامعة هارفارد بمنحة قدرها ٢ مليون دولار عام ١٩٥٥. كما تلقت جامعة هارفارد

(1) *FFAR*, New York, 2004, pp.16-17.
(2) *FFAR*, Detroit, 1963, p.8.

في عام ١٩٦٥ منحة قدرها ٢ مليون دولار للمساعدة في إنشاء معهد جون كينيدي للسياسات. وأسَّست المؤسسة في عام ١٩٧٧ وقفية دائمة تديرها جامعة هارفارد بقيمة أربعة ملايين دولار لصالح دراسات الحد من التسلح.

ثانيًا: المشروعات المستقلة

سعت مؤسسة فورد لتمويل جهات متعددة تطِّور مشروعات، وأنشطة ذات صلة بتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، إلا أنها واجهت ثلاث إشكاليات؛ الإشكالية الأولى هي غياب المنظمات الفاعلة في مجال أو مكان ما ترى المؤسسة وجود احتياج لسد عجز، أو قصور به، خاصة القضايا الملحة ذات الأبعاد المتعددة. والإشكالية الثانية هي وجود نوعية من المنح تستلزم عند اختيار مستحقيها التقصي، بل وأحيانًا التخصص الدقيق للحكم على الخطط المقدَّمة، وهو ما لا تسمح به الظروف والخبرات العملية لموظفي المؤسسة. وأخيرًا، تمثلت الإشكالية الثالثة في توافر مؤشرات على نجاح مشروع ما، لم تتقدم به إحدى الجمعيات، أو المنظمات العاملة في مجاله. وقد حاولت فورد التغلب على الإشكاليات الثلاث من خلال توظيف ثلاثة أنواع من المشروعات المستقلة عن المنح الدورية: وهي صناديق التمويل المؤقتة ودعم المؤسسات الوسيطة والمبادرات الكبرى.

١ - صناديق التمويل المؤقتة

لجأت مؤسسة فورد إلى إنشاء صناديق تمويل في فترة زمنية معينة للتعامل مع قضية محددة، ذات أبعاد متعددة، بحيث تكون هذه الصناديق مستقلة إداريًا عن المؤسسة، ويضطلع موظفوها بالأساس بمعالجة الأبعاد المختلفة لقضيتهم الرئيسية، وأحيانًا عُهد بإداره هذه الصناديق التمويلية إلى إحدى المؤسسات الوسيطة. وكان تقرير لجنة جيثير عام ١٩٤٩ قد أوصى بتأسيس بعض هذه الصناديق المؤقتة من حين لآخر لدعم تطبيق أكثر فعالية للمعرفة على نطاق علمي واسع متعلق بالشئون الإنسانية.[١]

(1) Rowan Gaither, *op.cit.*, p.119.

واعتمد بعضها على دعم مؤسسة فورد حصريًا، لذلك انتهت بتوقفه، بينما استطاع البعض الآخر تنويع مصادر دخله، مما مكَّنه من الاستمرار بعد توقف دعم فورد.

وقد أنشأت فورد عديد من هذه الصناديق المؤقتة خلال فترة الخمسينات والستينات، قبل أن تتجه المؤسسة منذ منتصف السبعينات نحو مزيد من التعاون مع المؤسسات الوسيطة أو القيام بعمليات الشراكة. وكان من أبرز هذه الصناديق المؤقتة:[1]

- مشروع صندوق لتطوير التعليم، وقد تلقى ما يقرب من واحد وسبعين مليون دولار، في الفترة (١٩٥١ - ١٩٦٧).
- مشروع صندوق لتعليم الكبار، وقد تلقى حوالي سبعة وأربعين مليون دولار، في الفترة (١٩٥١ - ١٩٦١)، حتى توقف عن العمل.
- مشروع صندوق لصالح أوروبا الشرقية، وقد تلقى نحو أربعة ملايين دولار، ما بين ١٩٥١ و١٩٥٤.
- مشروع صندوق يهتم بمشاكل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وبدأ عام ١٩٥٢ بمبلغ خمسة عشر مليون دولار.

٢ - دعم المؤسسات الوسيطة

سعت مؤسسة فورد إلى تقديم الدعم المالي لما يسمى بالمؤسسات الوسيطة، وهي مؤسسات تقوم بدورها بتوفير المنح، والقروض لتمويل مشروعات، وأنشطة، تتعلق بأهدافها سواء التعليمية، أو الثقافية أو الاجتماعية، وقد تكون في بعض الأحيان جهات حكومية. وتتنوع مصادر دخل هذه المؤسسات بين المعونات الحكومية، وتمويل المؤسسات الخيرية الكبرى، وأحيانًا عائد بعض أنشطتها الخدمية. وتتميز المؤسسات الوسيطة باستقلالية هياكلها الإدارية، وإلى حد كبير المالية، عن المؤسسات الكبرى المانحة، بينما تبقى قادرةً على الاضطلاع بعملية توزيع المنح المتخصصة

(1) *A Selected Chronology of the Ford Foundation, op.cit.*, pp.3-10.

التي لا تسمح الاعتبارات العملية بالقيام بها داخل تلك المؤسسات الكبرى.(١) وفي بعض الأحيان، أسهمت مؤسسة فورد في إنشاء هذه المنظمات الوسيطة، شريطة توافر مؤشرات على قدرة المؤسسات الوليدة على تنويع مصادر دخلها في المراحل اللاحقة، وهو ما لم يتوافر بالضرورة في حالة صناديق التمويل المؤقتة.(٢) وقد اضطلعت عديد من المؤسسات الوسيطة بمساعدة فورد في القيام بالخدمات التعليمية والبحثية، خاصة توزيع المنح الدراسية الضخمة التي وفرتها فورد خلال تاريخها لطلاب الدراسات العليا على وجه الخصوص. ومن أبرز المؤسسات الوسيطة التي تلَّقت الدعم المالي من فورد:

❖ مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية الذي تلقى تمويلًا ضخمًا من فورد لصالح لجانه المتعددة، فضلًا عن اضطلاعه في مراحل مختلفة بتوزيع المنح الدراسية على الطلاب داخل الولايات المتحدة، وأحيانًا خارجها.(٣)

❖ معهد التعليم الدولي الذي قامت فورد من خلاله بتقديم الخدمات الإدارية، والفنية للطلاب الأفارقة الوافدين في برامجها التدريبية خلال الخمسينات، وتحضير برامج الأساتذة الأمريكيين الزائرين في خارج البلاد، فضلًا عن تقديم الخدمات المساعدة للطلاب من حاملي منح فورد داخل الولايات المتحدة، وخارجها.(٤)

❖ المعهد الأفريقي - الأمريكي الذي تولي مهام تنسيق برامج تبادل الطلاب، والأساتذة الأمريكيين، وغير الأمريكيين، خاصة من القارة الأفريقية، وإليها.(٥)

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقة مؤسسة فورد بالمنظمات الوسيطة، انظر:

Ibid., pp.116-119.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الشروط، انظر:

Ibid., pp.120-121.

(3) Peter Seybold, *op.cit,* pp.286-292.

(4) Edward Berman, The Ideology of Philanthropy: *The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.130.

(5) *Ibid.*, pp.131-132.

❖المجلس العالمي للتنمية التعليمية الذي اهتم بتقديم الدعم لقضايا التعليم في المناطق الريفية في دول العالم الثالث.[١]

٣ - المبادرات الكبرى

في بعض الحالات المحدودة، قامت مؤسسة فورد بالمبادرة بمشروع ضخم لصالح جهات تعمل في حقل ما، أو قضية محددة، بحيث تدير المؤسسة هذا المشروع بشكل مباشر، ويتوزع التمويل على أساس تنافسي بين الجهات المعنية فقط. وتتميز هذه المشروعات الكبرى بضخامة ميزانياتها، التي غالبًا ما تؤخذ من النسبة المحتجزة سنويًا لدى مجلس الأمناء، كما تقتصر عادة على عدد محدود من القضايا خلال كل عدة سنوات، إلا أن المؤسسة في كثير من الأحيان تقلص هذه المشروعات إلى حد كبير، أو تلغيها في حالة تعرض فورد لصعوبات مالية. ومن أهم هذه المشروعات الكبرى، مشروع دعم مرتبات مدرسي التعليم ما قبل الجامعي في الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ بمبلغ قدره ٢٦٠ مليون دولار، ومشروع دعم الكليات، والمعاهد الأمريكية العليا الخاصة عام ١٩٦٠ بمبلغ ٣٤٩ مليون دولار، وكذلك تمويل المستشفيات العاملة في الصحة النفسية بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٠، رصدت فورد ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار- في مبادرة هي الأكبر في تاريخها- لصالح برنامج المنح الدولية، الذي يمتد خلال الاثني عشر عامًا القادمة، لتقديم منح للدراسات العليا للطلاب المتميزين من أبناء الأقليات في عديد من دول العالم.[٢]

ثالثًا: عمليات الشراكة

منذ أوائل الثمانينات، أدرك القائمون على مؤسسة فورد تشعب، وتعقد القضايا التي تسعى برامجهم للتعامل معها، وأنه بات يصعب على موظفي

---

(1) *Ibid.*, pp.137-139.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FFAR, New York, 2004, pp.137-142.

المؤسسة التعامل بمفردهم مع هذه المشكلات، فضلًا عن أعبائهم الإدارية. ولذلك، سعت فورد إلى زيادة تعاونها مع عديد من المنظمات الهادفة للربح وغير الهادفة، مثل الجهات الحكومية، والخاصة، والهيئات الأمريكية، والعالمية، من خلال الدخول في عمليات شراكة مع هذه المؤسسات للتعامل مع قضية محددة، أو عدة قضايا في مجال من مجالات اهتمام المؤسسة. ومن نماذج هذه الشراكة صندوق تمويل التعليم العام الذي أُسس لخلق شراكة مصغرة بين رجال الأعمال والتعليم والقيادات المحلية في المجتمعات الأمريكية الصغيرة لدعم، وتقوية المدارس التي تخدم الأقليات في هذه المجتمعات. وخارج الولايات المتحدة، اشتركت فورد، مع خمسة عشر مانحًا آخر، في تأسيس المعهد العالمي لإدارة الري في سيريلانكا الذي يعمل لتحسين عدالة نظم الري في البلاد وفعاليتها.(١) وفي عام ٢٠٠٠، أعلنت فورد، بالإضافة إلى ثلاث مؤسسات تمويلية أخرى، عن شراكة لدعم الجامعات الأفريقية لمدة خمس سنوات، بمقدار مائة مليون دولار.(٢)

وتدخل فورد في هذه الشراكات، باعتبارها عضوًا مؤسسًا وممولًا أساسيًا، كما تشارك في وضع الأهداف العامة للشراكة، إلا أنها تتحلل من معظم الأعباء الإدارية في التعامل المباشر مع الجهات الممولة. وتبدو الشراكة صيغة مستحدثة من دعم المؤسسات الوسيطة، حيث تتدخل فورد بصورة أكثر فعالية في التخطيط لعمليات الشراكة، مقارنة بعلاقاتها بالمؤسسات الوسيطة التي تكتفي فورد بتوفير التمويل لها، دون التدخل في شئونها الداخلية. إلا أنه في كلتا الحالتين، تظل مؤسسة فورد بمنأى عن المهام الإدارية، والأعمال التنفيذية، كما أنها تكون - من الناحية المالية - أحد الممولين، وليست الداعم الوحيد، مما يقِّلل من التزاماتها المالية

(1) Franklin Thomas, "The President's Review," *FFAR*, New York, 1989, pp.xiv-xv.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، انظر:

Njuguna Ngethe, NDri Assie'-Lumumba, George Subotzky, and Esi-Sutheland—Addy, *Higher Education Innovations in Sub-Sahara Africa: With Specific Reference to Universities* (New York: The Partnership for Higher Education in Africa, 2003).

والأدبية تجاه عمليات الشراكة، ويفتح آفاقًا تمويلية أوسع أمام المنظمات الوليدة من عمليات الشراكة، كما هو الحال مع المؤسسات الوسيطة.

والشاهد أن مؤسسة فورد تستخدم عددًا من الآليات في تطبيق برامجها المتعددة، من أبرزها المنح الدورية، والمشروعات المستقلة والشراكة. وترد عدة ملاحظات أساسية في هذا الصدد؛ الأولى أن الأهمية النسبية لكل من هذه الآليات الرئيسة، وأنواعها الفرعية، تتغير على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة، تبعًا لتغير الظروف الداخلية للمؤسسة وتبدل الأحوال في البيئة الخارجية. وبالتالي، فقد تراجعت مبادرات المشروعات المستقلة - خلال فترة السبعينات - بسبب الهبوط المالي لقيمة أصول المؤسسة - لصالح استمرار المنح الدورية. وعلى مستوى التقسيمات الفرعية داخل هذه الآليات، تقدمت أهمية المنح المقدَّمة لصالح الجامعات في مقابل تراجع ملموس في المنح الشخصية، لتقليل الأعباء الإدارية لمراحل اختيار متلقي المنح ومتابعتهم. كما تزايد توجه فورد نحو تمويل المؤسسات الوسيطة على حساب تأسيس صناديق تمويل مؤقتة، سعيًا وراء تقليص الاعتماد المالي على تمويل فورد وحدها.

أما الملاحظة الثانية فهي تنامي التداخل بين هذه الآليات الرئيسة الثلاث، حيث تزايد استخدام فورد لأكثر من آلية رئيسة وفرعية عند التعامل مع قضية ما. فعلى سبيل المثال، تبادر المؤسسة أحيانًا بالدخول في عمليات شراكة مع بعض المؤسسات الوسيطة للاضطلاع ببعض المهام الإدارية والمالية في مبادراتها الكبرى، كما في شراكتها مع عدد من المكاتب الدولية التي تساعد في توزيع المنح الشخصية على المستفيدين من برنامج المنح الدولية.[1] ويرجع هذا التداخل إلى تعقد المهام الإدارية والمالية المتعلقة بأنشطة فورد، والتي تتشعب داخل الولايات المتحدة وخارجها، مما يجعل من العسير على الهيكل الإداري للمؤسسة التعامل مع كافة هذه المهام.

(1) *FFAR*, New York, 2004, p.142.

وتعنى الملاحظة الثالثة بشروع مؤسسة فورد منذ بداية التسعينات في استثمار جزء من أصولها الرأسمالية بتقديم قروض ميسرة لمؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة للربح.[١] ويصعب تصنيف هذا الإجراء باعتباره من الآليات الفعالة في نشاط المؤسسة الداخلي والخارجي، نظرًا لمحدودية مجالاته التي اقتصرت على دعم المؤسسات الإعلامية والخدمات الاجتماعية، وصغر حجم التمويل المتاح له، بحيث لم يزد طبقًا لآخر تقارير المؤسسة عام ٢٠٠٥ عن أربعمائة ألف دولار، من إجمالي خمسمائة وسبعين مليون دولار قدمت كمنح في نفس العام.[٢]

وقد ارتبطت الأهداف العامة لمؤسسة فورد وبرامجها التفصيلية بصورة مباشرة وغير مباشرة بدراسة علم السياسة، مما بلور اهتمام المؤسسة بالدراسات السياسية. وانعكس هذا الإهتمام بدوره في صورة تمويل سخي للبحث في فروع علم السياسة مثل قضايا حقوق الإنسان والمنظمات الدولية، والديمقراطية، ونظم الحكم بلغ مائتي مليون دولار سنويًا.[٣] وتوضح الفصول التالية علاقة هذه الأهداف والبرامج بالبحث وتدريس علم السياسة، وجهود تطوير مناهجه ونظرياته، من خلال استخدامها لآلياتها المتعددة في تمويل العملية الأكاديمية والبحثية.

---

(1) *FFAR*, New York, 1994, p.93.
(2) *FFAR*, New York, 2000, p.160.
(3) *FFAR*, New York, 2004, p.19.

الفصل الثالث

مؤسسة فورد ومناهج البحث

- المبحث الأول: علاقة أهداف وبرامج مؤسسة فورد بدراسة علم السياسة
- المبحث الثاني: فلسفة مؤسسة فورد والمدرسة السلوكية
- المبحث الثالث: استراتيجيات دعم الدراسات السلوكية
- المبحث الرابع: نتائج دعم مؤسسة فورد للدراسات السلوكية

أبحث في هذا الفصل دور مؤسسة فورد في دعم بلورة المدرسة السلوكية وتطويرها ونشر مناهجها الكمية في دراسة علم السياسة. وبينما أدرس في المبحث الأول علاقة أهداف، وبرامج المؤسسة بدراسة علم السياسة بصورة عامة، أركز في المبحث الثاني على مدى تقاطع المرجعية الفكرية للمدرسة السلوكية تحديدًا مع مرجعية فورد. وأهتم في المبحث الثالث بالآليات التي استخدمتها المؤسسة لدعم المدرسة السلوكية، وأخيرًا أحلل في المبحث الرابع الانعكاسات الفكرية للمدرسة السلوكية على الأطروحات النظرية لعلم السياسة.

المبحث الأول

علاقة أهداف وبرامج مؤسسة فورد بدراسة علم السياسة

أولت المؤسسة اهتمامًا متميزًا لدراسة العلوم الاجتماعية بصورة عامة، انطلاقًا من ارتباطها المباشر بالرفاهة الإنسانية، الغاية الكبرى للمؤسسة، وإتساقًا مع اقتناع القائمين على فورد بأن أكثر المشاكل المعاصرة حساسية هي القضايا ذات الطابع الاجتماعي المرتبطة بالعلاقات الإنسانية المتبادلة، فضلًا عن علاقة الإنسان بالطبيعة.[١] وكانت لجنة جيثير قد خلصت إلى أن الأزمات السياسية، والاقتصادية الحالية في العالم تتطلب تحركًا سريعًا لتأسيس السلام، وتقوية الديمقراطية، وتحسين الاقتصاد الأمريكي، والعالمي، وهو الأمر الذي تكفلت به المحاور المقترحة لبرامجها الثلاثة الأولى؛ فكانت أهداف برنامج تحقيق السلام هي: التقليل من دوافع النزاعات التي تهدد البشرية، والسعي وراء تعميق التفاهم العالمي، وتطوير ودعم الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، وتقوية بنية، وإجراءات مشاركة الولايات المتحدة - حكومةً ومنظمات مستقلة - في الشئون العالمية.[٢] وسعى برنامج تقوية الديمقراطية إلى تقليل القيود على حرية التعبير في الولايات المتحدة، والحفاظ على توزيع ديمقراطي لمصادر القوة الخاصة والعامة في البلاد، مع التأكيد على حرية البحث العلمي، والمبادرات الاقتصادية، والتنمية الثقافية، وأيضًا تحسين الأداء السياسي، على المستوى البشري، والمؤسسي، ودعم منظمات المجتمع المدني

(1) Rowan Gaither, op.cit., p.14.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج، انظر:

Ibid., pp.52-61.

المنخرطة في الدفاع عن الحريات الفردية.[1] واستهدف برنامج تحسين الاقتصاد إيجاد اقتصاد متنامي العائد يوفر فرصًا متساوية للأفراد، فضلًا عن تطوير بنية المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتحسين إجراءاتها ونظم إدارتها، مثل الشركات، والاتحادات العمالية، والمصانع، وغيرها، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن بين الحرية، والسيطرة في الاقتصاد، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد، وأخيرًا رفع الوعي الاقتصادي لدى المواطنين.[2]

وعلى صعيد آخر، عمد برنامج تطوير التعليم في المجتمعات الديمقراطية إلى: تنمية الجوانب البشرية، والمادية في المراحل المختلفة للعملية التعليمية، وضمان المساواة في فرص تحصيل العلم، والسعي لاستخدام وسائل الإعلام بصورة فعالة في التعليم، سعيًا وراء تطوير كوادر بشرية وقيادات داخلية، وخارجية مستنيرة.[3] واهتم برنامج دراسة السلوك الإنساني والعلاقات البشرية بالعمل على تطوير الدراسة العلمية للإنسان، من حيث القيم المؤثرة على سلوكياته، وعملية اكتسابه المهارات وتعلُّمه، واتصالاته الخارجية، وقدراته التنظيمية والقيادية، وانحرافاته السلوكية، بالإضافة إلى تنمية قياسات متطورة لفعالية الممارسات المهنية البشرية، والتوسع في استخدام المعرفة العلمية بالسلوك البشري في المجالات الطبية، والقانونية والتعليمية، والتخطيط الحكومي، وغيرها من المجالات الاجتماعية.[4]

وقد اتبعت مؤسسة فورد ثلاثة اقترابات للتعامل مع هذه المحاور؛ أولها دعم المشروعات البحثية التي تهدف إلى الوصول إلى معارف جديدة، وحلول مبتكرة للمشكلات الإنسانية، وثانيها تطوير التعليم، ليضمن إعدادًا أكاديميًا للكوادر البشرية، وأخيرًا، تطبيق المعرفة للتغلب على معوقات الرفاهة الإنسانية.[5]

---

(1) *Ibid.*, pp.62-69.
(2) *Ibid.*, pp.70-78.
(3) *Ibid.*, pp.79-89.
(4) *Ibid.*, pp.90-99.
(5) *Ibid.*, p.51.

وبناءً على ما سبق، يتبين وجود تلاقٍ بين اهتمامات مؤسسة فورد وتطور علم السياسة، ويمكن توضيح ذلك على عدة مستويات: القضايا المدروسة، والتطور النظري، والاستخدام التطبيقي. فعلى صعيد القضايا المدروسة، ركزت فورد في برامجها، ومحاورها التفصيلية على معالجة عديد من القضايا السياسية، فضلًا عن الاهتمام بالأبعاد، والتطبيقات السياسية للقضايا الاجتماعية، والاقتصادية المحلية، والعالمية. وانعكس هذا التركيز في عناية فورد بتطور الفروع المختلفة في علم السياسة، حيث اهتمت بالعلاقات الدولية في صورة منظومة تصاعدية، وارتكزت قاعدة إسهامات المؤسسة في المحاولات الداخلية لبلورة السياسة الخارجية الأمريكية، يعلوها جهود مهمة لتحقيق التعاون السياسي الدولي على المستويين العلمي والعملي، وفي القمة برز اهتمام فورد بتطوير المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، وجهود تطويرها، ولاحقًا اهتمت بمحاولات الإصلاح الإداري والسياسي بها.[١]

وعلى صعيد دراسة الحكومات، طبقت مؤسسة فورد نفس المنظومة التصاعدية من خلال التركيز على تطوير الدراسات الأمريكية من قبيل: تمويل دراسات، وبحوث حول الانتخابات الرئاسية، والتشريعية، وأدوار المؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والعلاقات فيما بينها، فضلًا عن جهودها الملموسة في محاولات رفع الوعي السياسي للمواطنين الأمريكيين، خاصة باستخدام وسائل الإعلام. وخارجيًا، عنيت المؤسسة بتطوير دراسات الحكومات المقارنة من خلال الاهتمام بدراسة النظم السياسية في الدول المختلفة في أرجاء المعمورة، سعيًا وراء زيادة التفاهم الدولي. ومثَّل دعمها المتواصل طيلة سنوات لدراسات المناطق تجليًا لهذا الاهتمام بالنظم السياسية غير الغربية. ومنذ بداية الثمانينات، دعمت

(1) *Ibid.*, pp.55-61.

مؤسسة فورد القوى غير الرسمية الفاعلة في الحياة السياسية مثل منظمات المجتمع المدني، وركزت على قضايا حقوق الإنسان والحكم الصالح، والذي أصبح أحد برامجها الرئيسة منذ منتصف التسعينات، وواكب هذا الاهتمام تيار أكاديمي في علم السياسة يطرح القوى غير الحكومية كفاعل أساسي في العملية السياسية.

وعلى الصعيد النظري، اقترحت لجنة جيثير في تقريرها إحداث تطوير نظري في العلوم الاجتماعية من خلال دراسة المفاهيم الرئيسة والفرعية وعلاقاتها البينية، وتطوير نظريات جديدة أو تنقيح النظريات القائمة، فضلًا عن محاولة اختبارها علميًا. كما اهتمت اللجنة في تقريرها بالإشارة إلى أهمية التطوير المنهجي نحو المزيد من استخدام المناهج العلمية، والاستفادة من المناهج المستخدمة في الفروع العلمية الأخرى.[١] ولقد كان برنامج فورد عن "السلوك الإنساني والعلاقات البشرية" حجر زاوية رئيس في نشأة وتطور المدارس السلوكية التي وقفت المؤسسة بقوة خلف تطبيقها المناهج العلمية، والوسائل التجريبية في البحث الاجتماعي.[٢] واستطاعت فورد، بالاعتماد على عدد من المؤسسات الوسيطة، أبرزها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، ولجانه المتعددة، دعم المدرسة السلوكية في علم السياسة، وتطوير فرع الاجتماع السياسي، الذي غلبت عليه المناهج الكمية.[٣] بالإضافة إلى دور مؤسسة فورد في دعم، وتمويل دارسي علم السياسة، في المراحل الجامعية، والدراسات العليا من داخل الولايات المتحدة وخارجها.

كما شُغلت فورد بمحاولة تطبيق المعرفة في علم السياسة، عن طريق دعم الدراسات المهتمة بتوجيه السياسة الأمريكية، المتعلقة بالقضايا

(1) *Ibid.*, pp.95-96.
(2) Peter Seybold, op.cit., p.272.
(3) *Ibid.*, pp. 280-290.

السياسية الحيوية، وتقديم النصائح، والمعلومات، والتحليلات لصنَّاع القرار، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية، والدفاعية، والاقتصادية في الدول الأخرى، رفعًا للحرج عن الحكومات الأمريكية عند قيامها بجمع المعلومات الدقيقة عن هذه الدول مباشرةً.(١) وكذلك، موَّلت مؤسسة فورد عديدًا من الدراسات والمشروعات البحثية الكبرى لتطوير، وإصلاح المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، حتى إن الأمين العام السابق بطرس غالي طلب من مؤسسة فورد عام ١٩٩٣ تكوين مجموعة عمل لدراسة أداء الأمم المتحدة في القضايا المختلفة، وتقديم توصيات متعلقة بمستقبلها، وقد اشتركت مؤسسة فورد في هذا المشروع مع مركز أبحاث الأمم المتحدة بجامعة يل الأمريكية.(٢)

والشاهد أن مؤسسة فورد، في أهدافها العامة وبرامجها التفصيلية، أبدت اهتمامًا واضحًا بعلم السياسة بفروعه المختلفة، على المستويين النظري، والتطبيقي. وانعكس هذا الاهتمام في الدعم المالي الضخم الذي تلقته الجهات الأكاديمية المختلفة لدراسة، وتدريس علم السياسة، وتطوير مناهجه ونظرياته، فضلًا عن الاستخدامات التطبيقية له. وتركز الدراسة في الفصول اللاحقة على استكشاف الاتجاهات النظرية التي ساندتها فورد في الفروع المختلفة لعلم السياسة.

ويتضح مما سبق أن مؤسسة فورد تعد نموذجًا متميزًا لدراسة دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة، وتطويره في الولايات المتحدة، نظرًا لاهتمامها الشديد بالعلوم الاجتماعية، الذي ظهر جليًا في أهدافها العامة وبرامجها التفصيلية، وظهر كذلك في التلاقي الواضح بين تلك الأهداف، والبرامج، وبين التطور العلمي، والعملي لعلم السياسة

(١) لمزيد من التفاصيل حول الدور المقترح لمؤسسة فورد في هذا الصدد، انظر:

Ibid., p.54.

(2) *The United Nations in Its Second Half-Century* (New York: Ford Foundation, 1995).

تحديدًا. وفي هذا الصدد، تتميز فورد بتركيزها على التطوير الأكاديمي النظري للحركة الأكاديمية في العلوم الاجتماعية، فضلًا عن دعمها الخدمات التعليمية في المراحل الجامعية، والدراسات العليا، بقدر شغفها بتمويل الاستخدامات التطبيقية لعلم السياسة. وترجمت فورد هذا الاهتمام متعدد الأبعاد في صورة إسهامات مالية ضخمة لصالح الدراسات الأكاديمية السياسية، سواء النظرية، أم التطبيقية، في إطار تركيز المؤسسات الخيرية على العلوم الاجتماعية، مقابل تركيز الحكومة على دعم العلوم الطبيعية. وفيما يلي تحليل لدور فورد في بلورة، وتطوير المدرسة السلوكية تحديدًا في إطار دعمها للدراسات النظرية في علم السياسة.

المبحث الثاني

فلسفة مؤسسة فورد والمدرسة السلوكية

قدم تقرير لجنة جيثير، الذي دشَّن توسع مؤسسة فورد على المستويين الوطني، والعالمي، رؤية متميزة حول محورية وأهمية العلوم الاجتماعية في فلسفة المؤسسة، مركزًا على دراسة السلوك الإنساني من حيث المناهج والتطبيقات. وقد دفع هذا الاهتمامُ المؤسسةَ إلى التوجه نحو محاولة تطوير مناهج دراسة العلوم الاجتماعية للسلوك الإنساني، ومن بينها علم السياسة. واتجهت فورد في هذا الصدد نحو دعم الدراسات الكمية واستخدامات النماذج الرياضية في العلوم الاجتماعية. وينظر عدد من الباحثين إلى إسهامات فورد في مجال تمويل الدراسات السلوكية، ومناهجها الكمية، باعتبارها من العوامل المرجِّحة لبلورة هذه المدرسة وهيمنتها على عدد من حقول المعرفة الإنسانية. وقد كان لهذا الدعم دور متميز في صقل المناهج الكمية في علم السياسة، والاتجاه المطرد نحو دراسات السلوك السياسي، وبالتالي هيمنة المدرسة السلوكية على علم السياسة لفترة طويلة.

ويرى جون كنيدي (أستاذ علم النفس في جامعة برينستون) في انتقاده لكتاب "السلوك الإنساني: قائمة بنتائج علمية" الذي قام بجمعه كل من برنارد بيريلسون (عالم الاجتماع والمدير السابق لبرنامج مؤسسة فورد للعلوم السلوكية) وجاري ستينير (أستاذ علم النفس في جامعة شيكاغو) أن إشكالية المدرسة السلوكية تكمن في جانبين.[١] أولهما: أنها تبدو بالأساس كمنتج أمريكي مقدَّم للعالم، بحيث ترتكز مبادئها الأساسية على قواعد ومعطيات حياة الإنسان الغربي المعاصر، بل وأحيانًا تُقدم عينةً غير ممثلة

(1) John Kennedy, "But What Are Behavioral Science," *Science,* Vol.144, No.3619, May 1964, pp.683-684.

لواقع أمريكا الشمالية.[١] وفي هذا الصدد، يؤكد حامد ربيع أن المدرسة السلوكية لم تستطع أن تغزو التقاليد الفكرية الأوروبية، برغم نشأتها على أيدي علماء أوروبيين- بسبب وجود نظريات سائدة وأوضاع ثابتة من حيث المفاهيم وتأصيل المذاهب الفكرية. وفي المقابل، سدَّت السلوكية فراغًا ثقافيًا في القارة الجديدة، كما مثَّلت نظرية داروين، كأحد أعمدة الفكر السلوكي، إطارًا مناسبًا لتفسير حركة النشاط الفردي، والجماعي في المجتمع الأمريكي القائم على فكرة "الصراع في سبيل البقاء، والبقاء للأصلح."[٢]

وبالتالي تتسق مقدمات الفكر السلوكي مع رؤية مؤسسة فورد حول أهمية الإنجاز الفردي، ودعم المؤسسة لجهود دراسته المنظَّمة، بما يتفق وسعيها لتحسين الإنجازات الفردية، والجماعية. فقد ارتبطت إسهامات فورد في دعم المدرسة السلوكية، ومناهجها الكمية بفلسفة المؤسسة التي تركز على الانجاز الفردي، وتهتم بمحاولات قياسه من خلال مؤشرات واضحة ذات دلالات كمية، يمكن من خلالها فهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية على مستوى الأفراد، وبالتالي الوصول إلى تعميمات داخل المجتمع الأمريكي، وأحيانًا خارجه، فضلًا عن التنبؤ بالتحولات قيد التكوين. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الفلسفة نابعة من ارتباطات فورد بمصالح اقتصادية، تسعى بسببها نحو استقرار النظام الاجتماعي والسياسي القائم، ومحاولة التغلب على عثراته، واحتواء تقلباته الداخلية.[٣]

---

(1) *Ibid.*, pp.683-684.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الأسس الفكرية للمدرسة السلوكية، ومدى ملائمتها للواقع الأمريكي، انظر: حامد ربيع، **مقدمة في العلوم السلوكية: حول عملية البناء الفكرية لأصول علم الحركة الاجتماعية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣) ص٢٩-٥٤؛

ولمزيد من التفاصيل حول عوامل نجاح المدرسة السلوكية في المجتمع الأمريكي، وتطورها التاريخي في فترة ما بين الحربين، انظر:

Robert Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for A Moment to A Successful Protest,"*The American Political Science Review,* Vol.55, No.4, December 1961, pp.763-766.

(3) Peter Seybold, *op.cit*, pp.295-297.

وينصب الجانب الثاني في انتقادات كنيدي للمدرسة السلوكية على كونها مليئة بالفراغات، والفجوات النظرية، وهو الأمر الذي عذر كنيدي علماء المدرسة السلوكية فيه حينئذٍ، بسبب قلة الدعم الحكومي المخصص لهم، الذي بلغ ٢٪ من الميزانية الفيدرالية لعام ١٩٦٤.[١] وكان جوزيف إيتون قد أشار في مقالته "عن الأموال والعلوم السلوكية" إلى غلبة اتجاه دعم الدراسات التقنية، وتطوير العلوم التطبيقية على المزاج العام لدافعي الضرائب الأمريكيين في فترة الخمسينات، مقابل الشح الشديد في تمويل الدراسات السلوكية.[٢] وأدى نقص التمويل للدراسات السلوكية إلى اعتمادها - إلى حد كبير - على المصادر الخاصة، التي رجح إيتون ألا تكون كافية لتحقيق تطوير ملموس في هذا المجال.[٣] إلا أن كنيدي اعتبر، بعد سنوات قليلة من نشر مقالة إيتون، أن العلوم السلوكية أصبحت في حال أفضل بفضل دعم المصادر الخاصة، وتحديدًا بسبب تدشين مؤسسة فورد لبرنامج خاص للعلوم السلوكية،[٤] الذي يؤرخ لنشأته باعتباره ملازمًا لانتشار مصطلح العلوم السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية.[٥] وبرغم أن روبرت داهل يعتبر تمويل المؤسسات الخيرية، وعلى رأسها فورد، للمدرسة السلوكية كان من عوامل نجاحها في المجتمع الأمريكي، إلا أنه يدرك هذا الدعم كنتاج لاستجابة القائمين على هذه المؤسسات لنصائح علماء السياسة ذائعي الصيت - الذين كان عديد منهم من دعاة السلوكية - وليس تجليًا لفلسفة ورؤية المؤسسات الخيرية حول دورها وصالحها في المجتمع.[٦]

وقد أعطى دعم مؤسسة فورد السخي للدراسات السلوكية، مقارنة

(1) John Kennedy, *op.cit.,* pp.683-684.

(2) Joseph Eaton, "On Dollars and the Behavioral Sciences," *Journal of Higher Education,* Vol.27, No.2, Feb 1956, pp.64-65.

(3) *Ibid.*, p.66.

(4) John Kennedy, *op.cit.,* p684.

(٥) حامد ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٧.

(6) Robert Dahl, *op.cit.*, p.765.

بمصادر التمويل الأخرى قدرة للمؤسسة على المشاركة في صياغة وبلورة اتجاهات هذه الدراسات. فحدَّدت فورد، في مشروع خطتها لتطوير العلوم السلوكية مقصودها من هذا المصطلح باعتباره "يشير مبدئيًا إلى برنامج بحثي ذي اقتراب علمي يعني الحصول على المعرفة الأساسية بالسلوك الإنساني، ولذلك يعتبر مشروعًا مقارنًا طويل المدى. ويشير إلى اهتمام المؤسسة ليس فقط بالتعرف على السلوك الإنساني، بقدر تركيزها على المعرفة الواعدة في بعض مجالات خدمة الإحتياجات الإنسانية. كما يشير إلى اقتراب عبر الفروع العلمية، وليس لإحداها تحديدًا أو حتى تجميع لعدد منها، وبالتالي فالفروع العلمية التقليدية ليست بالمستبعدة أو المتضمنة. ويشير المشروع البحثي إلى موضوع واسع ومعقد، حيث يهدف إلى الفهم العلمي لدوافع الأفراد وراء تصرفاتهم. وأخيرًا، لا يُعُّد المشروع دواء لكل أمراض البشرية، بقدر ما هو الإسهام في علاج هذه الأمراض، جنبًا إلى جنب مع مصادر المعرفة الأخرى."(١)

وعكست صياغة مؤسسة فورد لمفهوم العلوم السلوكية، ومشروع تطويرها جانبين رئيسيين؛ تمثل الجانب الأول في اهتمام المؤسسة الملحوظ بإدماج الاقترابات العلمية في البحث الاجتماعي، من خلال دعاوى تطوير العلوم السلوكية. ويقصد بالاقترابات العلمية أساليب التجربة والملاحظة، والقياسات الكمية، والحسابات الرياضية، التي تمكن باحثي العلوم الاجتماعية من التعميم على نطاق واسع، فضلًا عن التنبؤ بالمستقبل. وفي بعض الأحيان، تساعد نتائج الأبحاث ذات الاقترابات العلمية في السيطرة على التحولات المستقبلية، من خلال ضبط مدى استقرار الأوضاع المجتمعية، استنادًا إلى خبرة العينة المبحوثة سلفًا. وأظهر الجانب الآخر سعي المؤسسة الدؤوب نحو هدم الحواجز المنهجية والبحثية بين الحقول المعرفية المختلفة، التي بدأت بين العلوم الإجتماعية وبعضها البعض، لتنتهي بالسعي لتكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

(1) Peter Seybold, *op.cit,* p.277.

وقد أعطت محاولات إدماج الاقترابات العلمية في مناهج العلوم الاجتماعية ميزة نسبية للعلوم الطبيعية، باعتبار الأخيرة أكثر "علمية." وتحوَّلت العلاقة بين شقي البحث إلى علاقة تبعية من العلوم الاجتماعية للعلوم الطبيعية، وبدلًا من مجرد "منهجة" الدراسات الإمبريقية في علم السياسة في الخمسينات وأوائل الستينات، اهتم عديد من الباحثين في التسعينات بآثار التحولات البيولوجية، والكيميائية في الجسم على السلوك التصويتي للفرد. وتوارت الأبعاد الاجتماعية، والفلسفية للظواهر السياسية، مما أدى إلى إرجاع عديد من تلك الظواهر إلى أسباب بيئية، أو عوامل فطرية، وإحباط محاولات التغيير، وبالتالي خدمة توطيد استقرار بنية النظام الرأسمالي.

وعلى صعيد علم السياسة، عرَّف قسم العلوم السلوكية في فورد السلوك السياسي باعتباره "ليس فقط السلوك المنخرط في المؤسسات الحكومية الرسمية، المحلية والدولية، وإنما أيضًا الانخراط في علاقات السلطة بشكل عام. وتشمل مثل هذه الأنشطة دوافع المشاركة السياسية وتبعاتها، وعدم الاهتمام في المجتمع الديمقراطي، وتوزيع القيم، والمحددات السياسية وسمات القيادات السياسية."[١] وبشكل أكثر شمولية، طرحت أسئلة أخرى في هذا السياق حول "كيفية تشكيل الرأي العام نحو القضايا السياسية، ومتى وكيف يعبأ الرأي العام للتأثير في صياغة السياسات؟ وكيف يتم توزيع القيم السياسية في المجتمع؟، وما أوضاعها الحالية؟، وما مدى التغير فيها؟"[٢]

والواقع أن المؤسسة حملت على عاتقها خلال العقود التالية محاولة التأثير في صياغة الرأي العام، من خلال تمويل حملات التوعية، التي قامت بها عديد من المنظمات الوسيطة. وتنوَّعت القضايا التي أسهمت فورد في تعبئة الجماهير حولها، مثل القيم الديمقراطية الأمريكية، وأهمية المشاركة

(1) *Ibid.*, p.280.
(2) *Ibid.*, p.280.

السياسية في الخمسينات، ومشاكل الأقليات، وضرورة تحسين أوضاعها الاقتصادية، وفرصها التعليمية في الستينات، والأدوار الخارجية للحكومة الأمريكية في الستينات والسبعينات، وقضايا الأمن، والسلم الدوليين في العالم خلال الثمانينات، ومؤخرًا حقوق الأقليات والمرأة في العالم. إلا أن تلك الجهود لا تتعلق مباشرة بالتوجهات الأكاديمية في علم السياسة، وبالتالي لا تدخل في موضوع الدراسة.

وقد لاحظ إداريو المؤسسة في مشروع خطة لتحليل مشاكل العلوم السلوكية أن "هناك نقصًا شديدًا في الكوادر المؤهلة، والقادرة على البحث، واتجاهًا نحو التخبط، وعدم تنظيم التخصصات، وعدم كفاية التراكم والاندماج العلمي، ونقص التعاون بين الاقترابات ذات الصلة لفهم الإنسان، وأخيرًا العجز في الترتيبات المؤسسية."[١] وهي المشكلات التي رأت فورد أن إسهامها الحقيقي في مجال العلوم السلوكية يرتبط بجهودها للتغلب عليها، ومن خلالها حدد قسم العلوم السلوكية في مؤسسة فورد ١٩٥٠ - ١٩٥٧، استراتيجياته العملية لإعادة تشكيل عددٍ من حقول العلوم الاجتماعية، وإدماج المناهج الكمية والمدارس السلوكية بها.

وخلال الخمسينات، قامت مؤسسة فورد بدعم المدرسة السلوكية في علم السياسة على مستويين؛ دعم المناهج الكمية، واستخدام النماذج الرياضية في المشروعات البحثية، وتمويل دراسات السلوك السياسي في مراحله الأولى. واستخدمت في هذا الصدد، عددًا من الاستراتيجيات المتداخلة والمتكاملة.

(1) Peter Seybold, *op.cit,* p.278.

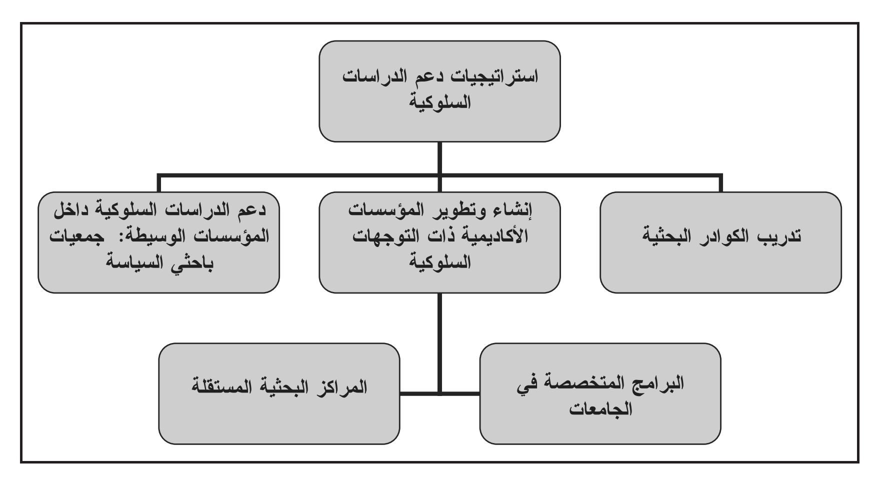
المبحث الثالث

استراتيجيات دعم الدراسات السلوكية

اتبعت مؤسسة فورد عددًا من الاستراتيجيات في دعم الدراسات السلوكية والمناهج الكمية في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى ثلاث على نحو ما يبينه الشكل التوضيحي التالي:

شكل توضيحي (٤)

استراتيجيات دعم الدراسات السلوكية والمناهج الكمية في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية



أولى هذه الاستراتيجيات هي تدريب الكوادر البحثية العاملة في حقل علم السياسة على المناهج الكمية، وتطوير قدراتها البحثية في هذا الصدد. أما الثانية فهي إنشاء وتطوير المراكز البحثية ذات الاهتمام بالدراسات السلوكية. وكانت الثالثة هي محاولة دعم هذه التوجهات المنهجية داخل المؤسسات الوسيطة، مثل المجالس، والجمعيات البحثية في علم السياسة، من خلال تقديم التمويل لأبحاث ودراسات هذه المؤسسات، للبحث في

موضوعات مرتبطة بالسلوك السياسي للأفراد والجماعات، باستخدام المناهج الكمية. وفيما يلي استعراض لكيفية استخدام المؤسسة لهذه الاستراتيجيات الثلاث.

أولًا: تدريب الكوادر البحثية

قدمت مؤسسة فورد تمويلًا سخيًا لأغراض تدريب الكودار البحثية في علم السياسة على الدراسات السلوكية والمناهج الكمية، واستخدام النماذج الرياضية في التحليل السياسي. وفي هذا الصدد، وفرت فورد في عام ١٩٥٢ حلقة نقاشية صيفية لتدريب الباحثين تحت رعاية مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في جامعة ميتشجان، الذي ركز على استخدام هذه المناهج في دراسة السلوك التصويتي للأفراد، خاصة مع تأسيس مركز الأبحاث الاستطلاعية في الجامعة.[١] ويعتبر روبرت داهل أن هذا المركز، بالإضافة إلى مكتب تطبيقات البحث الاجتماعي في جامعة كولومبيا، قد أسهما إسهامات فعالة في تطوير الدراسات الاستطلاعية التي أعطت زخمًا لبلورة الدراسات السلوكية على الصعيد المنهاجي.[٢] كما قدَّمت فورد برنامجًا مماثلًا في كلية دراتموث في العام التالي، أيضًا تحت رعاية مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، لتدريب أربعين من حملة الدكتوراه في العلوم السلوكية على المناهج الكمية.[٣] وفي عام ١٩٥٤، عهدت فورد إلى المجلس بإدارة مجموعة من الحلقات النقاشية الصيفية عن تطبيقات الرياضيات في العلوم السلوكية خلال الخمس سنوات اللاحقة.[٤]

وعلى صعيد آخر، بدأت فورد عام ١٩٥٣ برنامجًا لتقديم منح لدراسة درجة الدكتوراه في العلوم السلوكية، وأنفقت من خلاله ما يقرب من ٤٥٠ ألف دولار لتشجيع الباحثين على الانخراط في العلوم السلوكية، ومحاولة

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1952, p.48.
(2) Robert Dahl, *op.cit.*, p.765.
(3) *FFAR*, Detroit, 1953, p.69.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FFAR, Detroit, 1954, pp.53-54.

التغلب على نقص الكوادر المدرَّبة في هذا الصدد. وفي عام ١٩٥٥، وفرت فورد ما يزيد على خمسين منحة لأساتذة العلوم السلوكية للقيام بأبحاث مستقلة، وزادت عدد المنح المقدمة لطلاب الدكتوراه في العلوم الاجتماعية إلى حوالي مائة منحة، بما يزيد قيمته على أربعمائة ألف دولار، توزَّع من خلال تسمية المؤسسات التعليمية التي تقدم درجات الدكتوراه.(١)

ومع اختتام قسم العلوم السلوكية بفورد لأنشطته عام ١٩٥٧، قدمت المؤسسة تمويلًا قدره ٨٦٠ ألف دولار، وزعت بين منح صغيرة للباحثين في العلوم السلوكية، وبين برنامج مؤقت أداره مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لدعم طلاب درجة الدكتوراه لإنهاء دراساتهم في العام الأخير منها، والجزء الباقي للمؤتمرات، والأنشطة البحثية في المجلس.(٢) وقد استمرت فورد في برنامج مساعدة طلاب الدكتوراه في الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية لمواصلة الحصول على درجاتهم العلمية لسنوات طويلة من خلال تقديم عديد من المنح المباشرة للجامعات الأمريكية، مثل رايس وجونز هوبكنز وإموري وواشنطن، وبلغ إجمالي هذه المنح مليونين ونصف المليون دولار عام ١٩٦٨،(٣) ووصل عام ١٩٦٩ إلى ستة ملايين دولار.(٤)

ثانيًا: إنشاء وتطوير المؤسسات الأكاديمية ذات التوجهات السلوكية

اهتمت مؤسسة فورد بإيجاد محاضن لطلائع الباحثين المهتمين بالدراسات السلوكية والكمية، لتكون إطارًا جامعًا لهم في فترات لاحقة، خاصة بعد انتهاء تمويل فورد، وتكون هذه المراكز البحثية بمثابة نواة لتدريب أجيال متتالية، وإنتاج دراسات كمية متعددة. واهتمت فورد بالعمل بشكل متواز على تأسيس البرامج المتخصصة في فروع علمية محددة داخل الجامعات الأمريكية، وعلى تأسيس مراكز بحثية مستقلة، تخدم الدراسات

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, pp.36-37.
(2) Peter Seybold, *op.cit,* p.288.
(3) *FFAR*, New York, 1968, p.20.
(4) *FFAR*, New York, 1969, p.9.

السلوكية بشكل عام. واستطاعت فورد أن تحقق إنجازًا ملموسًا على الصعيدين، بحيث أمسكت من خلال هذه البرامج والمراكز بزمام المبادرة في تمويل الدراسات السلوكية وتطبيقات المناهج الكمية في عديد من فروع العلوم الاجتماعية.

المراكز البحثية المستقلة

يُعدُّ مركز الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية الذي قامت فورد خلال ما يقرب من أربع سنوات بتدشينه وتوفير تمويل ضخم له، تتويجًا لجهود قسم الدراسات السلوكية بالمؤسسة. بدأت فكرة المركز في إحدى مؤتمرات القسم عام ١٩٥١، ثم تطور الأمر إلى تكليف القسم للجنة من أربعة عشر من أساتذة العلوم الاجتماعية، من سبعة حقول علمية وتسع جامعات كبرى، في ربيع عام ١٩٥٢ يترأسها رالف تيلور من جامعة شيكاغو، والذي أصبح لاحقًا أول رئيس للمركز، كما ضمَّت بين أعضائها عالم السياسة وأحد رواد السلوكية هارولد لازويل من جامعة يل. وأوصت اللجنة بإنشاء المركز بهدف تطوير الدراسة العلمية للإنسان، من خلال تقديم منح دراسية لتدريب الباحثين فيه، وإجراء أبحاث حول الجوانب المختلفة للسلوك الإنساني. وقدَّمت فورد في هذا الإطار ثلاثة ونصف مليون دولار لصالح التأسيس، والتشغيل لمدة خمس سنوات.[١]

وسرعان ما تطورت أهداف المركز إلى زيادة فرص التدريب لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير مناهج شاملة، ومتماسكة لدراسة العلوم السلوكية، وتزويد الباحثين بمواد علمية وتصميمات للتدريب المتقدم على البحث. وقد شملت بنية المركز في مراحله الأولى، من عشرة إلى خمسة عشر أستاذًا من الأمريكيين، أو غير الأمريكيين، يتفرغون ما يقرب من عام للبحث في المركز، كما ضمَّ ما بين ثلاثين إلى أربعين من الباحثين الشبان الحاصلين على الدكتوراه حديثًا للعمل في المركز لمدد تتراوح ما بين عام وعامين،

(1) *FFAR*, Detroit, 1953, p.65.

وأخيرًا ضمَّ المركز عددًا من المرتبطين بالجهاز الحكومي والباحثين الأجانب المتخصصين في كافة التخصصات العلمية التي تهتم بدراسة الإنسان. وقد شمل مجلس أمناء المركز أساتذة من جامعات كولومبيا وبيركلي، وهارفارد، وكورنيل، وستانفورد، وعددًا من مسئولي مؤسسة العلوم الوطنية، فضلًا عن نائب رئيس الشئون المالية في مؤسسة فورد ورئيس المركز.

وبدأ المركز نشاطه عام ١٩٥٤، لتدور أعماله ومشروعاته البحثية حول سلوك الجماعات الصغيرة، وإجراء أبحاث إمبيريقية للوصول إلى تحليل نفسي، ونظريات سلوكية، ودراسة عملية صنع السياسة في الإدارة، والعلاقة بين القيم، والفعل، والمناهج الكمية، والنماذج الرياضية في العلوم الاجتماعية، ونظرية الفرد والاختيار الرشيد.[١] وخلال عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، قدمت فورد منحًا تكميلية للمركز للمساعدة في التشغيل، جعلت مجمل ما قدمته فورد للمركز يزيد على عشرة ملايين دولار. كما منحت المركز دعمًا عام ١٩٦٨ مقدار واحد ونصف مليون دولار، لاستكمال أنشطته ومنحه الدراسية.[٢] وفي عام ١٩٦٩، قدَّمت فورد ستة ملايين دولار دعمًا للمركز، خُصص منها أربعة ملايين دولار من أجل إنشاء وقفية مستقلة كان من المفترض أن تقود المركز للاكتفاء الذاتي بحلول عام ١٩٨٠.[٣]

البرامج المتخصصة في الجامعات الأمريكية

تدرَّجت مؤسسة فورد في دعمها للمدرسة السلوكية، والمناهج الكمية في الجامعات الأمريكية، من خلال مرحلتين أساسيتين؛ بدأت الأولى بتمويل دراسات عامة حول السلوك الإنساني، أعقبها إجراء استبيانات حول حالة العلوم السلوكية في عدد من الجامعات الأمريكية المختارة، التي أمكن من خلالها استطلاع مكامن القوة والضعف في الدراسات السلوكية. مما مهَّد

(1) *FFAR*, Detroit, 1954, p.p.51-52.
(2) *FFAR*, New York, 1968, p.21.
(3) *FFAR*, New York, 1969, p.8.

لظهور المرحلة الثانية التي حاولت فورد فيها التغلب على نقاط الضعف، واستثمار مواضع القوة، في العلوم السلوكية. فمن خلال عدد مختار من الجامعات، شحذت فورد جهودها التمويلية لتأسيس مراكز بحثية تعني بالدراسات السلوكية وتدريب الكوادر المتخصصة، بل وتقوم بإجراء أبحاث بعينها لصالح المؤسسة المانحة.

المرحلة الأولى: كمدخل عام للدراسات السلوكية، موَّلت مؤسسة فورد عام ١٩٥٢ برنامجًا لتطوير مناهج دراسة الإنسان تضمَّن منحًا لخمس جامعات بلغت قيمتها ما يقرب من مائتي ألف دولار، على أن تركز كل جامعة على محور من محاور دراسة الإنسان. فركز معهد كارنيجي للتكنولوجيا على دراسة الإدارة والتنظيم، وجامعة هارفارد على دراسة كيفية تنشئة الطفل، وتخصصت جامعة شيكاغو في دراسة التنمية الاقتصادية والتحول الثقافي، وأخيرًا تناولت جامعة مينسوتا الاتصالات.[١] ومثَّل البرنامج محاولة استكشافية لعدد من فروع العلوم الاجتماعية، وقابليتها لتقبل المدرسة السلوكية، ونظرياتها، ومناهجها الكمية، أو الإعداد لتأسيس حقل معرفي عن دراسة السلوك السياسي، وهو ما قامت به جامعة كولومبيا.

وسرعان ما تطلَّعت فورد نحو مزيد من التحديد في المهام والمتطلبات في دعم المدرسة السلوكية، فقامت بإجراء استبيان عن حالة العلوم السلوكية في عدد من الجامعات الأمريكية لبحث حالة العلوم السلوكية ومشاكلها في الجامعات. واعتمد الاستبيان على تقييم تقدمه لجنة من أساتذة الجامعة محل التقييم، بالإضافة إلى آخر تقدمه لجنة من الأساتذة الزائرين. وبدأت فورد هذا الاستبيان في جامعات: شيكاغو وهارفارد وميتشجان، وستانفورد ونورث كارولينا، وكان المسئول عن التنسيق بين هذه اللجان الداخلية والخارجية والاستقصاءات في الجامعات المختلفة آلين واليس، الذي كان في أجازة من منصبه كرئيس للجنة الإحصاء في جامعة

(1) *FFAR*, Detroit, 1952, pp.51-52.

شيكاغو. وبلغت مصاريف المشروع في عامه الافتتاحي - عام ١٩٥٣ - ما يقرب من ثلاثمائة ألف دولار.[١]

وفي عام ١٩٥٥، تلقَّت فورد تقارير حول الحاجة إلى تطوير المصادر المؤسسية والشخصية في الجامعات الست السابقة، وتضمَّنت التقارير عددًا من التوصيات المهمة في طريق دعم المناهج الكمية في البحث الاجتماعي. كان من أبرزها، ضرورة الاهتمام بإجراء البحوث الميدانية، ومحاولة تجميع مادة علمية على نطاق واسع، والعمل على الاستفادة منها. كما أوصت التقارير بالعمل على إيجاد مركز دولي لتجميع المادة العلمية المنتجة، حيث اهتمت فورد بالتنسيق في هذا الصدد مع كلية الخدمات المكتبية في جامعة كولومبيا.[٢]

وبناءً على هذه التقارير، بدأت المؤسسة برنامجها لتطوير العلوم السلوكية. وبموجب هذا البرنامج، قدَّمت فورد ثماني منح، بلغ مجموعها حوالي مليون ونصف المليون دولار، لجامعات هارفارد، وستانفورد، ونورث كارولينا، وميتشجان، ومينسوتا، وكولومبيا، بجانب مكتب تطبيقات البحث الاجتماعي في جامعة كولومبيا، وكلية الخدمات المكتبية بالجامعة نفسها، ومركز أبحاث الرأي الوطني في جامعة شيكاغو، بالإضافة إلى مؤسسة رسل ساج.[٣] وشملت المنح المشار إليها دعمًا للدراسات العليا، سواء من خلال المنح الدراسية، أو البحثية، بالإضافة إلى دعم الأساتذة، وزيادة قدرات البحوث الميدانية.

وقد انقسمت المنح المقدَّمة لهذه الجامعات إلى عدة أنواع، فشملت منحًا دراسية لطلاب الدراسات العليا، وأخرى بحثية لمساعدة الحاصلين على الدكتوراه حديثًا على مواصلة أبحاثهم العلمية مثلما الحال في جامعات ستانفورد، ونورث كارولينا، وميتشجان. وشملت أيضًا دعمًا للبحث في

(1) *FFAR*, Detroit, 1953, pp.65-66.
(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.36-37.
(3) *Ibid*., p.36.

الجوانب السلوكية للسياسة مثل جامعتي ميتشجان، ونورث، كارولينا. كما ضمت تمويل دراسة بينية حول سلوك الجماعات الصغيرة في جامعة نورث كارولينا، ودعم معهد أبحاث العلوم الاجتماعية في نفس الجامعة، فضلًا عن استمرار تمويل التدريب على النماذج الرياضية في العلوم السلوكية في جامعة ميتشجان.(١)

وبالإضافة إلى ذلك، قامت فورد بجهود لتجميع مادة علمية على نطاق واسع، والعمل على الاستفادة منها، من خلال تمويل معهد البحث الاجتماعي في جامعة ميتشجان، ومركز أبحاث الرأي الوطني في جامعة شيكاغو، وأيضًا مكتب تطبيقات البحث الاجتماعي في جامعة كولومبيا، سعيًا نحو الاستفادة من هذه البيانات في التعاملات الحكومية، والمدنية والاقتصادية.(٢)

واكتسبت المنحة المقدَّمة إلى مؤسسة رسل ساج تميزها من كونها محاولة لإدماج الكوادر البحثية المتخصصة في العلوم السلوكية في كليات القانون، والعمل الاجتماعي، والوكالات الحكومية، وغير الحكومية العاملة في البحث الاجتماعي. ووظِّفت المنحة من خلال طريقتين؛ الأولى هي محاولة تعيين الباحثين من حملة الدكتوراه محاضرين في هذه المؤسسات، والأخرى هي السعي نحو تطوير الأبحاث في هذه الكليات المتخصصة حول العلوم السلوكية، من خلال استجلاب أساتذة متخصصين، وتوفير تمويل للطلاب المهتمين بهذه النوعية من الدراسات.(٣)

المرحلة الثانية: تبلورت اتجاهات مؤسسة فورد في تمويل الدراسات السلوكية نحو معالجة قضايا بعينها، من خلال دعم مشروعات بحثية في جامعات مختارة. فقامت فورد في عام ١٩٥٣ بتدشين برنامج "البحث والدراسة عبر الفروع العلمية،" الذي وفرت من خلاله ست منح كي تقوم

(1) *FFAR*, Detroit, 1953, pp.68-69.
(2) Peter Seybold, op.cit, p.283.
(3) *Ibid.*, p.283.

جامعات بإجراء مشروعات بحثية محدَّدة في مجالات العلوم السلوكية، تدور حول علاقة العلوم الاجتماعية بالفروع العلمية الأخرى. وكان من أبرزها إجراء جامعة ميتشجان دراسات حول تحليل بناء النظرية في العلوم السلوكية والإنسانيات، بينما ركزت جامعة ستانفورد على عملية اتخاذ القرار، والأحكام القيمية؛ وكان البرنامج برعاية مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية.[١]

كما قدَّمت مؤسسة فورد منحًا لجامعات أخرى لإجراء مشروعات بحثية نظرية، وميدانية. ويذكر في هذا الصدد، المنحة المقدَّمة لجامعة كولومبيا لإجراء دراسة استطلاعية حول حالة المعرفة في مجال السلوك السياسي[٢]، وكذلك المنحة المقدَّمة لجامعة شيكاغو عام ١٩٥٦ لتحليل العلاقات بين النظرية السياسية، والبحث الإمبريقي، تحت رعاية ليو ستراوس، أحد مؤسسي اتجاه المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية.[٣] وعلى المستوى التطبيقي، موَّلت فورد دراسة لتحليل السلوك السياسي في إحدى مدن ولاية ماسيشوستس خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٥٦، أجراها طلاب مرحلة البكالوريوس في كلية ويليامز لقياس التطور في الآراء السياسية بين المواطنين.[٤] وفي مرحلة لاحقة، قدَّمت فورد منحًا لمؤسسة أبحاث المواطن لتحليل الحملة الانتخابية عام ١٩٦٨، وشملت الدراسة البحث في إعلانات الحملة في الصحف لاستكمال استبيان عن البثِّ السياسي الموجه من قِبل الحكومة الفيدرالية. كما دعمت دراسة لجامعة ميتشجان عن الانتخابات الرئاسية منذ عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٤، وتحليل أدوار الإعلام، والبحث في آثار القضايا المختلفة على انتخابات ١٩٦٨.

---

(١) ويضاف إلى جامعتي ميتشجان وستانفورد إجراء جامعة كولومبيا لدراسات حول التحول المؤسسي للأنشطة الاقتصادية في الثقافات المختلفة، وجامعة تورنتو التي تناولت تأثير الإعلام على نماذج التخاطب والسلوك، وتعاملت جامعة شيكاغو مع دراسات التحول الثقافي والتحضر، وأخيرًا ركزت جامعة كلارك على الاستخدام اللغوي غير الرشيد، لمزيد من التفاصيل، انظر:

FFAR, Detroit, 1953, pp.67-68.

(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.38.

(3) *FFAR*, Detroit, 1956, p.56.

(4) *Ibid.*, p.59.

وقدَّمت منحة لجامعة كارولينا الشمالية لدراسة نماذج التصويت في الانتخابات القومية في الولايات المختلفة.(١)

وفي عام ١٩٥٧ – وهو العام النهائي لنشاط قسم العلوم السلوكية في المؤسسة – دعمت مؤسسة فورد عديدًا من المراكز البحثية في عدد من الجامعات الأمريكية الكبرى لدراسة العلوم السلوكية في سلسلة من المنح تحت عنوان "البحث في العلوم السلوكية"، مثل: جامعات بيركلي وشيكاغو وكورنيل، وكولومبيا، وهارفارد وميتشجان ويل لمدة خمس سنوات. وكذلك قدَّمت فورد تمويلًا – تحت الإدارة المباشرة للمؤسسة– في إطار برنامج "البحث الأساسي في العلوم السلوكية" لعدد من الباحثين المستقلين في العلوم السلوكية، من خلال جامعات محددة، مثل: بيركلي وشيكاغو ويل وكولومبيا وهارفارد وميتشجان ومينسوتا وستانفورد وويسكنسن، ليجري من خلالها هؤلاء الباحثون دراساتهم، لمدة خمس سنوات، لضمان مواصلة البحث فترة كافية. كما موَّلت فورد منحة لجامعة مينسوتا لإجراء دراسة مسحية حول علم السياسة في الولايات المتحدة، وأخرى أكثر عمومية لدراسة حالة العلوم الاجتماعية أجرتها الجمعية الأمريكية لتطوير العلم.(٢)

وعلى مستوى آخر، قدَّمت فورد برنامج منح لصالح أبحاث في الشئون الحكومية، واختارت المؤسسة جامعات كولومبيا، وهارفارد، ويل، وشيكاغو وبرينستون، وبيركلي لإجراء الدراسات بها، تحت إشراف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية. واستطاعت هذه الدراسات إدماج المدرسة السلوكية في الأبحاث التطبيقية المرتبطة مباشرة بالمؤسسات الحكومية، وبالتالي صياغة اقترابات جديدة لتحليل أنشطة المجتمع وحركته الإنسانية.(٣) بل إن جامعة نيويورك تلقَّت منحة عام ١٩٥٩ لترجمة ونشر الأعمال الأجنبية عن السلوك السياسي.(٤)

(1) *FFAR*, New York, 1967, p.20.
(2) *FFAR*, Detroit, 1957, p.77.
(3) *FFAR*, Detroit, 1956, pp.168-170.
(4) *FFAR*, Detroit, 1959, p.120.

وفي مرحلة لاحقة، قدَّمت فورد تمويلًا لعدد من الجامعات لإنشاء برامج بحثية أو دراسية في عدد من الجامعات. على سبيل المثال، موَّلت المؤسسة معهد الدراسة المتقدمة في جامعة برينستون، للمساعدة على إنشاء كلية جديدة للعلوم الاجتماعية، بمبلغ مليون ونصف المليون دولار، وكذلك جهودها لتحسين برنامج الدكتوراه في قسم السياسة في معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا. كما موَّلت برنامج دكتوراه في جامعة ولاية نيويورك في بافلو لتطبيق مفاهيم البحث في العلوم الاجتماعية من أجل تحسين السياسات، والممارسات الإجتماعية، والسياسية.[١] وبعد انقطاع لفترة طويلة، قدَّمت فورد في عام ١٩٩٩ منحة لجامعة كولومبيا لصالح برنامج للماجستير حول مناهج البحث الكمية في العلوم الاجتماعية.[٢]

ويتضح مما سبق أن مؤسسة فورد استطاعت دعم المدرسة السلوكية ونظرياتها التحليلية، ومناهجها الكمية في عديد من الجامعات الأمريكية الشهيرة، بل وأسهمت في تأسيس مراكز بحثية داخل هذه الجامعات، لتكون بمثابة معامل لتفريخ أجيال قادمة من الباحثين السلوكيين، في مختلف فروع العلوم الاجتماعية.

وكان من أبرز هذه الجامعات جامعة ميتشجان التي أصبحت فيما بعد من أهم مراكز الدراسات الكمية في الولايات المتحدة، وأسس فيها برنامج للسلوك السياسي، بالتعاون مع لجنة "السلوك الفردي والعلاقات الإنسانية" بالجامعة، التي كانت قد أسست بدورها بمنحة سابقة من فورد. ويعتبر السلوك السياسي أحد فروع التخصص الرئيسة، بالإضافة إلى العلاقات الدولية، والنظرية السياسية، ونظم الحكم، في قسم السياسة بالجامعة.[٣] وأسهمت مؤسسة فورد في دعم استمرار الدراسات

(1) *FFAR*, New York, 1969, pp.8-9.
(2) *FFAR*, New York, 1999, p.124.
(3) Robert Dahl, op.cit., p.766.

السلوكية في جامعة شيكاغو، التي تعد من أوائل معاقل هذه الدراسات في الولايات المتحدة منذ الثلاثينات، تحت قيادة تشارلز ميريام، عالم السياسة ورائد السلوكية. وفي هذا الإطار، قدَّمت الجامعة عديدًا من المنح للبحث والتدريب في السلوك السياسي، واستثمرت ثقلها في التأثير على جامعات منطقة الوسط الغربي، لتحويل التيار السائد في الدراسات السياسية في هذه الجامعات إلى الفكر السلوكي.(١) وفي جامعة كولومبيا، أنشئت لجنة ضمَّت عددًا من أساتذة علم السياسة، مثل ديفيد ترومان، أحد رواد الفكر السلوكي، لتحديد مشكلات البحث في السلوك السياسي، وتدريب الباحثين في هذا الصدد. وقد عُهد لهذه اللجنة باستعراض حالة العلم، وتحديد الموضوعات البحثية، والتطورات المنهجية الواعدة في مجال تطوير دراسات السلوك السياسي.(٢) ولم تكتفِ فورد بتمويل الدراسات الكمية في جامعة برينستون، بل أنشأت بالقرب منها مركز الدراسات السلوكية المتقدمة، الذي كان بلورة لجهود المؤسسة في هذا الصدد، كما موَّلت معهد هوفر بالجامعة، الذي بات من المرجعيات المهمة للدراسات الكمية في العلاقات الدولية.

ثالثًا: دعم الدراسات السلوكية داخل المنظمات الوسيطة: جمعيات باحثي علم السياسة

قدَّمت مؤسسة فورد دعمًا هائلًا للجمعيات الأمريكية لباحثي العلوم الاجتماعية، وخاصة اللجان المتخصصة في علم السياسة بغية دفعها نحو تبني المدرسة السلوكية، وإجراء المزيد من الدراسات الإمبريقية المصحوبة باستخدام المناهج الكمية والدراسات واسعة النطاق. وكان من أبرز الجهات المدعومة عدد من اللجان التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، وهو

(1) *Ibid.*, pp.763-764.

(2) Peter Seybold, op.cit, pp.282-283.

مجلس مهمته التنسيق بين الجمعيات الأمريكية السبع للعلوم الاجتماعية، مثل لجنة الحكومات المقارنة، ولجنة السلوك السياسي. ويرى عدد من الباحثين أن دور فورد من خلال لجان مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، هو الأبرز، والأوسع انتشارًا في دعمها للعلوم السلوكية، "عن طريق التراكم المعرفي لحركة المجلس البحثية، والكم الهائل من المواد المنشورة عن الثورة السلوكية، وأعضاء اللجان في المجلس، الَّذين يعتبرون من العلامات البارزة في مجال الدراسات السلوكية."[١]

فيما يتعلق بلجنة السلوك السياسي في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، فإنها بتمويل من فورد، يقدر بنحو ٣٤٠ ألف دولار، قدَّمت دعمًا لعديد من المتخصصين في الدراسات الأمريكية، لإجراء دراستهم لعمليات الحكومة المختلفة، الفيدرالية والمحلية، مثل سياسات المحليات والسياسات في الولايات، والفيدرالية، والتصويت، والجوانب القانونية الأخرى. ويذكر بيتر سيبولد أن "أعمال هؤلاء الأساتذة محورية في تعريف تلك الموضوعات في المراحل اللاحقة."[٢]

وبرغم انتهاء مهام لجنة السلوك السياسي في عام ١٩٦٤،[٣] إلا أن لجنة الحكومة والعمليات القانونية مثَّلت استمرارًا لسابقتها، سواء في البنية التنظيمية، أو التوجهات الأكاديمية. فقد عبَّرت عضوية اللجنة في مختلف مراحلها عن انضمام غالبية عظمى ممن ارتبطوا بلجنة السلوك السياسي، أو تلقَّوا تمويلًا ماليًا منها. ولذلك، كان من المتوقع استمرار تركيزها على الدراسات السلوكية، مع قدر من التعمق عن سابقتها، حيث اهتمت بمحتوى السياسات العامة، وليس مجرد السياسات، وعملية صنعها، كما طوَّرت

---

(1) *Ibid.*, p.288.

(2) *Ibid.*, p.289.

(٣) مزيد من التفاصيل حول دور لجنة السلوك السياسي- التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية- في بلورة ونشر الدراسات السلوكية، انظر:

Robert Dahl, *op.cit.*, pp.764-765.

دراسات حول نتائج هذه السياسات على جمهورها من الأفراد. وينظر عدد من الباحثين إلى دور لجنة الحكومة، والعملية القانونية باعتباره بلورة ملموسة لفرع السياسة العامة.[١]

وبالإضافة إلى اللجنتين السابقتين، لعبت لجنة السياسات المقارنة دورًا متميزًا في بلورة دراسات الحكومات المقارنة باعتبارها دراسة للحكومات الخارجية، وذلك على مستويين؛ النطاقات الجغرافية والمجالات الموضوعية. فعلى مستوى النطاقات الجغرافية، تمثلت المرحلة الأولى في التركيز على التجارب الأوروبية في التطور، والتنمية السياسية، والتحولات الاجتماعية، من خلال تطبيق نظرية النظم لجابريل ألموند، عضو اللجنة والعضو السابق بلجنة السلوك السياسي. وفي المرحلة الثانية اهتمت دراسات اللجنة بالمجتمعات غير الأوروبية ودولها حديثة النشأة، من خلال جمع كثير من المعلومات عن أوضاعها السياسية، والاقتصادية، والتحولات الاجتماعية بها. إلا أن اللجنة أدارت دفتها مرة أخرى نحو المجتمعات الأوروبية بوصفها نموذجًا لعملية بناء الدولة، وأجرت ورشة عمل حول هذا الموضوع في مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية.[٢] وكانت اللجنة حصلت على منحة من فورد عام ١٩٦٧، للبحث في المنهاجية ودراسات التطور السياسي الديمقراطي.[٣]

وفيما يتعلق بالمجالات الموضوعية، دشَّنت اللجنة دراسات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية، باعتبارها علامة فارقة في البناء النظري داخل الولايات المتحدة، وخارجها، والتي قدَّمت بدورها النموذج النهائي لعملية التنمية، بحيث بات التطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي فيها نموذجًا للتنمية في دول العالم الثالث حديثة النشأة.[٤] وهو ما يفسر عمل اللجنة بمنحة من فورد لمدة عامين على تطوير اقتراب شامل لدراسة

---

(1) Peter Seybold, *op.cit*, pp.289-290.

(2) *Ibid.*, pp.290-291.

(3) *FFAR*, New York, 1967, p.36.

(4) Peter Seybold, op.cit, pp.290-291.

ومقارنة الحكومات والسياسات في الدول الخارجية، وخاصة الهند واليابان وإندونيسيا. بالإضافة إلى المنح المقدمة من فورد لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية للبحث والتدريب في العلوم السلوكية بشكل عام، التي قسمها المجلس على حسب لجانه المتعددة.[١]

والشاهد أن دور اللجان المتعددة في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية - بدعم سخي من مؤسسة فورد - تمحور حول تقديم تعريفات، وأطر للفروع المختلفة في علم السياسة. فقامت لجنة السلوك السياسي بتحديد جوانب الدراسات الأمريكية، ثم بلورت لجنة الحكومة والعملية القانونية دراسات السياسة العامة، وأخيرًا وضعت لجنة الحكومات المقارنة الأسس الموضوعية لدراسات الحكومات المقارنة.

(1) *FFAR*, Detroit, 1956, p.95.

المبحث الرابع

نتائج دعم مؤسسة فورد للدراسات السلوكية

يعتبر بيرنارد بيريلسون، أحد كبار أساتذة الاجتماع السياسي، والرئيس السابق لقسم العلوم السلوكية في فورد أن "تطور برنامج مؤسسة فورد في العلوم السلوكية، كان هو الحدث المفتاحي لإعطاء دفعة لمصطلح "العلوم السلوكية." فقد أطلق على البرنامج في البداية "السلوك الإنساني والعلاقات البشرية"، لكنه سرعان ما عُرف باعتباره برنامج العلوم السلوكية. وفي الواقع، كانت هذه هي تسميته الرسمية داخل المؤسسة. ولقد كان سلوك إدارة المؤسسة هو الذي أدى مباشرة لظهور المصطلح، والمفهوم في هذا الحقل تحديدًا."[1] كما أشار روبرت داهل، أحد أبرز أساتذة الثورة السلوكية، إلى أهمية دور المؤسسات الخيرية بقوله "لا يمكن إنكار تأثير هذه المؤسسات الأميريكية المتميزة، خاصة كارنيجي وروكفلر ثم فورد، فقد قدمت إسهامات مالية سخية للبحث مع المفاضلة بين المشروعات المقدمة التي تطلبت بذل جهود ملحوظة في الجماعة البحثية. ولو كانت المؤسسات مستاءة من الاقتراب السلوكي، لواجه بكل تأكيد مأزقًا صعبًا بالفعل."[2]

وبلغت إسهامات فورد خلال السبعة أعوام الأولى من عمر تحوُّل المؤسسة للعمل الوطني (١٩٥٠ - ١٩٥٧) نحو ٢٣ مليون دولار لدعم المدارس السلوكية. وفي هذه الفترة لم تكن الحكومة الفيدرالية منخرطة في دعم العلوم الاجتماعية، بل على العكس كانت منشغلة بدعم الدراسات والأبحاث في العلوم التطبيقية اللازمة لاهتماماتها الأمنية والعسكرية. مما جعل المصادر الخيرية في تمويل العلوم الاجتماعية جوهرية، ومحورية مقارنة بوضعها في العلوم التطبيقية؛ وجعل فورد قادرة على سك مصطلح

(1) Peter Seybold, *op.cit*, pp.271-272.

(2) Robert Dahl, *op.cit*., p.765.

"العلوم السلوكية" لفصل عملها عن المؤسسات البحثية الأخرى في العلوم الاجتماعية، ولمزيد من التأكيد على عامل التفاعل بين عديد من الفروع العلمية مقابل وحدة الهدف، ألا وهو دراسة السلوك الإنساني على مستوياته المتعددة بمناهج قابلة للقياس.

والواقع أنه على الصعيد الأكاديمي، تُعدُّ محاولات التأثير في المدارس السائدة في العلم من العلامات الفارقة في مسيرة البحث العلمي، بحيث تؤثر على الاتجاهات العامة للبحث، من حيث المنظور السائد، والنظريات التحليلية المستخدمة، والمناهج البحثية، والقضايا المدروسة. وتكون النتيجة المنطقية لهذا التأثير هي استخلاص نتائج بحثية، وتعميمات علمية ذات توجهات محددة سلفًا، ومحمَّلة بالتحيزات غير الموضوعية. وعادة ما تمتد آثار هذه التوجهات إلى الحياة الأكاديمية لفترات طويلة نسبيًا، لما تتطلبه عملية بلورة واستقرار تحوُّلات منهجية جديدة من موارد بشرية، ومالية ضخمة.

على الصعيد المنهجي، فرضت التوجهات السلوكية، والمناهج الكمية استبعادًا واضحًا لعديد من الأدوات التحليلة الأخرى مثل دراسات الحالة والتحليل التاريخي، وتوسَّعت الاستقصاءات الكمية باعتبارها أداة رئيسة حتى تكون النتائج قابلة للتعميم. وتطوَّرت النماذج الرياضية للتحليل السياسي، أملًا في تعميم نتائجها على نطاق واسع، بينما تراجعت أهمية دراسات الحالة التي تراعي خصوصيات القضية محل الدراسة. وحَملت عديد من الدراسات الكمية على دراسات الحالة، باعتبار الأخيرة غير قابلة للتعميم. وغلَبَت دراسات العينات الكبرى، نظرًا لسهولة استخدام الاستقصاءات الكمية فيها، ووجاهة تعميم نتائجها.

وفي هذا الإطار، تبدو المفارقة بين ما أشار إليه روبرت داهل - عالم السياسة - عن الأطروحات السلوكية في مراحلها الأولى التي ارتكزت على محاولات الجمع بين الدراسات السلوكية من جانب، والدراسات التاريخية من جانب آخر التي يقر داهل أنه تم تجاهلها[1]، وبين مآل السيطرة المطلقة

(1) *Ibid.*, pp.768.

للدراسات السلوكية على الواقع الأكاديمي لعقود تالية.[١] فعلى سبيل المثال، تشير دراسة شوارتز - شيا، التي حللت فيها متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في السياسة، في خمسة وسبعين برنامجًا في جامعات أمريكية كبرى،[٢] إلى أن ٦٦٪ من العينة المدروسة اُشترط فيها الكفاءة في التحليل الكمي، مقابل ٩٪ فقط لصالح التحليل الكيفي. إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة، محاولات للجمع بين المناهج الكمية، ونظيرتها الكيفية، سعيًا وراء تطوير نظريات ذات بنية معرفية أكثر تماسكًا، مع احتفاظها بالقابلية للتعميم.[٣] وفي هذا الإطار، صمم ديفيد ليتين في دراسته "حقل علم السياسة" مقررات دراسية كمقدمة لدراسة فروع علم السياسة، ضمَّنها عددًا من المقترحات الراديكالية لرؤية تعليمية جديدة لدراسة السياسة، مثل إلغاء دراسات السياسة الأمريكية وإدماجها في دراسات المؤسسات السياسية والحكومات المقارنة. وجمعت هذه المقررات بين تقديم طلاب السياسة لجرعات متزايدة من المناهج الكمية، جنبًا إلى جنب مع استخدام الأدوات البحثية الكيفية، كتحليل النصوص والدراسات التاريخية."[٤]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول سيطرة الاتجاهات السلوكية على الدراسات السياسية في مرحلة تاريخية معينة، انظر:

Emmanuel Navon, "The Third Debate Revisited," *Review of International Studies,* No.27, 2001, pp.614-621.

(2) Peregrine Schwartz-Shea, "Curricular Visions: Doctoral Program Requirements, Offerings, and the Meanings of "Political Science." Paper prepared for delivery at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, 2001; quoted in David Laitin, "The Political Science Discipline," In Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.) *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) p.13.

(٣) على سبيل المثال، انظر:

Robert Pahre, *op.cit*., pp.113-146; Rogers Smith, "Reconnecting Political Theory to Empirical Inquiry, Or, A Return to the Cave," In Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.) *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.60-88.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه المقررات المقترحة، انظر:

David Laitin, *op.cit*., pp.19-30.

وموضوعيًا، اتسعت فروع في علم السياسة التي أمكن تطبيق النظريات والمناهج السلوكية فيها، بينما هُمشت فروع بأكملها بدعوى عدم قابليتها للتكميم. فكان التوسُّع في دراسات الاجتماع السياسي، والاقتصاد السياسي، في مقابل تضاؤل أهمية النظرية السياسية، والتاريخ السياسي. وانحصرت الموضوعات المدروسة - في أغلب الحالات - في القضايا القابلة للبحث كميًا، مثل السلوكيات الانتخابية، المشاركة، والتصويت، والصراعات والتعاون الدولي، والإنفاق العسكري، والتبادل التجاري. واستُبعدت عديد من القضايا الفكرية والنظرية - حتى داخل الفروع المحظوظة كميًا - مثل دراسة الدوافع الاجتماعية المتنوعة الكامنة وراء السلوكيات الانتخابية للمواطنين ودراسات الهوية والثقافة.

ونظريًا، يشير ديفيد بيرمان إلى أن الدراسات السلوكية ركَّزت على دراسة القوة، باعتبارها من العوامل الإيجابية في الممارسة السياسية، واهتمت بقياس مؤشرات امتلاكها القابلة للملاحظة. وفي هذا الصدد، اجتهدت المدرسة السلوكية في دحض مقولات نظريات الصراع حول الانعكاسات السلبية لتركُّز مصادر القوة، مثل الثروة، والتعليم، داخل المجتمع الأمريكي. وفي المقابل، قدم السلوكيون أطروحات حول الاحتكام إلى قوى السوق في توزيع مصادر القوة، بافتراض المساواة في الفرص للجميع.[1] وقدَّمت هذه التوجهات إطارًا نظريًا لحركة النظام الرأسمالي القائم، بل وطرحت تفسيرًا منطقيًا للآثار الاجتماعية الجانبية لعديد من مشاكله البنيوية.

وفي هذا الإطار، كان الحال أن القائمين على اللجان العلمية، مثلما الحال في لجان مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، يضعون أطرًا، وتعريفات لفروع علم السياسة، تُحدِّد حدود "العلمي" في الدراسات الأكاديمية،

(1) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.108.

ويصاحبها دعم سخي لنشر الدراسات "العلمية،" وهكذا فرضت المدرسة السلوكية "العلمية." وبات من الصعب الخروج عن "التيار السائد" Mainstream في علم السياسة بنظريات راديكالية أو أفكار غير تقليدية، طالما لا يمكن التحقق من صحتها، أو جدواها كميًا، بل أصبح أصحابها متهمين بعدم "العلمية." واتُهمت الآراء المتمردة على التيار السلوكي بالتحيز الأيديولوجي وإطلاق الأحكام القيمية في الدراسات الأكاديمية.[١]

وقد ظلت هذه الأطروحات السلوكية سائدة في علم السياسة منذ الخمسينات وحتى السبعينـــات، حينما ظهرت حركة متنامية من استهجان "علمية" دراسة السياسة، وافتقاره للبعد الإنساني والفلسفي، تعبيرًا عن عدم ملاءمة الدراسات السلوكية والمناهج الكمية لدراسة الأبعاد المختلفة للحركة الإنسانية.[٢] وصاحب هذه الحركة - التي كانت جزءًا من تيار ما بعد الحداثة - اجتهادات عديدة لإدخال مناهج الدراسات الفلسفية، والتاريخية في دراسة السياسة أو إعادة توظيفها، فضلًا عن التعامل مع القضايا الفكرية المهمَّشة لعدم علمية دراستها، مثل الهوية.[٣]

والشاهد أنه برغم قِصَر عمر قسم العلوم السلوكية في مؤسسة فورد - سبع سنوات - إلا أنه كان قادرًا على إعطاء دفعة قوية للمدرسة السلوكية والمناهج الرياضية في دراسة علم السياسة. ولم يكتفِ القسم بالإسهامات التمويلية الجارية لدعم بلورة الدراسات السلوكية في عدد من أبرز

(1) *Ibid.*, pp.110-111.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تأثير تيار "مابعد الحداثة" على دراسة علم السياسة، انظر:
Jim George, "International Relations and the Search for Thinking Space: Another View of the Third Debate," *International Studies Quarterly,* Vol.33, No.3, Sep., 1989, pp. 269-279

(3) Jim George, "Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations" (In) R. B. Walker (ed.) *Critical Perspectives on World Politics* (Boulder: Lynne Rienner Publisher, 1994) pp.190-220; Steve Smith "Epistemology, Postmodernism and International Relations Theory: A Replay to Osterud," *Journal of Peace Research,* Vol.34, No.3, August1997, pp.330-336.

الجامعات الأمريكية، بل استطاع مأسسة هذه الدراسات، من خلال تأسيس عديد من البرامج الدراسية والمراكز البحثية، بالإضافة إلى تدريب القوة البشرية البحثية اللازمة لنشر هذه الاتجاهات. وأخيرًا، أسهم قسم العلوم السلوكية في فورد في دعم تصميم التعريفات، والمفاهيم المختلفة في فروع علم السياسة، بما يتناسب مع المدرسة السلوكية، من خلال لجان المؤسسات البحثية الوسيطة، وتحديدًا لجان مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية. وبالتالي، استطاعت فورد بتمويلها لثلاثية الباحثين، والمراكز البحثية، واللجان العلمية المهتمة بالمدرسة السلوكية، ضمان إنتاج دراسات سلوكية في المستقبل القريب، والبعيد، وتمكين هذه المدرسة من أن تهيمن على غيرها لفترة طويلة.

الفصل الرابع

مؤسسة فورد والعلاقات الدولية

- **المبحث الأول: دراسات الأمن الدولي**
- **المبحث الثاني: دراسات السياسة الخارجية الأمريكية**
- **المبحث الثالث: دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية**

أسهمت فورد في دعم دراسة العلاقات الدولية على أربعة أوجه؛ الأول تمويل عديد من الدراسات المهمة حول: الأمن والسلم الدوليين، ومبادرات نزع السلاح، ومعاهدات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والنووية. وكان الوجه الثاني هو تمويل عديد من الأبحاث حول قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من جوانب متعددة. بينما ركَّز الوجه الثالث على تمويل دراسات القانون الدولي، والمنظمات الدولية، وخاصة جهود إصلاح الأمم المتحدة، في جامعات، ومراكز بحثية داخل، وخارج الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت فورد بإدارة مشروع بحثي في هذا الصدد، من خلال تكليف أحد المتخصصين في المنظمات الدولية، وأنتج من خلاله عدة كتب حول الأمم المتحدة تكفَّلت المؤسسة بنشرها. وتميز الوجه الرابع بالتلاحم بين فرعي العلاقات الدولية، والحكومات المقارنة في صورة دراسات المناطق، التي ستكون محور الفصل الخامس.

ويركز هذا الفصل على دعم مؤسسة فورد لحقل العلاقات الدولية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث؛ الأول يعنى بفرع الأمن الدولي، وما يرتبط به من قضايا نزع التسلح، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويهتم المبحث الثاني بفرع دراسات السياسة الخارجية الأمريكية. وأخيرًا، يتناول المبحث الثالث فرع المنظمات الدولية، مركزًا على جهود فورد في مجال دعم دراسة القانون، والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى دعمها السخي لدراسات تطوير الأمم المتحدة.

المبحث الأول
دراسات الأمن الدولي

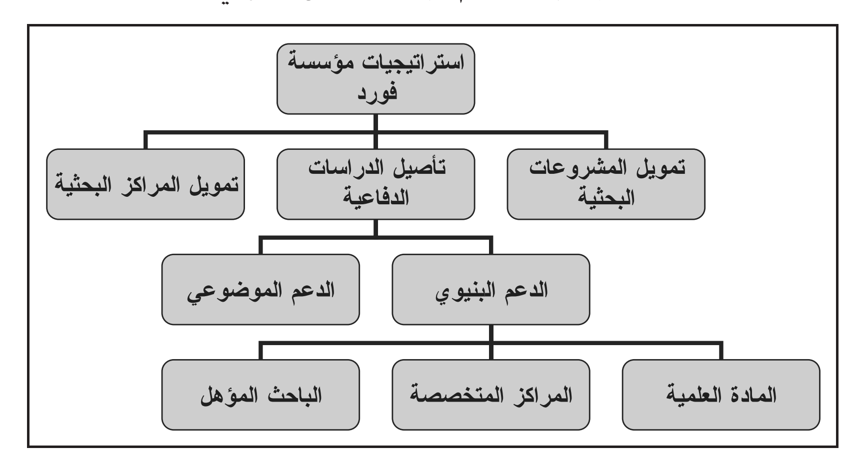
دعمت مؤسسة فورد دراسات الأمن الدولي، على عدة مستويات هي: الحد من التسلح، معاهدات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمن في الدول الخارجية. وقد حاولت فورد إحداث نقلة مهمة في دراسات الأمن والسلم الدوليين، من خلال تمويل عديد من مراكز الأبحاث في الجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى دعم دراسات محددة حول موضوعات بعينها. واتبعت المؤسسة لدعم دراسات الأمن الدولي عدة استراتيجيات. وفيما يلي استعراض لدور المؤسسة في هذا الحقل الدراسي.

استراتيجيات دعم دراسات الأمن الدولي

تشمل استراتيجيات مؤسسة فورد في دعم دراسات الأمن الدولي تمويل المشروعات البحثية، وتأصيل الدراسات الدفاعية، وتمويل المراكز البحثية، وذلك على نحو ما يبينه الشكل التوضيحي التالي:

شكل توضيحي (٥)

استراتيجيات دعم دراسات الأمن الدولي



الاستراتيجية الأولى: تمويل المشروعات البحثية

في المراحل الباكرة لأنشطة فورد، قامت المؤسسة بدعم عدد محدود من المشروعات البحثية التي أجراها أساتذة كبار في مجال الأمن الدولي، مثل دراسة عن الأساليب الممكنة لنزع التسلح العالمي، قام بها جرينفل كلارك، التي وفرت المؤسسة لها حوالي ثمانين ألف دولار.[١] إلا أن هذه المحاولات المتفرقة لم تتبلور في صورة برنامج، أو مشروع ضخم لصالح الدراسات الأمنية، والاستراتيجية قبل منتصف السبعينات، حيث أعطت مؤسسة فورد أهمية متميزة للدراسات الأمنية الدولية، تجلت في ضخامة المنح المقدمة في هذا الصدد، فضلًا عن إدارة المؤسسة ذاتيًا لعدد من المشروعات البحثية المرتبطة بقضايا السلم، والأمن الدوليين.

ففي عام ١٩٧٥، دشَّنت مؤسسة فورد مسابقة عالمية للمشروعات البحثية عن الأمن الدولي، والحد من التسلح، واختارت مائة وواحدًا وأربعين مشروعًا، وخصصت لصالحها حوالي أربعمائة ألف دولار. وكان من الموضوعات المختارة على مستوى العالم، بدائل السياسة الدفاعية البريطانية، وبيع السلاح الفرنسي، والأمن في جنوب الصحراء، والحد من التسلح في آسيا والشرق الأوسط، ونقل التكنولوجية النووية بواسطة الولايات المتحدة.[٢] وقد استمرت هذه المسابقة عدة أعوام تالية، حيث اختارت فورد في عام ١٩٨٠ عشرين بحثًا في إطار الحلقة الثالثة من المسابقة لدعمها. وتضمنت هذه الأبحاث قضايا مثل التسلح والأمن في أمريكا اللاتينية وآثار العلاقات العراقية - السوفيتية على منطقة الخليج، وآثار أزمة الطاقة على التحالف الأطلنطي، والتخطيط لتحول اقتصادي من الصناعات العسكرية إلى غير العسكرية.[٣]

ويلاحظ أن توقيت الإعلان عن المسابقة، فضلًا عن عالمية

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1951, p.13.

(2) *FFAR*, New York, 1976, p.54.

(3) *FFAR*, New York, 1980, p.29.

موضوعاتها والجهات الفائزة، يبرزان جانبين أساسيين في رؤية فورد لقضايا السلم والأمن الدوليين. الجانب الأول هو اهتمام المؤسسة بالأبعاد الإقليمية للقضايا الأمنية الدولية، والإدراك العميق للانعكاسات المهمة للصراعات الإقليمية على الشئون العالمية، كما في حالة انعكاس الصراع العربي - الإسرائيلي على الدول الغربية في صورة أزمة الطاقة عام ١٩٧٤. أما الجانب الآخر فهو كون هذا الإدراك امتدادًا لوعي فورد باتساع نطاق السياسة الدولية خارج المعسكر الغربي، منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبأهمية التعامل مع الدول غيرالغربية، الأمر الذي ترجمته المؤسسة في اهتمامها، وتمويلها السخي لدراسات المناطق. وقد تدرَّجت فورد في أبعاد تركيزها على دول العالم غيرالغربي، منذ مراحل بناء الدول حديثة الاستقلال، وجهود التغلب على الصعوبات الاقتصادية، والاجتماعية، وبناء المؤسسات السياسية، حتى التركيز على آثار السياسات الخارجية لهذه الدول غيرالغربية على العالم الغربي ومنها الولايات المتحدة وأوروبا وبخاصة أدوارها في الشئون الدولية.

وفي أوائل التسعينات، عاودت فورد الكرَّة، وأعلنت عن مسابقة بحثية ضخمة، وتحديدًا لصالح إيجاد اقترابات عالمية، وإقليمية للحد من التسلح التقليدي، وحفظ السلام العالمي، وفاز فيها اثنان وعشرون مشروعًا بحثيًا لعدد من المؤسسات في العالم. وضمَّت الموضوعات الحاصلة على المنح من مؤسسة فورد:

١ - قضايا الحد من التسلح التقليدي في أوروبا، وفازت فيها الجامعات والمعاهد التالية: جامعة كارنيجي - ميلون الأمريكية، بالتعاون مع معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (بحث مشترك)، معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا بالتعاون مع المعهد اليوناني للأبحاث الاستراتيجية الدولية (بحث مشترك)، جامعة ميريلاند بالتعاون مع الكلية الملكية في لندن (بحث مشترك).

٢ - دراسة سياسات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للحد من التسلح وتلقت جامعة هارفارد منحة لدراستها.

٣ - الحد من التسلح الإقليمي في الشرق الأوسط، وحصلت وقفية كارنيجي للسلام العالمي على منحة لدراسته.[١]

وتختلف مسابقة التسعينات عن نظيرتها في السبعينات في جانبين؛ تمثل الأول في قيام مؤسسة فورد سلفًا بتحديد القضية الرئيسة في مسابقة التسعينات. مما يُعدُّ محاولة لتطوير اقترابات عالمية وإقليمية حول الحد من التسلح التقليدي، وجهود حفظ السلام الدولي، ويعكس مزيدًا من الوضوح لرؤية المؤسسة حول المعوقات الجوهرية أمام جهود تحقيق السلم والأمن الدوليين. بخلاف الحال في السبعينات، حيث تطرقت المشروعات البحثية المموَّلة إلى جوانب متعددة ومتباينة الآثار لقضايا السلم والأمن الدوليين، مما جعلها لا تصب في اتجاه محدد. وكان الجانب الآخر هو غلبة الأبحاث المشتركة بين الجامعات الأمريكية، والمؤسسات البحثية الغربية على قائمة المشروعات الحاصلة على منح في التسعينات. وتركزت موضوعاتها - بالإضافة إلى منحة جامعة هارفارد - حول قضايا الحد من التسلح في أوروبا، والسياسات الروسية (الاتحاد السوفيتي السابق) في هذا الصدد. وكانت المشروعات الأمريكية الفائزة في السبعينات أكثر ميلًا نحو التنوع الإقليمي. وتبدو نقطة الاتفاق بين المسابقتين في تعبيرهما عن الانعكاسات، والتحولات السياسية الدولية، والإقليمية المعاصرة، من حيث التبعات الدولية للصراعات الإقليمية في السبعينات، وآثار انهيار الاتحاد السوفيتي وحلِّ حلف وارسو على القارة الأوروبية في التسعينات.

الاستراتيجية الثانية: تأصيل الدراسات الدفاعية في الجامعات الأمريكية

بدأت مؤسسة فورد في دعم الدراسات الدفاعية في الجامعات الأمريكية منذ مراحل باكرة من نشاطها القومي، وقد انقسم هذا الدعم

(1) *FFAR*, New York, 1990, pp.111-112.

تاريخيًا إلى مرحلتين؛ الدعم البنيوي، والدعم الموضوعي. اهتمت فورد في مرحلة الدعم البنيوي بتمويل محاولات استكشافية عن حالة هذا الحقل المعرفي، وتكثيف جهود تطوير البنية التحتية لحقل الدراسات الدفاعية المتمثلة في المراكز المتخصصة، والمناهج الدراسية، وتدريب الكوادر البحثية القادرة على النهوض به، فضلًا عن تكوين قاعدة بيانات متجددة للباحثين تربط الدراسات الدفاعية بالعلوم التطبيقية والتقنية، كأحد الجوانب المهمة، والمكملة للتحليلات الأمنية. ومنذ منتصف السبعينات، ركَّزت فورد على الدعم الموضوعي، من خلال تمويل عديد من المشروعات البحثية المهتمة بموضوعات محددة، كان لها أولوية في رؤية المؤسسة لقضايا الأمن والدفاع.

أ - الدعم البنيوي: المادة العلمية والمراكز المتخصصة والباحث المؤهل:

١ - المادة العلمية:

سعت مؤسسة فورد لاستكشاف الحالة المعرفية لحقل الدراسات الأمنية في الجامعات الأمريكية، كمرحلة أولية لتطوير مواد علمية، ومناهج دراسية تكون بمثابة نواة يرتكز عليها التراكم المعرفي في هذا الحقل. فقدَّمت منحة لجامعة هارفارد لمدة ثلاث سنوات، لصالح برنامج تجريبي عن دراسات الدفاع الوطني، قدرت بنحو مائتين وأربعة عشر ألف دولار. وتم الاتفاق على أن تعقد الجامعة حلقة نقاشية تبلور نتائج برنامجها في العام الدراسي ١٩٥٤ - ١٩٥٥، بحيث يديره عدد من العلماء، والأساتذة في كليات الجامعة المختلفة، فضلًا عن عدد من الأساتذة الزائرين. وقام البرنامج، بجانب البحث، بعقد عدد من الندوات، وتدريس مواد دراسية في بعض الأقسام العلمية بالجامعة، كما سعى نحو تطوير مناهج للبحث والدراسة في هارفارد، وغيرها من الجامعات الأمريكية. وكان هدف البرنامج النهائي تأسيس مركز تعليمي يسمح للباحثين المستقلين والعسكريين بالتحليل والتفكير في حل مشاكل السياسة الدفاعية، وآثارها، كما يسمح بتدفق المعلومات، والتحليل النقدي حول هذه الموضوعات الحيوية.[١]

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.66.

كما حاولت مؤسسة فورد دعم الترابط المعرفي بين العلوم الاجتماعية والتطبيقية في مجالات الدراسات الدفاعية. وبناءً على ذلك، قدمت المؤسسة منحة لصالح معهد تحليل الدفاع؛ لتقوية، وتحسين استخدام المزيد من العلم والتقنية في المجالات الدفاعية. وكان المعهد، يتكون من خمس مدارس تجمَّعت بناء على طلب وزارة الدفاع؛ وهي معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، ومعهد كاس للتكنولوجيا، ومعهد ماسيشوستس للتكنولوجيا، وجامعتي ستانفورد، وتولون، وقد تأسَّس استنادًا إلى قناعة حكومية بأن التقنية المعقدة لمطالب الحرب، تستدعي إلمام القادة العسكريين بأحدث العلوم المتوافرة. وقد صُمم المعهد لإعطاء أحسن العقول العلمية لمجموعة تقييم أنظمة التسلح التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، التي تمد الجيش بالتحليل عن الآثار المختلفة للأسلحة، ونظم التسلح المتعددة على المؤسسات، والاستراتيجيات، والتكتيكات. وبالتالي، خدم المعهد كحلقة وصل بين الحكومة والعالم الأكاديمي في تقوية البحث في العلوم الاجتماعية والطبيعية.[١]

٢ - المراكز المتخصصة في الجامعات الأمريكية:

أسهمت مؤسسة فورد في تأسيس عديد من المراكز البحثية المتخصصة في دراسات الأمن، والحد من التسلح في الجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى تقديم الدعم السخي للمراكز المهمة الموجودة بالفعل. على سبيل المثال، قدَّمت فورد في عام ١٩٧٦ منحة بلغت قيمتها مليون وثلاثة أرباع المليون دولار، لصالح برنامج العلوم والشئون الدولية في جامعة هارفارد. وفي العام التالي، موَّلت فورد وقفية دائمة للبرنامج الذي تحول إلى مركز العلوم والشئون الدولية، بمبلغ أربعة ملايين دولار. ويُعدُّ المركز من الجهات المهمة في دراسات الحد من التسلح، حيث تدرَّب فيه عديد من الباحثين حول قضايا مثل التوازن الاستراتيجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وسياسات التسلح والدفاع في الولايات المتحدة، والحد

(1) *FFAR*, Detroit, 1956, p.60.

من انتشار السلاح النووي، كما يقوم بنشر مجلة الأمن الدولي، وهي إحدى أهم الدوريات في حقل الدراسات الأمنية.[١]

وتقدّر تقارير مؤسسة فورد السنوية أنه خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨١)، قدَّمت المؤسسة نحو ١٨ مليون دولار، لتقوية البحث، والتدريب على السياسة الدفاعية، وقضايا الحد من التسلح. وذهب معظمها لتأسيس مراكز بحثية في الولايات المتحدة، وإنجلترا، وسويسرا، واستراليا. وركز الباحثون فيها على التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب، ومنع الانتشار النووي وتجارة السلاح، فضلًا عن تكاليف تكنولوجيا التسلح وسماتها واستراتيجية الحد من التسلح.[٢]

٣ - تدريب الكوادر البحثية المؤهلة:

اهتمت مؤسسة فورد بإعداد الكوادر البحثية المتميزة في مجالات الدراسات الدفاعية، وركزت تحديدًا على تأهيل الباحثين للعمل في المؤسسات الدفاعية الفيدرالية، وكذلك تدريب باحثين متخصصين في قضايا الأمن، والتسلح في مناطق بعينها. وتميزت جهود فورد بمحاولة تحقيق التكامل بين التأهيل الأكاديمي، والخبرة التطبيقية، بالإضافة إلى الجمع بين الباحثين المهتمين بالسياسة الدفاعية الأمريكية وغيرهم من المتخصصين في شئون الدفاع في المناطق الأخرى من العالم.

وفي هذا الصدد، موَّلت فورد عديدًا من المنح الدراسية للبحث والتدريب في مرحلة الماجستير على دراسات الحد من التسلح، والدراسات الدفاعية، في معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا، للطلاب الذين سيلتحقون بالعمل في الوكالات الحكومية المتخصصة في الدفاع. وركَّزت أبحاث هؤلاء الطلاب على قضايا مثل: مستقبل صناعة الطاقة النووية العالمية، ومحاولات إيجاد مصادر بديلة للطاقة، وسياسات كندا، والولايات المتحدة في مجال الطاقة، وسلامة المفاعلات النووية.[٣]

---

(1) *FFAR*, New York, 1977, p.49.

(2) *FFAR*, New York, 1981, p.33.

(3) *FFAR*, New York, 1977, p.49.

وبالإضافة إلى ذلك، ركَّزت مؤسسة فورد منذ بداية الثمانينات على تدريب المتخصصين في السياسات الأمنية بشكل عام، وفي مناطق غرب أوروبا وشرقها، والاتحاد السوفيتي على الأخص، بعد ملاحظة تحول عديد منهم لدراسات غير غربية. وتلقت جامعة هارفارد لهذا الغرض منحة لمدة ثلاث سنوات لتدريب ثمانية عشر طالبًا في مرحلة الدكتوراه أو من الحاصلين عليها، على سياسات التسلح والحد منه وسياسات أوروبا الغربية ولغاتها واقتصادياتها. وشمل البرنامج عقد حلقات نقاشية نصف شهرية مع الباحثين في منطقة بوسطن. وصُمم برنامج هارفارد على غرار برنامج جامعة كولومبيا، المتخصص في الدراسات الأمنية، وتحديدًا في مناطق شرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي، الذي ساندته فورد منذ عام ١٩٧٨، كما دعمته عام ١٩٨٢ بمنحة لمدة ثلاث سنوات.(١)

وعلى صعيد آخر، سعت مؤسسة فورد إلى رفع الوعي السياسي والأمني لدى الرأي العام الأمريكي حول قضايا الأمن، والسلم الدوليين، من خلال الربط بين الأبعاد العسكرية، والسياسية لقضايا الدفاع، والحد من التسلح. وبناءً على ذلك، موَّلت فورد منحتين لجامعة شيكاغو ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، لتنظيم عدد من الحلقات النقاشية حول الحد من التسلح، والسياسة الخارجية. وعقدت هذه الحلقات النقاشية في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا بالتعاون مع مؤسسة راند، وشارك فيها عدد من الأساتذة، والعلماء، والقيادات الحكومية السابقة، بينما ضمت الحلقة النقاشية في جامعة شيكاغو نخبة من رجال الأعمال، والقيادات العمالية والصحفيين، فضلًا عن العلماء، والباحثين. وركَّزت الحلقات النقاشية على سياسات الحد من التسلح والردع، والسياسات الدفاعية، والخارجية للحكومة الأمريكية.(٢) وقد تلقى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا منحًا مماثلة أعوام ١٩٧٨، ١٩٨٤، ١٩٨٠، لصالح إقامة حلقات نقاشية عن الحد من

(1) *FFAR*, New York, 1982, pp.38-39.
(2) *FFAR*, New York, 1970, p.82.

التسلح والسياسة الخارجية للطلاب، والأساتذة، وممثلي الصناعات الدفاعية في منطقة لوس انجلوس.(١)

كما موَّلت المؤسسة عديدًا من اللقاءات، والمؤتمرات لتحقيق الوعي القومي بقضايا الأمن، والحد من التسلح، من خلال مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية، وجامعة ميتشجان، وجامعة بيتسبرج، لمناقشة قضايا مثل: الانعكاسات الأمنية على مواصلة العجز التجاري في الميزانية الأمريكية، والعلاقات السوفيتية - الأمريكية، والمبادرات الإستراتيجية الدفاعية.(٢) وبناءً على ذلك، أسهمت مؤسسة فورد في دعم البنية التحتية للدراسات الدفاعية وتطويرها في عديد من الجامعات الأمريكية، التي تشمل المادة العلمية والمراكز البحثية المتخصصة، والباحث المؤهل، مما أهَّلها للانتقال إلى مرحلة دعم الموضوعات البحثية ذات الأهمية والصلة بأهداف المؤسسة ورؤيتها لقضايا الأمن الدولي.

ب - الدعم الموضوعي:

منذ منتصف الثمانينات، اتجهت مؤسسة فورد نحو تمويل مشروعات بحثية مرتبطة بقضايا معينة مثل: الإنفاق العسكري الأمريكي، وإدماج الأقليات في إدارة وصنع السياسات الأمنية، واقتصاديات الدفاع وقضايا الصراع، والحد من التسلح. وعكست طبيعة هذا الدعم وقضاياه المدروسة إدراك فورد لتحقيقها نجاحًا نسبيًا في مرحلة الدعم البنيوي، واهتمام المؤسسة باستثمار هذه البنية التحتية لتطوير الجوانب البحثية في حقل الدراسات الأمنية. وفي هذا الصدد، يفترض روبرت جيرفيز - عالم السياسة الأمريكي - أن الدراسات الأمنية من أكثر فروع علم السياسة ارتباطًا بالمحددات السياسية الداخلية، والخارجية، مما يجعل حركة البحث الأكاديمي فيها ذات علاقة وثيقة بالواقع السياسي. وبالتالي فإن التحولات

(1) *FFAR*, New York, 1978, p.52; 1980, p.29.
(2) *FFAR*, New York, 1985, p.71.

في الاتجاهات التمويلية من قضية إلى أخرى يرتبط - في العادة - بالتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية.[1] وبعبارة أخرى، يمكن النظر إلى تحول فورد نحو الدعم الموضوعي لمشروعات بحثية محددة باعتباره استجابة لمتغيرات البيئة المحلية، والدولية. وفي ضوء ذلك يمكن تفسير إشارة تقرير المؤسسة السنوي عام ١٩٨٥ إلى أن الهدف الأساسي من دعم دراسات الأمن الدولي، والعلاقات الدولية هو "تطوير شبكة من المحللين في الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، والدول النامية لمراجعة قضايا من مناظير متداخلة وطنيًا وعالميًا وعبر الفروع العلمية."[2]

أهم القضايا الممولة من مؤسسة فورد:

مولت مؤسسة فورد عددًا كبيرًا من القضايا المتنوعة ولكنها ركزت تمويلها على ست قضايا، هي اقتصاديات الدفاع، وصنع القرار في السياسة الدفاعية، والأبعاد القيمية للتسلح، والحرب، والحد من التسلح التقليدي وأسلحة الدمار الشامل، وقضايا الصراع، وجهود إدماج الأقليات في المنظومة الدفاعية.

اقتصاديات الدفاع

ركَّزت مؤسسة فورد على الجوانب الاقتصادية في السياسات الدفاعية الأمريكية، وما يرتبط بها من قضايا جودة الإدارة الدفاعية والعلاقة المتبادلة بين السياسات الاقتصادية، والتخطيط الدفاعي. وحاولت المؤسسة تطوير اقترابات جديدة حول قضايا الميزانية، والإنفاق العسكري، والاستفادة من الخبرات المقارنة في الدول الغربية الأخرى في

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأطروحة، انظر:

Robert Jervis, "Security Studies: Ideas, Policy, and Politics," In Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.), *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative Politics and International Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.100-126.

(2) *FFAR*, New York, 1985, p.68.

اقتصاديات الدفاع. واستنادًا إلى أطروحة جيرفيز، فإن البحث في قضايا اقتصاديات الدفاع قد واكب التمويل الهائل لعمليات البحث، والتطوير في وزارة الدفاع خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، خاصة تجاه قضايا السلاح النووي، وإمكانية تطوير القدرات التقليدية، والنووية الأمريكية، بما يسمح بتلقي الضربة النووية الأولى من الخصم، واستيعابها ثم معاودة الهجوم.[١]

وفي هذا الصدد، قدمت فورد عام ١٩٨٣ منحة لجامعة كنتاكي لعقد مؤتمرين حول قضية الإدارة الدفاعية في الولايات المتحدة، خاصة حول الإهدار الناجم من ازدواجية المشتريات، والمهمات العسكرية، وتشتت السلطة بين الجهات المتعددة في الجيش. وقام بتنظيم المؤتمرين صامويل هنتنجتون من جامعة هارفارد، وفينسنت ديفيز من جامعة كنتاكي، حيث قارن المشاركون فيهما خبرة الولايات المتحدة في إدارة أنظمتها الدفاعية مع خبرة خمس دول أخرى، فضلًا عن البحث التفصيلي في بنية وعمليات وزارة الدفاع.[٢] كما قدمت فورد منحتين لدراسة قضية المشتريات والمقتنيات العسكرية، الأولى اتجهت نحو مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في جامعة جورج تاون للبحث في عملية المشتريات والمقتنيات الحالية، واقتراح وسائل لجعلها أكثر فعالية. وقُدمت المنحة الثانية للمؤسسة الأطلنطية للعلوم لدراسة الرغبة في خلق وكالة واحدة للمشتريات والمهمات داخل وزارة الدفاع، ونظم الاستحواذ على السلاح ومناقشات الكونجرس، وإدارة الدفاع، وتجميع الأسلحة.[٣]

وعلى صعيد آخر، دعمت فورد مشروع برنامج بحثي ضخم عن دراسة آثار الأمن القومي على السياسات الاقتصادية، والتبعات الاقتصادية على

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الإهتمام بقضايا السلاح النووي في الثمانينيات، وتطوير القدرات العسكرية للتعامل الضربة الأولى، انظر:

Robert Jervis, *op.cit.*, pp.108-114.

(2) *FFAR*, New York, 1983, p.63.

(3) *FFAR*, New York, 1986, p.68.

سياسات الأمن القومي. وقد بدأت البرنامج إحدى مؤسسات الائتمان، ثم استكملته فورد، بالاشتراك مع خمس مؤسسات أخرى، بحيث ركَّزت الجامعات الممولة على دراسة هذه الآثار المتبادلة في مناطق جغرافية مختلفة في الولايات المتحدة. وضم البرنامج جامعات شيكاغو وميريلاند وبرينستون، وهادسون، ومعهد ماسيشوستس للتكنولوجيا.[١] وفي نفس الإطار، قدَّمت فورد منحة لمركز أولويات الميزانية والسياسة في جامعة يل، من أجل دراسات مشابهة عن اقتصاديات الدفاع، لتطوير مناهج وحلقات نقاشية حول هذه القضايا تُدرَّس في قسم الاقتصاد. ويهتم المركز بالاقتصاد السياسي للدفاع، الذي يعنى بدراسة اقتصاديات الدفاع في أوروبا، والولايات المتحدة، وخاصة موضوعات مثل: أنصبة الدفاع كعبء على الناتو، والقدرات العسكرية للناتو، وانعكاسات ميزانية الدفاع الأمريكية على الاقتراحات الأمنية، والدفاعية الجديدة في أوروبا.[٢]

وسعت المؤسسة لتمويل دراسات تطبيقية تقدم توصيات عملية في مجالات اقتصاديات الدفاع، من خلال تمويل مشروعات بحثية لتحليل العناصر المختلفة لميزانية الدفاع الأمريكية، وتقديم اقتراحات عملية حول تقليل الميزانية. فقدمت منحة لجامعة رتجرز لصالح البحث والتعاون والأنشطة الهادفة لإيجاد طرق لتقليل ميزانية الجيش، كما مولت نشاط مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لتحليل اتجاهات الإنفاق في الجيش الأمريكي.[٣] ودعمت فورد مشروع معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا لتحليل بدائل الميزانية العسكرية، ومشروع معهد دراسات السياسة عن الإنفاق العسكري الأمريكي.[٤]

صنع القرار في السياسة الدفاعية

اهتمت مؤسسة فورد بالبحث في عملية صنع القرار في السياسة

(1) *FFAR*, New York, 1988, p.133.

(2) *Idem*.

(3) *FFAR*, New York, 1997, p.91.

(4) *FFAR*, New York, 1999, p.86.

الدفاعية والإنفاق العسكري، وقدمت لجامعة جورج واشنطن منحة لدراستها.[١] وكانت فورد قدمت منحة لجامعة جونز هوبكنز، وتحديدًا معهد السياسة الخارجية، بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لدعم برنامج لدراسة قضية إدارة السياسة الدفاعية في الولايات المتحدة. وتبرز أهمية الدراسة بعد تمرير الكونجرس عام ١٩٨٦ قانون إعادة تنظيم الدفاع الذي أوجب إحداث تعديلات وتغييرات في بنية القيادة العسكرية. وترأس المشروع وزيرا الدفاع السابقان هارولد براون وجيمس شيلسنجر، وقد نشر المشروع تقريرًا شهيرًا بنهاية عام ١٩٨٨ بعنوان "تمكين قانون الدفاع من العمل."[٢]

وحصل مركز الدراسات الاستراتيجية، والدولية على تمويل جديد عام ١٩٨٩ لدعم عدد من محاولات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث يتبادل ممثلو الجهاز التنفيذي، والكونجرس الأماكن من أجل مزيد من الفهم لأهداف، واستراتيجيات، وحسابات الطرف الآخر. ووثقت المحاولات من أجل إدخالها في البرامج التدريبية للجهات التالية: معهد الخدمة الخارجية، وكلية الدفاع الوطني، والخدمات البحثية للكونجرس.[٣] ويرى جيرفيز أن الاهتمام بتحليل عمليات صنع القرار الداخلي في الولايات المتحدة صاحب توجهات مراجعة حقل الأمن الدولي، التي اعتبر روادها - مثل ويليام أبلمان وتشارلز بيرد - أن السياسات الأمريكية ليست رد فعل للتوسع السوفيتي بقدر ما هي نتاج تفاعل قوى داخلية مولِّدة للحرب مع سياسات الاتحاد السوفيتي؛ التي هي رد فعل على البغضاء الأمريكية.[٤]

الأبعاد القيمية للتسلح والحرب

تعاملت مؤسسة فورد مع قضية القيم المنظِّمة لحالة الصراع وتحليل

---

(1) *FFAR*, New York, 2000, p.113.
(2) *FFAR*, New York, 1988, p.134.
(3) *FFAR*, New York, 1989, p.129.
(4) Robert Jervis, *op.cit.*, pp.104-105.

عناصر الرشادة السياسية في قضايا التسلح، وسعت لدعم الدراسات المحدودة في هذا المجال. ففي عام ١٩٨٤، موَّلت فورد دراسات أجرتها جامعة شيكاغو عن قضايا التطبيقات القيمية للأسلحة النووية، والأخلاقية والرشادة السياسية في سياسة الردع الغربية، كما حصلت جامعة ميريلاند على منحة مماثلة لإجراء أبحاث حول نفس القضايا.[١] وفي إطار تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وأدوات تطبيقها، مولت فورد عام ٢٠٠٤ دراسة في مركز سالتزمان لدراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا، عن القيم التي تتحول بسبب الحرب، وعن دور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة تستطيع نشر قيم دولية، كما تكون قادرة على تحدي القيم السائدة.[٢]

الحد من التسلح التقليدي وأسلحة الدمار الشامل

أولت مؤسسة فورد اهتمامًا كبيرًا لقضايا التسلح وجهود الحد منه، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. فبالإضافة إلى المسابقات البحثية الضخمة التي نظَّمتها المؤسسة حول قضايا الحد من التسلح، قدَّمت فورد عددًا من المنح لمناقشة أبعاد محددة لقضايا السلاح التقليدي، وأسلحة الدمار الشامل.

على مستوى التسلح التقليدي، موَّلت فورد بصورة مستقلة عام ١٩٨٣ دراسة أجراها عدد من كبار القيادات الرسمية السابقة، والقيادات المدنية في الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، حول إمكانات تطوير الأسلحة التقليدية في الناتو، والخطوات الواجبة لتقليل أهمية الردع النووي في أوروبا، وأسفرت الدراسة عن صدور كتاب "تقوية الردع التقليدي في أوروبا: مقترحات لفترة الثمانينات."[٣] وفي الإطار نفسه، حصلت كلية جون كنيدي للحكومات في جامعة هارفارد على منحة للتدريس، والبحث، والتدريب، بإدارة وإشراف الدبلوماسي روبرت بلكويل، لبحث قضايا اعتماد الناتو

(1) *FFAR*, New York, 1984, p.63.
(2) *FFAR*, New York, 2004, p.83.
(3) *FFAR*, New York, 1983, p.66.

تقليديًا على السلاح النووي للتغلب على تفوق وارسو في السلاح التقليدي. حيث اختلف الوضع بعد اقتراب القوى الكبرى من اتفاقيات الحد من التسلح النووي، ويشير عديد من الخبراء أن الحد من التسلح التقليدي سيكون عاملًا مهمًا في المفاوضات القادمة لتقليل التسلح، وتحسين العلاقات بين الشرق، والغرب. وتضمَّن المشروع حلقات نقاشية حول الحد من التسلح التقليدي في أوروبا، حضرها عديد من الباحثين، والعسكريين والقيادات الرسمية الأوروبية، وكذلك دراسات حالة حول عدد محدود من القضايا، وصدرعن المشروع كتاب من تأليف بلاكويل تضمن عرضًا تاريخيًا لقضية الحد من التسلح التقليدي، واستشراف للمستقبل.[١]

ويرى روبرت جيرفيز أن المشروعات البحثية المهتمة بالسلاح التقليدي ارتبطت بظهور مدرسة "التحول إلى التقليدية" Conventionaliztion، في الاستراتيجيات النووية، والتي يُعدُّ جيرفيز من روادها. وتفترض هذه المدرسة أن الاختلاف بين السلاح النووي، والسلاح التقليدي لا يعدو كونه اختلافًا كميًا، بحيث لا تكتمل عناصر ردع الخصم بدون التفوق في كلا النوعين.[٢]

وفيما يتعلق بجهود الحد من التسلح، تلقت جامعتا هارفارد، وكورنيل، ومعهد ماسيشوستس للتكنولوجيا عام ١٩٧٣ منحًا لصالح البحث، والتدريب، ودعم العلماء، والباحثين القادرين على تقديم خبرة مرتبطة بقضايا الحد من التسلح، فضلًا عن إعادة صياغة المضامين الفكرية للمفاهيم الأساسية والقواعد في هذا الحقل.[٣] وفي عام ١٩٧٩، قدَّمت فورد منحة لمعهد ماسيشوستس بلغت نحو مليون دولار، لدراسة آثار التطور التكنولوجي على السياسة الدفاعية والحد من التسلح،[٤] وحصلت جامعة ميريلاند عام ١٩٩٨ على منحة لإنشاء برنامج بحثي، وتمويل دراسات عليا حول قضايا نزع التسلح.[٥]

---

(1) *FFAR*, New York, 1987, p.68.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مدرسة "التحول إلى التقليدية" ConventionalizationÀ انظر:

Robert Jervis, *op.cit*., pp.115-118.

(3) *FFAR*, New York, 1973, p.72.

(4) *FFAR*, New York, 1979, p.34.

(5) *FFAR*, New York, 1998, p.81.

وعلى مستوى التسلح النووي، قدَّمت فورد عام ١٩٧١ منحة لمركز الشئون الدولية في جامعة هارفارد، لتحقيق مزيد من الوعي حول دبلوماسية الحد من التسلح. وبحث الخبراء في المركز ما وصلت إليه معاهدة الحد من انتشار التسلح النووي، خلال مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.(١) كما أعطت منحة بمبلغ مليون دولار لجامعة ستانفورد لإجراء حلقات نقاشية، وإعداد مناهج دراسية حول الحد من التسلح، ودراسات القضايا الأمنية الآسيوية - الأمريكية، والسيطرة الدولية على الطاقة النووية.(٢) وحصل مركز ناتوليوس أوف أمريكا على منحة لإجراء نشاط بحثي حول جهود مراجعات السياسات النووية الحالية.(٣) وفي عام ٢٠٠٣، حصلت جامعة برينستون على منحتين، الأولى لصالح برنامج العلوم والأمن العالمي لإجراء أبحاث عن الجوانب التقنية للحد من التسلح بأسلحة الدمار الشامل. وكانت الثانية لصالح مشروع برينستون عن الأمن الوطني لتطوير بدائل متعددة الأبعاد للاستراتيجية الأمنية الأمريكية.(٤)

وفي هذا الصدد، يشير روبرت باول - أستاذ العلاقات الدولية - إلى أن تراجع الاهتمام بقضايا التسلح النووي عن الساحة الأكاديمية خلال عقد التسعينات، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الخصم النووي التقليدي، لم يستمر طويلًا. فقد حملت بدايات الألفية الثالثة المزيد من المخاوف حول انتشار الأسلحة النووية لدى بعض الدول المتمردة من وجهة النظر الأمريكية، مثل كوريا الشمالية وإيران، وبالتالي عاد التركيز على قضايا مخاطر الأسلحة النووية وجهود الحد من انتشارها.(٥)

---

(1) *FFAR*, New York, 1971, p.86.
(2) *FFAR*, New York, 1979, p.34.
(3) *FFAR*, New York, 1999, p.86.
(4) *FFAR*, New York, 2003, p.93.
(5) Robert Powell, "Nuclear-Deterrence Theory: Where We Left Off When the Berlin Wall Came Down," In Edward Mansfield and Richard Sisson (editors) *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative Politics and International Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.131-136.

كما اهتمت مؤسسة فورد بالأسلحة البيولوجية، فموَّلت دراستين أجرى أولاهما معهد الحد من التسلح الكيميائي، والبيولوجي عن التطابق بين الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، والأخرى أجرتها جامعة هارفارد عن الحد من الأسلحة البيولوجية.(١)

وعلى نطاق التسلح الإقليمي، قدمت فورد منحة لجامعة إلينوي في إربانا لدعم برنامج الحد من التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الذي أُسس عام ١٩٨٢ للبحث في مشروعات نظم الأمن الإقليمي، والعلاقات بين القوى الكبرى. وقد موَّلت المنحة دراسات جنوب شرق آسيا تحديدًا، من خلال توفير تدريب للمتخصصين من الإقليم على دراسات الأمن، ومشروعات الحد من التسلح،(٢) وقُدمت منحة أخرى للغرض نفسه في عام ١٩٩١.(٣)

قضايا الصراع

في إطار اهتمامها بالصراعات الإقليمية وإدراكها للتأثير العميق لهذه الصراعات على أجواء السلم والأمن الدوليين، دعت فورد عام ١٩٨٩ نحو مائة وعشرين جامعة من أرجاء العالم لتقديم مشروعات حول البحث والتدريب في قضايا: الصراع بين الشرق، والغرب، والأمن الإقليمي بين دول العالم الثالث، وتسوية المنازعات الدولية، وحفظ السلام، والأسلحة التقليدية والنووية وجهود الحد منها. وطلبت المؤسسة تقديم اقترابات متميزة، بحيث تجمع أكبر عدد من الأقسام العلمية. وبناءً على ذلك، قدَّمت فورد عددًا من المنح الهامة في مجالات الصراع العالمي، والتسلح لسبع جامعات في العالم، بلغ إجمالي قيمتها ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون دولار، تلقت ثلاث جامعات أمريكية ما يربو على ثلثها. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- حصلت جامعة إلينوي على مائة وستين ألف دولار، لتدريب المتخصصين في قضايا الأمن من الأمريكيين والسوفيت على قضايا الأمن في جنوب

(1) *FFAR*, New York, 1997, p.91.

(2) *FFAR*, New York, 1988, p.135.

(3) *FFAR*, New York, 1991, p.111.

آسيا. وتضم الجامعة برنامجًا متخصصًا في دراسات الأمن والتسلح في جنوب شرق آسيا.

- قدم معهد ماسيشوستس عددًا من المواد الدراسية حول الاستراتيجية النووية الأمريكية، والسياسات الدفاعية، والسياسات الأمريكية والتقنيات في الحد من التسلح، بدعم بلغ ثلاثمائة وأربعين ألف دولار.
- حصلت جامعة كولومبيا على ما يزيد عن نصف المليون دولار لصالح دراسة أجراها أساتذة في علم النفس والسياسة. وكان موضوعها مدى إمكانية شرح سوء الإدراك المتبادل بين القيادات الأمريكية والسوفيتية من صنَّاع القرار من خلال النظريات التحليلية في علم النفس الاجتماعي، وكيفية تأثير هذه الإدراكات على حالات الصراع، والتعاون بين البلدين. بالإضافة إلى دعم دراسة أخرى حول القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في جنوب آسيا والخليج العربي.[١]

وبالإضافة إلى ذلك، حاولت فورد استثمار الانفتاح السوفيتي على الغرب لتحليل سجلات عشرين محاولة أمريكية - سوفيتية للتعاون، وتحديد أسباب نجاح البعض، وإخفاق البعض الآخر، من خلال تمويل قيام مركز الأمن الدولي، والحد من التسلح في جامعة ستانفورد بهذه الدراسة. كما تلقى المركز منحة أخرى من أجل عقد حلقة نقاشية للخبراء لبحث مدى التزام السلطات الأمريكية، والسوفيتية باتفاقيات التسلح المبرمة بين الطرفين.[٢]

جهود إدماج الأقليات في المنظومة الدفاعية

دعمت مؤسسة فورد منذ منتصف الثمانينات محاولات إدماج الأقليات العرقية، والمرأة في هيئات، ووكالات صنع القرار والهيئات الاستشارية للشئون الأمنية، فضلًا عن دعم أدوار المرأة، والأقليات في العمليات العسكرية. وكانت فورد من المؤسسات الرائدة في مجالات دعم حقوق

(1) *FFAR*, New York, 1984, p.62; *FFAR*, New York, 1989, p.120.
(2) *FFAR*, New York, 1986, p.68.

الأقليات والمرأة في تحسين فرصهم التعليمية وظروف عملهم، منذ تصاعد حركة الحقوق المدنية في منتصف الستينات.

فعلى المستوى الأكاديمي، موَّلت فورد منحة لدعم حلقة نقاشية دائمة بين مجموعة الجامعات عن القوات المسلحة، والمجتمع في جامعة نورث ويسترن، من أجل زيادة أعضائها من الأقليات، فضلًا عن القيام بالبحث والتدريب. وتضم الحلقة أساتذة من جميع التخصصات في الجامعات المدنية، والعسكرية لإجراء دراسات لتوجيه السياسات الحكومية، ومحاولة تحقيق التفاعل بين المؤسسات المدنية، والعسكرية.[١] وفي عام ٢٠٠٢، حصلت جامعة هارفارد على منحة لصالح تجمع طلاب بوسطن وهو برنامج للمنح البحثية وشبكات العلاقات، والأنشطة المختلفة يسعى لإدماج منظور النوع في دراسة الأمن الدولي.[٢]

وعلى المستوى التطبيقي، قدَّمت فورد منحة لجامعة ميريلاند عام ١٩٨٨ لصالح مشروع "النساء في الأمن الدولي،" الذي يعمل على تحسين أوضاع المرأة في مجالات الدفاع، والسياسة الخارجية.[٣] وقد تكرر توجيه منح لهذا الغرض في عدد من السنوات التالية.[٤] كما حصلت الجامعة في عام ١٩٩٥ على تمويل لهذا البرنامج من أجل مناقشة قضايا المرأة في الجيش في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع حول المرأة الذي عقد في بكين.[٥] وبلغت هذه القضية أوجَها في عام ١٩٩٩، بتقديم فورد عددًا من المنح لصالح دراسة دور المرأة في الجيش.[٦] وفي إطار مشابه، حصلت جامعة هارفارد عام ٢٠٠٠ على منحة لصالح إعداد تقرير استراتيجي عن القيادات النسائية في العالم، وأخرى لزيادة مشاركة المرأة في حل

(1) *FFAR*, New York, 1988, p.133.
(2) *FFAR*, New York, 2002, p.78.
(3) *FFAR*, New York, 1988, p.135.
(4) *FFAR*, New York, 1990, p.112; *FFAR*, New York, 1993, p. 66.
(5) *FFAR*, New York, 1995, p.69.
(6) *FFAR*, New York, 1999, p.87.

المنازعات.[1] كما حصلت جامعة جورج تاون عام ٢٠٠٢ على منحة لدعم أنشطة إدماج النساء في صناعة الأمن الدولي.[2]

يتضح مما سبق أن مؤسسة فورد أسهمت إسهامًا فعالًا في تمويل عديد من المشروعات البحثية لدراسة قضايا حيوية في الأمن الدولي. وتثبت اتجاهات فورد التمويلية، إلى حد كبير، أطروحة روبرت جيرفيز حول ارتباط الأبحاث الأكاديمية - وبالتالي اتجاهات تمويلها - بالمتغيرات السياسية الداخلية، والخارجية. فقد اهتمت المؤسسة بعدد من القضايا الأمنية المحلية، والدولية في إطار من الاتساق مع المتغيرات السياسية والعسكرية الداخلية، والخارجية، مثل قضايا اقتصاديات الدفاع والحد من التسلح النووي. كما سبقت الإشارة إلى الاختلافات بين المسابقات البحثية التي موَّلتها فورد التي تعتبر انعكاسًا واضحًا للمعطيات الدولية المعاصرة لها. وتبرهن هذه التوجهات على مرونة المؤسسة وقدرتها على التعامل مع الواقع السياسي والأكاديمي على حد سواء.

الاستراتيجية الثالثة: تمويل المراكز البحثية المستقلة

اهتمت مؤسسة فورد بتمويل المراكز البحثية المستقلة خارج الجامعات، لما كان لها من دور متميز في حقل الدراسات الدفاعية، وركَّزت المؤسسة على دعم المراكز المهمة، وتحديدًا مؤسسة راند ومعهد بروكينجز ومركز هنري ستيمسون، بالإضافة إلى عدد قليل من المراكز الأخرى. وفي هذا الإطار، دأبت مؤسسة فورد على تقديم تمويل عام لصالح الأنشطة العامة للمراكز المدعومة، يعقبه لاحقًا تمويل مشروعات بحثية محدَّدة تجريها هذه المراكز.

مؤسسة راند Rand Corporation

في بداية الخمسينات، أنشئت مؤسسة راند بتمويل من سلاح الطيران

(1) *FFAR*, New York, 2000, p.113.

(2) *FFAR*, New York, 2002, p.78; *FFAR*, New York, 2003, p.91.

الأمريكي للبحث والدراسة في القضايا الأمنية، من وجهة نظر الباحثين الأكاديميين المهتمين بالشئون الأمنية، فضلًا عن الاهتمام بالدراسات التقنية العسكرية. وقد استطاعت راند تجميع عديد من المتخصصين، من أبرزهم شيلينج ووليام كوفمان، وجيمس شيلسنجر، وبرنارد بروداي، مما جعلها إحدى معاقل الدراسات الأمنية في الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة.[١] وبدأت مؤسسة فورد دعم مؤسسة راند في عام ١٩٥٢، حيث قدَّمت الأولى منحة لمؤسسة راند لتقويتها، ودعم برامجها العامة.[٢] ومنذ نهاية السبعينات، شرعت فورد في تمويل مشروعات بحثية محدَّدة، تجريها راند، وتركزت حول القضايا العسكرية، والاستراتيجية، خاصة المرتبطة بالتعاون الأمريكي - الأوروبي. ويمكن إجمال ذلك على النحو التالي:

- مولت مؤسسة فورد دراسة تجريها راند لاختبار آثار التطور التكنولوجي العسكري على التوازن الاستراتيجي، وآثار نقل الأسلحة على الصراعات المحلية والإقليمية.[٣]
- قدَّمت فورد في عام ١٩٨٣ منحة لمؤسسة راند للمساعدة في البحث في قضايا استراتيجية عامة، والتبادل مع مراكز الأبحاث الاستراتيجية في أوروبا. من هذه القضايا تطوير سياسات الناتو، وقواته الدفاعية، وتحقيق أنصبة متساوية من الأعباء الدفاعية داخل الناتو، ودعم جهود السيطرة على الأسلحة التقليدية والنووية. وكانت هذه المنحة في إطار اهتمام فورد بدعم أبحاث مرتبطة بالقضايا التسلحية مثل: طبيعة المنافسة على التسلح، جهود حفظ السلام العالمي، واستراتيجيات السلاح النووي والسيطرة عليه، والجوانب القيمية في سياسات السلاح النووي، والسياسات الأمنية للاتحاد السوفيتي، والأمن في دول العالم الثالث.[٤]
- قدَّمت فورد منحتين لكلٍ من مؤسسة راند، وإحدى مراكز الأبحاث في

(1) Robert Jervis, op.cit., p.108.
(2) *FFAR*, Detroit, 1952, p.62.
(3) çç*FFAR*, New York, 1979, p.34.
(4) *FFAR*, New York, 1983, p.62.

ألمانيا الغربية، من أجل الانخراط في مزيد من المناقشات حول السياسات الاستراتيجية بين جانبي الأطلنطي بعد تعدد الخلافات بينهما، وكذلك إجراء أبحاث ودراسات مشتركة. وشملت المناقشات التعاون مع عدد من المراكز البحثية الأخرى داخل الولايات المتحدة وخارجها.(١)

- وتلقت راند في عام ١٩٨٧ منحة من فورد قيمتها نحو مليون ونصف المليون دولار، لصالح وقفية للبحث في قضايا: السياسات الأمنية في كل من الاتحاد السوفيتي، وأوروبا، والانعكاسات السياسية للسياسات النووية لدى الحكومة الفيدرالية، والسياسات الدفاعية للولايات المتحدة وكذلك سياسة الحد من التسلح. بالإضافة إلى تمويل برنامج دكتوراه في السياسة العامة والتخصص في القضايا الأمنية.(٢)
- حصلت راند على منحتين من فورد عام ١٩٩١، الأولى لصالح بحث حول طرق إدماج الحد من التسلح التقليدي في الأهداف السياسية والاستراتيجية المستقبلية في أوروبا، والأخرى من أجل مشروعات بحثية حول الرؤى الأمريكية واليابانية تجاه عالم متغير، بحيث يجري البحث الثاني مركز راند للعلاقات الأمريكية - اليابانية.(٣)

معهد بروكينجز Brookings Institution

يرجع تاريخ معهد بروكينجز إلى عام ١٩٢٧، حيث تجمَّعت ثلاث مؤسسات هي معهد أبحاث الحكومات، ومعهد الاقتصاد، وكلية روبرت بروكينجز العليا للاقتصاد والحكومات. وبدأ المعهد مسيرته مركزًا على دراسة قضايا السياسة العامة، إلا أنه سرعان ما طور اهتماماته نحو الدراسات الأمنية ودراسات السياسة الخارجية، والاقتصاد الدولي.

واهتمت مؤسسة فورد بتمويل تطوير المعهد، فقدمت له منحة عام ١٩٥٨، بلغت نحو ستة ملايين دولار - تُقسَّم على عشر سنوات - من أجل

---

(1) *FFAR*, New York, 1986, p.67.
(2) *FFAR*, New York, 1987, p.68.
(3) *FFAR*, New York, 1991, p.112; p.119.

انتقال المعهد إلى مبنى جديد في العاصمة الأمريكية واشنطن، وزيادة عدد الباحثين به، وإنشاء مركز متقدم للقيادات الخاصة، والرسمية، فضلًا عن تأسيس مجلة الشئون العامة Journal of Public Affairs. وارتبطت المنحة بمقدرة المعهد على جمع مبالغ مناظرة من جهات أخرى.[١] وقد تلقى المعهد من مؤسسة فورد بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٨، نحو ٣٧ مليون دولار – باعتباره معهدًا مؤثرًا – للبحث، والنشر في قضايا الاقتصاد، والحكومة والسياسة الخارجية، والعلوم الاجتماعية. وتم توجيه نصف هذا التمويل للدعم العام، مثل تفرغ الأساتذة، وتم تقديم آخر منحة عام ١٩٧٨، وبلغت قيمتها مليوني دولار، بجانب المنح محدَّدة الأهداف في أنشطة المعهد المختلفة.[٢] ومع أوائل السبعينات، بدأت فورد في تمويل مشروعات بحثية محدَّدة يجريها المعهد، وكانت أهم القضايا المدعومة:

- تحليل الأبعاد السياسية، والعسكرية للدبلوماسية الأمريكية، الذي قام به فرع السياسة الخارجية في المعهد، وشملت الموضوعات المدروسة قضايا: القواعد العسكرية في أنحاء العالم وأثرها على السياسة العالمية، وبدائل لمواجهة المشكلات التي تستدعي تأهب الولايات المتحدة عسكريًا، وأساليب محتملة لتحقيق السلم والأمن داخليًا وخارجيًا بدون استخدام القوة العسكرية. ونوقشت نتائج هذه الدراسات في حلقات نقاشية حضرها عديد من المتخصصين في الحياة العامة والخاصة، ونشر معظمها بحلول عام ١٩٧١.[٣] كما موَّلت فورد عام ١٩٨٦ مشروعًا بحثيًا عن "الحكم الفعال" حلَّل التغيرات في الكونجرس، والرئاسة والأحزاب السياسية، والعملية الانتخابية. كما عُقد مؤتمران عام ١٩٨٧ للتغلب على التشتت في عملية صنع السياسة في البلاد.[٤]
- تقييم الميزانية الدفاعية، من خلال تقرير المعهد عن الميزانية

(1) *FFAR*, Detroit, 1958, pp.32-33.
(2) *FFAR*, New York, 1978, p.55.
(3) *FFAR*, New York, 1970, p.82.
(4) *FFAR*, New York, 1985, p.41.

الفيدرالية، الذي حصل على تمويل من فورد بداية من عام ١٩٧١،[١] واستمر لسنوات طويلة لاحقة.[٢] وفي هذا الإطار، قدَّمت فورد منحة لمعهد بروكينجز عام ١٩٧٨ لدراسة انعكاسات السياسات الدفاعية على ميزانية الولايات المتحدة.[٣]

- برنامج بحثي حول توقعات الصراعات، والتهديدات للأمن الدولي بحلول عام ٢٠٠٠، لبحث إمكانات حدوث حرب نووية عالمية أو صراعات في مناطق محتملة، وكذلك العلاقات بين الشرق والغرب، وانعكاسات التهديد الأمني على الجيش الأمريكي. وتلقى معهد بروكينجز منحة عام ١٩٧٧، مقدارها ربع مليون دولار، لصالح القيام بهذا المشروع.[٤] كما موَّلت فورد دراسة للمعهد عن الحد من التسلح، والأسلحة التقليدية، وانعكاساتها على الصواريخ البالستية، باعتباره سلاحًا جديدًا يضاف إلى الترسانة الأمريكية.[٥] وفي عام ١٩٩٨، موَّلت فورد مشروعًا في المعهد حول تكنولوجيا السلاح في القرن الحادي والعشرين.[٦]

- العلاقات الاستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى، ومواصلة دراسات معهد بروكينجز عن السياسات الدفاعية الأمريكية والنفقات العسكرية. ففي عام ١٩٧٩، حصل المعهد على منحة، قيمتها نصف مليون دولار، لصالح دراسة بنية القيادة الموجهة لقوة الصواريخ الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وتنظيم وإدارة وزارة الدفاع الأمريكية، ودور القوات البحرية الأمريكية، بالإضافة إلى قضايا الأمن في الشرق الأوسط.[٧] وفي هذا الإطار، تلقى المعهد منحة عام ١٩٨٠ لصالح اللقاءات، والحلقات النقاشية حول الاستراتيجيات، والسياسات النووية، والمؤسسات الدفاعية، وإدارتها،

(1) *FFAR*, New York, 1971, p.86.
(2) *FFAR*, New York, 1973, p.73.
(3) *FFAR*, New York, 1978, p.52.
(4) *FFAR*, New York, 1976, p.49.
(5) *FFAR*, New York, 1978, p.52.
(6) *FFAR*, New York, 1998, p.80.
(7) *FFAR*, New York, 1979, p.34.

فضلًا عن البحث في الاختلافات بين اقترابات السياسة الدفاعية، والحد من التسلح في الولايات المتحدة ونظيراتها في أوروبا.[(١)] وفي عام ١٩٨٤، استمر معهد بروكينجز في الحصول على تمويل لدراسات حول بدائل البرامج، والسياسات الدفاعية الأمريكية، فضلًا عن التحليل السنوي لميزانية وزارة الدفاع.[(٢)]

ومن الجدير بالذكر أن التقرير السنوي لمؤسسة فورد عام ١٩٨٢ ضمَّ منحة لصالح الدراسات الاستراتيجية في المعهد، مثل كتاب الصواريخ البالستية، والورقة البحثية "تخطيط القوات التقليدية ١٩٥٠ - ١٩٨٠، وخصص جزء من المنحة لصالح تعيين متخصصين في الأمن الأوربي، وإعداد كتاب عن الجدل الدائر حول أول استخدام للسلاح النووي. كما ضمَّ التقرير مقالة عن دعم فورد لمركز بروكينجز للشئون الدولية، الذي خصص معظمه لأبحاث وليام كوفمان - أستاذ العلوم السياسية في معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا - الذي عمل مستشارًا لوزارة الدفاع الأمريكية والحكومة الفيدرالية. ويشير التقرير إلى أن جُلَّ تمويل فورد للمعهد منذ عام ١٩٧٣ - البالغ قرابة المليون وثلاثة أرباع المليون دولار - ذهب إلى هذا الأستاذ في صورة منح لتلاميذه.[(٣)]

مركز هنري ستيمسون Henry L. Stimson Center

قدَّمت فورد عدة منح لمركز هنري ستيمسون، تمحورت حول الحد من التسلح، خاصة اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ فحصل المركز على منحة من أجل إجراء دراسة عن الوكالة الأمريكية للحد من التسلح ونزع السلاح، باعتبارها الجهة الحكومية الأساسية المخوَّلة بالبحث في قضايا الحد من التسلح، واتفاقيات نزع التسلح، وآليات التصديق، والتأكد من تنفيذها.[(٤)] كما حصل المركز، بالاشتراك مع جمعية الحد من التسلح،

---

(1) *FFAR*, New York, 1981, p.33.
(2) *FFAR*, New York, 1984, p.63.
(3) *FFAR*, New York, 1982, p.40.
(4) *FFAR*, New York, 1991, p.112.

على منحة خصصت لعقد مؤتمر نقدي عام ١٩٩٥ لاتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي وتقليل الآثار التدميرية الواسعة للأسلحة الأخرى.[١] وفي عام ١٩٩٧، حصل المركز على منحة، ضمن أربع منح خصصت للبحث وتحليل السياسات حول جهود تقليل الأسلحة النووية، وحصل على المنح الثلاث الأخرى: معهد ماسوشيستس للتكنولوجيا، ومركز نوتوليوس أوف أمريكا، ومركز تيديس.[٢] كما حصل مركز هنري ستيمسون على منحة لصالح الأنشطة البحثية، والتعليمية حول السياسة الخارجية الأمريكية.[٣]

مراكز بحثية متفرقة

بخلاف دعم مؤسسة راند، ومعهد بروكينجز، ومركز هنري ستيمسون، قدمت مؤسسة فورد عديدًا من المنح لمشروعات بحثية تعنى بالدراسات الدفاعية، والقضايا الاستراتيجية، وأجرى هذه الدراسات عدد من المراكز البحثية المتفرقة. وفيما يلي عرض لأبرز القضايا والمراكز المدعومة:

- **قضايا الحد من التسلح:**

في عام ٢٠٠٠، قدَّمت مؤسسة فورد منحة لجمعية الحد من التسلح لصالح تحليل، وجمع معلومات عن قضايا الحد من التسلح وجهود نزع السلاح.[٤] وفي عام ٢٠٠٢، حصلت الجمعية على منحة أخرى لتقديم معلومات للإعلام وغيره عن الحد من التسلح، وجهود منع انتشار الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.[5] وتلقى معهد العلوم، والأمن الدولي منحة لصالح بحث في السياسة العامة حول الحد من انتشار الأسلحة النووية.[٦] كما دعمت فورد مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين من أجل دعم تقدير

(1) *FFAR*, New York, 1993, p.66.
(2) *FFAR*, New York, 1997, p.91.
(3) *Ibid*., p.92.
(4) *FFAR*, New York, 2000, p.112.
(5) *FFAR*, New York, 2000, p.76.
(6) *FFAR*, New York, 2003, p.92.

الرؤى الدولية حول السياسات المناهضة لانتشار التسلح النووي، للرد على موقف دولي انتشرت فيه بالفعل أسلحة الدمار الشامل.[١]

وبرغم تركيز المؤسسة على قضايا الحد من التسلح، إلا إنها اهتمت بالبدائل الدفاعية، لذلك موَّلت جهود دعم الشبكة الدولية والإقليمية المتعلقة بأنظمة الدفاع غير الهجومية، من خلال مركز أبحاث السلام والصراع.[٢] وحصل معهد النظام الدولي على منحة من مؤسسة فورد لدراسة التطبيقات الدولية لمحاولات نزع التسلح بصورة ضخمة.[٣] وتلقى معهد أسبين منحة لصالح مشروع بحثي عن "مستقبل الحد من التسلح في البيئة الدولية الأمنية الجديدة"، وفي عام ٢٠٠٤، حصل معهد كاتو على منحة لتحليل، ونشر أبحاث "تحليل انتشار الأسلحة النووية واستراتيجيات الحد من انتشارها: مشروع الطريق الثالث."[٤]

- **الإنفاق العسكري والميزانية الدفاعية:**

موَّلت فورد تقريرًا حول المناطق والقضايا غير المدروسة في السياسة الدفاعية، خاصة عملية المشتريات، والمهمات الدفاعية، وتقديم اقتراحات حول زيادة المعرفة بهذه القضايا بين صنَّاع القرار، أجرت الدراسة مؤسسة العلم التحليلي.[٥] وفي الإطار نفسه، دعمت فورد مركز التقييم الاستراتيجي، والمحاسبي للبحث، والتوعية حول الميزانية العسكرية في الولايات المتحدة، كما أسهمت في مشروع مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عن تحليل الميزانية العسكرية الأمريكية.[٦] وحصل معهد دراسات الدفاع ونزع التسلح على منحة لصالح زيادة النقاشات حول سياسات الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة.[٧]

---

(1) *FFAR*, New York, 1994, p.68-69.
(2) *FFAR*, New York, 1993, p.66.
(3) *FFAR*, New York, 1979, p.34.
(4) *FFAR*, New York, 2004, pp.82-83.
(5) *FFAR*, New York, 1988, p.134.
(6) *FFAR*, New York, 1998, pp.80-81.
(7) *FFAR*, New York, 2000, p.113.

- **تجارة السلاح:**

قدَّمت مؤسسة فورد عدة منح لدعم أبحاث التجارة الدولية للأسلحة التقليدية ومحاولات تطوير الجهود غير الحكومية في صنع السلام وحفظه.[١] كما دعمت عديد من النقاشات حول مفاوضات تمديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ومحاولات التركيز على قضايا مهملة مثل تجارة السلاح الدولية.[٢] وفي عام ١٩٩٧، موَّلت فورد المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي لدراسة الآليات المحركة لتجارة السلاح وإنتاجه.[٣] وفي نفس الإطار قدَّمت فورد عددًا من المنح عام ١٩٩٩، لمركز النزاهة العامة لصالح مشروع بحثي حول تجارة السلاح بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، والثانية لمجلس العلاقات الخارجية لصالح مشروع بحثي لتحليل الجذور الاقتصادية لتجارة السلاح، وكانت الثالثة منحة للمدرسة الجديدة لصالح البحث، والتعليم العام حول الآليات المتغيرة لإنتاج السلاح وتجارته.[٤]

- **الدراسات الأمنية المشتركة حول الشرق والغرب:**

موَّلت فورد منحة لمعهد دراسات أمن الشرق والغرب لصالح مواصلة نشاط المعهد في جمع الباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية في أوروبا الشرقية والغربية وشمال أمريكا لبحث موضوعات مثل: أثر التحولات السياسية على الأمن الشرقي - الغربي، ومستقبل الردع النووي، ومستقبل التعاون التكنولوجي.[٥] ويذكر أن المعهد أُسس عام ١٩٨٢ في نيويورك لتمكين المتخصصين من غرب أوروبا والولايات المتحدة من العمل جماعيًا حول قضايا مثل: فعالية السيطرة على الأسلحة الكيميائية، وانعكاسات

(1) *FFAR*, New York, 1993, p.66.
(2) *FFAR*, New York, 1995, p.70.
(3) *FFAR*, New York, 1997, p.91.
(4) *FFAR*, New York, 1999, p.86.
(5) *FFAR*, New York, 1987, p.68.

أسلحة الفضاء على حلفي الناتو، ووارسو. وكان أهم إنجاز للمعهد هو تنظيمه لحوار بين الصف الثاني والمستوى المتوسط من الكوادر الرسمية والباحثين من الشرق والغرب. وسعى الحوار إلى بلورة مفاهيم مشتركة حول الأفكار الاستراتيجية والوصول إلى فهم أعمق لمصالح الأمن القومي في الدول الأخرى.[١]

كما منحت فورد مجلس الدفاع الطبيعي مبلغ ٣٥٠ ألف دولار لصالح مشروع مشترك مع أكاديمية العلوم السوفيتية لمراقبة مواقع الاختبارات النووية في الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، مما أدى لإعادة النظر في الاعتبارات التجريبية للسلاح النووي.[٢]

- **الدعم العام:**

حصل معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية على منحة عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع مجلس التعاون الأمني في إقليم المحيط الهادي - الآسيوي لصالح أنشطة المركز العامة، ونشر مجلة أسبوعية.[٣]

ويتضح مما سبق أن مؤسسة فورد قدَّمت إسهامات متميزة في دعم حقل دراسات الأمن الدولي. واستطاعت المؤسسة، باستخدام استراتيجياتها الثلاث - تمويل المشروعات البحثية، وتأصيل الدراسات الدفاعية في الجامعات الأمريكية، ودعم المراكز البحثية المستقلة - نشر البحث والاهتمام بالقضايا الدفاعية والأمنية، المتعلقة بالداخل الأمريكي أو الخارج الدولي. ومن خلال هذه الاستراتيجيات الثلاث، توسعت المؤسسة في البحث حول عديد من قضايا الأمن والسلم الدوليين ودور الولايات المتحدة فيها، وتفاعل العالم الغربي على جانبي الأطلنطي، وانعكاسات الصراعات والتعاون الإقليمي على الأمن الغربي والأمن الدولي. وهو ما أشار إليه تقرير

(1) *FFAR*, New York, 1985, p.68.
(2) *FFAR*, New York, 1988, p.135.
(3) *FFAR*, New York, 2000, p.112.

عام ١٩٩٤ بأن "أهداف مؤسسة فورد في الأمن الدولي هي: دعم دراسات لاكتشاف اقترابات جديدة حول الأمن وتشجيعها، ومساندة الجهود للحد من تجارة أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والحد من استخدامها أيضًا، وتقوية المؤسسات الإقليمية، والدولية التي تساعد في ضمان الحلول السلمية للمنازعات المسلحة في مناطق تأثرت بالتحولات السياسية والأمنية."[١]

الخلاصة

يمكن إبراز إسهامات مؤسسة فورد في حقل الأمن الدولي في ثلاثة جوانب أساسية؛ الكمي، والزمني، والموضوعي.

الجانب الكمِّي: قدَّمت مؤسسة فورد تمويلًا ضخمًا للدراسات الدفاعية، يُقدر بحوالي خمسمائة مليون دولار في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٥، أي ما يوازي واحد إلى اثني عشر من إجمالي المنح المقدمة في هذه الفترة، مما أعطى زخمًا هائلًا لنمو هذه الدراسات، داخل الولايات المتحدة وخارجها.[٢] ويضع حجم التمويل مؤسسة فورد - باستثناء وزارة الدفاع الأمريكية والوكالات الدفاعية الفيدرالية الأخرى، في مصاف أوائل داعمي الدراسات الدفاعية والأمنية في الولايات المتحدة. وعلى الصعيد الخارجي، تبدو المنافسة لصالح فورد، باعتبارها من المؤسسات القليلة غير الحكومية، التي تعنى بالدراسات الأمنية الدولية. وتمكَّنت المؤسسة من خلال تمويلها الضخم، من فتح عديد من الآفاق المبتكرة في الدراسات الدفاعية والأمنية، داخل الولايات المتحدة وخارجها، نظريًا وتطبيقًا.

الجانب الزمني: استثمرت مؤسسة فورد الفترة التاريخية، منذ منتصف السبعينيات وحتى أواخر التسعينات، لتوجه جانبًا كبيرًا من تمويل الدراسات

(1) *FFAR*, New York,1994, pp.68-69.
(2) *FFAR*, New York, 1985, p.68.

الأمنية، والدفاعية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، والأمن الدولي. فقد شهدت هذه الفترة عديدًا من التحولات السياسية، والأمنية المهمة على الصعيد الأمريكي، والدولي؛ التقارب الأمريكي - السوفيتي، وسقوط الاتحاد السوفيتي، والفراغ الأمني في أوروبا الشرقية، وتأثر الدول الغربية المباشر بعدد من الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وبالتالي، فإن اضطلاع مؤسسة فورد بتقديم دعم سخي للدراسات الدفاعية، في هذه الفترة الحرجة على الصعيد الأمني الدولي، قد أعطى للمؤسسة دورًا مهمًا في بلورة الاتجاهات البحثية للدراسات الأمنية، والدفاعية، فيما يتعلق بالقضايا المدروسة أو اقترابات البحث، لفترة طويلة قادمة. وقد سمح رصد اتجاهات فورد التمويلية لمشروعات بحثية محددة بإثبات أطروحة روبرت جيرفيز حول العلاقة الوطيدة بين الأجندة البحثية الأكاديمية، واتجاهات دعمها من جهة، وبين الأوضاع، والتحولات السياسية الداخلية، والخارجية من جهة أخرى.

الجانب الموضوعي: اهتمت فورد بالتعامل مع الموضوعات، والمناطق الجغرافية المطموسة من خريطة الدراسات الدفاعية، إدراكًا منها لأهمية انعكاسات القضايا المهمشة والصراعات الإقليمية على الأمن الدولي بشكل عام. فداخل الولايات المتحدة، فتحت فورد ملفات اقتصاديات الدفاع وقضايا الإدارة العسكرية، والأبعاد القيمية في الصراعات، وإدماج الأقليات في دوائر صنع القرار والجهات التنفيذية للشئون الدفاعية. وعلى الصعيد الدولي، ركَّزت على قضايا تجارة السلاح والحد من التسلح النووي والبيولوجي. بالإضافة إلى اهتمام المؤسسة بدعم الدراسات حول الصراعات الإقليمية وخطورتها وانعكاساتها الدولية، حيث موَّلت أبحاثًا حول الصراعات في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية. وتعد إسهامات فورد في هذا الصدد بمثابة نقلة نوعية لدراسات الأمن الدولي، التي ركزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على قضايا محددة

مثل: سباق التسلح التقليدي، والنووي، والردع. وكانت هذه القضايا مرتبطة في أغلب الأحيان بالعلاقات الشرقية - الغربية، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

والشاهد أن مؤسسة فورد، من خلال استثمار تمويلها الضخم والفترة التاريخية المتميزة التي قدم فيها هذا التمويل، استطاعت إحداث نقلة نوعية في الدراسات الدفاعية والأمنية الأمريكية والعالمية. فبجانب التوسع الكمِّي في باحثي الشئون الدفاعية ومراكزهم البحثية والمشروعات المموَّلة، وضعت المؤسسة عديدًا من القضايا الخلافية والمناطق الجغرافية المهمَّشة على الأجندة البحثية للدراسات الدفاعية في الولايات المتحدة.

المبحث الثاني
دراسات السياسة الخارجية

اهتمت مؤسسة فورد بدعم دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقًا من قناعتها بأهمية الدور الأمريكي الخارجي. ومنذ بداية الخمسينات، أكد القائمون على فورد ضرورة إعداد الأمريكيين للاضطلاع بأدوارهم الخارجية، التي من أجلها دعمت فورد دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية، لتأهيل المواطنين لهذه الأدوار. إلا أن السياسة الخارجية حظيت أيضًا بدعم المؤسسة، سعيًا وراء تطوير آلياتها وتوسيع آفاق قضاياها وبلورة سياستها في اتجاهات إيجابية. وقد أشار تقرير فورد لعام ١٩٩٣ إلى أن أهداف المؤسسة من دعم دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، هي "دعم تلك السياسة من خلال تطوير علاقات تعاونية بين الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا، وأقاليم العالم الأخرى في أفريقيا، وجنوب آسيا (......) وتقوية قدرة المشرعين والإعلام والمنظمات غير الحكومية، والقيادات الرسمية على صياغة بيئة دولية جديدة (...) وتوضيح دور الحركات الدينية، والهجرة، والشبكات الدولية في صياغة الشئون العالمية، وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية."[١] وفي هذا الإطار، ركَّزت فورد على تمويل الدراسات والمشروعات البحثية في الجامعات، والمراكز المستقلة المهتمة بالسياسة الخارجية الأمريكية على ثلاثة مستويات، الأول هو صنع السياسة الخارجية وإدارتها، وآليات عملها، والثاني هو العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى، والثالث هو دراسات العلاقات الدولية والشئون العالمية.

أولًا: صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإداراتها وآليات عملها

بدأت مؤسسة فورد الاهتمام بعملية صنع السياسة الخارجية وآلياتها

---

(1) *FFAR*, New York, 1993, p.67.

منذ مرحلة باكرة في تاريخها الوطني. وتعاطت المؤسسة مع عدة قضايا رئيسية على مدار تاريخها كان أهمها: فلسفة صنع السياسة الخارجية، العلاقة بين الأطراف المختلفة، الكونجرس، والسلطة التنفيذية، والفاعلين الجدد في صنع السياسة الخارجية، وأخيرًا البدائل المتعددة المطروحة لتنفيذها، فضلًا عن السعي لزيادة الوعي العام بالسياسة الخارجية داخل المجتمع الأمريكي.

فلسفة صنع السياسة الخارجية: موَّلت فورد دراسة قام بها جورج كينان، الذي كان رئيسًا لصندوق تمويل أوروبا الشرقية الذي خرج من رحم فورد للعناية بشئون الفارين من أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي، وإجراء دراسات عن الاتحاد السوفيتي، حتى اختير كينان سفيرًا للولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٤. كتب كينان الدراسة عن "الرشادة في السياسة الخارجية الأمريكية،" وقام بها في معهد الدراسة المتقدمة.[1] كما قدَّمت فورد لكينان - صاحب نظرية الاحتواء - منحة أخرى عام ١٩٥٤ لتمكينه من إلقاء محاضرات عن السياسة الخارجية الأمريكية في جامعة فرانكفورت.[2] وعكس اختيار مؤسسة فورد لتمويل جورج كينان الرغبة في الوصول إلى إدراك أدق لفلسفة صنع السياسة الخارجية، من خلال قيام أحد صانعي هذه السياسة، ومنفذيها بدراسة أكاديمية، هو بالفعل أحد كبار المتخصصين فيها.

العلاقة بين الأطراف المختلفة الفاعلة في صنع السياسة الخارجية: ركَّزت فورد على تحليل الخلافات بين الفاعلين المتعددين في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مثل الكونجرس، والسلطة التنفيذية. وعمدت إلى إدراك أبعاد تلك الخلافات، سعيًا وراء التقليل منها وإذابتها. وفي سبيل ذلك، موَّلت منحة لاستضافة حلقة نقاشية عن السياسة الخارجية، بالتعاون مع جامعات إلينوي وميتشجان ومينسوتا وويسكنسن. وكان هدف الحلقة هو

(1) *FFAR*, Detroit, 1951, p.13.
(2) *FFAR*, Detroit, 1954, p.37.

محاكاة نقاشات بين القيادات المحلية حول قضايا محددة في السياسة الخارجية، مثل السياسة الاقتصادية للبلاد.[١]

كما دعمت مؤسسة فورد عددًا من اللقاءات والمؤتمرات لبحث فائدة المفاوضات حول إدارة العمل، وتقنياتها لحل المنازعات المحلية بين الكونجرس، والسلطة التنفيذية حول قضايا السياسة الخارجية، والنزاع بين مقتضيات الدبلوماسية التقليدية والمشاركة الديمقراطية، وأهداف السياسة ووسائل تطبيقها المناسبة. وحصل مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية على المنحة، وقام بتنظيم المؤتمرات روبرت بتنام من جامعة هارفارد، وهارولد جاكوبسن من جامعة ميتشجان.[٢] وقد أسفرت المؤتمرات عن ظهور كتاب "التفاوض الدولي والسياسات الداخلية: دبلوماسية مزدوجة،"[٣] الذي بلور فيه بتنام وجاكوبسن، بالإضافة إلى بيتر إيفنز، نظرية "الدبلوماسية المزدوجة،" التي تعدُّ من دعائم نظريات التفاوض في السياسة الخارجية في التسعينات. ويفترض واضعو النظرية وجود انعكاسات ملموسة للسياسات الداخلية - بما تضم من تشابك للمصالح وصراعات ومقتضيات المشاركة الديمقراطية - على عمليات التفاوض في العلاقات الخارجية للدول، في عديد من القضايا مثل شئون التجارة، ونزع التسلح، وحقوق الإنسان. وتؤكد النظرية أن معادلات التفاوض الدولي تشمل توازنات الداخل المحلي، بالإضافة إلى معطيات الخارج العالمي.[٤]

الفاعلون الجدد في صنع السياسة الخارجية: مع تشابك مصالح الفئات، والجماعات المتعددة في المجتمع الأمريكي، انخرط عديد منها في محاولات التأثير على صنع السياسة الخارجية، وعكست عملية الصنع

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1964, p.16.

(2) *FFAR*, New York, 1988, p.140.

(3) Peter Evans, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.), *International Bargaining and Domestic Politics: Double-Edged Diplomacy* (Berkeley: University of California Press, 1993).

(٤) لمزيد من التفاصيل حول نظرية "الديبلوماسية المزدوجة" وتطبيقاتها، انظر:

Ibid.

التحالفات والخلافات الداخلية، فضلًا عن المحددات الخارجية. مما دفع مؤسسة فورد لدعم محاولات استكشاف دوافع هؤلاء الفاعلين الجدد ودراستها ومعرفة حدود أدوارهم، فضلًا عن تمويل جهود إدماج الجماعات المهمشة في عملية صنع السياسة الخارجية لضمان توازن المصالح داخل المجتمع الأمريكي.

وفي هذا السياق، قدَّمت فورد منحة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بلغت نحو مليون ونصف المليون دولار لتمويل سبعة من الباحثين سنويًا لدراسة السياسة الخارجية، خاصة الفاعلين الجدد فيها مثل الإعلام، والكونجرس، والمراكز البحثية الجديدة، والحكومات الأجنبية.[١] كما موَّلت فورد عام ١٩٨٤ منحة لصالح معهد التعليم الدولي لدراسة آثار المنظمات المستقلة على السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال البحث في عينة محدودة من هذه المنظمات بالتفصيل، وآثارها على عدد قليل من قضايا السياسة الخارجية الكبرى، والكشف عن أدوارها في صنع هذه السياسة.[٢]

وفي عام ١٩٩٥، قامت فورد بمبادرة كبيرة لتدريب ممارسي السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحليل الروابط بين السياسة الخارجية، والداخلية، وتقوية الشراكات بين الجماعات القديمة والحديثة. وشملت هذه المبادرة مشروعًا للعلاقات الأمريكية مع آسيا، قامت به الجمعية الآسيوية وعدد من المنظمات المحلية في نيويورك ولوس أنجلوس. كما قدمت منحًا لمساعدة باحثي الرأي العام ومؤسسات السياسة على استكشاف السياسة الأمريكية، وتشكيلها، وتنفيذها، وذلك فيما بعد نهاية الحرب الباردة.[٣]

وفي إطار تعديلات بنيوية على برامج فورد وأولوياتها عقب تولي

---

(1) *FFAR*, New York, 1986, p.70.

(2) *FFAR*, New York, 1984, p.70.

(3) *FFAR*, New York, 1995, p.71.

رئيستها الجديدة عام ١٩٩٦،[١] دعمت فورد مبادرة "أصوات جديدة ومفاهيم جديدة في الانخراط العالمي للولايات المتحدة،" الهادفة لتحديد أطر جديدة ورؤى مستحدثة في الشئون الخارجية، وتشجيع المزيد من التنوع في هذا الحقل. وتضم المبادرة أمريكيين من أصول أفريقية وآسيوية، فضلًا عن منظمات المرأة. ولاستكمال هذه الجهود، قدَّمت فورد منحًا دراسية للأقليات لدراسة الشئون الدولية، بما يمكنها من الانضمام إلى صنَّاع القرار الخارجي في المستقبل، وأدار المبادرة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.[٢] وفي عام ٢٠٠٢، قدمت فورد منحة قيمتها أربعة ملايين ونصف المليون دولار لأكاديمية تطوير التعليم لصالح برنامج المنح الدراسية في هذه المبادرة، من أجل إعداد جيل جديد من القيادات في حقوق الإنسان، والتعاون الدولي.[٣] وفي عام ٢٠٠٤، تلقت المبادرة دعمًا جديدًا من فورد بمبلغ مليوني دولار.[٤]

---

(١) ظهر برنامج السلام والعدالة الاجتماعية، ليجمع برامج الشئون الدولية، والحقوق والعدالة الاجتماعية، والحكم والسياسة العامة. ويهدف البرنامج إلى: دعم التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق نظام دولي عالمي أكثر سلمًا ضمانًا للوصول إلى العدالة وحماية الحقوق الإنسانية؛ وبلورة مؤسسات حكومية فعالة ومنفتحة تخضع للمحاسبة لضمان أحكام القضاء، وتقليل عدم المساواة؛ وتقوية المجتمع المدني من خلال مشاركة المؤسسات والأفراد المدنيين. وينقسم البرنامج الجديد إلى قسمين؛ الأول الحكم والمجتمع المدني، والذي يهدف بدوره إلى تحسين المحاسبة والأداء الحكومي ومحاكاة اقترابات جديدة لتصميم وتنفيذ السياسات العامة وتقوية دور منظمات المجتمع المدني، خاصة الخيرية، لدعم القيم الديمقراطية. والقسم الثاني من البرنامج يتناول حقوق الإنسان والتعاون الدولي، ويهدف لضمان أقصى حد من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. وبينما يدعم القسم الأول جهود الأفراد والدول لتحقيق السلام والعدالة، يهدف أيضًا إلى ضمان حقوق المرأة والحقوق المدنية، واستكشاف مفاهيم حقوق الإنسان، وكيفية تطبيقها في الثقافات المختلفة. كما يسعى من خلال طرق جديدة إلى السيطرة على السلاح وتجارته التي تغذي النزاعات الدولية، والحصول على أصوات جديدة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ويهتم جانب التعاون الدولي بحل المنازعات وتشجيع بناء السلام والحد من التسلح النووي والعلاقات المدنية-العسكرية وعملية السياسة الخارجية، ومراقبة الدعم الذي تقدمه الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل، انظر:
FFAR, New York, 1996, pp.39-44; *FFAR*, New York, 1997, p.82.

(2) *Ibid.*, p.79.

(3) *FFAR*, New York, 2002, p.70.

(4) *FFAR*, New York, 2004, p.61.

بدائل السياسة الخارجية الأمريكية: اهتمت مؤسسة فورد بالدراسات حول البدائل المختلفة للسياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دعم مشروعات بحثية في هذا الصدد. في عام ٢٠٠٣، دعمت فورد مشروع السياسة الخارجية تحت المجهر، لإيجاد بدائل متعددة في إطار تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال منحتين لكل من معهد السياسة العامة، ومركز الموارد الخارجية.[١]

زيادة الوعي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية وفهم عملية صنعها وتحسين أدائها: ساندت فورد المراكز البحثية المهمة في المجالات الأكاديمية ومجال المساعدة في صنع القرار، ونشر الوعي بهذه السياسات بين المواطنين الأمريكيين، ودفعهم للمشاركة في بلورتها. ففي إطار السعي نحو التعريف بالدور العالمي للجامعات الأمريكية، أنشأت فورد عام ١٩٥٩ لجنة الجامعات وشئون العالم، التي تتكون من مجموعة من العلماء المتميزين في الجامعات، فضلًا عن عدد من القيادات الرسمية ورجال الأعمال. وتقوم اللجنة باختبار قدرات الجامعة في البحث والتدريب في الحقول الدولية، ومسئوليات الجامعات في مواجهة الاحتياجات التعليمية في الدول الأخرى، والعلاقة بين الأنشطة الدولية للجامعات الأمريكية والبرامج التعليمية الأخرى الخاصة، والحكومية في الخارج. ومهمة اللجنة الأساسية هي تطوير توصيات لتقوية الدور التعليمي، والإسهامات الجامعية في مجال العلاقات الدولية.[٢]

كما اهتمَّت المؤسسة بمراكز المساعدة في صنع القرار، وكان من أهم هذه المراكز مجلس التنمية الخارجية الذي أُسس عام ١٩٦٩ بدعم من فورد وروكفلر، وركز في بداياته على قضايا المساعدات الاقتصادية والأمن، إلا أنه تطور ليوسع نطاق اهتماماته إلى قضايا سياسية، واقتصادية، وبيئية واجتماعية، وكان من أهم برامجه تنظيم لقاءات متبادلة بين رموز

(1) *FFAR*, New York, 2003, p.92.
(2) *FFAR*, Detroit, 1959, p.66.

الكونجرس وممثلين من دول العالم الثالث. وركَّزت منحة فورد للمجلس عام ١٩٨٥، والبالغة ثمانمائة وخمسين ألف دولار، على توسيع برامج النشر والبحث التي تركز تحديدًا على علاقات الولايات المتحدة بدول العالم النامي.[١] وحصل المجلس في عام ١٩٨٧ على منحة أخرى من فورد بلغت حوالي مليونين ونصف المليون دولار لصالح تشغيله لمدة ست سنوات.[٢] كما حصل المجلس عام ١٩٩٧ على منحة للبحث، والأنشطة التعليمية حول التعاون التنموي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية.[٣]

وفي عام ٢٠٠٣، تلقى معهد أسبين منحة لصالح "مبادرة الاعتماد العالمي المتبادل" لزيادة وعي العامة من الأمريكيين ودفعهم لتطوير أشكال أكثر مسئولية من الانخراط الأمريكي الدولي.[٤] وفي العام التالي، حصل مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية على منحة لصالح إجراء استبيان للقيادات السياسية، والشعبية، والعامة، من أجل تطوير تصور حول الإطار الذهني الذي يرى من خلاله الأمريكيون شئون العالم والخيارات السياسية. وفي الإطار نفسه، حصلت مؤسسة الدائرة على منحة لإجراء بحث عن الرأي العام لمساعدة صنَّاع القرار الأمريكيين على فهم أفضل للانطباعات العامة بعد الحادي عشر من سبتمبر عن دور الولايات المتحدة في العالم.[٥]

ثانيًا: العلاقات الأمريكية الخارجية

سعت مؤسسة فورد لدعم عديد من الدراسات المتخصصة في بحث علاقات الولايات المتحدة بمناطق محددة من العالم الخارجي، لفهم أبعاد هذه العلاقات المشتركة، ومحدداتها، وخصوصياتها. وكانت هذه الدراسات

(1) *FFAR*, New York, 1985, p.74.
(2) *FFAR*, New York, 1987, p.72.
(3) *FFAR*, New York, 1997, p.92.
(4) *FFAR*, New York, 2003, p.63, 90.
(5) *FFAR*, New York, 2004, p.83.

بمثابة خطوة مهمة نحو تقييم العلاقات الأمريكية الخارجية، وتطويرها نحو المزيد من التعاون والإيجابية.

في عام ١٩٥٦، قدَّمت فورد منحة لجامعة كولومبيا لمساعدة برنامجها للتدريب، والبحث المتقدم في الشئون الدولية، حيث تمتلك هذه الجامعة القدرة على تدريب أعداد ضخمة من الباحثين في الشئون الدولية، باعتبارها تضم كلية الشئون الدولية. كما يوجد بها عدد من المراكز المتخصصة في الدراسات الدولية مثل: المعهد الروسي، والمعهد الأوروبي، ومعهد جنوب شرق آسيا، ومعهد الشرق الأدنى والأوسط. وبلغت المنحة مليون وربع المليون دولار، لمساعدة الجامعة على دعم برامجها لمدة عشر سنوات.[١] وعلى صعيد المساعدات الأمريكية الخارجية، قدَّمت فورد منحة لمعهد بروكينجز عام ١٩٦٣، بالتعاون مع جامعة سيراكيوس، لصالح دراسة برنامج المنح الأمريكية الخارجية، وكانت سيراكيوس قد تلقت العام السابق منحة لدراسة حالات محددة من إعادة هيكلة برنامج المنح الأمريكية الخارجية.[٢]

وفي مجال السياسة الخارجية تجاه مناطق بعينها، قدمت فورد عدة منح لتعميق فهم العلاقات الأمريكية الخارجية:

العلاقات الأمريكية - السوفيتية: فى عام ١٩٥٣، تلقى مجلس العلاقات الخارجية منحة لإجراء دراسة عن العلاقات الأمريكية - السوفيتية، وكان المجلس يضم باحثين وأساتذة ورجال أعمال وصناعة؛ ممن لهم خبرة في العمل الحكومي لتحليل قضايا مرتبطة بالصراع بين الأمم الحرة وبين الاتحاد السوفيتي.[٣]

العلاقات الأمريكية - الأفريقية: في عام ٢٠٠٠، موَّلت فورد منحة للمعهد الأفريقي - الأمريكي لتطوير العلاقات الأفريقية - الأمريكية، وتنفيذ خطة

(1) *FFAR*, Detroit, 1956, p.96.

(2) *FFAR*, Detroit, 1962, p.137.

(3) *FFAR*, Detroit, 1953, p.34.

لإعادة تنظيم، وتنويع مصادر دخل المؤسسة. كما قدمت منحة لمركز معلومات السياسة الأفريقية لإنتاج، وتقييم معلومات، وتحليل قضايا السياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بأفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، حصلت وقفية كارنيجي للسلام العالمي على منحة لمحاكاة النقاشات حول العلاقات الأفريقية - الأمريكية، وبرنامج لاستكشاف القضايا المرتبطة بالمساعدات الخارجية.[١]

الشئون الإسلامية: في عام ١٩٩٥، قدَّمت فورد عددًا من المنح لدراسة دور الدين في العلاقات الدولية، خاصة لتعميق الفهم الأمريكي للاختلافات في المجتمعات الإسلامية، وتقوية شبكة الباحثين، وجماعات المرأة المهتمة بالمجتمعات الإسلامية ودورها في السياسات الدولية.[٢] وبعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، حصل معهد أسبين على تمويل لصالح برنامج الكونجرس عن السياسة والدين في المجتمعات المسلمة، وعقد مؤتمر وكتابة ملخصات قانونية عن الإسلام والسياسة الخارجية الأمريكية.[٣]

العلاقات الأمريكية - الأوروبية: قدمت مؤسسة فورد منحًا لمجلس العلاقات الخارجية عام ١٩٦٢، لإجراء دراسة عن السياسات والمؤسسات في دول المحيط الأطلنطي من خلال مجموعة خاصة من المجلس وخبراء من داخل الولايات المتحدة وخارجها، لإعداد كتاب ومواد أخرى عن قضايا مثل العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة، والتطبيقات الاجتماعية، والثقافية للتعاون عبر الأطلنطي، والعلاقات مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإجراء دراسة عن مشاكل وتحديات ظهور الشيوعية الصينية كقوة عالمية.[٤] وفي عام ٢٠٠٤، تلقى معهد أسبين منحة لصالح أنشطته المرتبطة باللقاءات لتطوير التعاون عبر الأطلنطي بين الولايات المتحدة، وأوروبا، ولصالح مجموعة معهد أسبين الاستراتيجية لجلب عدد من الخبراء لمدة عام إلى الولايات المتحدة.[٥]

---

(1) *FFAR*, New York, 2000, p.112.
(2) *FFAR*, New York, 1995, p.71.
(3) *FFAR*, New York, 2002, p.77.
(4) *FFAR*, Detroit, 1962, p.47.
(5) *FFAR*, New York, 2004, p.82.

العلاقات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية: في عام ١٩٨٢، قدَّمت فورد منحة لمجلس العلاقات الخارجية لصالح عمل مبدئي شاركت فيه مجموعة من الباحثين للتشاور حول علاقات الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية، والسياسة الخارجية الكوبية، والعلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا، فضلًا عن قضايا اللاجئين والمهاجرين، وسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى. وكان المجلس قد قام في العام السابق بمشروع ضخم لدراسة أمريكا اللاتينية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة.(١) كما موَّلت فورد عام ١٩٨٤ مشروعًا بحثيًا أجرى في جامعة نيويورك تحت إشراف كريستوفر ميتشل حول تحليل السياسة الخارجية الأمريكية واعتباراتها في قبول الحلفاء أو استبعادهم، وكذلك العلاقة بين موجات المهاجرين اللاجئين من أمريكا اللاتينية والسياسة الخارجية، ودرس الفريق البحثي تأثير جماعات المصالح الداخلية على سياسات الهجرة.(٢)

العلاقات الأمريكية بالنظام الدولي بصفة عامة: وباتجاه مسايرة التيارات العالمية وعولمة القضايا الإنسانية، قدَّمت فورد منحة لمعهد أسبين عام ٢٠٠٣، لصالح "مبادرة العولمة الإثنية" وهو مشروع لدعم إدماج حقوق الإنسان في عملية العولمة.(٣)

ثالثًا: دراسات العلاقات الدولية والشئون العالمية

قدَّمت مؤسسة فورد عددًا من المنح لدعم دراسات العلاقات الدولية في الجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية، ومحاولة البحث في آثار التحولات العالمية على الشئون والقضايا الدولية.

وكان من أبرز هذه المنح منحة بمبلغ مليون دولار لجامعة هارفارد، لصالح مركزها للشئون الدولية الذي يسعى للمزاوجة بين البحث في القضايا والمشكلات الدولية وبين دراسات لصالح المتخصصين في القضايا

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.42.
(2) *FFAR*, New York, 1984, p.66.
(3) *FFAR*, New York, 2003, p.63; p.90.

الدولية داخل وخارج البلاد. وكان جزء منها لصالح وقفية داخل المركز لدعم تعيين اثنين من الأساتذة المتخصصين، والباقي كان لتمكين قيادات من الدول النامية من مواصلة الدراسات العليا للإدارة العامة.(١)

كما قدَّمت فورد منحة لمعهد ماسيشوستس للتكنولوجيا لدعم مركز الدراسات الدولية في الجامعة، لتمويل البحث والتدريب السياسي والاقتصادي عن النمو الأجنبي، وخدمت المنحة مساعدات التعيين، والمنح الدراسية والنشر، على مدار عشرة إلى خمسة عشر عاما. استهدفت المنحة تعميق المعرفة حول آثار التقدم العلمي على العلاقات الدولية، من خلال العلاقة الوثيقة بين الدراسات الدولية، والعلوم التطبيقية، والهندسية.(٢)

وفي السبعينات، موَّلت فورد مشروعًا بحثيًا، لمدة خمس سنوات (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، عن المشاكل المحتملة التي يتوقع أن تواجه الولايات المتحدة خلال السنوات التالية في البيئة الدولية وقام بهذا المشروع مجلس العلاقات الخارجية، ونُشر في إطاره واحد وعشرون بحثًا وأربعة ملخصات في مجلدات. وقد ناقشت الدراسات موضوعات مثل: علاقات الشمال والجنوب، والسلاح النووي، والسياسات الدولية، والنظام الاقتصادي العالمي، وحقوق الإنسان.(٣)

ومنذ بداية التسعينات، وفرت فورد عدة منح لدراسة النظام العالمي الجديد، واحدة لجامعة كاليفورنيا سان دييجو من أجل برنامج منح دراسية حول "الخيارات المتعددة والنظام العالمي الجديد،" والثانية لجامعة هارفارد من أجل برنامج منح دراسية عن الاعتماد المتبادل والمؤسسات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.(٤) كما حصلت مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي على منحة من أجل "برنامج السياسة العالمية"

(1) *FFAR*, Detroit, 1958, p.66.
(2) *FFAR*, Detroit, 1959, p.66.
(3) *FFAR*, New York, 1979, p.35.
(4) *FFAR*, New York, 1991, p.113.

الذي يتناول القضايا المهمة في الشئون العالمية، بالبحث والتحليل وتطوير السياسات، وشبكات العلاقات.[١]

وقد خصَّت مؤسسة فورد مجلس العلاقات الخارجية بدعم متميز لسنوات طويلة، فبالإضافة إلى حصول المعهد على عديدًا من المنح المرتبطة بمشروعات بحثية محددة ذكرت سلفًا، تلقى المجلس من مؤسسة فورد عديدًا من الهبات الضخمة لصالح التشغيل وأنشطته المتعددة.[٢] ويتميز المعهد - الذي يقع في نيويورك - بانتقائية عضويته، التي تضم عددًا من المحامين ورجال البنوك، والباحثين، والقيادات العمالية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية. كما يتميز باتساع نشاطه، فلديه عديد من اللجان الفرعية في عدد من المدن الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل أنشطة المجلس برنامجًا بحثيًا مكثفًا ومنظمًا للدراسة ومجموعات نقاشية، وسلاسل بحثية منشورة، كما يدير عددًا من المنح الدراسية، ويصدر مجلة الشئون الخارجية.[٣] مما أهَّل المجلس لتبوء مكانة مهمة في مجال دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تلقى عديد من المنح من مؤسسة فورد.

في عام ١٩٥٤، قدَّمت فورد للمجلس منحة مقدارها مليون ونصف المليون دولار، على مدار عشر سنوات لصالح تقوية برنامجه البحثي، ودعمًا لنشر بحوثه، ودراساته.[٤] وفي عام ١٩٨٤، تلقى المجلس دعمًا جديدًا بلغ ثمانمائة وخمسة وعشرين ألف دولار، لمواصلة أنشطته ومنحه الدراسية لتمكين الباحثين، وشباب الموظفين من توسيع معارفهم حول السياسة الخارجية. وركَّزت المنحة على تقوية برنامج يتعامل مع الدول النامية والمنظمات الدولية، ومساعدة خبراء دول العالم الثالث على الانخراط في دراسات المجلس، وأنشطته.[٥]

---

(1) *FFAR*, New York, 2002, p.76.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول علاقة مجلس العلاقات الدولية بمؤسستي روكفلر وكارنيجي، انظر:
Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, pp.152-156.

(3) *FFAR*, Detroit, 1954, pp. 15-16.

(4) *Ibid.*, pp.15-16.

(5) *FFAR*, New York, 1984, p.69.

كما حصل المجلس عام ١٩٨٢ على منحة لمواصلة برنامج منح الشئون الدولية الذي كان عمره آنذاك خمسة عشر عامًا. واستهدف البرنامج تحقيق التواصل بين التحليل الأكاديمي، والممارسة العملية في الشئون الدولية، من خلال السماح لصغار الباحثين بالعمل لمدة عام في المنظمات الحكومية، أو المدنية، المهتمة بالسياسة الخارجية، لاكتساب الخبرة في العمل السياسي الفعلي، بالإضافة إلى تمكين عدد من صغار الدبلوماسيين من الكتابة عن قضايا السياسة الخارجية.[١] وفي عام ١٩٩١، قدَّمت فورد منحة بمبلغ مليوني دولار لصالح وقفية دائمة من أجل تأمين الدعم المالي لهذا البرنامج.[٢]

ويتضح مما سبق أن مؤسسة فورد قدمت إسهامات متميزة في مجال دعم دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث استطاعت التركيز على عديد من القضايا الخلافية في عملية صنع السياسة الخارجية، وإدارتها وآليات عملها، مثل: فلسفة صنع السياسة الخارجية، وطبيعة صانعيها والعلاقات المتبادلة بينهم، وبدائل تنفيذ السياسة الخارجية. فضلًا عن جهودها في نشر الوعي حول هذه السياسات بين الجمهور الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، مثَّل تركيز المؤسسة على العلاقات الأمريكية الخارجية، متكاملًا مع الاهتمام بدراسات المناطق، نقلة نوعية مهمة في حقل العلاقات الدولية، أثرَت الدراسات الأكاديمية الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع التأثير الإيجابي على الممارسات السياسية العملية. وعلى صعيدٍ آخر، حاولت فورد دعم عديد من الدراسات التي تهدف لدراسة النظام العالمي، في صورة أكثر شمولية، بغية إدراك الإطار العام لحركة السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاقاتها المتبادلة مع الدول الأخرى.

---

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.42; *FFAR*, New York, 1985, p.74.

(2) *FFAR*, New York, 1991, p.114.

المبحث الثالث

دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية

يركز هذا المبحث على دور مؤسسة فورد في تمويل دراسات القانون والمنظمات الدولية، وتحديدًا جهودها في دعم المشروعات البحثية حول إصلاح الأمم المتحدة، في المراكز البحثية داخل الولايات المتحدة، وبالتعاون مع نظيراتها في خارج البلاد. فقد اعتبرت فورد في تقريرها السنوي عام ١٩٨٨ أن أهدافها في دعم المؤسسات الدولية تدور حول "دعم قدرة المنظمات على الاستجابة للمشكلات الدولية، والإقليمية، خاصة مشروعات الإصلاح الداخلي للأمم المتحدة، وإسهاماتها في حل النزاعات الإقليمية وتحليل الانطباعات الأمريكية والسوفيتية تجاهها، خاصة بعد فوز الأمم المتحدة بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨.[١]

أولًا: دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية

في إطار اهتمامها بالشئون الدولية وعلاقة الولايات المتحدة بالعالم الخارجي، أولت مؤسسة فورد عناية كبيرة لتمويل دراسات القانون الدولي، باعتباره الإطار الشرعي المنظِّم للتفاعلات الدولية، فضلًا عن أهميته في التأصيل للتحولات المستحدثة في هذه التفاعلات، والأطراف المنخرطة فيها. ولذلك قدَّمت المؤسسة دعمًا بنيويًا لدراسات القانون، والمنظمات الدولية أدى إلى تطوير عديد من المدارس القانونية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدعم الموضوعي مثل تمويل مشروعات بحثية محدَّدة. وتقدر التقارير أن المؤسسة قدمت نحو ثلاثين مليون دولار في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩٠) لصالح دراسات القانون الدولي، وارتفعت المنح السنوية في هذا

(1) *FFAR*, New York, 1988, p.136.

الصدد من أربعمائة وخمسين ألف دولار عام ١٩٨٥ إلى ستة ملايين دولار سنويًا منذ عام ١٩٩٠.(١)

الدعم البنيوي

اهتمَّت فورد بتقديم الدعم لجهود تطوير البنية التحتية لدراسات القانون الدولي، والمنظمات الدولية، والمتمثلة في المدارس القانونية، وتدريب الباحثين المتخصصين في الدراسات القانونية. وبالتالي، سعت فورد لتوفير عديد من المنح لدعم المدارس القانونية في الولايات المتحدة، صُب جانب مهم منها في تدريب المتخصصين الأمريكيين وغير الأمريكيين على الدراسات القانونية الدولية، فضلًا عن تطوير حقل القانون الدولي ذاته. وكانت المؤسسة بدأت برنامجًا لدعم دراسات القانون الدولي ومدارسه في الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٨)، قدَّمت من خلاله تمويلًا ضخمًا لصالح الدعم البنيوي لحقل القانون الدولي.

وفي إطار برنامج فورد لدعم مدارس القانون الدولي، ودراساته، قدَّمت فورد سبع منح لدعم المدارس القانونية في جامعات هارفارد، ويل، وكولومبيا، وشيكاغو، وستانفورد، وبيركلي، وميتشجان، وتضمنت المنح دعمًا لدراسة القانون الدولي. وبرغم تنوع البرامج في هذه المدارس القانونية، إلا أنها اتفقت على السعي لتحقيق أربعة أهداف؛ أولها توفير التدريب على المشاكل القانونية الداخلية، والخارجية للطلاب الأمريكيين، وثانيها توفير التدريب على النظام القانوني، وفكره للطلاب والمحامين الأجانب، وثالثها الرغبة في توفير تدريب قانوني للعاملين في الاقتصاد، أو الحكومة ممن سيتعرضون للعمل في الخارج، وأخيرًا الانخراط في أبحاث تهدف إلى خدمة ومنفعة الطلاب، والمحامين الممارسين، والمصلحة العامة.(٢) وفي عام ١٩٥٦، وفرت فورد خمس منح لتطوير الدراسات القانونية الدولية في عدد من مدارس القانون،

(1) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation* (New York, NY: Ford Foundation, 1990) pp.12-13.

(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.59.

في جامعات كورنيل، ونيويورك، وتولان وتكساس. واستهدفت المنح تدريب المحامين الأمريكيين على المشاكل الدولية، وتدريب المحامين من الدول الأخرى وإجراء أبحاث وتدريب المهتمين بالشأن الدولي.[١]

وعادت المؤسسة إلى الاهتمام بدراسات القانون الدولي منذ نهاية الثمانينيات، سعيًا وراء تأصيل ضوابط للتحولات العالمية المعاصرة، وإدماج التفاعلات، والفاعلين الدوليين الجدد في منظومة الدراسات القانونية. وسعت المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف؛ أولها دعم التحليل، والبحث الأكاديمي حول التعاون متعدد الأبعاد، والتحولات الدولية في هذا الصدد، خاصة قضية إدماج الدول النامية في النظام العالمي؛ وثانيها، تقوية قدرات المحامين الممارسين، والباحثين الأكاديميين على البحث، والتدريس في قضايا القانون الدولي، والمنظمات الدولية داخل الولايات المتحدة وخارجها؛ وثالثها، ضمان الوصول إلى فهم أفضل لقضايا المنظمات الدولية والقانون الدولي، خاصة بين المواطنين الأمريكيين.[٢] واهتمت المؤسسة بتطوير قدرات دارسي القانون الدولي، وممارسيه لتحسين حالة البحث والتدريس فيه، ولذلك ركَّزت على تشجيع الجامعات الأمريكية على الاهتمام بدراسات القانون الدولي العام، وتمويل الكليات القائمة بالفعل، وجذب المزيد من المحامين الشبان إلى التخصص في هذا المجال.[٣]

وبناءً على ذلك، قدمت منحة لكلية دارموث لدعم المجلس الأكاديمي لنظم الأمم المتحدة للبدء في برنامج تدريبي طويل الأمد لتقوية البحث والتدريس في حقل المنظمات الدولية، بالتركيز على الأمم المتحدة.[٤] ويضم المجلس عددًا من أساتذة القانون، والعلوم الاجتماعية من كندا والمكسيك، والولايات المتحدة، ويبذل المجلس جهودًا لضمان استمرار التواصل بين موظفي الأمم المتحدة وأساتذة الجامعات، في محاولة لتبديد

(1) *FFAR*, Detroit, 1956, p.99.

(2) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation, op.cit.,* p.14.

(3) *Ibid.*, p.22.

(4) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation, op.cit.,* p.16.

الحواجز بين العالم المغلق داخل الأمم المتحدة، وأساتذة الجامعات والمهتمين بالدراسات القانونية الدولية.[١]

كما تلقت نفس الكلية منحة عام ١٩٩١ لصالح ورشة عمل صيفية حول المنظمات الدولية لطلاب المدارس القانونية، والشئون الدولية وأقسام العلوم الاجتماعية.[٢] وتم تخصيص عديد من المنح لمدارس القانون في جامعات كولومبيا، وجورج تاون، وهارفارد، ويل، ونيويورك، وميتشجان، وكلية فليتشر للقانون والدبلوماسية لتطوير تدريس القانون الدولي، وبلغ إجمالي قيمة هذه المنح مليون ونصف المليون دولار.[٣] وقد خصصت لدعم المنح الدراسية للطلاب، وتغطية نفقات الحلقات النقاشية، والأنشطة الدراسية.[٤] وفي عام ١٩٩٥، قدَّمت فورد مجموعة من المنح لصالح جهود تحسين القانون الدولي ومحاولات إنشاء محاكم دولية.[٥] وفي عام ١٩٩٧، حصلت جامعة براون على منحة لصالح عقد ورش عمل صيفية وبرنامج منح دراسية لتشجيع دراسة المنظمات الدولية. وتلقت جامعة يل منحة للبحث في المنظمات، والقانون الدولي.[٦] بالإضافة إلى ذلك، وجَّهت فورد اهتمامًا متزايدًا للدعم الموضوعي المرتبط بقضايا محددة.

الدعم الموضوعي

اتجهت مؤسسة فورد، منذ انتهاء برنامجها للدراسات القانونية الدولية عام ١٩٥٨، إلى استثمار تطوير المدارس القانونية في الولايات المتحدة، من خلال توجيهها نحو دراسة عديد من القضايا المهمة. وفي هذا الإطار، موَّلت المؤسسة عددًا من المشروعات البحثية المهمة المرتبطة بقضايا القانون، والمنظمات الدولية. وكانت أهم هذه القضايا، والمشروعات الممولة ما يلي:

---

(1) *FFAR*, New York, 1989, p.127.
(2) *FFAR*, New York, 1991, p.114.
(3) *FFAR*, New York, 1990, p.110.
(4) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation, op.cit.*, p.22.
(5) *FFAR*, New York, 1995, p.69.
(6) *FFAR*, New York, 1997, p.93.

الأطر الأكاديمية لدراسة القانون الدولي: دعمت فورد الجمعية الأمريكية للقانون الدولي لصالح عقد مجموعة من اللقاءات الإقليمية لتحقيق فهم أفضل للقانون الدولي وعلاقته بالدراسات الاجتماعية الأخرى، والتي عقدت عام ١٩٥٦.[١]

علاقة القانون الدولي بالدستور الأمريكي: قدمت فورد منحة لمدة خمس سنوات، لمعهد القانون الأمريكي للإعداد لتعديلات في الدستور الأمريكي في المواد المرتبطة بالسياسة الخارجية، بهدف سد الفجوة بين القانون الدولي، والمحلي، والدستور الأمريكي. وشملت هذه التعديلات أربعة مجالات رئيسة تحتاج لتسويات التنازع بين الحقوق، والمسئوليات، وهي: قضايا وقوانين الأراضي، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والاعتراف أو عدمه بالدول الحديثة، والحكومات، وأخيرًا حماية المواطنين الأمريكيين واستثماراتهم بالخارج ونظيراتها الأجنبية داخل البلاد.[٢]

حقوق الدول والأفراد: قدَّمت فورد منحة بمقدار ثلاثة ملايين دولار، لصالح وقفية كارنيجي للسلام العالمي، بالتعاون مع معهد القانون الدولي، وكذلك عدد من الوكالات الحكومية، والجامعات، والمحامين المتخصصين. واستهدفت المنحة إجراء دراسات عن القانون في العلاقات الدولية وتطور الدول الحديثة، وتوظيف عدد من المحامين وعلماء العلوم الاجتماعية.[٣] وكانت المؤسسة قد مولت، في فترة سابقة، دراسة في جامعة سيراكيوس حول حماية الحقوق الفردية في القانون الدولي، حيث عادة ما تعامل الدول باعتبارها صاحبة الحق.[٤]

النزاعات والتعاون الدولي: دعمت مؤسسة فورد دراسات عن الجوانب القانونية في الحد من التسلح، ونزع السلاح، والاستثمارات الأجنبية والفيدرالية في الدول الناشئة، من خلال تقديم منحة للجمعية الأمريكية

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.61.
(2) *Ibid.*, p.60.
(3) *FFAR*, Detroit, 1966, p.23.
(4) *Ibid.*, p.23.

للقانون الدولي.[١] وصرفت المنحة بهدف توسيع عضوية الجمعية، خلال عشر سنوات في البحث، والنشر، والمؤتمرات، خاصة عن الجوانب القانونية للحروب الداخلية، وعمليات حفظ السلام، ونزاعات الاستثمار العالمية وعمليات المنظمات الدولية.[٢]

كما قدمت فورد منحة لعقد حلقتين نقاشيتين لأساتذة العلوم الاجتماعية حول قضايا التعاون الدولي. عُقدت الأولى في ماسوشيستس، لدراسة أسباب انصياع الدول للالتزامات الدولية حتى ولو لم تبد ذات نفع لمصالحها الحالية. وقاد المجموعة روبرت كوهين، أستاذ السياسة في جامعة هارفارد، وواحد من أهم منظري المدرسة المؤسسية الجديدة في العلاقات الدولية. وتفترض هذه المدرسة أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية من خلال التعاون في إطار المؤسسات الدولية، إلا أنها توازن في تحالفاتها، وتحركاتها بين منافعها الجارية، ومكاسبها المستقبلية من جانب، ومكاسب الأطراف الأخرى الحالية، والمتوقعة من جانب آخر.[٣] وبحث الفريق الثاني في كاليفورنيا، تحت إشراف جون روجيه - أستاذ السياسة - التعددية في النظام العالمي.[٤] ويُعد روجيه من منظري المدرسة البنّائية التي تؤكد دور الهوية في صياغة مصالح الدول، فضلًا عن محورية دور القيم في توجيه العلاقات الخارجية لهذه الدول.[٥]

الأمم المتحدة: تلقت الجمعية الأمريكية للقانون الدولي منحة عام ١٩٨٨ للقيام بثلاثة مشروعات تبحث في قضايا تواجه النظام القانوني الدولي. حلَّل المشروع الأول الأمم المتحدة بوصفها صانعًا للقانون الدولي

(1) *FFAR*, Detroit, 1962, p.22.

(2) *FFAR*, Detroit, 1965, p.44.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مدرسة المؤسسية الجديدة، انظر:

Robert Keohane, *After Hegemony* (Princeton: Princeton University Press, 1984).

(4) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation, op.cit.*, p.17.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المدرسة البنّائية في العلاقات الدولية، انظر:

John Ruggie, "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge," *International Organization,* Vol.52, No.4, Autumn1998, pp.855-885.

ومفسِّرًا ومراقبًا للمبادئ التنظيمية والقانونية المهمة، بينما اهتم الثاني بكيفية تسوية نزاعات الحدود في المحيطات، وركز الثالث على سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بتسوية المنازعات.(١)

قضايا اللاجئين وحفظ السلام: قدمت فورد عام ١٩٩٧ منحة لجامعة براون لدراسة التطبيقات، والدروس المستفادة من عمل المنظمات الإنسانية الدولية التي واجهت أزمات اللاجئين بعد الحرب الباردة.(٢) وفي عام ١٩٩٨، تلقت نفس الجامعة منحة للبحث والتدريب حول حفظ السلام.(٣) ومن الجدير بالذكر، أن مؤسسة فورد خلال التسعينات، موَّلت عديدًا من المشروعات البحثية المرتبطة بقضايا اللاجئين، ومجهودات إغاثتهم، ومحاولات إدماجهم في المجتمعات المختلفة.(٤)

ويتضح أن التطور الزمني لدعم فورد الموضوعي لدراسات القانون الدولي ارتبط بتحولات السياسة الخارجية الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع التغييرات الإقليمية، والدولية. فبالإضافة إلى العناية بالأطر الأكاديمية المرتبطة بدراسات القانون الدولي، اهتمت المؤسسة بالتعامل مع جهود تكييف القانون الأمريكي مع التوسع العالمي للدور الأمريكي الخارجي، ومحاولات إدراك الحقوق، والواجبات من قبل الفاعلين الدوليين، الدول والأفراد، ودراسة الأبعاد القانونية لحركة التفاعلات الصراعية، والتعاونية الدولية. وفي مرحلة لاحقة، ركزت فورد على الأمم المتحدة، كأحد أهم الفاعلين الدوليين، بجانب دراسة القضايا الدولية التي تتداخل فيها المحددات، والدول، والمنظمات المؤثرة، على النطاق المحلي، والإقليمي والدولي، مثل اللاجئين وجهود حفظ السلام.

وفي إطار دراسة المنظمات الدولية، تدرَّجت فورد من تمويل دراسة بنية هذه المنظمات إلى دعم الأبحاث عن سلوك المنظمات الدولية، سواء

(1) *FFAR*, New York, 1988, p.138.

(2) *FFAR*, New York, 1997, p.89.

(3) *FFAR*, New York, 1998, p.80.

(4) *International Organizations and Law: A Program Paper of The Ford Foundation, op.cit.*, p.17.

في فض المنازعات أم عواقب فشل هذه التسويات أم دورها في بلورة النظام الدولي. ومثَّل هذا التحول المتدرج مدخلًا للمؤسسة لدعم دراسات حول بنية النظام العالمي، والفاعلين الدوليين، فضلًا عن اهتمام فورد المتزايد بتمويل مشروعات بحثية عن قضايا عالمية الطابع، مثل اللاجئين والتجارة الدولية. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول في اتجاهات فورد التمويلية تجاه دراسات سلوك المنظمات الدولية اتسق - إلى حدٍ كبير - مع التحول في الاتجاهات العامة لدراسة النظام الدولي وسلوك المنظمات الدولية فيه، كأحد الفاعلين، بدلًا من التركيز على دراسة بنية المنظمات، والقواعد المحركة لها.[١]

ثانيًا: دراسات الأمم المتحدة

منذ بدأت مؤسسة فورد توسيع برامجها على المستويين الوطني والدولي عام ١٩٥٠ - مع ملاحظة أن هذا التوسع قد أعقب نشأة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بفترة قصيرة، اهتمت المؤسسة بدعم الدراسات حول الأمم المتحدة من حيث الأدوار المتعددة، والأهداف المتغيرة، ولاحقًا جهود الإصلاح الإداري، والمالي، والسياسي. وقد ركزت فورد في مرحلة باكرة على دراسة الانطباعات العامة، والتفاعلات الشعبية حول أدوار المنظمة الدولية، فضلًا عن بعض الأبحاث عن المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة. ومنذ منتصف الثمانينات، دعمت فورد دراسات حول دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن، والسلم الدوليين، متزامنةً مع تمويل المؤسسة السخي لعديد من المشروعات البحثية الهادفة لتقديم توصيات لإصلاح المنظمة الدولية. وقد ذكر تقرير فورد السنوي عام ١٩٩٣ أن المؤسسة تهدف من خلال برنامج القانون، والمنظمات الدولية إلى "دعم الأسس الحاكمة للعلاقات الدولية، وتقوية

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور دراسات المنظمات الدولية، انظر:
Friedrich Kratochwill and John Ruggie, "International Organization: The State of the Art," In Paul Diehl (ed.), *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1997) pp.29-41.

المؤسسات اللازمة للتعاون الدولي."[١] وتساعد المنح على إجراء دراسات في حفظ السلام، ونزع التسلح، وحقوق الإنسان، وتحسين وضع المرأة، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين، والهجرة، وتسعى في هذه المجالات لدعم خبرة الأمم المتحدة بخبرات المؤسسات غير الحكومية.[٢] وتُقدِّر تقارير مؤسسة فورد الدعم الذي قدمته المؤسسة، في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩٦)، للأنشطة المباشرة وغير المباشرة للأمم المتحدة بحوالي ثمانين مليون دولار، خُصص منها خمسة وأربعون مليون دولار للأنشطة التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بها منظمات غير حكومية، لصالح البحث، والتدريب، وتطوير البرامج في عديد من المجالات.[٣]

الانطباعات العامة حول الأمم المتحدة: في الخمسينات، ركَّزت مؤسسة فورد على محاولات تكوين صورة عامة حول رؤية الشعوب لدور المنظمة الدولية الناشئة، خاصة في ظل إخفاقات سابقتها - عصبة الأمم - ولذلك موَّلت فورد عددًا من الدراسات حول الانطباعات العامة لدى الأمريكيين، وغيرهم من الجنسيات، حول الأمم المتحدة وأنشطتها،[٤] منها على سبيل المثال، دراسة عن السياسات الوطنية والانطباعات العامة نحو الأمم المتحدة، أجرتها وقفية كارنيجي للسلام العالمي في إحدى وعشرين دولة. كما تلقت المؤسسة نفسها منحة لتحضير مواد للبحث حول ميثاق الأمم المتحدة.[٥]

وفي الإطار نفسه، دعمت فورد جمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، لعدة سنوات، لزيادة الوعي، والمعرفة بالمشكلات المعروضة على الأمم المتحدة.[٦] ومنذ عام ١٩٦٩، موَّلت فورد دراسات متوازية بينها وبين

---

(1) *FFAR*, New York, 1993, p.65.
(2) *Idem*.
(3) *The Ford Foundation and the United Nations* (New York: Ford Foundation, 1996) pp.10-11.
(4) *FFAR*, Detroit, 1955 through 1957.
(5) *FFAR*, Detroit, 1953, p.35.
(6) *FFAR*, New York, 1979, p.35.

نظيرتها في الاتحاد السوفيتي، للنقاش حول قضايا مثل الأمن الدولي والحد من التسلح والاقتصاد.[١] كما قدمت فورد، في عام ١٩٨٨، ما يقرب من ثلاثمائة ألف دولار لتنظيم نقاشات في مجتمعات داخل الولايات المتحدة حول الموارد الدولية، والتنمية الاقتصادية، والأمن، والسلام. ونُشر تقرير عن هذه المناقشات بين القيادات السياسية، بعنوان "نرفع معًا: برنامجًا لأمريكا في الأمم المتحدة".[٢]

المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة: بداية من الستينات، عملت فورد على تقييم جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، خاصة في المجالات المتخصصة، مثل الثقافة والاقتصاد والقضايا الإجتماعية. ففي عام ١٩٦٣، دعمت فورد دراسة لمعهد بروكينجز للبحث حول وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في القضايا الاجتماعية والمتخصصة، وتقديم توصيات لها، بمبلغ ثلاثمائة ألف دولار.[٣]

وفي عام ١٩٩٠، حصلت جمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة على منحة زادت على المليون دولار، لصالح دراسة المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة، بالتعاون مع جامعة جنوب كارولينا، فضلًا عن زيادة العضوية وتحسين مكاتب الجمعية في واشنطن وخدماتها الإعلامية. وشملت المنحة محاولات تقوية الروابط مع المجتمع الأكاديمي، ودراسات عن السياسات الواجبة للاهتمام بالمشكلات متعددة الأطراف.[٤] كما حصلت في عام ١٩٩٥ على منحة لبناء دعم شعبي للحلول المتعددة للمشكلات الدولية.[٥]

الأمن والسلم الدوليين: ركَّزت فورد، منذ نهاية الثمانينات، على قضايا السلام العالمي، ودور الأمم المتحدة في جهود إحلاله. وفي هذا الإطار،

(1) *FFAR*, New York, 1980, p.32.
(2) *FFAR*, New York,1988, p.136.
(3) *FFAR*, Detroit, 1963, p.50.
(4) *FFAR*, New York, 1990, pp.110-111.
(5) *FFAR*, New York, 1995, p.69.

اهتَّمت المؤسسة بالجمع بين الأبعاد النظرية، والتطبيقات العملية، وتحقيق التزاوج بين الاستفادة من الخبرات السابقة للمنظمة الدولية، وتقييم أدوارها الأمنية الإقليمية والدولية المعاصرة، فضلًا عن استشراف مستقبل أدائها الأمني. وبناءً على ذلك، قدمت فورد عددًا من المنح لصالح أكاديمية السلام العالمي، التي تقوم بناءً على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة بتدريب الدبلوماسيين، ورجال الجيش على مهام حفظ السلام، وتعمل كمركز فكري لمحاولات فض المنازعات.[١] ومولت فورد منحة للأكاديمية لصالح إجراء حلقات نقاشية حول حفظ السلام وحل المنازعات، بالإضافة إلى عقد ورش عمل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتكررت المنحة في عام ١٩٨٨ لتمكينها من أداء عملها لمدة عامين.[٢]

كما حصلت الأكاديمية على منحة لصالح البدء في برنامج بحثي خاص عن حفظ السلام لدراسة المشاكل المعاصرة لعمليات حفظ السلام، والتقنيات المقترحة في المستقبل لها.[٣] وركَّز برايان آركهارت - الأمين العام المساعد للشئون السياسية الأسبق والباحث المقيم في مؤسسة فورد في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٥) - جزءًا من عمله لصالح هذه القضية.[٤] وقد حصلت الأكاديمية على منحة عام ٢٠٠٠ لدراسة الجهود الدولية لإحلال السلام، وحماية حقوق الإنسان، ودراسة دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.[٥]

وفي الإطار نفسه، قدَّمت فورد منحة إلى برنامج الأمم المتحدة لأبحاث نزع التسلح، ومقره سويسرا، بهدف تمويل عقد مؤتمرات إقليمية في آسيا، وأمريكا اللاتينية حول نزع التسلح، والأمن الإقليمي.[٦] كما دعمت فورد دراسة للبرنامج نفسه حول نزع سلاح الفصائل المنخرطة في

(1) *FFAR*, New York, 1986, p.68.
(2) *FFAR*, New York, 1988, p.136; 1990, p.112.
(3) *The Ford Foundation and the United Nations, op.cit.*, p.13.
(4) *FFAR*, New York, 1989, p. 126.
(5) *FFAR*, New York, 2000, p.109.
(6) *FFAR*, New York, 1991, p.110.

النزاعات الإقليمية.[1] وفي عام ١٩٩٨، قدمت فورد منحة مباشرة للأمم المتحدة لصالح مشروع عن التعاون بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية.[2]

وعلى المستوى التطبيقي، أسهمت فورد في إنشاء وحدة للتعلم داخل قسم عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، للمساهمة في إعادة تعريف مهام حفظ السلام في المنظمة الدولية، وتقويتها.[3] وفي عام ٢٠٠٤، قدَّمت فورد منحة مشروع نماذج النظام العالمي من أجل تنظيم حلقة نقاشية دولية لاستكشاف إمكانية تأسيس قوات دائمة للأمم المتحدة لحفظ السلام.[4] وفي الإطار نفسه، أعطت مؤسسة فورد عام ١٩٨٨ منحة لمركز دراسات أمن الشرق والغرب، لصالح قسمه المتخصص في دراسة مهام حفظ الأمن في التسعينات. وقد قسم هذا القسم بدوره إلى ثلاثة فروع؛ فرع الحد من التسلح، وفرع إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول العسكري، وفرع الفرص المتعددة للتعاون. وخُصصت المنحة تحديدًا للفرع الأخير، الذي ضم عديدًا من صنَّاع القرار، والأساتذة من أوروبا والولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفيتي والصين. وترأس قسم الفرص المتعددة للتعاون برايان آركهارت - الأمين العام المساعد للشئون السياسية الأسبق - الذي استمر منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات باحثًا مقيمًا في مؤسسة فورد. وعالجت المنحة موضوعات الصراعات الإقليمية ومنع الأسلحة والأسباب الاقتصادية لعدم الاستقرار، والأدوار المأمولة من المنظمات الدولية المتعددة في حفظ السلام، وجهود التأكيد على تنفيذ اتفاقيات الحد من التسلح، ومراقبة القرارات البيئية. كما حللت صلاحية اتفاقية الجات، وصندوق النقد الدولي وعددًا من المنظمات الأخرى.[5] وقد

(1) *FFAR*, New York, 1994, pp.68-69.
(2) *FFAR*, New York, 1998, p.81.
(3) *FFAR*, New York, 1995, p.70.
(4) *FFAR*, New York, 2004, p.87.
(5) *FFAR*, New York, 1988, p.137.

تلقـــى المركز دعمًا عامًا لوقفيته عام ١٩٩٩، بلغ ما يقرب من ٣ مليون دولار.[١]

جهود إصلاح الأمم المتحدة: منذ منتصف الثمانينات، أولت مؤسسة فورد قضية تحسين أداء الأمم المتحدة، وجهود الإصلاح السياسي والمالي والإداري في الأمم المتحدة أولوية متقدمة على سلم اهتماماتها. وارتبط هذا الاهتمام بعناية المؤسسة المتزايدة بالأوضاع الدولية، والصراعات والتعاون، وانخراطها المتصاعد في دعم الدراسات الأمنية، والدفاعية، وقضايا السياسة الخارجية الأمريكية، والعالمية، كما ذكرنا سلفًا. وعكس دعم فورد لجهود إصلاح الأمم المتحدة جانبين في إدراكات القائمين عليها؛ الأول مشاركة عديد من الأطراف الدوليين، في حالة عدم الرضا عن أداء المنظمة الدولية، وإخفاقاتها في معالجة عدد من القضايا الإقليمية والدولية، باعتبارها أحد أهم الفاعلين الدوليين. وترجم دعم فورد للجهود الإصلاحية قناعة دولية بضرورة إصلاح الأمم المتحدة، إداريًا وسياسيًا وماليًا. وعبَّر الجانب الثاني عن تحول نوعي في سياسات المؤسسة نحو تمويل المنظمات غير الحكومية، ودعم أدوارها المحلية، والإقليمية، والدولية، كمجموعة جديدة من الفاعلين المؤثرين على مختلف الساحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وأشارت المؤسسة في عديد من تقاريرها إلى أهمية أدوار هؤلاء الفاعلين الجدد في موازنة الأدوار الحكومية، داخليًا وخارجيًا. ومنذ منتصف التسعينات، عدلت المؤسسة برامجها في هذا الاتجاه.[٢]

وبناءً على ذلك، قدَّمت المؤسسة عام ١٩٨٥ منحة لجمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، للبدء في مشروع بحثي كبير حول الإدارة وعملية صنع القرار في الأمم المتحدة، وبحث العوامل السياسية المؤثرة على إدارة السياسات فيها، من أجل تحديد إجراءات إصلاحية سياسية.[٣] وفي العام التالي، حصلت الجمعية على منحة جديدة لصالح

(1) *FFAR*, New York, 1999, p.87.
(2) *FFAR*, New York, 1996, pp.39-44.
(3) *FFAR*, New York, 1985, p.78.

مشروع بحثي حول تحديد المنظمة الدولية لأهدافها، وتوجهاتها الاستراتيجية، أخذًا في الاعتبار كونها منظمة سياسية قد تختلف آراء أعضائها. وكان من الموضوعات المدروسة: التمويل، وزيادة الميزانية، والإدارة الشخصية، والمرتبات، ودور الولايات المتحدة في الإصلاح الإداري للأمم المتحدة.(١)

وفي عام ١٩٨٧، تلقت جمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة منحة لصالح الحوار بين الأمريكيين، والسوفيت حول مستقبل النظام الدولي، والتوجهات طويلة الأمد في العلاقات الأمريكية - السوفيتية.(٢) وقد نُشر تقرير عن هذا المشروع بتمويل من فورد عام ١٩٨٨، بعنوان "رؤية لاحقة: الأمم المتحدة غدًا،" والذي قدم توصيات حول أساليب تجديد المنظمة من الداخل.(٣) وفي عام ١٩٨٩، حصلت الجمعية على منحة جديدة من فورد لاستمرار الحوار مع السوفيت حول الاستخدام الأمثل لآليات الأمم المتحدة، مثل: المساعي الحميدة للأمين العام، وقوات حفظ السلام، ومحكمة العدل الدولية.(٤)

كما بدأت مؤسسة فورد برنامجًا خاصًا، أدارته ذاتيًا، لإجراء عديد من الدراسات حول الجوانب المتعددة في إصلاح الأمم المتحدة، وقام بهذه الدراسات برايان آركهارت - الأمين العام المساعد الأسبق للأمم المتحدة للشئون السياسية - في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٥). كما قدمت فورد منحة لمؤسسة دوج همرشولد السويدية لإجراء دراسة عن إصلاح الأمم المتحدة ونظامها.(٥) وقد تعاونت فورد مع مؤسسة دوج همرشولد لتغطية نفقات إعداد كتاب "عالم في حاجة إلى قيادة: الأمم المتحدة غدًا،" الذي اشترك فيه برايان آركهارت مع إيرسكني تشايلدرز. وقدَّم المؤلفان مجموعة من

(1) *FFAR*, New York, 1986, p.69.
(2) *FFAR*, New York, 1987, p.72.
(3) *FFAR*, New York, 1988, p.136.
(4) *FFAR*, New York, 1989, p.126.
(5) *FFAR*, New York, 1993, p.71.

الاقتراحات لتقوية نظام القيادة في الأمم المتحدة، وجعله أكثر فعالية لمواجهة التحديات الدولية في التسعينات.[١]

وقد كتب برايان آركهارت، بالتعاون مع إيرسكني تشايلدرز أيضًا، عدة كتب أخرى عن عمليات الإصلاح في الأمم المتحدة، مثل كتاب "نحو أمم متحدة أكثر فعالية،" الذي تناول الإصلاحات المقترحة على عملية اختيار ومهام الأمين العام للمنظمة الدولية، بالإضافة إلى تقديم توصيات عن الأساليب المقترحة لتحسين ردود الفعل الدولية تجاه الكوارث الإنسانية.[٢] وكذلك، تعاون المؤلفان في كتاب "تجديد نظام الأمم المتحدة" الذي ناقش النظام المالي والإداري، وعملية اتخاذ القرار، وطرق تنفيذها في الأمم المتحدة، وطرح عديد من المقترحات حول عملية إصلاح الأبعاد المختلفة لهذا النظام.[٣]

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت فورد في تمويل تقرير عن الأمم المتحدة ومصادر تمويلها، قامت به مجموعة بحثية مستقلة ترأسها بول فولكر وشيجورو أوجاتا.[٤] ونشرت المجموعة تقريرًا عام ١٩٩٣، دعت فيه إلى تأسيس صندوق تمويل خاص يوضع تحت تصرف الأمين العام، فضلًا عن زيادة الدعم المقدم لقوات حفظ السلام.[٥]

ومع الاحتفال بالعام الخمسين للأمم المتحدة، استجابت فورد في عام ١٩٩٤ لطلب من الأمين العام د. بطرس غالي لدعم فريق بحثي مستقل من العلماء المتخصصين من كافة أرجاء العالم، لدراسة التحولات

(1) *FFAR*, New York, 1990, p.111; Erskine Childers, with Brian Urquhar, *A World in Need of Leadership: Tomorrow's United Nations* (New York: Ford Foundation; and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1990).

(2) Erskine Childers with Brian Urquhar, *Toward a More Effective United Nations* (New York: Ford Foundation; and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1991).

(3) Erskine Childers with Brian Urquhar, *Renewing The United Nations System* (New York: Ford Foundation, and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1994).

(4) *FFAR*, New York, 1993, p.66.

(5) *The Ford Foundation and the United Nations, op.cit.*, p.14.

التي حدثت منذ نشأة المنظمة الدولية، وإنتاج خطط عملية من أجل رسالة المنظمة، وبنيتها، وعملياتها للعقود القادمة. وأصدرت المجموعة التي ترأسها معين قرشي - رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق - بالإضافة إلى ريتشارد فون وزيزاكير، الرئيس الأسبق لألمانيا الاتحادية، تقريرًا عن "الأمم المتحدة في نصف قرنها الثاني،" تناولت فيه مستقبل نظام الأمم المتحدة، وجهود تقوية وتفعيل أدوارها الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، فضلًا عن محاولات تحسين قيادة المنظمة الدولية ومصادر دخلها.[١] وقد مولت فورد في العام التالي سلسلة من اللقاءات لمناقشة تقرير هذه المجموعة المستقلة.[٢]

وعلى المستوى التطبيقي، سعت فورد لتقييم الأداء العام للآليات المختلفة للمنظمة الدولية في أداء مهامها العالمية، خاصة في حفظ السلام والإغاثة الإنسانية، ومحاولة استشراف مستقبل هذه الآليات، وإمكانات إصلاحها وتعديلها. فقدمت المؤسسة منحة لمعهد أسبين وبرنامجه العدالة والمجتمع، من أجل دراسة مقارنة لمكونات حقوق الإنسان لدى بعثات الأمم المتحدة في هايتي وكمبوديا والسلفادور. واستهدفت الدراسة تقدير جهود المنظمة الدولية المستقبلية في إحراز تسويات سلمية.[٣] كما تلقى هذا البرنامج منحة عام ١٩٩٧ من أجل مؤتمر عن حقوق الإنسان وجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام، ومنحة أخرى لصالح مشروع عن حقوق الإنسان وقوات حفظ السلام في الأمم المتحدة.[٤]

ويلاحظ أن دعم مؤسسة فورد للدراسات عن الأمم المتحدة قد تطور عبر مرحلتين. اهتمت المؤسسة في المرحلة الأولى باستطلاع مدى قبول

(1) *The United Nations in Its Second Half-Century: The Report of the Independent Working Group on the Future of the United Nations* (New York: Ford Foundation, 1995).

(2) *FFAR*, New York, 1995, p.69.

(3) *FFAR*, New York, 1994, p.68.

(4) *FFAR*, New York, 1997, p.87.

الرأي العام العالمي للمنظمة الجديدة، وبالتالي إمكانية استشراف مستقبلها، بجانب تقييم المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مراحل عملها الأولى. وفي المرحلة الثانية، ركزت فورد على رصد وتقييم الأدوار الأمنية للمنظمة الدولية، متلازمةً مع تمويل عديد من الدراسات حول الجهود الإصلاحية للأمم المتحدة. وقد أعطت فورد أولوية للتعامل مع الدور الأمني، والإغاثي للمنظمة الدولية، اتساقًا مع اهتمام المؤسسة المتزايد في التسعينات بدراسة الصراعات الإقليمية والدولية، والدوافع والانعكاسات، خاصة القضايا عابرة الحدود مثل اللاجئين، بجانب اطراد دعم فورد للفاعلين غير الحكوميين في النظام الدولي.

والخلاصة أن مؤسسة فورد، من خلال استثمار تمويلها الضخم وقدرتها على تكييف أهدافها المرحلية وآليات عملها، استطاعت التأثير بصورة ملموسة في دراسات العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، على صعيد الدراسات الأمنية الدولية، ودراسات السياسة الخارجية الأمريكية، ودراسات القانون، والمنظمات الدولية، خاصة جهود إصلاح الأمم المتحدة. فمن جانب، أحدثت نقلة كمية، ونوعية في حقل دراسات الأمن والدفاع، حيث دعمت توسعًا كميًا كبيرًا في إنشاء المراكز البحثية المهتمة بالأمن الأمريكي والدولي، فضلًا عن تدريب عديد من الباحثين المتخصصين في تلك المراكز، وتمويل مشروعاتهم البحثية. ونوعيًا، أضافت المؤسسة عديدًا من القضايا الخلافية والمناطق الجغرافية المهمشة على الأجندة البحثية للدراسات الدفاعية في الولايات المتحدة.

وفي مجال دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، أحدث تركيز مؤسسة فورد على العلاقات الأمريكية الخارجية، بالتكامل مع الاهتمام بدراسات المناطق، نقلة نوعية مهمة في حقل العلاقات الدولية، أثرَت الدراسات الأكاديمية الأمريكية. كما تطرق تمويل مؤسسة فورد إلى عديد من القضايا الخلافية في عملية صنع السياسة الخارجية وإدارتها وآليات

عملها، مثل فلسفة صنع السياسة الخارجية، وطبيعة صانعيها والعلاقات المتبادلة بينهم، وبدائل تنفيذ السياسة الخارجية.

وأخيرًا، حاولت المؤسسة دعم دراسات القانون الدولي في الولايات المتحدة، من خلال تقديم الدعم البنيوي للمدارس القانونية الدولية، وتوفير الدعم الموضوعي للعديد من المشروعات البحثية في قضايا قانونية دولية. وفي إطار المنظمات الدولية، أسهمت فورد في مقاربة عديد من الأبعاد المهمَّشة في التعامل مع الأمم المتحدة. فاهتمت بردود الأفعال الشعبية على المنظمة الدولية الناشئة، وركَّزت على تقييم مؤسساتها المتخصصة كأطر حديثة في النظام الدولي. وفي المرحلة الثانية، ساعدت فورد على دراسة الدور الأمني للأمم المتحدة، وتحديد جوانب الإخفاق والنجاح فيه، تمهيدًا لدعم عديد من الجهود الأكاديمية لإصلاح نظام المنظمة الدولية وآليات عملها.

الفصل الخامس

مؤسسة فورد ودراسات المناطق

- **المبحث الأول: أبعاد واستراتيجيات دعم دراسات المناطق: البعد المؤسسي**
- **المبحث الثاني: أبعاد واستراتيجيات دعم دراسات المناطق: الأبعاد البشرية والمعلوماتية والتفاعل الدولي**
- **المبحث الثالث: القضايا الممولة في مجالات دراسات المناطق**

تمهيد

اهتمام مؤسسة فورد بدراسات المناطق

أولت مؤسسة فورد دراسات المناطق اهتمامًا كبيرًا، جعل إسهامات المؤسسة في دعم هذا الحقل الأكاديمي بالغة الأهمية، وربط تطور دراسات المناطق بدعم المؤسسة لها. ويرجع ذلك لعاملين رئيسيين؛ ضخامة تمويل فورد لتطوير دراسات المناطق، واستمرارية دعم فورد لهذا الحقل بدون انقطاع منذ توسعها الوطني والعالمي.

يتجلى العامل الأول في ضخامة تمويل مؤسسة فورد لتطوير دراسات المناطق. فقد ارتكز الحقل على تمويل فورد - وأسهمت مؤسسة روكفلر في المراحل الباكرة قبل أن توجه جهودها نحو المساعدات الطبية للدول النامية - في بداياته، وعبر مراحل تطوره، حتى استقر التمويل الحكومي لهذا النوع من الدراسات في أوائل السبعينات.(١) يذكر التقرير السنوي للمؤسسة عام ١٩٦٧ أنها قدمت من خلال برنامج "التدريب والبحث الدولي" لتقوية الدراسات الغربية ٢٧٠ مليون دولار على مدار خمسة عشر عامًا، تأسيا بما قامت به كارنيجي، وروكفلر في مراحل باكرة، بهدف مساندة الدراسات الدولية، والمنح الدراسية، والأنشطة التثقيفية الأخرى في الجامعات الأمريكية.(٢)

كما ذكر رئيس المؤسسة في مقدمة تقرير عام ١٩٧٢، أن ميزانية القسم الدولي الخارجية اقتربت من خمسين مليون دولار سنويًا، أي حوالي ربع الميزانية السنوية آنذاك. وبلغ نصيب دعم الدراسات الدولية داخل الولايات المتحدة نحو عشرة ملايين دولار سنويًا، بإجمالي ٣٠٠ مليون دولار

(1) Immanuel Wallerstein, "The Unintended Consequences of Cold War Area Studies" in *The Cold War and The University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) pp.208-209.

(2) McGeorge Bundy, "The President's Review," *FFAR*, New York, 1967, pp.7-8.

على مدار السنوات الثلاثين السابقة من نشاط المؤسسة الوطني والدولي.[١] وأعطى هذا الدعم المالي لفورد ثقلًا متميزًا في التأثير على دراسات المناطق واتجاهاتها، خاصة إذا ما قورن بغياب الدور الحكومي في تمويل دراسات المناطق، حتى فترة متأخرة في الستينات.

ارتبط العامل الثاني باستمرارية تمويل فورد لدراسات المناطق داخل الولايات المتحدة وخارجها، برغم سنوات الصعوبات المالية للمؤسسة والتحولات الجوهرية في برامجها الداخلية، والخارجية. إلا أن تمويل فورد لدراسات المناطق ظَّل - بالإضافة إلى برنامجها الخارجي، أحد ثوابت المؤسسة، واقتصرت التغيرات في هذا الدعم على التحولات في الأولويات من الاهتمام بالدراسات الاقتصادية، أو الأبحاث السياسية، والقانونية إلى التركيز على الجوانب التقنية.

وبرغم أن المؤسسة أعربت، في تقريرها السنوي عام ١٩٦٧، عن رغبتها في الانسحاب من التركيز على دراسات المناطق، والدراسات الدولية، إلا أنها أكدت وجود مجالات لازالت ضعيفة مثل دراسات شرق أوروبا مقارنة بالدراسات الروسية. كما توجد عديد من المشاكل لم تحل بعد، مثل الفقر والمرض.[٢] وأضاف رئيس فورد أن الحكومة الأمريكية لازالت عاجزة عن تقديم الدعم للبرامج المتضمنة في قانون التعليم الدولي لعام ١٩٦٦، وفي المقابل اتجهت المؤسسة نحو تقديم معونات أقل للدراسات الدولية، وأكثر انتقائية لتشجيع الجهود الرائدة، والمتميزة، مما يعتبر مرحلة جديدة، بدون التخلى عن هذا الحقل.[٣] كما ذكر تقرير ١٩٧٠، أنه كان من المتوقع أن يضع هذا القانون الفيدرالي المراكز المتخصصة في الدراسات الدولية على الطريق الصحيح، ولكن هذا لم يحدث مما دفع فورد لمواصلة جهودها في هذا الصدد.[٤] وطبقًا لاستبيان أجراه مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عام

(1) Mc George Bundy, "The President's Review," *FFAR*, New York, 1972, p.vii.
(2) Mc George Bundy, "The President's Review," *FFAR*, New York, 1967, pp.7-8.
(3) *Ibid.*, p.9.
(4) *FFAR*, New York, 1970, p.80.

١٩٧٠ حول دعم دراسة اللغات ودراسات المناطق، قدَّمت فورد منفردة ١٥٪ من تمويل هذه الدراسات في الجامعات الأمريكية.[1]

وخلال الفترة الزمنية الممتدة لنشاط فورد، التي التزمت منذ بواكيرها بالتمويل السخي لدراسات المناطق داخل الولايات المتحدة وخارجها، تنوَّعت استراتيجيات المؤسسة في الدعم، وتعددت الأهداف من وراء ذلك، كما شمل التمويل عديدًا من القضايا المرتبطة بمختلف الحقول العلمية. وتغير تركيز المؤسسة على المناطق المختلفة بصورة متفاوتة خلال سنوات الدعم، وارتبطت هذه التحولات في معظم الأحيان بالأوضاع السياسية الداخلية، والخارجية. على سبيل المثال، أولت فورد اهتمامًا متميزًا للدراسات السوفيتية، ودراسات أوروبا الشرقية في فترة الخمسينات وأوائل الستينات بسبب الحرب الباردة، وتصاعد التأثير السوفيتي في شرق أوروبا، بينما تصاعد التركيز تدريجيًا على الدراسات الآسيوية، ودراسات الشرق الأوسط منذ منتصف الخمسينات. وشجعت حركة الحقوق المدنية داخل الولايات المتحدة مؤسسة فورد في الستينات على تمويل الدراسات الأفريقية التي ارتبطت بدراسات الأفارقة الأمريكيين في الداخل.

وفي نفس الإطار، تنوعت القضايا المدعومة لتناسب المنطقة محل التركيز، والظروف التاريخية المرتبطة بها. فكانت الدراسات التاريخية والثقافية، وحرية التعبير محل الاهتمام في الدراسات السوفيتية والسلافية في الخمسينات، وازداد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية في الدول الآسيوية، خاصة مع بدايات السبعينات. وازداد التركيز على دول أمريكا اللاتينية بعد استقلال معظمها في السبعينات، واتجهت الأنظار نحو دراسات التعاون الاقتصادي، والثقافي معها، خشية استقطاب المعسكر الشيوعي لها. كما ازداد الاهتمام بالقضايا التعليمية في القارة الأفريقية، خاصة منذ منتصف السبعينات لتحسين أوضاع الأفارقة في

(1) Richard Lambert, "Patterns of Funding of Language and Area Studies," *Journal Of Asian Studies,* Vol.30, No.2, February 1971, p.401.

النظم العنصرية بالقارة، وكان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا موضع بحث في القضايا الأمنية، والصراعات الإقليمية منذ أوائل الثمانينات. وفي التسعينات، عاد التركيز لينصب على دول شرق أوروبا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ووجود حالة من الفراغ الأمني، والسياسي. ومع بدايات الألفية الثالثة، طوَّرت فورد برامجها لتركز على القضايا العالمية، مثل حقوق الإنسان، والأقليات، والمجتمع المدني، مما أسقط جانبًا من الحواجز بين دراسات المناطق الخارجية، والدراسات عن الداخل الأمريكي، لتحل محلها القضايا عابرة القارات، وأبعادها في مختلف الثقافات، وآثارها العالمية.

وكان تمويل مؤسسة فورد لدراسات المناطق موجَّهًا نحو تحقيق عدد من الأهداف المرحلية وطويلة الأمد. فمن ناحية أولى، اعتبرت فورد أن التحولات السياسية، والاقتصادية في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رسمت إطارًا جديدًا للدور الأمريكي الخارجي، سواء في العالم الغربي أم غير الغربي. إلا أن المؤسسة ارتأت أن الأمريكيين لايزالون غير مؤهلين للاضطلاع بهذا الدور الخارجي، ولذلك لابد من إعدادهم وتأهيلهم، ومثَّلت دراسات المناطق إطارًا لتدريبهم في هذا الصدد.(١) وكما ذكر تقرير ١٩٥١ في إشارة لأسباب تأسيس فورد لتمويل تقدم التعليم "لابد من استكشاف نوعية التعليم التي تساعد الأمريكيين على الوفاء بمسئولياتهم الجديدة في العالم."(٢)

ومن ناحية أخرى، ذكر التقرير السنوي للمؤسسة عام ١٩٥٥ أن أهم أهداف الأنشطة المتعلقة بالتفاهم الدولي الذي يشمل الأنشطة الداخلية والخارجية لفورد - "الإسهام في دعم السلم، والأمن الدوليين من خلال

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نقص الخبراء الأمريكيين في مناطق العالم المختلفة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انظر مقتطفات من تقرير لجنة أقاليم العالم التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عام ١٩٤٣، في:

Immanuel Wallerstein, *op.cit.*, pp.195-197.

(2) *FFAR*, Detroit, 1951, p.16.

وسائل ملائمة لنشاط المؤسسات الخاصة، ومساعدة الدول النامية على التغلب على انخفاض مستويات المعيشة بها ومعدلات الأمية، وتقليل سوء الفهم والجهل الذي يسود العلاقات بين الجماعات المختلفة بالعالم، ومساعدة الأمريكيين على فهم الثقافات، والحضارات الأخرى سعيًا وراء أداء متميز لدور الولايات المتحدة العالمي."[١] وقد أسهمت المؤسسة، بقوة وفعالية، في برامج التنمية الاقتصادية في عديد من الدول النامية، لصالح تحسين الأوضاع المعيشية في هذه الدول، وجمعت دراسات المناطق بين السعي نحو مساعدة الأمريكيين على فهم الحضارات الأخرى، ومحاولة نشر التفاهم العالمي بين الدول، والثقافات المختلفة.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحثان الأول والثاني الاستراتيجيات التي استخدمتها مؤسسة فورد لدعم دراسات المناطق؛ فيركز الأول على البعد المؤسسي، بينما يُعني الثاني بالأبعاد البشرية والمعلوماتية، والتفاعل الدولي. ويهتم المبحث الثالث بأهم القضايا المرتبطة بعلم السياسة، التي مولت فورد مشروعاتها البحثية حول دراسات المناطق.

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.72.

المبحث الأول

أبعاد واستراتيجيات دعم دراسات المناطق
البعد المؤسسي

دعمت مؤسسة فورد دراسات المناطق في إطار أربعة أبعاد رئيسة؛ المؤسسي والبشري والمعلوماتي والتفاعل الدولي. وفي هذا الصدد، اتبعت المؤسسة أربعة استراتيجيات أساسية هي: تأسيس المراكز البحثية في الجامعات الأمريكية ودعمها، تدريب الكوادر البحثية المؤهلة، إيجاد مادة علمية وقواعد بيانات عن المناطق المختلفة، ودعم التبادل الأكاديمي بين الجامعات الأمريكية، ونظيراتها في الخارج. ويفصل هذا المبحث الاستراتيجية الأولى المرتبطة بالبعد المؤسسي، بينما يفصل المبحث الثاني في الاستراتيجيات الثلاث الأخرى المرتبطة بالأبعاد البشرية والمعلوماتية والتفاعل الدولي.

أولًا: البعد المؤسسي: تأسيس ودعم المراكز البحثية في الجامعات الأمريكية

منذ نشأة دراسات المناطق، حرصت مؤسسة فورد على تمويل تأسيس عديد من المراكز البحثية المتخصصة، وتطويرها، بغية إيجاد أطر مؤسسية للبحث الأكاديمي، والتدريب حول المناطق المختلفة في العالم. وفي المراحل الباكرة، ركَّزت المؤسسة على مساندة مراكز بحثية متخصصة في دراسة مناطق بعينها، قبل أن تنتقل فورد - منذ أوائل الستينات - للبدء في برنامج دعم الدراسات الدولية الذي قدَّم تمويلًا ضخمًا للجامعات الأمريكية، لتطوير الدراسات غير الغربية، والشئون الدولية فيها، وفقًا لخططها التعليمية والبحثية.

مساندة مراكز بحثية متخصصة في مناطق محددة

أسهمت مؤسسة فورد في إنشاء، وتطوير عديد من المراكز البحثية ذات الاهتمام بمناطق جغرافية محددة مثل: الشرق الأوسط، وأفريقيا، وآسيا، والصين، وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الغربية والشرقية. ويرى روبرت بيرمان، أحد أبرز المهتمين بأنشطة المؤسسات الخيرية الأمريكية في الداخل، والخارج، أن مؤسسة فورد تكفلت منفردة بإنشاء عديد من البرامج المهمة لدراسات المناطق، وأنفقت في الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦٣) نحو ستة وعشرين مليون دولار، في صورة منح مباشرة لدعم هذه البرامج، فضلًا عن تمويل تدريس اللغات غير الأوروبية في خمس عشرة جامعة أمريكية كبرى.[١]

١ - دراسات الشرق الأوسط

اهتمت فورد منذ منتصف الخمسينات بدراسات الشرق الأوسط، وعملت على تقوية المراكز البحثية المهتمة بالمنطقة، خاصة مع تزايد الانخراط الأمريكي في شئون هذه الدول. وقد نشأت بعض هذه المراكز خلال الحرب العالمية الثانية، لأغراض استشراقية، أو المساعدة في الخدمات الحربية بتدريب الجنود على اللغات، والثقافات الشرقية.[٢] إلا أن التحول في بنية الدور الأمريكي وأهدافه وآليات عمله في المنطقة، خاصة بعد انسحاب بريطانيا من عديد من مستعمراتها التاريخية هناك، استدعى إحداث تطوير

---

(١) شملت الجامعات المدعومة؛ جامعات بوسطن وكاليفورنيا وشيكاغو وكولومبيا وكورنيل وهارفارد وإنديانا وميتشجان ونورث ويسترن وبنسلفانيا وبرينستون وستانفورد وواشنطن وويسكنسن ويل، انظر:

Peter Johnson and Judith Tucker, "Middle East Studies Network in the United States," *Middle East Research and Information Project Reports, No.38, June 1975, pp. 4-5; Edwaed Berman, The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.10.

(٢) ويلاحظ أن الجيش الأمريكي قد أسهم في تطوير دراسات المناطق خلال الحرب العالمية الثانية، لإيجاد كوادر مدربة للخدمة في مناطق النزاع، لمزيد من التفاصيل انظر:

Immanuel Wallerstein, *op.cit.*, pp.197-200.

في برامج المراكز البحثية المتخصصة في الشرق الأوسط والأدنى في الجامعات الأمريكية. وقد انخرطت المؤسسات الخيرية - روكفلر، وكارنيجي - في دعم دراسات الشرق الأوسط. وبحلول الخمسينات والستينات، أصبحت مؤسسة فورد الداعم الرئيس لهذه الدراسات.[١]

وفي هذا الإطار، قدَّمت مؤسسة فورد منحة لجامعة كولومبيا لصالح تقوية برنامج دراسات الشرق الأدنى والأوسط الذي أصبح فيما بعد من البرامج الرائدة في دراسات الشرق الأوسط.[٢] وفي عام ١٩٥٦، دعمت فورد برنامج دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون. وكان قسم اللغات والآداب الشرقية بالجامعة قد استحدث خلال الحرب العالمية الثانية برنامجًا واسعَ النطاق للقوات المسلحة للتدريب على اللغة العربية والتركية، إلا أن التجربة أثبتت أن تعلُّم اللغة وأساسيات التاريخ غير كافية لفهم الواقع المعاصر الذي يتطلب دراسة الأشكال، والمفاهيم للحكومات المعاصرة والحياة الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ومع زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأدنى، واتساع دائرة دارسي المنطقة من الباحثين الأكاديمين فقط إلى موظفي الحكومة، ورجال الأعمال، حوَّلت جامعة برينستون برنامج اللغات إلى برنامج دراسات الشرق الأدنى في عام ١٩٤٧، ليكون الأول من نوعه في الجامعات الأمريكية.[٣] كما تلقت جمعية دراسات الشرق الأوسط منحة للبحث والتدريب في الشرق الأوسط.[٤]

وخلال الستينات وأوائل السبعينات، شهد دعم المؤسسة للأنشطة العامة للمراكز البحثية المتخصصة في دراسات الشرق الأوسط تراجعًا ملحوظًا، لصالح تمويل مشروعات بحثية مرتبطة بقضايا محددة مثل الصراع العربي - الإسرائيلي. بالإضافة إلى زيادة اهتمام فورد بمناطق أخرى من العالم مثل جنوب شرق آسيا. إلا أن التحولات السياسية

(1) Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*, p.8.
(2) *FFAR*, Detroit, 1953, p.32.
(3) *FFAR*, Detroit, 1956, pp.91-92.
(4) *FFAR*, New York, 1973, p.70.

والاقتصادية الجوهرية في المنطقة، خلال السبعينات، حثَّت المؤسسة على الانتباه مجددًا نحو الشرق الأوسط حيث أعطت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ زخمًا لهذا الاتجاه. مما دفع فورد لتقديم منحة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، لمدة ثلاث سنوات، لإنشاء لجنة لدراسة المجتمعات الإسلامية، وأنشطة الإسلاميين المسلحين، التي أصبحت محل اهتمام منذ بداية الثمانينات. واستهدفت الدراسة تحقيق فهم أعمق لهذه المجتمعات، وأثر الدين عليها. وضمَّت اللجنة عددًا من المتخصصين الأمريكيين، والأجانب في عديد من التخصصات، وموَّلت المنحة عددًا من الحلقات النقاشية، وورش العمل ومنح ما بعد الدكتوراه والنشر، وتحليل السياسة والإسلام في عدد من المجتمعات الإسلامية.[١] كما حصل مركز وودرو ويلسن للباحثين الدوليين على منحة لصالح تطوير برامجه في أفريقيا والشرق الأوسط.[٢]

وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، نحَت فورد منحى الجمع بين دراسة مجتمعات الشرق الأوسط، بجانب الاهتمام بالمواطنين الأمريكيين ذوي الأصول الشرق أوسطية، والبحث في مدى انعكاس خلفياتهم الدينية وثقافاتهم على سلوكياتهم، ودرجة اندماجهم في المجتمع الأمريكي. ولذلك تلقت جامعة نيويورك بالاشتراك مع مجلس مدينة نيويورك، منحة لدراسة الشرق الأوسط والأمريكيين من أصول شرق أوسطية.[٣]

٢ - الدراسات الأفريقية

تزامن اهتمام فورد بالدراسات الأفريقية مع موجة استقلال عديد من دول القارة، ومواجهة هذه الدول تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. فانخرطت فورد، وغيرها من المؤسسات الخيرية الأمريكية، فضلًا عن الحكومة الفيدرالية، في الأبعاد المختلفة من عملية بناء الدول الأفريقية

---

(1) *FFAR*, New York, 1985, p.79.
(2) *FFAR*, New York, 1999, p.87.
(3) *FFAR*, New York, 2000, p.140.

الناشئة. واستلزم الدور الأمريكي، الرسمي وغير الرسمي، وجود أعداد من المتخصصين الأمريكيين المؤهلين لفهم المجتمعات الأفريقية، والتعاطي مع مشكلاتها المتعددة.[١] وقد سعت فورد للإسهام في حركة تأسيس وتطوير مراكز للدراسات الأفريقية في الجامعات الأمريكية الكبرى، متجاهلة دعم معاقل الدراسات الأفريقية في جامعات وكليات السود، رغم عراقة تاريخها وقوتها الأكاديمية. ويذكر ويليام مارتن ومايكل ويست أن المؤسسة، منفردة، مولت حقل الدراسات الأفريقية، خلال الخمسينات، والستينات، والسبعينات، بما يقدر بعشرين مليون دولار، مقارنة بدعم حكومي يقدر بسبعة وستين مليون دولار خلال الفترة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٤.[٢]

في هذا الإطار، شهد حقل الدراسات الأفريقية في الجامعات الكبرى تطورًا ملموسًا في الخمسينات والستينات، ارتبط بإنشاء جمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٥٨ وتأسيس عديد من المراكز البحثية المعنية بالدراسات الأفريقية، فضلًا عن الشروع في نشر عدد من الدوريات الأكاديمية المتخصصة. فحصلت جامعة بوسطن عام ١٩٥٤ على منحة لمدة خمس سنوات لصالح تطوير برنامج الدراسات الأفريقية، وتقديم تدريب متخصص في القضايا الأفريقية المعاصرة، من خلال البحث والتدريس في مجالات علمية متعددة. وخططت الجامعة لتقديم مواد دراسية عن أفريقيا تشمل: الثقافة، والسكان، والاقتصاد، والخصائص السياسية، والمشكلات، خاصة التحول للمدينة، والتصنيع، والتغيير السياسي.[٣] وتلقى البرنامج، الذي يعد من أهم برامج الدراسات الأفريقية، منحة أخرى من فورد عام ١٩٥٩ لتطوير البحث فيه لمدة خمس سنوات. وخدمت المنحة جلب المزيد من

(1) William G. Martin and Michael O. West, "The Ascent, Triumph, and Distribution of the Africanist," (in) William Martin and Michael West (ed.), *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa* (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1999) pp.90-91.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تطور الدراسات الأفريقية في الجامعات السوداء، انظر:

Ibid., pp.85-88.

(3) *FFAR*, Detroit, 1954, p.28.

الباحثين وتحسين المكتبة والأنشطة المختلفة في بوسطن.[١] كما تلقى البرنامج نفسه منحة عام ١٩٦٤ لصالح تقوية الهيئة التدريسية به ودعم المكتبة.[٢]

كما حصل برنامج الدراسات الأفريقية في جامعة نورث ويسترن - الأكبر في الولايات المتحدة إبان الخمسينات - على منحة من فورد عام ١٩٥٥، بلغت قيمتها نحو المليون ونصف المليون دولار، لصالح تقوية وتطوير البرنامج.[٣] وفي عام ١٩٥٧، قدمت فورد عدة منح لجامعات بوسطن وهوارد والمعهد الأفريقي الدولي للبحث والتدريب حول أفريقيا.[٤] وتلقت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس منحة لصالح مركز الدراسات الأفريقية في الجامعة.[٥] كما حصلت جمعية الدراسات الأفريقية على منحة لتغطية نفقات مؤتمريها الأول والثاني،[٦] وقدمت فورد لاحقًا منحًا للجمعية لتقوية أنشطتها.[٧] وموَّلت المؤسسة منحة لجامعة كاليفورنيا في بيركلي للبحث، والنشر عن جنوب أفريقيا.[٨] وحصل صندوق تمويل فيليبز - ستوكس - المؤسسة الخيرية الأمريكية الأقدم نشاطًا في القارة الأفريقية - على منحة من فورد لتمويل حلقاتها النقاشية، وتبادل القيادات في المجتمعات بين الأفارقة الأمريكيين، والأفارقة.[٩]

وشهدت الثمانينات تراجعًا لدعم فورد للدراسات الأفريقية، نتيجة لتحول اهتمام المؤسسة نحو تمويل أنشطة المنظمات المدنية المعنية بالقارة، داخل الولايات المتحدة وخارجها، فضلًا عن تناقص تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على الدول الأفريقية.[١٠] وفي التسعينات، اهتمت فورد

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1959, p.80.
(2) *FFAR*, Detroit, 1964, p.29.
(3) *FFAR*, Detroit, 1955, p.77.
(4) *FFAR*, Detroit, 1957, p.39.
(5) *FFAR*, Detroit, 1959, p.144.
(6) William G. Martin and Michael O. West, *op.cit.*, pp.90.
(7) *FFAR*, Detroit, 1966, p.86.
(8) *FFAR*, New York, 1972, p.66.
(9) *FFAR*, New York, 1972, p.69.
(10) William G. Martin and Michael O. West, op.cit., pp.107-109.

بالتعاون الأمريكي الأفريقي. فقدمت المؤسسة منحة للقمة الوطنية عن أفريقيا لصالح سلسلة من المنتديات المحلية في الولايات المتحدة، وقمة وطنية لإعلام العامة حول العلاقات الأفريقية - الأمريكية،[١] وفي هذا الإطار، سعت المؤسسة لتعميق أواصر العلاقات الأفريقية - الأمريكية مع القارة الأم. فقدَّمت منحة لمنتدى عبر أفريقيا لتقوية بنيته التحتية، بما يضمن إقامة أنشطة تعليمية، وتنظيمية فعالة للسود الأمريكيين المهتمين بسياسات الولايات المتحدة في أفريقيا والكاريبي.[٢]

٣ - الدراسات الآسيوية

أولت مؤسسة فورد الدراسات الآسيوية اهتمامًا كبيرًا وباكرًا، حيث دعمت في عام ١٩٥١ - العام الأول لتوسعها الوطني، والعالمي - إنشاء لجنة مقرها جامعة ستانفورد، برئاسة كارل سبايث - عميد كلية الحقوق في الجامعة الذي حصل على إجازة ليتولى قسم الشئون الدولية في فورد. وكانت مهمة اللجنة بحث المتطلبات اللازمة لدعم الاهتمام بالدراسات الآسيوية في الجامعات الأمريكية.[٣] واستخلصت اللجنة وجود ارتباط قوي بين قدرة الولايات المتحدة على تحسين إدراكها لواقع الدول الآسيوية، فضلًا عن المشاركة في صنع الأحداث في المنطقة، وبين تعميق فهمها لخصائص منطقة آسيا، بالإضافة إلى تواجد عديد من الكوادر المؤهلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.[٤]

وبناءً على ذلك، موَّلت فورد عددًا من برامج الدراسات الآسيوية في الجامعات الأمريكية مثل برنامج جامعة بيركلي لدراسات جنوب وجنوب شرق آسيا، وبرنامج جامعة جونز هوبكنز لدراسات الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا،[٥] وبرنامج جامعة ستانفورد لصالح أنشطة البحث، والتدريس

(1) *FFAR* New York, 1999, p.87.

(2) *FFAR*, New York, 2003, p.70.

(3) *FFAR*, Detroit, 1951, p.13.

(4) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.101.

(5) *FFAR*, Detroit, 1955, p.74.

المرتبطة بدراسات شرق آسيا.[1] وتلقى برنامج جامعة شيكاغو منحة لمدة خمس سنوات عن جنوب آسيا لجلب المزيد من الباحثين، وتطوير المكتبة والنفقات الإدارية. وحصلت جمعية الدراسات الآسيوية على منحة لتوسيع برامجها، وإقامة مؤتمرات للباحثين في الولايات الغربية ووسط الغرب الأمريكي.[2]

وفي عام ١٩٦٢، مولت فورد منحة لجامعة بنسلفانيا لصالح إنشاء ودعم معهد الدراسات الهندية لمدة خمس سنوات، الذي غطى مشروعات وحلقات نقاشية مشتركة بين الباحثين الهنود الأمريكيين، واهتم بدراسة التاريخ، والثقافة، واللغات، والقضايا المعاصرة في الولايات المتحدة والهند.[3] وفي عام ١٩٦٧، حصلت جامعة هارفارد على منحة لتطوير البحث في الدراسات اليابجارية. وتلقت جامعات كولومبيا وهارفارد وبرينستون، وهاواي وواشنطن منحًا لتطوير الدراسات الكورية.[4] وفي عام ١٩٧١، قدمت فورد منحة لبرنامج التجمع الآسيوي للشئون العامة المتنامية، الذي أنشأه روكفلر الثالث عام ١٩٥٦، لدعم التفاهم والوعي العام بآسيا في الولايات المتحدة، من خلال المعارض الآسيوية، وترجمة الأدب، ونشر صحيفة دورية، وتدريس الشئون الآسيوية.[5]

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت فورد في أوائل السبعينات، عدة منح للمراكز البحثية المهتمة بدراسات شرق آسيا، بلغ مجموعها مليونين ونصف المليون دولار. ومن أبرز هذه المراكز، مركزا دراسات شرق آسيا في جامعتي هارفارد وكولومبيا، ومركزا دراسات الصين في جامعتي ميتشجان وبيركلي.[6] وبالرغم من تركيز فورد على الجوانب الاقتصادية في الدراسات الآسيوية، إلا أنها أدركت ضرورة الاهتمام بالعلوم والدراسات الاجتماعية

(1) *FFAR*, Detroit, 1958, p.67.
(2) *FFAR*, Detroit, 1961, p.32.
(3) *FFAR*, Detroit, 1962, p.22.
(4) *FFAR*, New York, 1967, p.60.
(5) *FFAR*, New York, 1971, p.69.
(6) *FFAR*, New York, 1972, p.58.

الأخرى. فقدمت منحة بالتعاون مع مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، بلغت قيمتها مليون ونصف المليون دولار، لإجراء دراسات حول كوريا، واليابان، والحضارة الصينية، والصين المعاصرة.(١)

وكانت الدراسات الآسيوية تواجه منذ أواخر الستينات، مشكلة سيطرة تمويل الجهات الحكومية على المشروعات البحثية، مما ألقى بظلاله حول معايير اختيار الباحثين، والقضايا المدروسة، واستخدامات النتائج البحثية.(٢) وساعدت هذه الأجواء على دعم دور المؤسسات الخيرية - مثل فورد - في تمويل المشروعات البحثية، خاصة الميدانية، في الدول الآسيوية. ويشير ريتشارد لامبرت، أحد أعضاء لجنة تقرير مراجعة اللغات ودراسات المناطق، التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، إلى أن مؤسسة فورد قدَّمت تمويلًا سنويًا، خلال الستينات، بلغ خمسة ملايين وثلاثة أرباع المليون دولار للدراسات الآسيوية وحدها، أي ما يقرب من نصف تمويل مؤسسة فورد لدراسات المناطق مجتمعة.(٣)

وفي السبعينات، واجهت فورد صعوبات مالية جمَّة استدعت جدولة المؤسسة - الممول الرئيس للباحثين في الشئون الآسيوية على مدار خمسة وعشرين عامًا - لبرنامج تقليص تمويلها للدراسات الآسيوية الذي اكتمل بحلول عام ١٩٧٧. كما خولت المؤسسة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، التصرف في الدعم القادم من فورد للدراسات الآسيوية من خلال برامجهما، تخلصًا من الأعباء الإدارية. إلا أنها استطاعت تقديم منحة لجمعية الدراسات الآسيوية، للمساعدة في استشارات حول آسيا، والإعداد لقائمة مكتبية حول الأبحاث

(1) *FFAR*, New York, 1973, p.58.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول قضية التمويل الحكومية للدراسات الآسيوية، انظر:
Gerald Berreman, "Ethics, Responsibilities, and the Funding of Asian Research, *Journal Of Asian Studies,* Vol.30, No.2, February 1971, pp.389-412.

(3) Richard Lambert, op.cit., p.401.

الآسيوية. ودعمت وقفية برنامج جامعة بنسلفانيا الدراسات الإقليمية في جنوب شرق آسيا، لتنضم إلى سبع جامعات حصلت على منح مشابهة عام ١٩٧٥.[١]

وعاودت المؤسسة نشاطها في دعم الدراسات الآسيوية منذ نهاية الثمانينات. فقدمت منحة لجامعة واشنطن لصالح البدء في إنشاء تجمع من الجامعات المهتمة بالدراسات الآسيوية، ضمَّ جامعات واشنطن وأوريجون وبريتش كولومبيا. وأطلق على هذا التجمع مركز شمال الغرب الأمريكي لدراسات جنوب شرق آسيا، واستهدف دعم إدخال مقررات عن الشرق لطلاب مرحلة البكالوريوس.[٢] كما تلقت جامعة بنسلفانيا منحة لصالح مركز الدراسات المتقدمة حول الهند،[٣] وتلقت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس منحة للبحث، والتدريس في مركز دراسات جنوب شرق آسيا بالجامعة.[٤] وحصلت كلية لويس وكلارك على منحة لبرنامج عن الدراسات الآسيوية، وتلقى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية منحة لصالح ورشتي عمل عن جنوب شرق آسيا. وأخيرًا، قدمت فورد تمويلًا لجامعة واشنطن لكتابة تقرير عن حالة الدراسات حول جنوب شرق آسيا في الولايات المتحدة.[٥]

٤ - الدراسات الصينية

ركَّزت مؤسسة فورد على الدراسات الصينية بصورة خاصة، استنادًا إلى خصوصية الصين، كقوة إقليمية آسيوية وعالمية كبرى تمرَّدت على النفوذ الشيوعي السوفيتي، إلا أنها ظلَّت إشتراكية التوجه، رافضة الدخول في المعسكر الليبرالي الرأسمالي الغربي، فضلًا عن ثقلها السكاني والاقتصادي.[٦] فقدمت فورد في الخمسينات عددًا من المنح لتشجيع التوسع في الدراسات الصينية في الجامعات الأمريكية. فحصلت جامعتا

(1) *FFAR*, New York, 1977, p.35.
(2) *FFAR*, New York, 1987, p.56.
(3) *FFAR*, New York, 994, p.56.
(4) *FFAR*, New York, 2000, p.139.
(5) *Ibid.*, p.141.
(6) Immanuel Wallerstein, op.cit., p.201.

شيكاغو وستانفورد على منحتين للحفاظ على برنامجي التدريب في الصين لديهما، وتقديم بعض المقررات المرتبطة بالصين، خاصة اللغة الصينية.[١] كما تلقت جامعة بيركلي منحة لدعم برنامج متقدم للبحث والتدريب عن الصين الحديثة.[٢]

وفي عام ١٩٥٨ موَّلت فورد منحة لجامعة كورنيل لصالح دراسات جنوب شرق آسيا، والدراسات الصينية، والتدريب على اللغة الصينية. وذهب جزء منها لصالح وقفية تمول منصب أستاذية جديد، ومساندة المنح الدراسية المتعلقة بدول جنوب شرق آسيا لمدة خمسة أعوام. وذهب الباقي لتعيين متخصص في الدراسات الصينية، والعلوم الاجتماعية.[٣] وقدمت فورد دعمًا للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، ولجنته عن دراسة الحضارة الصينية، لصالح أبحاث ما قبل الدكتوراه التي تركز على الصين قبل عام ١٩١١.[٤] وفي عام ١٩٦٧ حصلت جامعات بيركلي، وهارفارد وميتشجان، وكورنيل، وكولومبيا على منح من فورد، بلغت قيمتها خمسة ملايين دولار، لدعم الفهم الغربي للدراسات الصينية، والتدريب لإعداد متخصصين في الصين.[٥] وفي الثمانينات، قدمت فورد منحة لبرنامج أنشئ عام ١٩٨٤، بمساعدة فورد وصندوق تمويل الأخوة روكفلر، لصالح معهد التعليم الدولي، استهدف تقوية المراكز البحثية الصينية المتخصصة في السياسة الخارجية للتواصل مع الغرب، وتبادل الباحثين من الصين مع نظرائهم من الولايات المتحدة، مما أسهم في" زيادة معدلات ومستويات الكفاءة للباحثين الصينيين ومنشوراتهم حول العلاقات الدولية."[٦]

٥ - دراسات أمريكا اللاتينية

برغم التأخر النسبي في اهتمام فورد بدراسات أمريكا اللاتينية، إلا أن

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.73.
(2) *FFAR*, Detroit, 1957, p.39.
(3) *FFAR*, Detroit, 1958, p.67.
(4) *FFAR*, New York, 1977, p.35.
(5) *FFAR*, New York, 1967, p.60.
(6) *FFAR*, New York, 1986, p.71.

تركيز المؤسسة عليها شهد تزايدًا مطردًا بعد استقلال معظم دول القارة، بحلول منتصف الستينات. فتلقت جامعات فلوريدا ونيومكسيكو وويسكنسن وستانفورد وتولن منحًا من فورد للاهتمام بدراسات أمريكا اللاتينية والبحث والتدريب في شئونها.[١] وحصل مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية على منحة من فورد لصالح برنامج واسع في دراسات أمريكا اللاتينية، للتركيز على البحث، والدراسات الميدانية المشتركة أو التدريس والعمل في مؤسسات الحكومات الأمريكية.[٢] وتلقى مجلس التعليم العالي في الجمهوريات الأمريكية - وهو تجمع للدراسة والنقاش بين قيادات الجامعات الأمريكية الشمالية والجنوبية - منحة لدعم تعليم العلوم، وأبحاث العلوم السياسية. كما حصل مركزالبحث بين الأمريكتين على منحة لعقد لقاءات، ودراسات بين رجال الأعمال، والصحفيين، والمتخصصين في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، خصَّصت فورد منحة لصالح جمعية دراسات أمريكا اللاتينية التي أنشئت في نيويورك، للتخطيط لدراسات المناطق وتطوير موارد للباحثين. وفي الإطار نفسه، تلقى مركز دراسات أمريكا اللاتينية في جامعة فاندربيلت منحة لدعم أنشطته العامة.[٣]

وفي السبعينات والثمانينات، اتجهت فورد نحو تمويل المشروعات البحثية المرتبطة بعديد من قضايا التعاون الاقتصادي، والثقافي، والسياسي، بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، بينما تراجع التمويل الرأسمالي المرتبط بالتأسيس والدعم العام للمراكز البحثية لدراسات أمريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٩٧، حصل مركز وودرو ويلسن للباحثين الدوليين على منحة لدعم البحث والأنشطة المتعلقة بأمريكا اللاتينية.[٤]

٦ - دراسات روسيا/الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية

دعمت مؤسسة فورد في الخمسينات دراسات روسيا/الاتحاد السوفيتي

(1) *FFAR*, Detroit, 1965, p.44.
(2) *FFAR*, New York, 1969, p.72.
(3) *FFAR*, New York, 1967, p.59.
(4) *FFAR*, New York, 1997, p.92.

وأوروبا الشرقية من خلال إنشاء صندوق تمويل أوروبا الشرقية الذي ركَّز في سنوات عمله الأربع (١٩٥١ - ١٩٥٤) على الموضوعات الثقافية، والترجمة، ونشر أعمال ودراسات الكتَّاب الفارين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وحاولت المؤسسة توفير الكثير من المواد التثقيفية عن مجتمعات هذه الدول، بحيث تصبح هناك إمكانية لتطوير دراساتها لاحقًا، خاصة مع الصعوبة الجمَّة في القيام بأبحاث ميدانية أو مشتركة مع الجامعات بها نظرًا للاعتبارات السياسية.

وبناءً على ذلك، قدمت فورد عددًا محدودًا من المنح لصالح مراكز الدراسات الروسية، كان أهمها منحتين لصالح الدراسات الروسية، الأولى للمعهد الروسي في جامعة كولومبيا، والأخرى لمركز الأبحاث الروسية في جامعة هارفارد. وكان المركزان، من أهم مراكز الدراسات السوفيتية، ودربا معًا مئات المتخصصين في الدراسات السوفيتية، بجانب قيامهما بعديد من الأبحاث العلمية.[١] إلا أن المؤسسة، بالرغم من تقليص دعمها لبرامج الدراسات الدولية في الولايات المتحدة، قدمت نصف مليون دولار وقفية مشتركة للمركزين، بشرط قدرتهما على جمع تمويل مماثل خلال فترة زمنية محَّددة.[٢]

وفي السبعينات، تلقى معهد دراسات أوروبا الوسطى في جامعة كولومبيا منحة للبحث والتدريب.[٣] وحصلت الجمعية الأمريكية لتطوير الدراسات السلافية على منحة لعقد مؤتمرات، وإجراء أبحاث والنشر. وقدمت فورد منحة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، لدعم أبحاث ما بعد الدكتوراه حول الدراسات السلافية.[٤] وقدمت المؤسسة عددًا من المنح المؤقتة لمراكز بحثية مثل برنامج قضايا القوميات السلافية في جامعة كولومبيا.[٥]

(1) *FFAR*, New York, 1970, p.80.
(2) *FFAR*, New York, 1976, p.57.
(3) *FFAR*, New York, 1970, p.81.
(4) *FFAR*, New York, 1972, p.74.
(5) *FFAR*, New York, 1973, p.74.

ومنذ منتصف الثمانينات انتعشت دراسات أوروبا الشرقية، حيث تزايد الاهتمام بشرق أوروبا بعد التقارب بين شقي ألمانيا. فقدمت فورد منحة للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة لصالح جزء من دعم وظائف أساتذة في دراسات أوروبا الشرقية، وحصل معهد أسبين للدراسات الإنسانية على منحة لعقد مؤتمر حول أوروبا الشرقية حضره عديد من رجال الكونجرس والباحثون، والقيادات الأوروبية.[١] وتلقت جامعة هارفارد منحة لتوسيع البحث، والتدريب حول أوروبا الشرقية، والوسطى في برنامج الدراسات الأوروبية بها.[٢] ومولت فورد منحة لجامعة دوك لصالح تمكين أعضاء ورش العمل من الأساتذة من البحث حول أقاليم الاتحاد السوفيتي، بحيث اجتذبت ورش العمل أساتذة من خمس عشرة جامعة، وهو من البرامج الرائدة في دراسة تاريخ هذه الأقاليم وثقافاتها. وحصل المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، بالاشتراك مع المفوضية الألمانية - الأمريكية للتعاون الدولي، على منحة لتمويل أبحاث مشتركة بين الباحثين الأمريكيين ونظرائهم في ألمانيا الديمقراطية السابقة.[٣] ودعمت فورد وقفية معهد الشرق والغرب بمنحة قدرها ثلاثة ملايين دولار.[٤]

٧ - دراسات أوروبا الغربية

تميز دعم فورد لدراسات أوروبا الغربية بالمحدودية، مقارنةً بتمويل المؤسسة لدراسات متخصصة في مناطق أخرى من العالم. ويرجع ذلك إلى تغلغل الدراسات الأوروبية الغربية في عديد من الحقول العلمية في الجامعات الأمريكية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الحضارة الغربية الممتدة على جانبي الأطلنطي.[٥] وبالتالي لم تتطلب دراسات أوروبا الغربية تأسيس مراكز بحثية متخصصة، وتلقي تمويلًا منفردًا إلا في حالات محدودة، حيث كانت بالفعل مدمجة في البنية الأكاديمية الأمريكية.

---

(1) *FFAR*, New York, 1987, p.73.
(2) *FFAR*, New York, 1990, p.112.
(3) *FFAR*, New York, 1991, pp.120-121.
(4) *FFAR*, New York, 1999, p.87.
(5) Immanuel Wallerstein, *op.cit.*, p.200.

واقتصرت حالات دعم فورد لدراسات أوروبا الغربية على مشروعات بحثية بعينها، سيرد ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل، فضلًا عن عدد من المراكز البحثية المحدودة. فحصلت جامعة هارفارد على منحة لصالح عقد عدد من الحلقات النقاشية والدراسات الميدانية للدراسات العليا عن غرب أوروبا، ومواصلة برنامجها البحثي عن ألمانيا المعاصرة.[١] كما تلقت جامعة كورنيل التي بها لجنة متعددة الأقسام منحة لدراسة وتدريس مواد عن أوروبا. وشمل المشروع البحثي دراسة، وتحليل الشركات متعددة الجنسيات، والعلاقة بين التحول الاقتصادي، والاجتماعي الأوروبي والسلوك السياسي. وقدمت فورد منحة لمجلس الدراسات الأوروبية في جامعة بتسبرج لتمكينه من تطوير التدريب في الدراسات العليا، وتسهيل البحث في العلوم الاجتماعية، والشئون الأوروبية.[٢] كما قدمت فورد منحًا مؤقتة لعدد من المراكز البحثية المهتمة بدراسات غرب أوروبا، خاصة برنامجي جامعتي جونز هوبكنز وميتشجان عن دراسات أوروبا الغربية.[٣]

برنامج دعم الدراسات الدولية

اهتمت فورد بدعم الدراسات الدولية التي تهتم بالبحث، والتدريب في الشئون الدولية، بشكل عام. وبالإضافة إلى دعم دراسات المناطق، وتمويل المراكز المتخصصة فيها، قدَّمت فورد دعمًا سخيًا للدراسات الدولية. وفي الستينات، أضافت المؤسسة تمويلها للدراسات الدولية إلى دعم دراسات المناطق، بحيث يُسمح للجامعات بتوزيع المنح المقدمة بين الدراسات الدولية من جهة، ودراسات المناطق، وأقاليمها المختلفة من جهة أخرى، تبعًا لخطط التطوير والمشروعات البحثية في الجامعات الممنوحة.

وفي إطار الدراسات الدولية، قدمت فورد منحة عام ١٩٥٦ لجامعة كولومبيا لمساعدة برنامجها للتدريب والبحث المتقدم في الشئون الدولية

(1) *FFAR*, New York, 1969, p.76.
(2) *FFAR*, New York, 1970, p.81.
(3) *FFAR*, New York, 1973, p.74.

ومواصلة البحث لمدة عشر سنوات. وتبرز أهمية جامعة كولومبيا لقدرتها على تدريب أعداد كبيرة من المتخصصين في الشئون الدولية، بحكم ما لديها من المراكز المتخصصة. على سبيل المثال، كلية الشئون الدولية، والمعهد الروسي، والمعهد الأوربي، ومعهد شرق آسيا، ومعهد الشرق الأدنى والأوسط.(١)

كما أعطت فورد منحة لجامعة هارفارد، خُصص نصفها لصالح مركز الشئون الدولية الذي يسعى للمزاوجة بين البحث في القضايا، والمشكلات الدولية، وإجراء دراسات لصالح المتخصصين في القضايا الدولية من القيادات الرسمية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وذهب جزء من هذا المخصص لصالح وقفية داخل المركز لتمويل منصبين لاثنين من الأساتذة، والباقي لتمكين قيادات من الدول النامية للدراسة في كلية الإدارة المحلية في هارفارد. وخُصص الجزء الثاني من المنحة لصالح برنامجين في الدراسات الآسيوية؛ الأول عن دراسة الاقتصاد الصيني الذي سبق أن دعمته فورد من قبل. وكان البرنامج الثاني تجريبيًا لتمكين المتخصصين في مجال دراسات شرق آسيا من قضاء عام في مرحلة الدراسات العليا، في مركز دراسات شرق آسيا بجامعة هارفارد.(٢)

وفي عام ١٩٥٨، قدَّمت فورد ما يقرب من نصف مليون دولار كمنح لإحدى عشرة مؤسسة تعليمية في خمس ولايات أمريكية، لتحسين أوضاع الدراسات غير الغربية، وتقليل عدم التوازن مع الدراسات الغربية. وركزت المنح على تقديم الدراسات غير الغربية للمناهج الدراسية، وتدريب المحاضرين عليها، وإيجاد مادة دراسية متميزة، وقامت الجامعات الممولة بعقد عدد من الحلقات النقاشية للمتخصصين في الدول الأجنبية.(٣)

وتميزت الستينات ببدء فورد برنامجًا لدعم الدراسات الدولية، وغير

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1956, p.96.
(2) *FFAR*, Detroit, 1958, p.66.
(3) *FFAR*, Detroit, 1959, pp.66-67.

الغربية، الذي قدمت من خلاله عديدًا من المنح الضخمة لصالح التوسع في دراسات المناطق غير الغربية، مما يمكنها من الاستمرار لمدة أطول وبشكل تنافسي مع الدراسات في الحقول الأخرى، وكذلك تطوير الدراسات العليا والمهنية بها. ووفرت هذه المنح الفرصة للجامعات للتخطيط لتطوير منظم لحقل الدراسات غير الغربية، وحرية استخدام المال لتقديم أقصى إسهام لها في الدراسات غير الغربية. ووفرت هذه المنح تمويلًا لمدة عشر سنوات للدراسات غير الغربية، ولمدة خمس سنوات للدراسات في الشئون الدولية. كما قدمت فورد عددًا من المنح المتوسطة لدعم تدريس الدراسات غير الغربية في مرحلة التعليم الجامعي في عديد من الكليات الأمريكية.[١] وبينما كان هدف المنح الطويلة تحقيق تطوير شامل للاهتمامات الدولية للجامعات، اكتفت المنح قصيرة الأجل بتمويل أغراض بحثية تجريبية أو تطويرية محددة.[٢]

ففي عام ١٩٦٠، تلقت جامعة كولومبيا منحة مقدارها خمسة ملايين ونصف المليون. خُصصت ثلاثة ملايين ونصف المليون منها لمركز دراسات شرق أوروبا الذي كان يعد من أهم مصادر الدرجات العلمية عن الاتحاد السوفيتي، لصالح تقوية البرامج البحثية والتدريبية الموجودة بالفعل، لمدة عشر سنوات، عن الاتحاد السوفيتي، وشرق أوروبا، والشرق الأدنى والأوسط. كما خطط للتوسع في الدراسات الأفريقية وجنوب آسيا، بالإضافة إلى تقديم المزيد من المنح الدراسية، وحوالي ثمانية مناصب للأستاذية. وذهب المليونان المتبقيان لدعم الدراسات الدولية على مدى خمسة أعوام، في المراكز البحثية والأقسام العلمية بالجامعة. وتلقت جامعة هارفارد منحة قيمتها خمسة ملايين ونصف المليون دولار، خصصت منها ثلاثة ملايين لصالح دعم الدراسات غير الغربية لمدة عشر سنوات، وشملت تقديم وقفية لمنصب أستاذين في برنامجي الدراسات الشرق أوسطية وشرق آسيا، فضلًا عن دعم الأبحاث والأنشطة

(1) *FFAR*, Detroit, 1960, pp.67-69.
(2) *FFAR*, Detroit, 1961, p.20.

المختلفة. وذهب المبلغ المتبقي لمساندة الدراسات الدولية في مراحل الدراسات العليا بأقسام ومراكز الجامعة المختلفة.[١]

وتلقت جامعة كاليفورنيا، التي قام فرعاها في بيركلي ولوس أنجلوس، بعديد من البرامج المتميزة في الدراسات الخارجية والدولية، منحة قيمتها أربعة ملايين دولار. وتم توجيه ثلاثة أرباعها، على مدار عشر سنوات، لدعم البرامج الموجودة عن أفريقيا والشرق الأدنى وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، والاتحاد السوفيتي، وشرق أوروبا في فرعي الجامعة. وخصص الربع الباقي لصالح دعم طلاب الدراسات العليا في الدراسات الدولية والأنشطة البحثية الأخرى لمدة خمس سنوات. وحصلت جامعة جونز هوبكنز وكلية الدراسات الدولية المتقدمة على ثلاثة ملايين دولار، لصالح تطوير الجامعة لبرامجها، لمدة عشر سنوات، بما في ذلك تحسين رواتب الأساتذة ومنح التدريب، وتطوير المكتبة، والنشر، وإنشاء مبانٍ جديدة.[٢]

وفي عام ١٩٦١ تلقت جامعة شيكاغو - التي يهتم عديد من أساتذتها بالدراسات غير الغربية وتحوي مكتبة متميزة حول الموضوعات الدولية - أربعة ملايين ونصف المليون دولار، معظمها لصالح برامجها عن دراسات جنوب، وجنوب شرق آسيا، والدراسات الروسية، والسلافية، والشرق الأقصى، لمدة عشر سنوات. وذهب الباقي لدعم الدراسات الدولية، بما في ذلك التعليم المقارن وبرامج دراسات الشرق الأدنى، وأفريقيا، وتدريس اللغات. وحصلت جامعة ميتشجان على ثلاثة ملايين دولار لدعم برامجها عن الصين واليابان والشرق الأوسط والأدنى، لمدة عشر سنوات. وذهب جزء من المنحة لصالح مركز أبحاث فض المنازعات الذي يتعامل مع قضايا الحد من التسلح والجوانب النفسية للقوميات المختلفة، والدراسات الروسية وجنوب وجنوب شرق آسيا، والتنمية الاقتصادية، والقانون الدولي، والأعمال الاقتصادية.[٣]

---

(1) *FFAR*, Detroit,1960, pp.67-68.

(2) *Ibid.*, pp.68-69.

(3) *FFAR*, Detroit, 1961, p.21.

وتلقت جامعة يل ثلاثة ملايين دولار لتطبيق برنامج لتطوير الدراسات الدولية بها على مدار عشر سنوات، وخصص معظم المنحة لصالح برامجها الثلاثة الكبرى عن روسيا، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا. وذهب الجزء الباقي لتمويل برامج، واهتمامات عن العلاقات الدولية، ودراسات القانون الدولي، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وحصلت جامعة برينستون على منحة مقدارها مليونان ونصف المليون دولار، لتطوير أنشطتها الدولية على مدار عشر سنوات، بما في ذلك الدراسات الآسيوية، والشرق الأدنى، والدراسات عبر الفروع في العلوم الاجتماعية والإنسانيات المرتبطة بأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا. بالإضافة إلى تمويل أبحاث مركز الدراسات الدولية عن القضايا الكبرى في السياسة الخارجية.[١]

وحصلت جامعة إنديانا على منحة تقترب من المليونين ونصف المليون دولار، لدعم برامجها عن الدراسات الروسية، وشرق أوروبا والدراسات الآسيوية، لمدة عشر سنوات، وتمويل برامجها عن العلاقات الدولية والدراسات الدولية الأخرى، لمدة خمس سنوات. وقد اهتمت الجامعة بإدخال الدراسات الدولية في التعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي في الولاية، فضلًا عن برامجها الأكاديمية. وذهب عدد من المنح الأقل لعدة جامعات أخرى؛ فتلقت جامعة واشنطن مليوني دولار لصالح دراساتها عن الصين، واليابان، والاتحاد السوفيتي، وتلقت جامعة نورث ويسترن مليون ونصف المليون لصالح دعم الدراسات الأفريقية، والفروع العلمية المرتبطة بها في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وتلقت جامعة بنسلفانيا مليون دولار لتمويل دراسات جنوب شرق آسيا، وتلقت جامعة نوتردام ربع مليون دولار لصالح الدراسات السوفيتية وشرق أوروبا.[٢]

(1) *Idem.*
(2) *Idem.*

وفي عام ١٩٦٢ حصلت جامعة كورنيل على ثلاثة ملايين وربع المليون، وتلقت جامعة ويسكنسن مليون دولار لتقوية الدراسات الدولية، وغير الغربية، خاصة التطور الحضري في الدول النامية، بالإضافة إلى الاهتمام بعديد من الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفيتي. وتلقت جامعة ديوك ما يقرب من نصف مليون دولار لدعم دراسات جنوب، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وتنظيم برنامج صيفي لتطبيقات الدراسات الدولية في جامعات جنوب الولايات المتحدة.[١]

وفي عام ١٩٦٣ تلقت جامعات واشنطن وكنساس وأوريجون منحًا لتقوية برامجها عن الدراسات الخارجية، وزيادة أعضاء هيئة التدريس بها.[٢] وفي عام ١٩٦٤ حصلت جامعات ولاية ميتشجان وإلينوي ومينسوتا وبيتسبرج على منح مشابهة لدعم الدراسات الدولية بها، والجوانب الدولية في الدراسات العليا والمتخصصة. واستُخدمت المنح لتعزيز دراسة اللغات والبرامج العليا في العلوم الاجتماعية في المجالات الدولية. وقدَّمت فورد لجامعة هارفارد منحة كبيرة - مقدارها اثنا عشر مليون ونصف المليون دولار - لصالح إنشاء وقفية لرواتب الأساتذة، وتشييد مبنى للدراسات الدولية، والتدريب على الشئون الدولية، والبحث في السياسة الخارجية، والقانون، والإدارة المحلية، والتعليم، والاقتصاد، والحكومات. وتلقت جامعة كولومبيا منحة قيمتها أحد عشر مليون دولار، لدعم الدراسات الدولية، والتعليم، والحقوق والصحافة. وخصصت فورد منحة لجامعة كاليفورنيا - بفرعيها بيركلي ولوس أنجلوس - للمساعدة في التدريب الدولي في المجالات المتخصصة، مع التركيز في بيركلي على دراسة المجتمعات الشيوعية، وفي لوس أنجلوس على الدراسات المقارنة في الفنون، واللغات، والقضايا السياسية،

(1) *FFAR*, Detroit, 1962, p.21.
(2) *FFAR*, Detroit, 1963, p.29.

والاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. وحصلت جامعات نورث ويسترن ونوتردام وديوك على منح لدعم الدراسات الدولية، والمساعدة في برامج دراسات المناطق والأبحاث في الدراسات العليا والمتخصصة.(١)

بالإضافة إلى ذلك، واصلت فورد تمويلها لتقوية دراسات المناطق والدراسات غير الغربية في مراحل التعليم الجامعي، من خلال تقديم منح لما يزيد على ١٣٥ كلية خلال ست سنوات.(٢) فتلقى اتحاد كليات منطقة وسط الغرب الأمريكي منحة من فورد لتمكين أساتذة من جامعاتها العشر من الدراسة في الجامعات الكبرى في مراكز الدراسات غير الغربية والسفر للخارج، وتبادل المتخصصين في تلك الدراسات في ولايات إلينوي، وأيوا ومينسوتا، وويسكنسن.(٣)

وفي عام ١٩٦٦، استمرت فورد في برنامجها لدعم الدراسات غير الغربية في الجامعات، والكليات الأمريكية. فحصلت جامعة شيكاغو على حوالي ثمانية ملايين ونصف المليون دولار لإنشاء معهد الدراسات الدولية لرعاية برامجها الدولية. وبدء تجارب للأبحاث عبر الأقسام العلمية المختلفة، وكذلك التدريب. وأقامت حلقات نقاشية لموظفي الحكومة العاملين في الخارج، وكوَّنت وقفية لصالح ١٥ أستاذًا، وبدأت تأسيس مبنى لجمع برامجها الدولية المتعددة. كما قدمت فورد منحة لمعهد ماسوشيستس للتكنولوجيا قيمتها ثمانية ملايين دولار، لإضافة سبعة أساتذة لدعم برنامجها الدولي، وقامت بمحاولات للربط بين البحث، والتدريس بأنشطتها الدولية المتزايدة في مجالات العلوم والتقنية، بما في ذلك التعاون مع جهات أجنبية، من خلال مركز الدراسات الدولية بالجامعة.(٤)

وتلقت جامعة يل منحة، حوالي ستة ملايين دولار؛ لتكوين تجمع

(1) *FFAR*, Detroit, 1964, p.29.
(2) *FFAR*, Detroit, 1965, p.34.
(3) *Idem*.
(4) *FFAR*, Detroit, 1966, p.19.

للدراسات الدولية، للحصول على التمويل للبحث، والتدريس، والتدريب ومساعدة الحاصلين على الدكتوراة، كما أضافت الجامعة ثمانية مناصب لأساتذة في حقل العلاقات الدولية، والتاريخ، والحكومات المقارنة، وغرب أوروبا، ودراسات أمريكا اللاتينية، والقضايا القانونية الدولية. ومولت فورد منحة لجامعة ميتشجان، قيمتها أربعة ملايين دولار، لدعم برنامجها عن دراسات المناطق والدراسات الدولية، والبدء في برنامج للدراسات الدولية تابع لكلية التربية، ومساندة مركزها حول حل المنازعات، والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تلقت جامعة إنديانا ثلاثة ملايين دولار لتطوير الدراسات الدولية بها. وخُصصت منحة لجامعة ويسكنسن لدراسة التحول السياسي، والنمو الاقتصادي، وتطوير الدول النامية.[١] وحصلت جامعتا ديوك وكارولينا الشمالية على منحة لصالح برنامج تعاوني بينهما لتقوية الدراسات غير الغربية في كليات الجنوب، وكان البرنامج يشمل منحًا دراسية للجامعات المتعاونة. كما دعمت فورد كلًا من جامعة ستانفورد، وجامعة كورنيل، بمبلغ ستة ملايين دولار لدعم الدراسات الدولية بهما.[٢]

وفي عام ١٩٧١، قدمت فورد عددًا من المنح لمساعدة الجامعات على تحسين الدراسات الدولية بعد شح الدعم الفيدرالي، وشملت هذه الجامعات: بيركلي، وشيكاغو، وميتشجان، وبتسبرج، وواشنطن، وويسكنسن. وركزت المنح - التي بلغ مجموعها ستة ملايين دولار - على دعم البحث والمنح الدراسية في مناطق جنوب، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.[٣] وفي التسعينات، قدمت فورد منحة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، لصالح الربط بين البرامج الدولية داخل الولايات المتحدة وخارجها، من خلال تقديم منح لدراسة الدكتوراه، وإقامة ورش عمل صيفية عن المناهج

(1) *Ibid.*, p.22.

(2) *FFAR*, New York, 1967, p.36.

(3) *FFAR*, New York, 1971, p.89.

وشبكات الاتصالات.[١] كما خصَّصت فورد عددًا من المنح عام ١٩٩٥ لدراسة بعض أقاليم الاتحاد السوفيتي السابق، والدراسات الأفريقية والدراسات البنغالية، وتطوير التبادل بين جامعات أمريكا اللاتينية والمراكز البحثية المهتمة بهذه الدول في الولايات المتحدة.[٢]

وعلى صعيد الربط بين الدراسات الدولية الأكاديمية، وتطبيقاتها في دول العالم النامي، دعمت فورد عام ١٩٦١ تقرير لجنة الجامعة، والشئون العالمية الذي حثَّت اللجنة القائمة عليه الجامعات الأمريكية على زيادة أنشطتها الدولية، وتضمَّن التقرير عددًا من الإجراءات لتوسيع الأنشطة الدولية للجامعات، والحكومة الفيدرالية، والمؤسسات الخيرية، لمساعدة الدول النامية على تحسين أدائها الجامعي، والتعليمي. وفي هذا الإطار، اقترحت اللجنة التخطيط لوكالة جديدة لتقوية التعليم حول الشئون الدولية في الجامعات الأمريكية، واستجابت فورد لهذا الاقتراح بتعيين لجنة من المتخصصين في التعليم للقيام بهذه المهمة.[٣] وبالفعل قدمت فورد في العام التالي منحة قدرها مليوني دولار لإنشاء وكالة وطنية بعنوان "التعليم والشئون العالمية،" لزيادة المبادرة، والفعالية للجامعات الأمريكية في الحقل الدولي، والعمل على تقوية أداء البلاد في العلاقات الدولية، وبناء موارد تعليمية لدعم البحث في مشكلات العالم النامي.[٤] وفي عام ١٩٦٦، تلقت الوكالة منحة من فورد مقدارها ثلاثة ملايين دولار لمدة ست سنوات لإجراء دراسات حول العلاقة بين الجامعات، والعمل الدولي لوزارة التعليم الأمريكية ووكالة التنمية الدولية، ومشاكل الطلاب الأجانب مثل: الاختيار والتقييم.[٥]

والشاهد أن مؤسسة فورد في دعمها لتأسيس مراكز دراسات المناطق،

(1) *FFAR*, New York, 1991, p.92.
(2) *FFAR*, New York, 1995, p.56.
(3) *FFAR*, Detroit, 1961, p.20.
(4) *FFAR*, Detroit, 1962, p.12.
(5) *FFAR*, Detroit, 1966, p.22.

جمعت بين تمويل مراكز بحثية متخصصة في مناطق محددة، وبين مساندة الدراسات الدولية، وغير الغربية بصورة عامة وفقًا لبرامج الجامعات الأمريكية الممولة. وأتاح الجمع بين المنهجين للمؤسسة التخلص من الأعباء الإدارية في إدارة منح الدراسات الدولية، ودراسات المناطق، بإسنادها للإدارات المتخصصة في الجامعات الممولة. إلا أن فورد احتفظت - من خلال تمويلها المباشر للمراكز المتخصصة - بقدرتها على التركيز على تمويل المناطق المهمَّشة، والضعيفة أكاديميًا، مثل: الدراسات الصينية في مراحل تاريخية معينة، أو القضايا المهملة بحثيًا مثل: تحديات بناء الدولة في الدول النامية حديثة الاستقلال. وأعطت فورد لهذه المناطق، والقضايا زخمًا بحثيًا وماليًا إضافيًا.

المبحث الثاني
استراتيجيات دعم دراسات المناطق
الأبعاد البشرية والمعلوماتية والتفاعل الدولي

ثانيًا: البعد البشري: تدريب الكوادر البحثية المؤهلة

أولت مؤسسة فورد اهتمامًا كبيرًا لتدريب الكوادر العلمية القادرة على الدراسة، والبحث، وتدريس دراسات المناطق. وكان افتقار الولايات المتحدة للكفاءات البحثية والعملية القادرة على فهم أصحاب الثقافات الأخرى والتعاون معهم، خاصة في ضوء توسع الدور الأمريكي العالمي، من أهم دوافع المؤسسة لدعم دراسات المناطق. وقد دعمت فورد تدريب الكوادر البحثية، من خلال ثلاثة اتجاهات متوازية؛ أولها برامج منح دراسية تديرها المؤسسة ذاتيًا، وثانيها برامج منح يديرها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، ولجانهما المشتركة المتعددة، وأخيرًا عدد من برامج المنح الدراسية تديرها الجامعات الأمريكية المموّلة.

برامج المنح الدراسية تحت إدارة مؤسسة فورد

دشنت فورد عام ١٩٥٢ برنامجها الأول للمنح الدراسية لتمويل دراسة الباحثين الأمريكيين في الخارج، "منح الدراسة، والبحث الخارجي." وعقب ذلك، أُنشئ مجلس إدارة البحث والتدريب في الخارج لتقديم النصيحة حول إدارة برامج البحث والتدريب، فضلًا عن بحث متطلبات الأمريكيين المتوقع خدمتهم في وكالات خارجية، وتحديد المبادئ الأساسية، والمتطلبات الضرورية للبحث في الشئون الخارجية وشروط القيام به. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بتقديم النصيحة للمؤسسة حول أفضل الطرق لتقوية مثل هذه النوعية من الأبحاث، والخدمات التعليمية الخارجية. وفي عام

١٩٥٤،، تحول مجلس التدريب، والبحث في الخارج إلى لجنة استشارية للبحث والتدريب الدولي. وبدأ برنامج "منح الدراسة والبحث الخارجي" في عامه الأول بتقديم سبعة وأربعين منحة للدراسة في آسيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى عدد محدود من المنح للدراسة في أفريقيا. وغطّى هؤلاء الباحثون عديدًا من القضايا مثل: مشاكل القرى، والصناعات الصغيرة والعلاقات الصناعية، والحركات السياسية والاجتماعية، والإدارة العامة.(١) وقُدِّرت تكاليف البرنامج، في العامين الأولين، بما يقرب من نصف المليون دولار سنويًا.(٢)

وقد استمر البرنامج لسنوات عديدة، وتزايدت أعداد الطلاب المستفيدين منه بصورة مطردة، فضلًا عن التوسع الجغرافي في المناطق المدروسة التي امتدت عام ١٩٥٤ إلى تمويل منح للبحث في الدراسات السوفيتية وشرق أوروبا، سواء لطلاب السنة النهائية في التعليم الجامعي أو طلاب الدراسات العليا، أو الحاصلين حديثًا على الدكتوراه، الذين واجه معظمهم صعوبات في الحصول على تأشيرات لإجراء دراسات ميدانية في الاتحاد السوفيتي.(٣) كما توسعت في منح البحث في الدراسات الأفريقية، سواء التي تديرها المؤسسة مباشرة، أو من خلال برامج في الجامعات الأمريكية مثل برنامج الدراسات الأفريقية في جامعة هوارد؛ الذي تلقى منحة لإعداد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، والدراسات العليا للعمل في مجالات تشترط معرفة أساسية وفهمًا للقضايا الاقتصادية، والسياسية الأفريقية.(٤) وفي عام ١٩٦٤، قدمت فورد من خلال برنامج التدريب

---

(١) ويذكر بيتر جونسون وجوديث تيكر أن مؤسسة فورد استطاعت من خلال برنامج المنح تكوين شبكة أكاديمية مهمة، على سبيل المثال ضمت عديدًا ممن أصبحوا كبار المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط، مثل ليونارد بيندر وجيسي هارويز، عضوي لجنة الشرق الأدنى والأوسط التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، ومالكوم كير وبيلي ويندر رئيسي جمعية دراسات الشرق الأوسط السابقين، ومجيد خدوري أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة جونز هوبكنز، وغيرهم، انظر:
Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*,, p.9.

(2) *FFAR*, Detroit, 1952, p.22.

(3) *FFAR*, Detroit, 1955, p.75.

(4) *FFAR*, Detroit, 1954, pp.27-28.

والبحث الخارجي ثمانين منحة للدراسة في غرب أوروبا، خلال العامين التاليين. وقدر تمويل فورد للبرنامج، في الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٤)، بحوالي ١٢ مليون دولار.[١]

وبحلول عام ١٩٥٧، طورت فورد برنامجها للدراسة، والتدريب في الخارج ليتحول إلى برنامجين للمنح الدراسية: برنامج منح تدريب المناطق الخارجية، بالإضافة إلى برنامج منح تدريب العلاقات الدولية، واللذان ضمَّا، في عامهما الأولين مائة وواحدًا وسبعين متدربًا في البرنامج الأول، وأحدَ عشر متخصصًا في العلاقات الدولية في البرنامج الثاني.[٢] وفي عام ١٩٦٢، نقلت فورد إدارة برنامج تدريب المناطق الخارجية إلى لجنة مشتركة من مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، من أجل تقريبه من النظام التعليمي العالي في البلاد، وخصصت أربعة ملايين ونصف المليون لتمويل خمس وعشرين منحة سنويًا لمدة ثلاث سنوات، وتبدأ من عام ١٩٦٣. وكانت فورد قدمت لهذا البرنامج تسعة ملايين دولار بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٢، استفاد منها ما يقرب من ١٢٠٠ طالب.[٣]

برامج المنح بإدارة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة

قدمت مؤسسة فورد تمويلًا سخيًا ومتواصلًا لبرامج المنح الدراسية، التي يديرها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة. بالإضافة إلى ذلك، خولت المجلسين إدارة برامج منح البحث، والدراسة، والتدريب الخارجي التي أسَّستها فورد، وأدارتها ذاتيًا لفترة من الزمن، كما أوكلت إلى لجان المجلسين المتخصصيْن التعاون في توزيع عديد من المنح الدراسية في مجالات تخصصها. واستفادت فورد من

(1) *FFAR*, Detroit, 1964, p.29.
(2) *FFAR*, Detroit, 1957, pp.38-41.
(3) *FFAR*, Detroit, 1962, p.23.

خبرة المجلسين وارتباطاتهما الأكاديمية المباشرة مع معظم الجامعات الأمريكية، وعديد من الجامعات، والمراكز البحثية الخارجية، في التدقيق في اختيار الباحثين المموَّلين، واختبار قدراتهم البحثية، وقياس مدى أهمية مشروعاتهم الدراسية. وتمثل برامج المنح التي يديرها المجلسان معًا معظم برامج التدريب والبحث المموَّلة من فورد.

وفي عام ١٩٥٥ قدمت فورد منحة للجنة المشتركة للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية حول الدراسات السلافية لتنفيذ برنامج لمدة عامين لمساعدة الباحثين المستقلين على إجراء أبحاث عن الاتحاد السوفيتي.[١] وقد استمر هذا البرنامج لعدة سنوات، وتوسَّع في المناطق الجغرافية المدروسة، وأعداد الطلاب. وفي عام ١٩٥٧، قدمت فورد منحة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لتقديمها للباحثين المستقلين للعمل في دراسات الشرق الأوسط، والأدنى، من خلال لجنة الشرق الأدنى، والأوسط في المجلس.[٢] وتلقى المجلسان منحة مماثلة لمساعدة الباحثين في الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية في الدراسات الآسيوية، لمدة ثلاث سنوات.[٣] وفي عام ١٩٦٠، حصل مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية على منحة لتقديم أربعة منح لأساتذة للبحث في الشرق الأوسط، والأدنى، وأفريقيا، والصين، بحيث يجري اختيارهم بمعرفة لجنة من المجلس.[٤] وفي عام ١٩٦١، حصل المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة على منحة لمساعدة الباحثين في الدراسات غير الغربية في الجامعات التي لا توجد بها مراكز بحثية متخصصة، وقُسِّمت بين الدراسات الآسيوية، والسلافية، وشرق أوروبا.[٥]

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.76.

(2) *FFAR*, Detroit, 1957, p.38.

لمزيد من التفاصيل حول تطور لجنة الشرق الأدنى والأوسط في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، انظر:

Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*, p.10.

(3) *FFAR*, Detroit, 1959, p.79.

(4) *FFAR*, Detroit, 1960, p.69.

(5) *FFAR*, Detroit, 1961, p.32.

وفي عام ١٩٦٣، تلقى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية منحة مقدارها مليون دولار، لاستمرار تقديم المنح للمتخصصين في أفريقيا، والصين، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، والتركيز على السياسات المقارنة. وكانت فورد قد وفرت، من خلال برنامج المجلس، مائة منحة لطلاب من سبع وثلاثين جامعة.[(١)] كما تلقى المجلس منحة عام ١٩٦٥ لمساعدة الباحثين للدراسة والتخصص في أمريكا اللاتينية، وحصلت لجنته المختصة بالصين المعاصرة على منحة لمساعدة الباحثين على البحث في الصين والدول المجاورة، وعقد مؤتمرات عن المؤسسات السياسية الصينية، والأدب والقانون الشيوعي الصيني.[(٢)] وبالإضافة إلى ذلك، قدمت فورد مليون دولار لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، لصالح منح لطلاب الدكتوراه وما بعدها في الدراسات الدولية، ولصالح لجان المجلس من الباحثين في أوروبا الغربية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية.[(٣)] وفي عام ١٩٧٦، تلقى المجلس بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة منحة تزيد على المليوني دولار؛ لمساعدة إجراء أبحاث فردية لطلاب الدكتوراه وما بعدها، وعقد مؤتمرات ونشر أبحاث في مجال الدراسات الآسيوية. وركزت المنحة على دراسة السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٤٩، والصراع في اليابان، ومفاهيم النظام الاجتماعي في جنوب شرق آسيا.[(٤)]

وفي عام ١٩٨٢، حصل المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة على منحة، من مؤسسات روكفلر وفورد وماك آرثر والوقفية الوطنية للإنسانيات ومؤسسة أندرو ميلون، لصالح المنح الدراسية في دراسة الإنسانيات، للتغلب على الانخفاض الحاد في ميزانيات الأقسام العلمية ذات العلاقة. وخُصص نصف المنحة - التي بلغ نصيب فورد فيها مليون دولار - لصالح دراسات مرتبطة بالاهتمامات العامة لفورد مثل الفقر، والتحضر، والحد من التسلح.

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1963, p.30.
(2) *FFAR*, Detroit, 1965, p.44.
(3) *FFAR*, New York, 1979, p.35.
(4) *FFAR*, New York, 1976, p.40.

ويُقدَّر إجمالي المنح المقدَّمة من فورد للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة في الفترة (١٩٥٧ - ١٩٨٢)، بحوالي٢٠ مليون دولار.[١]

وفي الثمانينات، تلقى المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، منحة لصالح عملهما معًا لمدة عشر سنوات، بلغت ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار، لصالح لجانهما المشتركة وتمويل الأبحاث الفردية في عديد من المناطق الخارجية، وبرامج التبادل التي يديرها مجلس التبادل، والبحث الدولي، التابع لهما، بين الولايات المتحدة وروسيا، وأوروبا الشرقية. كما حصلا على منحة لاستكمال أعمال لجان جمعية الدراسات الآسيوية. وقدمت فورد منحة للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة قدرها ثلاثة ملايين دولار، لصالح تقوية الدراسات الأمريكية في الجامعات الأوروبية. وكان المجلس أنشأ كراسي لتلك الدراسات في عدد من الجامعات الأوروبية، مولتها فورد منفردةً حتى عام ١٩٧٧، حين أصبح لديها مصادر دخل متنوعة.[٢] وبالإضافة إلى ذلك، حصلت اللجنة المشتركة عن أوروبا الشرقية - بين مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة - على منحة، عام ١٩٨٧، لعقد مسابقة سنوية؛ لتمكين الباحثين الشباب من اكتساب الخبرات البحثية والتدريسية.[٣]

وفي عام ١٩٩٠ قدَّمت المؤسسة منحة بلغت أربعة ملايين ونصف المليون دولار لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، لصالح مجموعة من المنح الدراسية في مرحلة الدراسات العليا، من خلال برنامج منح ما قبل الدكتوراه. وكان هذا في إطار تزايد الانقسام بين دراسات المناطق والعلوم الاجتماعية؛ فبينما تتجه الأولى نحو مزيد من التخصص، تنحو الثانية نحو الجوانب النظرية

---

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.28.
(2) *Ibid.*, p.44.
(3) *FFAR*, New York, 1987, p.73.

والتحليلات الكمية التي ترتكز على نماذج رياضية متقدمة. ويهتم برنامج المنح الدراسية الجديد بالجمع بين الجانبين، من خلال تقديم خمس وخمسين منحة ما قبل الانتهاء من رسائل الدكتوراه في العلوم الاجتماعية الأساسية. تغطي المنح نفقات أبحاث ميدانية خارج البلاد، ودراسة اللغات، ودراسات متقدمة عن دول العالم النامي، بحيث تُعطى للباحث قبل اختيار موضوع رسالته لتشجيعه، والتأثير فيه، ويختار الطلاب لجنة من المتخصصين، وتعطى الأولوية لطلاب الجامعات القادرة على دعم طلابها بعد انتهاء المنحة.[١] وفي هذا الإطار، مولت فورد ما يقرب من عشرين منحة لكليات، وجامعات من أجل حلقات نقاشية عبر الأقسام، لتجميع الطلاب، والأساتذة في العلوم الاجتماعية ودراسات المناطق استنادًا إلى هذا البرنامج، لتشجيع طلاب العلوم الاجتماعية على الاهتمام بدراسات المناطق.[٢]

برامج المنح تحت إدارة الجامعات الأمريكية المموّلة

مولت فورد عددًا من برامج المنح الدراسية، بحيث تدار في الجامعات الممولة، وغلب طابع التخصص الدقيق في مناطق، أو قضايا محددة على هذه البرامج، ارتباطًا بكفاءة الجامعة في هذه المناطق، أو الموضوعات المدروسة.

وفي هذا الإطار، وبرغم استمرار برنامج منح التدريب والبحث، قدمت فورد في عام ١٩٥٥ مبالغ إضافية محدودة للتدريب المتقدم في الجامعات، بحيث توفِّر الجامعات منحًا قصيرة، وعاجلة لطلابها للبحث في دراسات المناطق المختلفة. وضمَّت الجامعات المختارة في العام الأول لهذه المنح: كولومبيا، وهارفارد، وكورنيل، وستانفورد، ويل، وبرينستون، وشيكاغو، وميتشجان، وبنسلفانيا، وواشنطن. بالإضافة إلى ذلك، وفرت فورد عددًا قليلًا من المنح لدعوة أساتذة بعينهم للقيام بأبحاث ميدانية خارجية، أو مسئولي

(1) *FFAR*, New York, 1990, p.22.
(2) *FFAR*, New York, 1993, p.56.

الجامعات الراغبين في تطوير المواد البحثية، خاصة عن آسيا، في مكتبات جامعاتهم.[١] كما قدمت فورد منحة لجامعة ميتشجان لإجراء مشروع بحثي يقوم به طلاب الدراسات العليا للدراسة في دول الشرق الأوسط والأدنى تحت إشراف أساتذتهم.[٢] وقدمت فورد منحة لمدة خمس سنوات، إلى مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد، لمساعدة طلاب الدراسات العليا، والبحث، والتدريب في العلوم الاجتماعية.[٣]

وفي عام ١٩٥٥، بدأت فورد منح لافاييت التي يدرس بموجبها عشرة طلاب فرنسيون في الولايات المتحدة لمدة عامين، ووافق الرئيسان الفرنسي ديستان والأمريكي أيزنهاور على رئاسة مؤسسة المفكر الفرنسي ماركوس لافاييت شرفيًا، في ذكرى ميلاده المائتين عام ١٩٥٧. وقدمت فورد منحة قدرها مليون دولار لصالح المشروع، بشرط جمع مليوني دولار من تبرعات مماثلة لمؤسسة لافاييت.[٤]

وبالإضافة إلى ذلك، خصصت مؤسسة فورد تمويلًا لبرنامج تديره المؤسسة لتقديم منح للطلاب السود الأمريكيين لإجراء أبحاث ميدانية في أفريقيا، والشرق الأوسط. وكانت المؤسسة وفرت الدعم لبرنامج مشابه في مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، لتقديم منح الدراسات الميدانية لطلاب الدكتوراه، وساندت فورد هذا البرنامج منذ عام ١٩٦٢.[٥] كما مولت المؤسسة مجلس الجامعات الجنوبية لنفس الغرض، في برنامجها للأبحاث الميدانية الذي بدأ منذ عام ١٩٦٩.[٦] وتلقت جامعة فيرجينيا منحة لصالح تقديم منح دراسية قبل الدكتوراه وبعدها، من خلال معهد كارتر وودسون للدراسات الأفريقية - الأمريكية، والدراسات الأفريقية. ويختار الحاصلون على المنح من خلال مسابقة بحثية وطنية، يحصل الفائزون فيها على منح،

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.72.
(2) *FFAR*, Detroit, 1953, p.24.
(3) *FFAR*, Detroit, 1957, p.38.
(4) *FFAR*, Detroit, 1955, p.80.
(5) *FFAR*, New York, 1972, p.69.
(6) *FFAR*, New York, 1977, p.41.

تخدم في مرحلة ما قبل الدكتوراه العمل مع أستاذ في جامعة محددة، بينما تتكفل المنحة بتسديد راتب الحاصل على الدكتوراه ليعمل كأستاذ زائر في إحدى الجامعات.(١)

كما حصل المعهد الأمريكي للدراسات الألمانية المعاصرة على منحة لصالح تقديم منح سنوية للباحثين الدارسين السياسة، والاقتصاد، والتاريخ وعلم النفس عن ألمانيا الديمقراطية، بحيث تناقش دراساتهم وتنشر في مجلات المعهد. وتلقت جامعة إلينوي منحة لصالح مساندة العلماء الصينيين المتخصصين في الدراسات الأفريقية للتدريب في المراكز البحثية الأمريكية للدراسات الأفريقية، والسفر إليها، من أجل أن يحاضر العلماء الأمريكيون المتخصصون في أفريقيا في الصين.(٢)

كما اهتمت فورد ببرامج تعليم اللغة الإنجليزية كلغة تجارية لمساعدة غير الأمريكيين على الاندماج في المجتمع الأمريكي، والإسهام فيه أكاديميًا. فقدمت في عام ١٩٥٩ عدة منح لنشر هذه البرامج في جامعات تكساس والجامعة الأمريكية، وميتشجان، وغيرها، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة. كما قدمت منحة لجمعية اللغات المعاصرة، لصالح إنشاء مركز الدراسات اللغوية التطبيقية، لإجراء أبحاث حول الوسائل التدريبية على اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، ونشرها.(٣) وحصلت الجمعية على منحة عام ١٩٦١ لتوسيع المركز الذي سعى لتطوير قدرات الأمريكيين على دراسة اللغات غير الغربية، وتحسين أداء الأفارقة، والأسيويين في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، فضلًا عن كونه مركزًا للمعلومات عن الأشخاص، ووسائل التدريس، والمواد الدراسية في هذا المجال. وخُصصت المنحة لتحسين أداء أعضاء المركز، وتوسيع إنتاج المواد التعليمية، وإعطاء أهمية خاصة للأبحاث الخاصة مثل دور اللغة الثانية.(٤) كما تلقت جامعة

---

(1) *FFAR*, New York, 1987, p.57.

(2) *Ibid.*, p.73.

(3) *FFAR*, Detroit, 1959, p.67.

(4) *FFAR*, Detroit, 1961, p.32.

كاليفورنيا في لوس أنجلوس منحة لتقوية قدرات الجامعات الأمريكية في تقديم الدعم على تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية خارجيًا، وتعد الجامعة رائدة في هذا المجال. واستخدمت المنحة لإضافة المزيد من الأساتذة للبحث، والتدريب داخل البلاد، وخارجها.[١]

ثالثًا: البعد المعلوماتي: إيجاد مادة علمية وقواعد بيانات عن المناطق المختلفة

بدأت فورد منذ مطلع الخمسينات بتمويل إنتاج المواد العلمية المناسبة لدعم دراسات المناطق، في مواجهة النقص الحاد في الدراسات الأكاديمية، والمعلومات العامة عن عديد من مناطق العالم. وعملت المؤسسة على إيجاد المواد البحثية الملائمة لدراسات المناطق، من خلال توفير الأدوات اللغوية الأساسية، والمواد المكتبية ونشر نتائج الأبحاث الميدانية، فضلًا عن دعم الدوريات الأكاديمية.

الأدوات اللغوية الأساسية

اهتمت المؤسسة بدعم توليد الأدوات اللغوية المساندة للبحث في المناطق الخارجية، التي اعتبر توفيرها أحد التحديات لدراسات المناطق، في ظل سيطرة استخدام اللغة الإنجليزية على الحقول العلمية المختلفة.[٢] فمولت فورد منحة للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، لصالح توفير المواد اللغوية المناسبة لدراسة المجتمعات الآسيوية والشرق أوسطية، مثل القواميس الآسيوية - الإنجليزية، وكتب لدراسة اللغات الآسيوية.[٣] وحصل المجلس على منحة إضافية عام ١٩٥٦ للانتهاء من هذه القواميس، والكتب التعليمية.[٤] وفي عام ١٩٥٧، حصلت الجمعية الأمريكية للغات المعاصرة على منحة لصالح برنامج مدته عامان لتقييم وتطوير تدريس اللغة الصينية،

(1) *FFAR*, Detroit, 1964, p.30.
(2) Richard Lambert, Richard, *op.cit.*, p.411.
(3) *FFAR*, Detroit, 1952, p.22.
(4) *FFAR*, Detroit, 1956, p.92.

واللغات غير الأوروبية الغربية.[١] كما قدمت فورد منحًا لأكبر خمسة مراكز متخصصة في دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة لتطوير مواد دراسية جديدة، وطرق لتدريس برامج صيفية مكثفة في اللغات العربية، والفارسية، والتركية. وكانت المراكز المتلقية لتلك المنح من جامعات كولومبيا، وهارفارد، وميتشجان، وبرينستون، وجونز هوبكنز.[٢]

وفي عام ١٩٦١ حصلت جمعية الدراسات الأفريقية على منحة لتوسيع لجانها المتخصصة في الدراسات اللغوية، واللغات، والبحث والمكتبات.[٣] وتلقت جامعة برينستون منحة لصالح برنامج يجمع بين عدد من الجامعات في دراسات اللغات الشرق أوسطية.[٤] وحصلت جامعة جورج تاون ومعهدها للغات، والدراسات اللغوية - الرائد في وسائل التدريس المكثف للغات - على منحة لتقديم أول دكتوراه تجمع بين الدراسات اللغوية، واللغات الأجنبية، والإنجليزية كلغة ثانية.[٥]

وفي عام ١٩٦٣ قدمت فورد منحة لجامعة كورنيل لزيادة أعضاء هيئة التدريس بها في قسم اللغات المعاصرة. وكانت الجامعة تخطط لزيادة أعداد الطلاب الدارسين للغة الإنجليزية كلغة ثجارية في أفريقيا والبحر المتوسط وجنوب شرق آسيا.[٦] كما وفرت المؤسسة دعمًا لعدد من برامج تدريس اللغتين الصينية واليابجارية، من خلال برامج صيفية أو تدريب في تايوان، واليابان تنظمه جامعة ستانفورد.[٧] وتلقى المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة منحة من فورد لتقديم مائتي منحة لدراسة اللغات غير الغربية، مثل الصينية واليابانية واللغات الشرق أوسطية.[٨]

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1957, p.38.
(2) *Ibid.*, p.38.
(3) *FFAR*, Detroit, 1961, p.32.
(4) *FFAR*, Detroit, 1962, p.114.
(5) *Ibid.*, p.22.
(6) *FFAR*, Detroit, 1963, p.31.
(7) *Ibid.*, p.31.
(8) *FFAR*, Detroit, 1964, p.30.

وفي عام ١٩٨١، قدمت فورد منحة للمجلس الوطني للغات الأجنبية والدراسات الدولية، الذي يضم مجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين والقيادات الحكومية، لصالح دعم تدريس اللغات، والمعرفة عن المناطق الخارجية في كافة المستويات التعليمية في الولايات المتحدة.[1] وتلقت جامعة إنديانا - إحدى أنشط الجامعات الدارسة لشرق أوروبا - منحة من فورد عام ١٩٧١، وكانت بدعم سابق وفرت ثمانية وخمسين مقررًا دراسيا في عشرة حقول علمية، قام بتدريسها ثلاثون أستاذًا، وخُصصت المنحة للبحث، والتدريب اللغوي، والنشر.[2]

المواد المكتبية

أسهمت فورد في دعم عديد من المكتبات الأمريكية، وإثرائها بالمواد والمصادر المتخصصة في المناطق المختلفة في العالم، من خلال تمويل عمليات جمع، وترتيب، وترجمة، ونشر المواد المتعلقة بدراسات المناطق. فمولت فورد معهد هوفر في جامعة ستانفورد، بالتعاون مع مكتبة الجامعة، وذلك للقيام بتجميع مواد مكتبية من المواد المتعلقة بآسيا، والشرق الأوسط، والأدنى، وفهرستها. كما تلقى الكونجرس منحة مشابهة لجمع، وترتيب المواد باللغة السلافية، ونشر المواد الأمريكية باللغة الروسية، بالإضافة إلى منحة أخرى لتحسين وسائل التعامل مع المواد البحثية المتاحة عن الاتحاد السوفيتي.[3] وفي عام ١٩٥٥ قدمت فورد منحة للجنة الدراسات السلافية المشتركة، بين مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، للمساعدة في توفير المواد المنشورة في الاتحاد السوفيتي للدارسين في الولايات المتحدة، بالتعاون مع مكتبة الكونجرس. وحصل مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية على منحة إضافية للإسهام في نشر نسخة إنجليزية من مجلة مختارات حديثة من

---

(1) *FFAR*, New York, 1980, p.35.
(2) *FFAR*, New York, 1971, p.88.
(3) *FFAR*, Detroit, 1953, p.32.

الصحافة السوفيتية، وهي مجلة أسبوعية كانت تقدم تلخيصًا لما يقرب من ثلاثين جريدة، ومجلة سوفيتية.[١] كما حصلت الجمعية الأمريكية لتطوير الدراسات السلافية على منحة لصالح وقفية لمواصلة نشر التقرير السلافي، ومساعدة اللقاءات السنوية ومساعدة أنشطة الدراسات السوفيتية وشرق أوروبا.[٢]

وفي عام ١٩٥٤ مولت فورد جلب المزيد من المواد العلمية، والكتب عن الدراسات الأفريقية إلى مكتبة جامعة هوارد.[٣] وقدمت فورد منحة لجامعة كولومبيا لصالح إعداد قائمة بأسماء الكتب ذات الصلة كبداية لدراسات حول السياسات الصينية الداخلية منذ عام ١٩١١.[٤] كما تلقت كل من جمعية المكتبات البحثية، واللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية - الصينية منحة لتطوير مواد عن الصين المعاصرة، ونشر المزيد من المعلومات عن الصين.[٥] وحصلت مكتبة الكونجرس على دعم لتقديم معلومات شاملة حول المنشورات الحديثة في المنطقة الممتدة من باكستان وحتى الفلبين.[٦] وتلقى برنامج جامعة يل منحة مماثلة لتمويل البحث ودعم موارد المكتبة حول دراسات جنوب شرق آسيا.[٧]

وفي الإطار نفسه حصلت جامعتا كورنيل، وتكساس - بما لهما من علاقات قوية بدراسات أمريكا اللاتينية - على منحة لتطوير المواد الدراسية في المكتبات عن دول تلك المنطقة. بالإضافة إلى منحة للمؤسسة الإسبانية التي أنشأتها مكتبة الكونجرس، وتعمل في الثقافة الإسبانية والبرتغالية، وأمريكا اللاتينية، للقيام بخدمات مكتبية.[٨]

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.76.
(2) *FFAR*, New York, 1984, p.72.
(3) *FFAR*, Detroit, 1954, p.28.
(4) *FFAR*, Detroit, 1955, p.73.
(5) *FFAR*, New York, 1967, p.60.
(6) *FFAR*, Detroit, 1955, p.74.
(7) *FFAR*, Detroit, 1959, p.79.
(8) *FFAR*, New York, 1967, p.59.

نشر نتائج الأبحاث الميدانية

سعت مؤسسة فورد لدعم إجراء البحوث الميدانية، ونشر نتائجها، كأحد أهم المصادر البحثية في دراسات المناطق، خاصة في ظل تقلص تمويل الأبحاث الميدانية.[١] ولذلك، قدمت المؤسسة دعمًا لمدة خمس سنوات لتجمع الباحثين الميدانيين في الجامعات الأمريكية لصالح برنامج يمنح المتخصصين في المناطق الخارجية تمويلًا لإجراء دراسات ميدانية، لمدة عام أو عامين في مناطق تخصصهم، بشرط قيامهم بحلقات نقاشية، وعرض نتائج أبحاثهم بعد العودة للولايات المتحدة. وتضمن البرنامج إتاحة تقارير هؤلاء الباحثين، بصورة اشتراك محدد - للهيئات الحكومية، والقيادات العامة والباحثين الآخرين.[٢] كما تلقت هذه المجموعة - التي أسست عام ١٩٢٥ - منحة جديدة من فورد قدرت قيمتها بحوالي مليون ونصف المليون دولار لمواصلة برامجها لمدة عشر سنوات.[٣] وفي عام ١٩٧٩، حصلت المجموعة على منحة لتحسين مستوى التبادل المعلوماتي في أخبار أجزاء العالم، من خلال مراسليها من الباحثين الأمريكيين في الدول الأجنبية.[٤]

وبالإضافة إلى ذلك، خصصت فورد منحة ضخمة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، تقدم من خلالها عدة منح لجامعات كاليفورنيا - بفرعيها لوس أنجلوس وبيركلي - وكولومبيا وهارفارد، وتكساس، ومينسوتا، لتقوية الموارد التعليمية الأمريكية في مجال دراسات أمريكا اللاتينية المعاصرة. وغطَّت المنحة البالغة مليون دولار - عديدًا من الأبحاث الميدانية التي قام بها اثنا عشر من الأساتذة الأمريكيين في دول أمريكا اللاتينية، وشملت استقبال عدد مماثل من أساتذة دول أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة.[٥] كما خصَّصت فورد منحة، بلغت قيمتها مليون ونصف المليون

(1) Richard Lambert, op.cit., p.411.
(2) *FFAR*, Detroit, 1953, p.32.
(3) *FFAR*, Detroit, 1956, pp.88-89.
(4) *FFAR*, New York, 1979, p.35.
(5) *FFAR*, Detroit, 1962, p.22.

دولار، لصالح تقوية حقل دراسات أمريكا اللاتينية، وتشجيع الدارسين والمتخصصين في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع للاهتمام بأمريكا اللاتينية والعمل في تطوير المناهج الدراسية، وزيادة البحث، والتعاون، والتدريب، والمنح الدراسية عن أمريكا اللاتينية.[١]

وفي هذا السياق، حصلت خمس جامعات على منح هي: معهد ماسوشيستس للتكنولوجيا وجامعة ولاية بنسلفانيا، وجامعة ماسوشيستس وبتسبرج، وجنوب كاليفورنيا، لتحليل خبرة الأفراد الذين عملوا في الخارج لفترات، سعيًا وراء اكتشاف المهارات المطلوبة وتطويرها للعمل في الخارج، إلى جانب تطوير المواد الدراسية بما يتفق معها من حيث الأطر الثقافية وتقديم المساعدات التقنية للخارج.[٢]

دعم الدوريات الأكاديمية

دعمت فورد جهود إصدار الدوريات الأكاديمية المهتمة بالدراسات الدولية، ودراسات المناطق، وتطويرها، وذلك للتغلب على نقص البحوث العلمية حول دول العالم الخارجي. وكانت الدراسات الأكاديمية المنشورة في هذه الدوريات بمثابة تتويج لجهود إيجاد الأدوات اللغوية الأساسية والمصادر المكتبية، فضلًا عن نتائج الأبحاث الميدانية. ولذلك، موَّلت فورد نشر جامعة هارفارد مجلة دورية "الاتحاد،" التي استهدفت إتاحة الفرصة للمفكرين الأمريكيين، والأوروبيين، للمقارنة بين آرائهم المختلفة حول القضايا المعاصرة.[٣] كما قدمت منحة لجمعية الشرق الأدنى، لمواصلة إصدار دوريتها الصادرة منذ عام ١٩٤١ وهي دورية الشرق الأدنى، التي تنشر المقالات القصيرة عن قضايا الشرق الأقصى المعاصرة.[٤]

وفي عام ١٩٥٤، قدمت فورد منحة لمدة ثلاث سنوات، لمعهد الشرق

(1) *FFAR*, Detroit, 1963, p.30.
(2) *Ibid.*, p.29.
(3) *FFAR*, Detroit, 1953, p.37.
(4) *FFAR*, Detroit, 1954, p.33.

الأوسط، للمساعدة في نشر تقرير المعهد نصف السنوي. ويصدر التقرير عن حالة البحث في العلوم الاجتماعية، والقانون، والدراسات اللغوية والحركات الفكرية في دول الشرق الأدنى، والأوسط، وشمال أفريقيا، بحيث يخدم المهتمين بهذه المناطق في أوروبا، وكندا، والولايات المتحدة. وينشر التقرير - عادة في الخريف - خطط الأبحاث المستقبلية، ويشير إلى خطوات التقدم فيها في عدد الربيع.[١] كما قدمت المؤسسة منحة لمجلة الشرق الأوسط، باعتبارها مصدرًا مهمًا للمعلومات عن التطور، والبحث المرتبط بالشرق الأوسط، والأدنى.[٢]

وقدمت فورد مساعدات للعديد من المنشورات عن الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية مثل: التقرير الأمريكي عن الدراسات السلافية وشرق أوروبا الذي تنشره الجمعية الأمريكية لتطوير الدراسات السلافية. كما دعمت مجلة شئون أوروبا الوسطى التي تنشرها جامعة كولورادو، فضلًا عن المجلة التي تنشرها الأكاديمية الأوكرانية للعلوم والفنون.[٣] وتلقى المعهد الأمريكي للدراسات الهندية منحة لنشر مجلة الدراسات الآسيوية.[٤]

رابعًا: بعد التفاعل الدولي: دعم التبادل الأكاديمي بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها في الخارج

بدأت مؤسسة فورد دعم التبادل الأكاديمي، والمهني بين الأمريكيين ونظرائهم في الدول الأجنبية منذ بواكير عملها. وركزت فورد جهودها التمويلية في دعم التبادل الأكاديمي بالتعاون مع مجموعة من الجهات الأخرى، كانت الجامعات الأمريكية، والمؤسسات البحثية الوسيطة، ومن أبرزها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية.

---

(1) *Ibid.*, p.33.
(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.74.
(3) *FFAR*, Detroit, 1955, p.76.
(4) *FFAR*, New York, 1982, p.43.

الجامعات الأمريكية

دعمت فورد ابتداء من عام ١٩٥٠ جهود التآخي بين الجامعات الأمريكية، ونظيراتها الغربية والشرقية. وكان من بواكير هذه المحاولات: دعم التآخي بين جامعتي شيكاغو الأمريكية، وفرانكفورت الألمانية، للقيام بعدد من المشروعات البحثية المشتركة، والتبادل الطلابي، وتبادل الأساتذة.[١] كما موَّلت المؤسسة تبادل الأساتذة بين جامعتي كولومبيا وستانفورد في الولايات المتحدة، والجامعة الحرة في برلين،[٢] الذي أسفر عن قيام خمسة أساتذة من كولومبيا وثلاثة من ستانفورد بالتدريس في برلين لمدة فصل دراسي، مقابل استقدام خمسة من الأساتذة الألمان في الجامعة الحرة للتدريس في كولومبيا، واثنين للتدريس في ستانفورد لمدة فصلين دراسيين.[٣] وكذلك، حصلت جامعتا يل، وشيكاغو على منحتين للتبادل الطلابي مع فرع الجامعة الحرة بفرانكفورت.[٤]

وعلى صعيد الدراسات السوفيتية، قدمت مؤسسة فورد منحة لجامعة كولومبيا لتمكين الجامعة من إدارة برنامج لزيارة العلماء، وطلاب الدراسات العليا الأمريكيين إلى روسيا. وكانت شركة كارنيجي مولت البرنامج في عاميه الأول، والثاني، بينما مولته فورد في العام الثالث.[٥] وقد استمرت فورد في دعم البرنامج في عاميه الرابع، والخامس، ومكَّنت جامعة بوسطن - من خلاله - من إجراء بحث عن المجتمعات اليوجوسلافية، بالتعاون مع إحدى الجامعات اليوجوسلافية.[٦] وفي عام ١٩٥٩ مولت فورد برنامجًا للتبادل الطلابي بين الطلاب الأمريكيين، والجامعات السوفيتية، وقِّع بين الحكومة الأمريكية ونظيرتها السوفيتية عام ١٩٥٨ أدارته جامعة كولومبيا، وكان يسمح للطالب الأمريكي بالدراسة لمدة عام في روسيا. كما خصَّصت

(1) *FFAR*, Detroit, 1951, p.13.
(2) *FFAR*, Detroit, 1953, p.34.
(3) *FFAR*, Detroit, 1954, p.35.
(4) *FFAR*, Detroit, 1962, p.113, p.135.
(5) *FFAR*, Detroit, 1958, p.68.
(6) *FFAR*, Detroit, 1962, p.49.

فورد ما يقرب من نصف مليون دولار لدعم اتفاق تبادل الأساتذة من الجامعات الأمريكية المتميزة في الدراسات السوفيتية مثل: هارفارد وكولومبيا وبيركلي، والجامعات السوفيتية الكبرى مثل: موسكو ولينينجراد.[١] وفي عام ١٩٦٠، تم بالفعل الاتفاق على تبادل الأساتذة بين الجامعات الأمريكية، والسوفيتية، بحيث يتم على النحو التالي: تبادل بين جامعة كاليفورنيا (بيركلى) الأمريكية، وجامعات موسكو، وكييف، ولينينجراد، وتبادل بين كولومبيا الأمريكية، وجامعة ولاية موسكو السوفيتية، وتبادل بين جامعتي هارفارد، ولينينجراد.[٢]

وبالإضافة إلى ذلك، تلقت لجنة تنسيق منح السفر بين عدة جامعات التي تديرها جامعة إنديانا، منحة عام ١٩٦١ لمواصلة برنامج تبادل الطلاب والأساتذة الأمريكيين، والروس.[٣] وحصل البرنامج، في السنوات اللاحقة على عدد من المنح من مؤسسة فورد، ليصل عدد الجامعات المشتركة فيه إلى أربعين جامعة من ثلاث وعشرين ولاية. وحتى عام ١٩٦٤ تم تبادل مائتين وثمانية طلاب أمريكيين ومائتين وأربعة وأربعين طالبًا روسيًا.[٤] وفي عام ١٩٦٨، تلقى المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة منحة من فورد لتأسيس مجلس البحث، والتبادل الدولي لإدارة تبادل الطلاب والأساتذة الأمريكيين مع نظرائهم في الدول الشرقية، والغربية، وكذلك إدارة برامج لجنة تنسيق منح السفر بين عدة جامعات، بدلًا من جامعة إنديانا، كما عهد للمجلس الدولي بإدارة التبادل بين المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة والأكاديمية السوفيتية الذي بدأ منذ عام ١٩٥٨.[٥]

وفي إطار دعم الدراسات الأفريقية، مولت فورد منحة لتبادل الطلاب والأساتذة بين جامعتي كاليفورنيا، وشيكاغو من ناحية وعدد من الجامعات

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1959, p.79.
(2) *FFAR*, Detroit, 1960, p.80.
(3) *FFAR*, Detroit, 1961, p.33.
(4) *FFAR*, Detroit, 1964, p.30.
(5) *FFAR*, New York, 1968, p.60.

الأفريقية مثل غانا ونيجيريا من ناحية أخرى.[١] وفي عام ١٩٦١ قدمت فورد منحتين لدعم برامج التبادل الأكاديمي بين الأساتذة من الولايات المتحدة والجامعات الأفريقية. كانت الأولى لصالح برنامج للتبادل، لمدة ثلاث سنوات، بين ستة جامعات أمريكية - هي: شيكاغو وكولومبيا ونورث ويسترن ويل ومعهد ماسيشوستس للتكنولوجيًا وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وبين معهد أفريقيا الإستوائية. وخُصصت الثانية لصالح تبادل الأساتذة بين المؤسسات الأمريكية ومؤسسات في جنوب أفريقيا، من خلال برنامج تبادل القيادات الأمريكية والجنوب أفريقية، على مدار عامين.[٢] كما حصلت جامعة كورنيل على منحة لمساندة زيارات الباحثين الأفارقة والأمريكيين، من خلال مركز الدراسات والبحوث الأفريقية.[٣] وتلقت جامعة كورنيل منحة للتقريب بين الأفارقة في الكاريبي والولايات المتحدة وأفريقيا، من خلال استقدام أساتذة منهم للتعريف بمؤسسات الدراسات الأفريقية وبرامجها في الولايات المتحدة.[٤]

وفيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية، قدمت فورد تمويلًا لدعم التبادل بين جامعتي جونز هوبكنز، وجامعة هافانا، بعد موافقة وزير الخارجية الكوبي على التبادل عام ١٩٧٩، وشمل التبادل، الذي يُعدُّ الأول منذ الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، طلاب الدراسات العليا والأساتذة لمدة أسبوعين.[٥] وفي عام ١٩٩١، حصلت جامعة جونز هوبكنز مجددًا على منحة لصالح برنامج تبادل مع جامعة هافانا لتشجيع الاستكشاف البحثي للقضايا محل الاهتمام المشترك. وكانت جمعية دراسات أمريكا اللاتينية قد حصلت على منحة أخرى لبرنامج تبادل بين الباحثين الأمريكيين والكوبيين.[٦]

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1958, p.67.
(2) *FFAR*, Detroit, 1961, p.33.
(3) *FFAR*, New York, 1987, p.57.
(4) *FFAR*, New York, 1991, p.90.
(5) *FFAR*, New York, 1983, p.67.
(6) *FFAR*, New York, 1991, p.119.

معهد التعليم الدولي

يقدم معهد التعليم الدولي خدماته للطلاب الأجانب منذ تأسيسه عام ١٩١٩ بمنحة من وقفية كارنيجي للسلام الدولي، وهو أكبر وكالة لتقديم الخدمات التعليمية الدولية، وبرامج التبادل لصالح المؤسسات الحكومية والخاصة. ومن الجدير بالذكر أن المعهد قريب من لجان اختيار الطلاب الأجانب القادمين للدراسة في الولايات المتحدة، واعتاد المعهد القيام بتقديم معلومات للجان الاختيار لمساعدتها في تقييم معايير الطلاب.

وقد بدأت فورد دعمها للمعهد عقب توسعها الوطني والدولي، حيث قدمت عام ١٩٥١ منحة للمعهد - الذي دعمته أربعة عشر مؤسسة أخرى في العام نفسه - لصالح تسهيل زيارات عديد من الباحثين الشبان والفنانين، والفلاحين للولايات المتحدة، وتوفير مساعدات عاجلة للطلاب الأفارقة في البلاد، فضلًا عن إسهامه في تمويل عديد من الأنشطة الطلابية للطلاب الأجانب في الولايات المتحدة. وبلغت قيمة المنحة ثمانمائة ألف دولار، خصص ما يقرب من نصفها لتقوية المؤسسة ذاتها، والباقي لصالح برامج التبادل الدولي، والمساعدات المشار إليها.[١] وفي عام ١٩٥٢، تلقى المعهد منحة لصالح برنامج منح دراسية ذات علاقة بمنح السفر المقدمة من مؤسسة فولبرايت للأشخاص القادمين من الشرق الأوسط والأدنى في عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤.[٢]

وفي عام ١٩٥٨، تلقى المعهد منحة من فورد لدعم التبادل بين الدول الشرقية، والغربية على مستوى الطلاب، والأساتذة، والمتخصصين، خاصة بين الولايات المتحدة وبولندا،[٣]وخصصت منحة العام التالي أي عام ١٩٥٩ لدعم التبادل بين الولايات المتحدة، ويوجوسلافيا.[٤] وعلى مدار الستينات، قدمت فورد عديدًا من المنح للمعهد لصالح مواصلة برنامج التبادل بين

(1) *FFAR*, Detroit, 1951, p.13.

(2) *FFAR*, Detroit, 1952, p.59.

(3) *FFAR*, Detroit, 1958, p.141.

(4) *FFAR*, Detroit, 1959, p.141.

الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.(١) كما حصل المعهد على منحة من فورد عام ١٩٥٦ لمساعدته على إدارة نشاطه العام، لمدة عشرة أعوام، بلغت قيمتها نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار.(٢) وفي عام ١٩٦٨، دعمت فورد مجددًا نشاط المعهد لتبادل الأساتذة بين الولايات المتحدة ودول شرق أوروبا، من خلال تمويل إنشاء مجلس برنامج التبادل الأكاديمي بين الشرق والغرب.(٣)

وقد تمحور دعم مؤسسة فورد للمعهد حول القيام بعدد من المهام الرئيسة هي: القيام بالخدمات الإدارية للطلاب الأجانب الوافدين للدراسة في الولايات المتحدة، وترتيب برامج تبادل الزيارات مع الطلاب والأساتذة الأجانب، وتوفير المساعدة للخبراء الأمريكيين العاملين بالخارج أو الأجانب المتدربين في الولايات المتحدة في مشروعات ذات علاقة بالمؤسسة، وإجراء عدد من المشروعات في الخارج، وأخيرًا الاضطلاع بتنظيم الشئون المالية لبرامج التبادل الطلابي.(٤) إلا أنه قد وجِّه للمعهد عدة انتقادات بسبب تحكم مؤسسة حكومية - أي مجلس المنح الخارجية - في اختيار الطلاب المدعومين منه، بما يخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مما عُدَّ انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الفرص واستغلالًا للخدمات التعليمية لأغراض سياسية.(٥)

مجلس الأبحاث والتبادل الدولي

تأسس مجلس الأبحاث، والتبادل الدولي عام ١٩٦٨ بمنحة من فورد للمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، واستمر بتمويل الحكومة الأمريكية، واعتبر الوكيل الأول للتبادل بين الجهات الحكومية والخاصة في الشرق

---

(1) *FFAR*, New York, 1969, p.75.

(2) *FFAR*, Detroit, 1956, p.103.

(3) *FFAR*, New York, 1968, p.138.

(4) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.130.

(5) *Ibid.*, pp.129-130.

والغرب، خلال الستينات والسبعينات، مما جعل مؤسسة فورد تركن إليه في إدارة برامج التبادل الدولي بين الولايات المتحدة ودول الشرق، خاصة الاتحاد السوفيتي. ففي عام ١٩٧٠، حصل المجلس على منحة، تقترب من ثلاثة ملايين دولار من فورد لمواصلة جهوده في التبادل الأكاديمي بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي.[١] كما تلقى المجلس منحة أخرى عام ١٩٧٣ بلغت قيمتها مليون دولار، لصالح برامج تبادل، ومنح دراسية مع روسيا، وأوروبا الشرقية، وبلغ عدد المشاركين، منذ عام ١٩٦٨، في برامج التبادل تحت إدارة المجلس، أربعمائة وستة أمريكيين مقابل خمسمائة وثمانية من الروس، وانضمت ألمانيا الشرقية إلى برنامج المجلس للتبادل الأكاديمي عام ١٩٧٣.[٢]

مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة

تلقى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالاشتراك مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، عددًا من المنح من مؤسسة فورد لرعاية برامج التبادل الدولي بين الولايات المتحدة وعديد من مناطق العالم الأخرى. وعلى سبيل المثال، قدَّمت فورد منحة لدعم المنح الدراسية للأمريكيين للدراسة والتدريب في أوروبا الشرقية، وقد ركزت المنحة على دعم أنشطة العلوم الاجتماعية، والتعاون بين المراكز البحثية المختلفة.[٣] كما تلقى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية منحة عام ١٩٦٩، لمواصلة برنامج تدريب الأمريكيين المتخصصين في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي ضمن برنامج المنح الدراسية للمناطق الخارجية، بالتركيز على شرق أوروبا، ودراسات الاجتماع والاقتصاد وعلم الإنسان.[٤] وخصصت فورد منحة أخرى لصالح الجزء المتعلق بغرب أوروبا في البرنامج نفسه.[٥] وفي عام ١٩٧٩

(1) *FFAR*, New York, 1970, p.83.
(2) *FFAR*, New York, 1973, p.74.
(3) *Idem*.
(4) *FFAR*, New York, 1969, p.75.
(5) *FFAR*, New York, 1971, p.88.

حصل المجلسان، بالإضافة إلى الأكاديمية الوطنية للعلوم، على منحة لتبادل الطلاب والأساتذة مع الصين، بحيث شمل التبادل تخصصات التاريخ، والاقتصاد والعلوم الطبيعية، والهندسة من الولايات المتحدة، والتاريخ، والثقافة، والعلوم الطبيعية، والعمارة من الصين.[١]

المنظمات البحثية المستقلة

في إشارة إلى تشعب برامج التبادل الدولي، وامتدادها إلى عديد من الفروع العلمية، والمجالات البحثية، توسعت مؤسسة فورد في دعم هذه البرامج، من خلال عدد من المؤسسات البحثية المستقلة. وكان من أبرز هذه البرامج التبادلية المدعومة من فورد:

- برامج التبادل بين الولايات المتحدة والصين: قدمت فورد منحة - لمدة عامين - بالتعاون مع الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وذلك بهدف تمويل دراسة خمسة من الصينيين في الولايات المتحدة، مقابل إرسال أمريكي واحد للصين.[٢] كما مولت المؤسسة، بالإضافة إلى مؤسسة روكفلر، بدء برنامج لتقوية البحث، والتدريس في ثمانية مراكز بحثية للعلاقات الدولية في الصين، وبموجبه درَّس عشرون من الأساتذة الصينيين في الولايات المتحدة، وفي المقابل حاضر عدد من الأمريكيين المتخصصين في العلاقات الدولية في الصين.[٣] وأيضًا، حصلت اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية - الصينية على منحة لدعم التبادل التعليمي، والثقافي بين الدولتين، وتمكين الباحثين الصينيين، والأمريكيين المتخصصين في دراسات جنوب آسيا وأفريقيا، والشرق الأوسط من تبادل الزيارات.[٤]
- تلقى المعهد الأفريقي - الأمريكي منحة للتبادل بين الولايات المتحدة

(1) *FFAR*, New York, 1979, p.26.
(2) *FFAR*, New York, 1980, p.32.
(3) *FFAR*, New York, 1984, p.71.
(4) *FFAR*, New York, 1973, p.58.

وجنوب أفريقيا.[١] ويذكر أن المعهد حصل على دعم مؤسسة فورد المستمر خلال الستينات والسبعينات لمواصلة تقديمه للمنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الولايات المتحدة.[٢] ومن الجدير بالذكر أن المعهد الذي أُسس عام ١٩٥٣، قد ارتبط مع فورد بعلاقات وثيقة في الخمسينات، لكنها تراجعت في بداية الستينات، بعد تصاعد الشائعات حول علاقة المعهد بوكالة الاستخبارات الأمريكية. إلا إن العلاقة بين المعهد ومؤسسة فورد تحسنت، نسبيًا بعد تولي أحد موظفي المؤسسة السابقين – ويلديمر نيلسون – رئاسة المعهد عام ١٩٦٧.[٣]

وبالإضافة إلى تمويل برامج التبادل الدولي، قدمت فورد منحتين عام ١٩٥٤، لتحليل آثار التبادل الأكاديمي العالمي؛ كانت الأولى لصالح الأكاديمية الوطنية للعلوم لمتابعة التبادل على مستوى كبار الباحثين وتقييمه. ويذكر أن الأكاديمية كانت بالفعل مسئولة – منذ عام ١٩٤٧ – عن متابعة عديد من برامج التبادل المدعومة حكوميًا. وغطت المنحة إقامة مؤتمر لتحليل المشاكل الناجمة عن التبادل على هذا المستوى، ونشر توصيات مستقبلية. وخصصت المنحة الأخرى لجمع الطلاب العائدين من التبادل، ومعرفة خبراتهم، وتوصياتهم للبرامج القادمة.[٤]

ويتضح مما سبق أن مؤسسة فورد استخدمت استراتيجيات متنوعة لدعم الفروع المختلفة لحقل دراسات المناطق في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. ومكنت هذه الاستراتيجيات المؤسسة من تحقيق هدف أساسي، وهو إيجاد بنية تحتية من المراكز البحثية، والكوادر المؤهلة، والمادة العلمية والخبرات المتبادلة، للدراسة والبحث والتدريب في حقل دراسات المناطق. ومكَّنت هذه البنية مؤسسة فورد، وغيرها من ممولي دراسات المناطق – من الانتقال إلى مرحلة دعم المشروعات البحثية في القضايا الحيوية.

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1958, p.131.

(2) *FFAR*, Detroit, 1963, p.31.

(3) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, pp.131-133.

(4) *FFAR*, Detroit, 1954, p.34.

المبحث الثالث

القضايا الممولة في مجالات دراسات المناطق

بالإضافة إلى اهتمام مؤسسة فورد بدعم دراسات المناطق من خلال الاستراتيجيات الأربع المشار إليها في المبحث السابق، ركَّزت المؤسسة على تمويل عدد من المشروعات البحثية المختصة بقضايا، محددة في مناطق بعينها. وفيما يبدو أن فورد لاحظت وجود إهمال لقضايا أو مناطق، أرتأت أنها جديرة بالتركيز، والبحث. وقد تنوَّعت القضايا المموَّلة والمناطق محل تركيز المؤسسة تبعًا للفترات التاريخية والسياق السياسي والاقتصادي المحلي، والإقليمي، والدولي. وفيما يلي استعراض لهذه القضايا، مُقسمة حسب المناطق الجغرافية المرتبطة بها.

أولًا: دراسات روسيا/الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية

أولت فورد دراسات روسيا/الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية اهتمامًا متميزًا وباكرًا، حيث أنشأت عام ١٩٥١ صندوق تمويل شرق أوروبا. واستهدف الصندوق - الذي تمتع بالاستقلال الإداري رغم ارتكازه ماليًا على دعم فورد - إلى مساعدة الفارين من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا على التكيف في الولايات المتحدة، وسرعان ما بات أحد محاضن الدراسات الروسية، والسلافية. وقدمت فورد مليون ونصف المليون دولار منحة مبدئية لصندوق شرق أوروبا، خصص مليون دولار منها لصالح دراسة الاتحاد السوفيتي، بينما ذهب الباقي لرعاية قيام الباحثين، والعلماء الفارين بأبحاث في جامعات أمريكية، وكندية في مجالات تخصصهم.[١] وبحلول نهاية عام ١٩٥٣، تلقى هؤلاء الباحثون ما يزيد على مائتي وستين منحة للبحث، كما نشر الصندوق ما يزيد على خمسين دراسة لهم.[٢] وقد انتهى التمويل في

(1) *FFAR*, Detroit, 1952, pp.24-25.

(2) *FFAR*, Detroit, 1953, P.36.

منتصف عام ١٩٥٤، بعد تزايد أعداد المراكز البحثية المهتمة بالدراسات السوفيتية وشرق أوروبا، واضطلاع عدد من الجمعيات المدنية الأمريكية بدور قوي في مساعدة الفارين من هذه الدول على التكيف داخل المجتمع الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، احتضنت عديد من الجامعات الأمريكية الأساتذة الفارين، على حسب تخصصاتهم الأكاديمية، لمواصلة ما بدأه صندوق تمويل شرق أوروبا من دعم الاستفادة البحثية من هؤلاء العلماء.

وفي مجال الدراسات الأكاديمية المتخصصة عن الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، دعمت فورد عددًا من المشروعات البحثية منه مثلًا:

- أن جامعة كورنيل تلقت منحة لدراسة المسلمين الناطقين بالتركية في الاتحاد السوفيتي.
- قدَّمت فورد منحة لجامعة كولومبيا لإجراء بحث عن تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي، ليُكتب بأيدي "غير شيوعية،" ويكون بديلًا عن الكتاب الموزع بعديد من اللغات، الذي اعتبرته فورد غير دقيق. وكان هدف اللجنة من المشروع "كتابة تاريخ محايد، من خلال الوثائق الموجودة في دول العالم الحر، واللقاءات مع اللاجئين الفارين، الذين لعبوا دورًا مهمًا في بدايات الحزب والثورة الروسية."[١] وخطط له أن يتكون من جزأين، بالإضافة إلى جزء منه يتاح قبل الانتهاء من المشروع عن المعلومات العامة، بحيث يتوفر للجمهور. وشارك في هذا المشروع فيليب موسلي رئيس قسم الدراسات السوفيتية في مجلس العلاقات الخارجية، وجيرويد روبنسون من المعهد الروسي بجامعة كولومبيا، وميريل فينسود من مركز الأبحاث الروسية، وهارولد فيشر من جامعة ستانفورد.[٢]
- حصلت اللجنة المشتركة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والمجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة على منحة عام ١٩٥٧، لمراجعة التدريس الأمريكي للموضوعات المتعلقة بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.[٣]

---

(1) *FFAR*, Detroit, 1955, p.76.
(2) *Idem*.
(3) *FFAR*, Detroit, 1957, p.40.

- قدمت فورد منحة لصالح جامعة ميتشجان لإجراء دراسة حول قدرة الرأسمالية، والشيوعية، في تحقيق التنمية، والاستقرار، والفعالية في استخدام وتوزيع المصادر، وتحقيق توزيع متساوٍ للثروة.(١)
- تلقت جامعة إنديانا - صاحبة واحد من أهم مراكز البحث عن أوروبا الشرقية في الولايات المتحدة - منحة للبحث حول قضايا أوروبا الشرقية والعلاقات السياسية، والاقتصادية بين الشرق، والغرب، من خلال عقد حلقات نقاشية بحثية عن العلاقات المتنامية بين شرق أوروبا والغرب، ونقل التكنولوجيا بين الشرق، والغرب، وعلاقات أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفيتي.(٢)
- حصلت جامعة كورنيل على منحة من فورد لصالح برنامج دراسات السلام، ودراسة طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، واختبار الصراع على الموارد الطبيعية كأحد مسببات الصراع.(٣)
- تلقت جامعة جورج تاون منحة لإعداد كتاب عن العلاقات السوفيتية- الشرق أوروبية المعاصرة، وهو الأول منذ كتاب "الكتلة السوفيتية: الوحدة والصراع" الذي نُقِّح للمرة الأخيرة عام ١٩٦٧.(٤)
- مولت فورد منحة لمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين لصالح سلسلة من ورش العمل حول المناهج المستخدمة في الدراسات الروسية، ومشروعات بحثية تضم باحثين من أوروبا الشرقية.(٥)

ويكشف الترتيب الزمني للمشروعات البحثية التي مولتها فورد عن دراسات الاتحاد السوفيتي، وشرق أوروبا، عن جانبين. فمن ناحية، انعكست أجواء الحرب الباردة، والعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة، والاتحاد

(1) *FFAR*, New York, 1971, p.88.
(2) *FFAR*, New York, 1977, p.50.
(3) *FFAR*, New York, 1979, p.34.
(4) *FFAR*, New York, 1985, p.79.
(5) *FFAR*, New York, 1991, p.121.

السوفيتي، ومعسكره الشرقي، على طبيعة المشروعات الممولة. فبينما ركزت مشروعات الخمسينات والستينات، مع تصاعد الحرب الباردة، على إعادة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي الروسي، بما سمي "تاريخ محايد"، ظهرت في السبعينات محاولات للمقارنة بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي في مدى قدرة كل منهما على تحقيق الرخاء والاستقرار البشري. وعكست المحاولات الأخيرة حالة من الهدوء النسبي في التنافس بين القوتين العظميين، امتدت لتمويل فورد لمشروع عن دراسة أسباب الصراع بينهما، فيما أبرز جهودًا تحليلية أكثر أكاديمية، وأقل تسييسًا من سابقتها في الخمسينات والستينات. كما ركزت المشروعات البحثية الممولة في الثمانينات على دراسة دول شرق أوروبا، وعلاقاتها مع الغرب، باعتبارها كيانًا منفصلًا عن الاتحاد السوفيتي، لتعكس الواقع السياسي الذي شهد تسرب هذه الدول من تحت عباءة القوة السوفيتية المتهالكة.

ومن ناحية أخرى، اهتمت فورد كعادتها بتخصيص منح لمراجعة الأداء الأكاديمي لحقل الدراسات السوفيتية، وشرق أوروبا في الجامعات الأمريكية. ويلاحظ أن المراجعة ارتبطت بالتغير في الظروف السياسية في الخمسينات عنها في التسعينات، مما استدعى تحولًا في التوجُّه الأكاديمي داخل هذا الحقل. وتعكس هذه المراجعة وجود ارتباط بين التوجهات الأكاديمية، والأوضاع السياسية، خاصة فيما يتعلق بالحقول ذات الأبعاد السياسية المباشرة.

ثانيًا: الدراسات الآسيوية

ركزت مؤسسة فورد في حقل الدراسات الآسيوية على تمويل مجموعة من المشروعات البحثية المرتبطة بمناطق محددة داخل آسيا، إدراكًا منها لاتساع القارة، وتشعب قضايا دولها. ولذلك عملت المؤسسة على توجيه الاهتمام، في فترات تاريخية مختلفة، نحو مناطق فرعية في آسيا - تحديدًا اليابان والصين - أو إلقاء الضوء على قضايا بعينها في هذه المناطق الآسيوية مثل: بناء المؤسسات السياسية، وقضايا الأمن، والعلاقات الآسيوية - الأمريكية.

فعلى سبيل المثال، تطرق دعم فورد للقضايا السياسية في اليابان، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة العلاقة بين التحول السياسي والنمو الاقتصادي، فضلًا عن الأطر القانونية المنظَّمة لهذه التغيرات. فقدمت فورد منحة لجامعة جنوب كاليفورنيا لدعم برنامج بحثي عن أثر روسيا على اليابان المعاصرة،[١] وكذلك إجراء بحث عن المؤسسات والمنظمات السياسية في اليابان المعاصرة.[٢] وفي عام ١٩٥٤، تلقى معهد التعليم الدولي منحة من فورد لصالح برنامج لدعم التفاهم بين النظم القانونية في الولايات المتحدة واليابان، من خلال تبادل الطلاب، والأساتذة لمدة ست سنوات. وضم البرنامج جامعات ستانفورد، وهارفارد، وميتشجان من الولايات المتحدة، وكيوتو وطوكيو وكيو، وتهوكو في اليابان.[٣] وفي عام ١٩٦٠، حصلت جمعية الدراسات الآسيوية، على منحة لمدة خمس سنوات، لإقامة سلسلة مؤتمرات بحثية عن التحديث في اليابان ومغزاه للمجتمع الياباني والدول المجاورة. وناقشت المؤتمرات النمو الاقتصادي الياباني، وبناء المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة إلى العلاقات الأمريكية - اليابانية.[٤] كما تلقت جامعة واشنطن منحة عام ١٩٦٦ لتوسيع برنامجها عن القانون الآسيوي، وتأسيس دراسات عليا في القانون الياباني والصيني.[٥]

وفي التسعينات، ظهرت بوادر لدور ياباني فعال على الصعيد العالمي، مما دفع فورد لتوفير منحة لجامعة كولومبيا لصالح تأسيس برنامج متعدد الأقسام في المعهد الآسيوي بالجامعة، حول "الدور العالمي لليابان: الأبعاد المتعددة". وركز البرنامج، الذي شمل تنظيم حلقات نقاشية، وإجراء أبحاث وعقد مؤتمرات طلابية، ولقاءات غير رسمية بين الباحثين، والساسة، على

(1) *FFAR*, Detroit, 1952, p.62.
(2) *FFAR*, Detroit, 1953, p.90.
(3) *FFAR*, Detroit, 1954, p.34.
(4) *FFAR*, Detroit, 1960, p.69.
(5) *FFAR*, Detroit, 1966, p.23.

قضيتين أساسيتين: أهمية الدبلوماسية متعددة البدائل في السياسة الخارجية اليابجارية، وأثر اليابان على الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأخرى.[١]

وعلى صعيد الدراسات الصينية، أدركت فورد قلة عدد المتخصصين في الشئون الصينية في الولايات المتحدة، بجانب ضآلة عدد الجامعات التي توفر برامج للدراسات الصينية، ولذلك سارعت إلى محاولة سد هذا العجز. فقدمت عام ١٩٥٥ عدة منح في هذا الصدد؛ منحة لجامعة كولومبيا وأخرى لجامعة هارفارد للقيام ببحث، لمدة خمس سنوات، حول الجوانب السياسية والاقتصادية في الصين المعاصرة، فضلًا عن تمويل التحضير لدراسات حول الاقتصاد الصيني منذ عام ١٨٤٠ في جامعة هارفارد.[٢] ودعمت فورد قيام جامعة واشنطن بإعداد تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، من خلال التأريخ لحياة أحد مؤسسيه حتى عام ١٩٣٨، حين انفصل عن الحزب ولجأ إلى هونج كونج.[٣] وحصلت جمعية الدراسات الآسيوية على منحة لدراسة تاريخ أسرة منج التي حكمت الصين من القرن الرابع عشر حتى السابع عشر.[٤] وشملت هذه المشروعات المدعومة محاولات استكشاف الصين، اقتصاديًا وسيآسيا وتاريخيًا، مما عكس ضآلة المعلومات، والدراسات المتاحة عن هذه القوة الكبرى، ورغبة فورد في سد هذه الفجوة الخطيرة.

وفي الستينات، مع تطور حقل الدراسات الصينية، اهتمت فورد بتمويل مشروعات بحثية عن الدوائر المختلفة للعلاقات الصينية الخارجية، فتلقت جامعة جورج واشنطن منحة لصالح توسيع نشاطاتها من خلال جلب المزيد من المتخصصين في السياسة، والاقتصاد في كل من الصين، وروسيا، وإجراء معهد الدراسات الصينية - السوفيتية دراسات حول العلاقات بين القوى الشيوعية، وتقوية البحث في العلاقات الصينية - السوفيتية.[٥] كما

(1) *FFAR*, New York, 1991, p.113.
(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.73.
(3) *FFAR*, Detroit, 1954, p.33.
(4) *FFAR*, Detroit, 1963, p.30.
(5) *FFAR*, Detroit, 1966, p.23.

حصلت جامعة كولومبيا على دعم لعقد مؤتمر صيني - أمريكي عن العلاقات الدولية، والاتحاد السوفيتي.[١]

ومع النمو الاقتصادي الصيني المتسارع، مولت فورد منحة، عام ١٩٧١، لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة، بلغت حوالي مليون ونصف المليون دولار، وخُصص نصفها لدعم الدراسات حول الصين واليابان وكوريا، من خلال تمويل اللجنة المشتركة بين المجلسين عن الصين المعاصرة، وتطوير برامج البحث في هذا الشأن وعقد الحلقات النقاشية حول الصين والدراسات المقارنة للتنمية الاقتصادية الصينية.[٢] وفي عام ٢٠٠٢، حصلت وقفية كارنيجي للسلام العالمي على منحة للبحث في السياسة الأمريكية تجاه العراق والصين، في إطار دراسة نماذج العلاقات الأمريكية مع الدول الخارجة عن النفوذ الأمريكي المباشر.[٣]

وبالإضافة إلى التركيز على مناطق محددة في آسيا، تعاطت فورد مع عدد من القضايا الحيوية في عديد من الدول الآسيوية، مثل المؤسسات السياسية، وقضايا الأمن الإقليمي. وفيما يلي بعض التفاصيل عن هذه القضايا:

- خلال الخمسينات اهتمت المؤسسة بتحليل الأوضاع السياسية والمؤسسات الناشئة في الدول الآسيوية المستقلة حديثًا. فقدمت فورد منحة لجامعة كورنيل لإجراء دراسة مشتركة بين الباحثين الأمريكيين والإندونيسيين حول المؤسسات السياسية، والاجتماعية في إندونيسيا، لمدة أربع سنوات.[٤] وقدمت فورد منحة لجامعة كاليفورنيا في بيركلي، لمدة ثلاث سنوات، لإجراء دراسة مشتركة عن المؤسسات السياسية في

(1) *FFAR*, New York, 1980, p.33.
(2) *FFAR*, New York, 1971, p.69.
(3) *FFAR*, New York, 2003, pp.90-91.
(4) *FFAR*, Detroit, 1954, p.30.

الهند يقوم بها الهنود، والأمريكيون تحت إشراف ريتشارد بارك، مساعد مدير معهد دراسات شرق آسيا.[١]

- ومنذ بداية الثمانينات، أولت فورد قضايا السلم، والأمن الإقليميين في آسيا اهتمامًا فائقًا، حيث بادرت بدعم عديد من المشروعات البحثية حول القضايا الأمنية في المناطق الآسيوية المختلفة. فمولت منحة لجامعة ستانفورد لإنشاء تجمع شمال شرق آسيا - الولايات المتحدة حول السياسة الدولية، من أجل انخراط عدد كبير من الآسيويين، واليابانيين والصينيين في نقاشات، وأبحاث حول الأبعاد الاقتصادية، والتقنية والاستراتيجية للأمن في شمال شرق آسيا.[٢] وحصلت جامعة كاليفورنيا على منحة لسلسلة من المؤتمرات المشتركة بين العلماء الروس والصينيين، والأمريكيين المتخصصين في الأمن في شرق آسيا.[٣] وقدمت المؤسسة منحة لصالح مركز نوتوليوس أوف أمريكا لدعم مبادرة شرق آسيا لتقليل الاضطراب العالمي، وزيادة الأمن، وتقليل أخطار الحروب، بما في ذلك الحرب النووية في الإقليم.[٤]

وكذلك تلقى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية منحة لصالح مشروع شمال شرق آسيا للتعاون الأمني، للبحث، والتحليل، والتعليم العام حول قضايا الأمن في المنطقة، خاصة في شبه الجزيرة الكورية. وحصلت جامعة ستانفورد على منحة لصالح مشروع عن السلام، والتعاون في إقليم آسيا- المحيط الهادي، لتجميع ممثلي خمس دول نووية آسيوية أو ذات تواجد عسكري في الإقليم.[٥]

كما قدمت فورد منحتين لجامعتي إلينوي وكولومبيا، من أجل عقد حلقات نقاشية، وإجراء أبحاث حول الأمن الإقليمي في جنوب آسيا، خاصة

(1) *Ibid.*, p.31.
(2) *FFAR*, New York, 1980, p.30.
(3) *FFAR*, New York, 1989, p.120.
(4) *FFAR*, New York, 2002, pp.78-79.
(5) *FFAR*, New York, 2003, p.93.

في الهند، وباكستان.[1] وحصل مركز هنري ستيمون على منحة لصالح مشاريع الأمن الإقليمي في جنوب آسيا، وعمليات حفظ السلام متعددة الجنسيات. وأعطت فورد منحة لجامعة كولومبيا لعقد حلقة نقاشية عن "جنوب شرق آسيا في الشئون العالمية،" وهو تجمع من الأكاديميين المهتمين بالمشكلات الفكرية، والعملية في الإقليم.[2]

كما تزايد الاهتمام في الثمانينات بالبحث في العلاقات الأمريكية - الآسيوية، سعيًا وراء توطيدها، خاصة في ظل التراجع السوفيتي، وبروز عديد من القوى الاقتصادية، والسياسية الآسيوية، مثل مجموعة النمور الآسيوية، والصين، واليابان. فقدمت فورد منحة لكل من معهد شرق آسيا، ومركز البحث الدولي في جامعة كولومبيا، لإجراء أبحاث، ونشر كتب حول الجوانب السياسية، والاقتصادية للمنطقة، من أجل زيادة الوعي عنها، وعن العلاقات الآسيوية - الأمريكية. وعقدت الجامعة بالتعاون مع الجمعية الآسيوية مؤتمرات للمتخصصين، ورجال الأعمال. كما تلقت جامعة كاليفورنيا في بيركلي، بالتعاون مع جامعة كوريا، منحًا لتحليل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول شمال شرق، وجنوب شرق آسيا. ومكَّنت منحة بيركلي الباحثين من زيارة عدد من الدول الآسيوية في مشروع حول التنمية والاستقرار والأمن في آسيا - المحيط الهادي.[3] وفي عام ١٩٨٥، تلقت الجمعية الآسيوية منحة كدعم جزئي لأجندتها الآسيوية خصوصًا برنامج دراسات السياسات والتعليم العام، وقضايا العلاقات الآسيوية - الأمريكية، وهو برنامج بدأ كمركز للمعلومات، ومنسق للقاءات الآسيوية - الأمريكية لتوسيع المعرفة عن آسيا. وضمت أجندته في العامين التاليين على المنحة، موضوعات حول الإسلام، والحياة العامة في آسيا، وآسيا والاقتصاد الأمريكي، وأدوار اليابان، والولايات المتحدة في آسيا، وشملت

---

(1) *FFAR*, New York, 1981, p.34.

(2) *FFAR*, New York, 2003, pp.90-91.

(3) *FFAR*, New York, 1982, p.42.

المشروعات الجديدة: الجيل الآسيوي الجديد وتغيُّر القيم، والدور السوفيتي في آسيا.[1]

وكانت مؤسسة فورد قد مولت في عام ١٩٥٧ برنامجًا في جامعة واشنطن، مدته خمس سنوات، للبحث حول دول شمال شرق آسيا، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة.[2] كما قدمت منحة لجامعة هارفارد لدراسة المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان في الصين، وتايوان وجنوب كوريا، وفيتنام، وعلاقتها بالسياسة الخارجية الأمريكية.[3]

ثالثًا: دراسات غرب أوروبا

ارتبط معظم تمويل فورد لمشروعات بحثية حول دراسات غرب أوروبا بمراحل تطور التعاون الأوروبي المؤسسي، خاصة في الخمسينات والثمانينات. فمن جانب، اعتبرت الخبرة الأمريكية، الحديثة نسبيًا في التكامل، تجربة ملهمة للأوروبيين في الخمسينات، لما بين التجربتين من أوجه تشابه ثقافي، وتاريخي، وسياسي. ومن جانب آخر، مثلت دول غرب أوروبا في الثمانينات حلقة الوصل المهمة بين العالم الغربي الرأسمالي ودول شرق أوروبا الخارجة توًا من النفوذ الشيوعي السوفيتي، قبل أن تتحول علاقة هذه الدول مع الولايات المتحدة، بحلول التسعينات، إلى علاقة مباشرة. وباستثناء ذلك، مثَّلت دراسات السياسة، والأمن، والاقتصاد والاجتماع في دول غرب أوروبا، إحدى الركائز المنطقية للأقسام الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، باعتبارها جزءًا من مكونات ثقافة المجتمع الغربي، وامتدادًا جغرافيًا طبيعيًا للحضارة الأنجلو - سكسونية.

وبالتالي فقد تمحورت منح مؤسسة فورد لحقل دراسات غرب أوروبا في الخمسينات حول التعاون الأوروبي - الأوروبي. فقدمت المؤسسة منحة عام ١٩٥٢ لصالح اللجنة الأمريكية عن أوروبا الموحدة، لإجراء بحث عن

(1) *FFAR*, New York, 1985, p.74.
(2) *FFAR*, Detroit, 1957, p.38.
(3) *FFAR*, New York, 1978, p.51.

الدستور الأوروبي، إدراكًا لأهميته وتأكيدًا لمصلحة الولايات المتحدة و"العالم الحر" في تطوير مشاعر "المجتمع" في غرب أوروبا، وتطوير مؤسسات مناسبة تترجم هذه المشاعر. وتـأسست هذه اللجنة الأمريكية لمساعدة جمعية مؤقتة من الباحثين الأوروبيين الذين قاموا بالتخطيط لبحث المشكلات أو احتمالات الوحدة بين دول "تجمع الفحم، والصلب الأوروبي،" التي تسعى للمشاركة في تجمع دفاعي أوروبي، وطلب الأوروبيون المساعدة من الأمريكيين في ضوء خبرة بلادهم. وأجريت الدراسة في جامعة هارفارد.(١)

وفي عام ١٩٥٥ قدمت المؤسسة منحة لمركز الدراسات الدولية في معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا لإجراء بحث عن ردود الأفعال في بريطانيا وألمانيا تجاه قضايا التعاون الأوروبي، وهو امتداد لدراسة أجراها المركز في فرنسا عن القضية نفسها، بمساعدة فورد، ومعهد البحث الاجتماعي عن التعاون الأوروبي.(٢) وفي العام التالي، تلقى المركز نفسه منحتين من فورد؛ أسَّست الأولى وقفية لمنصبين لأعضاء هيئة التدريس في كلية الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية بالجامعة، بينما دعمت المنحة الثانية مواصلة المركز لأبحاثه عن الاتصالات الدولية. ومن أهم هذه الأبحاث: مواقف رجال الأعمال الأمريكيين تجاه السياسة الاقتصادية الخارجية، ومواقف الفرنسيين تجاه الاتحاد الأوروبي، وأفكار المفكرين الهنود عن القضايا الداخلية والخارجية لدولتهم.(٣)

ومع التوسع في التعاون الأوروبي - الأوروبي، تلقت جامعة أوريجون عام ١٩٦٤ منحة لإجراء دراسات يقوم بها باحثون أمريكيون، وأوروبيون حول التطور السياسي في سبع دول أوروبية (سويسرا والدنمارك والنمسا وبلجيكا وهولندا وإيرلندا والنرويج) بحيث تقوم الجامعة بمهمة الوكيل المالي لهذه

(1) *FFAR*, Detroit, 1952, p.28.
(2) *FFAR*, Detroit, 1955, p.84.
(3) *FFAR*, Detroit, 1956, p.52.

المجموعة البحثية.[١] وحصلت جامعة ميتشجان على منحة لصالح إجراء دراسات مشتركة بين الأقسام العلمية عن أوروبا، تغطي مساحة واسعة من القضايا حول ردود الأفعال الريفية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دور الجيش.[٢]

ومع انفراج العلاقات بين القوتين العظميين، أسَّست الولايات المتحدة وروسيا، المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية في فيينا، لدراسة آثار التصنيع ومشاكله. وقدمت فورد، من خلال برنامجها مع مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية للمنح الدراسية لغرب أوروبا، منحًا دراسية للأوربيين من الشرق، والغرب للدراسة في الولايات المتحدة أولًا حول قضايا الرفاهة والإسكان والبيئة، ثم الدراسة في أوروبا حول قضايا الدول المتقدمة.[٣] وتلقى مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين - المتخصص في تجميع الباحثين، والساسة للدراسة، والنقاش - منحة مولت عديدًا من أنشطة المركز لتقوية الروابط الفكرية بين شرق أوروبا وغربها، فضلًا عن برامج دراسات أمريكا اللاتينية وأفريقيا.[٤]

رابعًا: دراسات الشرق الأوسط

بالرغم من اهتمام مؤسسة فورد الباكر بدعم المراكز البحثية المتخصصة في حقل دراسات الشرق الأوسط كما سبقت الإشارة، إلا أن تركيز المؤسسة تحوَّل، منذ أواخر الستينات، إلى تمويل المشروعات البحثية حول قضايا الإقليم، خاصة التحول السياسي، والصراعات الإقليمية.[٥] في عام ١٩٥٨ قدمت فورد منحة لمعهد الشرق الأوسط لدراسة دور المرأة في المجتمعات الشرقية المسلمة.[٦] ومولت عقد

(1) *FFAR*, Detroit, 1964, p.30.
(2) *FFAR*, New York, 1969, p.76.
(3) *FFAR*, New York, 1972, p.75.
(4) *FFAR*, New York, 1986, p.70.
(5) Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*, No.38, June 1975, p.8.
(6) *FFAR*, Detroit, 1956, p.177.

مؤتمر في جامعة إيموري من خلال مركز كارتر التابع لها، لمناقشة التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الحادثة في الشرق الأوسط،[١] وكذلك تنظيم المركز مؤتمرات دولية، ولقاءات غير رسمية حول عملية السلام في الشرق الأوسط.[٢]

وتتفق اتجاهات فورد التمويلية في حقل دراسات الشرق الأوسط مع ما أشار إليه عماد الدين شاهين باعتباره المرحلة الأولى من الرؤية الأكاديمية الأمريكية للشرق الأوسط التي يُطلق عليها "الحداثة والليبرالية الديمقراطية." ويؤكد شاهين أنه "بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اهتمت الدراسات الأكاديمية الأمريكية للشرق الأوسط بمحاولة فهم طبيعة مجتمعات دول المنطقة، والعوامل المؤثرة على العملية السياسية. وتأثرت هذه النظريات بالنظريات المهيمنة على حقل العلوم السياسية في الولايات المتحدة، وخاصة المدرسة السلوكية ثم المدرسة الوظيفية البنيوية التي حوَّلت الضوء عن الاهتمام بدراسة الدولة إلى تحليل النظم، والأنساق السياسية، والمدخلات، والمخرجات ذات الدور المباشر في العملية السياسية."[٣] ويرى شاهين في هذا الإطار أن أغلب الدراسات الأمريكية عن الشرق الأوسط في تلك المرحلة ركزت على التوجهات، والثقافة السياسية من جانب، كما تعاطت مع قضايا المؤسسات السياسية، وعملية بنائها من جانب آخر.[٤]

في السبعينات، احتلت قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط مرتبة

---

(1) *FFAR*, New York, 1983, p.68.

(2) *FFAR*, New York, 1991, p.111.

(٣) عماد الدين شاهين، "الشرق الأوسط في الرؤى الأكاديمية الغربية وفي دراسات العلاقات الدولية،" (في) نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠) ص١٢٥.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول المرحلة الأولى من الرؤية الأكاديمية الأمريكية للشرق الأوسط، انظر: المرجع السابق، ص١٢٥.

متميزة في أولويات دعم فورد لحقل دراسات المنطقة. فبالإضافة إلى تمويل فورد للمشروعات البحثية عن الأمن في الشرق الأوسط - في إطار حقل الدراسات الدفاعية - دعمت المؤسسة بعض المشروعات الإضافية في هذا الإطار. فحصلت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس على منحة لدراسة قضايا الأمن الإقليمي في شرق أوروبا، وأفريقيا، والشرق الأوسط،[١] بالإضافة إلى عديد من المنح المقدمة للجامعات الأمريكية لدراسة النزاعات الإقليمية، والقضايا الأمنية في المنطقة، كما سبقت الإشارة في الفصل الرابع. وفي هذه المرحلة الأكاديمية التي يصفها شاهين بأنها "مرحلة المشاركة السياسية"[٢]، تبدو مؤسسة فورد أكثر اهتمامًا بالتعاطي مع قضية الاستقرار السياسي من منظور دراسة الأبعاد المختلفة للصراعات الإقليمية في المنطقة وجهود فضها وتسويتها. وبرغم محدودية دراسات الاقتصاد السياسي في تلك المرحلة،[٣] إلا أن فورد دعمت عددًا من المشروعات البحثية التي حلَّلت الأبعاد السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لثورة النفط في الخليج العربي، وآثارها على الأوضاع الأمنية والاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.[٤]

واستمر اهتمام فورد بدعم الدراسات الأمنية عن الشرق الأوسط خلال الثمانينات والتسعينات، فتلقت جامعة كولومبيا منحة لعقد مناقشات حول التعاون الإقليمي، والأمني في الخليج العربي،[٥] ومولت فورد منحة لصالح مكتبة ريتشارد نيكسون، بالتعاون مع مؤسسة الميلاد، للبحث، والتحليل والتدريب حول أسلحة الدمار الشامل الإيرانية.[٦] كما حصلت جامعة كولومبيا على منحة لصالح مركز فض المنازعات الدولية لتنظيم نقاش حول

(1) *FFAR*, New York, 1979, p.34.

(٢) عماد الدين شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٢٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشروعات البحثية، انظر:

FFAR, New York, 1970 through 1985.

(5) *FFAR*, New York, 1998, p.82.

(6) *FFAR*, New York, 2002, p.79.

تسوية المنازعات في الشرق الأوسط.(١) وتبرز هذه المشروعات المدعومة توجهات مؤسسة فورد في دعم دراسات العلاقات الدولية في الشرق الأوسط باستخدام منهج دراسة أنماط التفاعل في المنطقة، طبقًا لتقسيم بهجت قرني لمستويات تحليل أدبيات هذه الدراسات، الذي يركز على تناول أنماط التفاعل في المنطقة، مثل الصراعات، والنزاعات بين الدول، والجماعات الموجودة في المنطقة.(٢) ويرى عماد الدين شاهين أنه "بدخول الشرق الأوسط الألفية الثالثة، صدر عديد من الكتابات التي تتناول مستقبل المنطقة، وأهم التحديات التي ستواجهها في القرن المقبل."(٣) ويدخل في هذا الإطار دعم مؤسسة فورد لمشروع الخليج ٢٠٠٠، للتعامل مع القضايا الكبرى المتعلقة بالخليج العربي، وتقديم مجموعة متميزة من الأدوات للتعامل مع القضايا الأمنية.(٤)

وفي عام ٢٠٠١ وجهت فورد اهتمامها نحو قضايا المرأة، وحقوق الإنسان، واللاجئين، والإرهاب، خاصة في المناطق المتوترة في العالم. فقدمت منحة لمجلس العلاقات الخارجية لتطوير قوة عمل عن الإرهاب، وعقد مائدة مستديرة لمناقشة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي،(٥) ومنحة أخرى لعقد حلقات نقاشية، وإجراء أبحاث، ونشرها عن دور المرأة في الشرق الأوسط.(٦) واتسقت هذه التوجهات التمويلية لفورد مجددًا مع

---

(1) *FFAR*, New York, 2004, pp.83-84.

(٢) قسَّم بهجت قرني في دراسته عن العلاقات الدولية في الشرق الأوسط الأدبيات التي تتناول الموضوع إلى ثلاثة مستويات طبقًا لمنهجها التحليلي: الدراسات التي ركزت على المنطقة كنظام فرعي داخل بنية النظام الدولي العام، والدراسات التي تناولت السياسات الخارجية لدول المنطقة باعتبار الدولة فاعلًا أساسيًا ووحدة آسياسية في التحليل في العلاقات الدولية، والدراسات التي تتناول أنماط التفاعل بين الدول والجماعات داخل المنطقة. لمزيد من التفاصيل حول المستويات الثلاثة، انظر: عماد الدين شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩-١٣٢.

(٣) مزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة، انظر: المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٤.

(4) *FFAR*, New York, 2002, p.77.

(5) *Idem*.

(6) *FFAR*, New York, 2004, pp.83-84.

التيار العام في الرؤية الأمريكية لدعم دراسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، كجزء من تيار عالمي لدراسة الفاعلين غير الحكومين.(١)

خامسًا: الدراسات الأفريقية والأفريقية - الأمريكية

مرت رعاية مؤسسة فورد لحقل الدراسات الأفريقية بعدد من المراحل التاريخية المهمة؛ فخلال الخمسينات وأوائل الستينات، دعمت المؤسسة محاولات أكاديمية استكشافية عن الواقع السياسي، والاجتماعي، والثقافي للمجتمعات الأفريقية، والتحديات التي تواجه دولها الناشئة. ومنذ أواخر الستينات، ارتبطت الدراسات الأفريقية بدراسة حركة الحقوق المدنية السوداء، مثل حقوق الأقليات السوداء في ناميبيا وجنوب أفريقيا. وكذلك سعت فورد إلى دعم جهود تحسين الاتصال بين الأفارقة الأمريكيين والقارة الأم. وبداية من منتصف الثمانينات، ركزت فورد على دعم المشروعات البحثية حول قضايا التحول الديمقراطي والحكم في أفريقيا، فضلًا عن تزايد اهتمامها بمشكلات اللاجئين، والنزاعات العرقية في القارة. كما كان دعم محاولات تحسين العلاقات الأفريقية - الأمريكية، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي المنافس التقليدي للولايات المتحدة، أحد ركائز مشروعات فورد الحديثة في أفريقيا.

وبناءً على ذلك، حصلت جامعة جورج تاون عام ١٩٦٤ على منحة لعقد مؤتمر عن مشاكل أفريقيا الناطقة بالفرنسية،(٢) وتلقى المعهد الأفريقي - الأمريكي منحة لدراسة المصالح الأمريكية في الشئون الأفريقية، فضلًا عن عديد من المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الولايات المتحدة.(٣) وخلال السبعينات، اتجهت معظم المنح المقدمة من فورد لدعم تمكين الطلاب الأفارقة من الأقلية السوداء في ناميبيا، وجنوب أفريقيا من الحصول على فرص تعليمية في بلادهم، أو في الولايات المتحدة. وقد أسهم عديد من

(١) شاهين، عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨-١٢٧.

(2) *FFAR*, Detroit, 1964, p.125.

(3) *FFAR*, New York, 1967, p.59.

المؤسسات الوسيطة في هذه الجهود، مثل معهد التعليم الدولي والمعهد الأفريقي - الأمريكي. وقد حصل الأخير على منحة، عام ١٩٨٣، لصالح مواصلة النقاشات بين القادة الأفارقة والأمريكيين حول قضايا ناميبيا، والتعاون العربي في التنمية الأفريقية، ودور القطاع الخاص في العلاقات الأفريقية - الأمريكية.(١)

واحتلت قضية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا موضع الصدارة في القضايا المدعومة في حقل الدراسات الأفريقية، فحصلت جامعة يل على منحة للدراسة، والبحث، والمناقشة حول أفريقيا، من خلال مجموعة بحث جنوب أفريقيا، وكان النشاط الأساسي الممول حلقة نقاشية عن "النزاع العرقي والإثني في الجنوب الأفريقي منذ عام ١٦٥٢،" ومولت المنحة أيضًا زيارات متبادلة بين الأمريكيين، والجنوب أفريقيين.(٢) كما تلقى برنامج أبحاث جنوب أفريقيا بالجامعة نفسها، منحة للتركيز على الصراعات العرقية في الجنوب الأفريقي.(٣) وبالإضافة إلى ذلك، كونت فورد مجموعة غير رسمية لدراسة تطورات الأوضاع في جنوب أفريقيا وانعكاساتها على الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية، وقادها فرانكلين توماس، رئيس المؤسسة، الذي رأس سابقًا لجنة دراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب أفريقيا التي موَّلتها مؤسسة روكفلر. ونشرت اللجنة عام ١٩٨١ دراسة بعنوان "جنوب أفريقيا: الوقت ينفذ." وضمت مجموعة فورد عديدًا من الأمناء وأعضاء اللجنة السابقين والمهتمين بالشأن الأفريقي.(٤)

ويشير هوراس كامبل إلى أن التوسع في دعم الدراسات حول الكفاح المسلح في جنوب أفريقيا، وناميبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد صاحب بداية مشروع وزارة الدفاع عن النزاعات المحدودة في الثمانينات. ويشير هذا

---

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.42.
(2) *FFAR*, New York, 1985, p.55.
(3) *FFAR*, New York, 1984, p.52.
(4) *FFAR*, New York, 1985, p.75.

المفهوم إلى "صراع سياسي ذو طابع عسكري محدود لإحراز أهداف اجتماعية، واقتصادية، ونفسية. وتتنوع أدواته وتتراوح ما بين الضغوط الدبلوماسية، والاقتصادية، والنفسية - الاجتماعية إلى الإرهاب والتمرد."[١] ويرى كامببل أن الدعم المالي الذي قدمته المؤسسات الخيرية، فضلًا عن دور وزارة الدفاع في تأسيس وبلورة المشروع، وما ارتبط به من دراسات أكاديمية، أسهم في إدخال مفاهيم جديدة، واستحداث تعريفات مرتبطة بالصراعات، والنزاعات الإقليمية في القارة، كما أضافت توصيفات قيمية لأطراف هذه الصراعات تصب في المحصلة في خدمة أهداف وزارة الدفاع الأمريكية.[٢]

وبحلول التسعينات، توسعت أجندة فورد البحثية حول الدراسات الأفريقية لتشمل قضايا النزاعات الإقليمية، والتحول الديمقراطي. فقدمت المؤسسة منحة لكل من جامعة جونز هوبكنز وجمعية الدراسات الأفريقية لعقد مؤتمرين حول النزاعات الإقليمية في أفريقيا.[٣] وحصلت جامعة فيرجينيا على منحة لدعم مبادرات عن العرق، والإثنية، والمجتمع في أفريقيا والعالم الأطلنطي.[٤] وقدمت المؤسسة منحة إلى مجلس التنمية الخارجية لصالح مشروع بحثي عن العلاقات الدولية، والحكم في أفريقيا.[٥] وتلقت جامعة أوهايو منحة لعقد مؤتمر حول ظهور الدساتير، والتحول للحكم الدستوري في أفريقيا.[٦]

كما مولت فورد ثماني منح لتقوية التدريب في مرحلة الدراسات العليا

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Horace Campbell, "Low-Intensity Warfare and the Study of Africans at Home and Abroad," (in) William Martin and Michael West (ed.), *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa* (Urbana: University of Illinois Press, 1999) pp. 128-134.

(2) *Ibid.*, pp. 134-135.

(3) *FFAR*, New York, 1989, p.121.

(4) *FFAR*, New York, 1999, p.124.

(5) *FFAR*, New York, 2000, p.114.

(6) *Ibid.*, p.127.

على الدراسات الأفريقية في جامعات بوسطن وبيركلي، وفلوريدا، وإنديانا وإلينوي، وميتشجان، وولاية ميتشجان وبنسلفانيا.[١] وتلقى المعهد الأفريقي - الأمريكي منحة لصالح أنشطته لتحسين فرص تعليم الأفارقة في الولايات المتحدة، وتقوية التنافسية الأفريقية العالمية، والانخراط في المجتمع الدولي، وتطوير السياسات الأمريكية تجاه أفريقيا.[٢] وعملت المؤسسة على تعضيد الروابط الثقافية بين الأفارقة الأمريكيين، ونظرائهم في القارة الأم، حيث قدمت منحة لجامعة بيركلي لدعم أبحاثها المشتركة بين الأقسام للأساتذة، والطلاب حول الأفارقة في الخارج، في قسم الدراسات الأفريقية - الأمريكية.[٣] ودعمت مؤسسة فورد مشروعًا في جامعة نورث ويسترن يهدف إلى بناء معرفة عن التجارب السياسة، والاجتماعية للأفارقة المنحدرين من أصول أفريقية.[٤]

ويلاحظ بول تيامبي زيليزا أن حقل الدراسات الأفريقية، الذي انتعش في جامعات البيض، والذي قدمت مؤسسة فورد دعمها له، قد استخدم عددًا من المفاهيم، والمناهج البحثية محل الخلاف.[٥] على سبيل المثال، ابتدعت الدراسات الأفريقية في هذه الجامعات مفهوم "أفريقيا جنوب الصحراء،"[٦] والذي انفصلت بموجبه الدول العربية في شمال أفريقيا عن عمقها الاستراتيجي الجنوبي، وانضمت إلى دراسات الشرق الأوسط، وتخلت الدول الأفريقية "جنوب الصحراء" عن عمقها الثقافي - الإسلامي. كما يرى زيليزا أن الدراسات الأفريقية ألصقت بأفريقيا عديدًا من الآفات

(1) *FFAR*, New York, 1998, p.116.
(2) *FFAR*, New York, 2002, p.76.
(3) *FFAR*, New York, 1991, p.89.
(4) *FFAR*, New York, 1999, p.83.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول تطور الدراسات الأفريقية في كليات السود في الولايات المتحدة، انظر: المرجع السابق، ص ٨-١٠.

(٦) بول تيامبي زيليزا، "تأملات في حالة الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية: التاريخ والحاضر والمستقبل، ترجمة: أحمد علي سالم وريهام خفاجي (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٣) ص ١٤.

الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وسعت إلى تطبيق نظريات التحديث على دولها، بغض النظر عن خصوصيات هذه المجتمعات، وفي إطار نظرة استعلائية على دول القارة الأفريقية.[1] وباعدت هذه الممارسات الثقافية، والأكاديمية بين حقل الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة وبين علماء القارة الأفريقية بصورة ملموسة بما ألقى ظلالًا حول أهداف هذا الحقل وجدوى دعمه.

وأدت أحداث الانفصال التاريخية بين حقلي الدراسات الأفريقية والدراسات الأفريقية - الأمريكية في اجتماع جمعية الدراسات الأفريقية الثاني عشر في مونتريال عام ١٩٦٩،[2] إلى سعي فورد للتعامل مع حقل الدراسات الأفريقية - الأمريكية بصورة مستقلة، ومحاولة ربطه بقضايا الداخل الأمريكي، والتقليل من اهتمامه بالقارة الأفريقية. وبناءً على ذلك، اهتمت مؤسسة فورد منذ عام ١٩٦٩ بتقوية برامج الدراسات الأفريقية - الأمريكية من خلال تقديم عدة مجموعات من المنح. عملت المجموعة الأولى على تقوية الدراسات الأفريقية - الأمريكية في عديد من الجامعات الأمريكية مثل: هوارد، وستانفورد، وبرينستون. وركزت المجموعة الثانية من المنح - بالتعاون مع الوقفية الوطنية للإنسانيات - على توفير الدعم المالي لخمس عشرة مؤسسة في الصيف لدراسة ثقافة، وتاريخ السود. ووجهت المجموعة الثالثة من المنح نحو إعداد كتب عن تاريخ السود ونشرها في الولايات المتحدة. وحصلت كل من جامعة أتلانتا وفيسك ومؤسسة توسكجي على منح لتكوين مكتبة حول المواد المهمة لبرامج الدراسات الأفريقية - الأمريكية.[3]

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤-١٩.

(٢) مزيد من التفاصيل حول أحداث الإنفصال بين حقلي الدراسات الأفريقية والدراسات الأفريقية- الأمريكية في مؤتمر جمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٦٩، انظر:

William G. Martin and Michael O. West, *op.cit*., pp.99-105;

بول تيامبي زيليزا، مرجع سبق ذكره، ص ١١-١٢.

(3) *FFAR*, New York, 1969, p.16.

وفي الثمانينات، دعمت فورد جهودًا لمراجعة الدراسات الأكاديمية حول الأفارقة - الأمريكيين، فحصل المجلس الوطني لدراسات السود على منحة خُصصت لتدريب صيفي للباحثين من البرامج والمؤسسات السوداء التقليدية، ذات الموارد المحدودة. وقام المجلس بمراجعة كل الدراسات والبرامج حول السود في البلاد، خلص إلى إعطائها اقتراحات حول مناهجها، وتأليف كتاب حول تطوير المناهج بها.[١] وتلقت جامعة ولاية ميتشجان منحة لصالح برنامج الدكتوراه الأول في الولايات المتحدة حول تاريخ السود المقارن، لمحاولة الربط بين الأفارقة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة.[٢]

سادسًا: دراسات أمريكا اللاتينية

تمحور اهتمام مؤسسة فورد في حقل دراسات أمريكا اللاتينية حول إدراك الواقع الاقتصادي، والسياسي لدول المنطقة، وعلاقاتها البينية، واستكشاف أبعاد علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومحاور التعاون بين الجانبين عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا. بالإضافة إلى دعم المؤسسة لمشروعات بحثية تربط الأفارقة - الأمريكيين، والأفارقة في الكاريبي بنظرائهم في القارة الأفريقية.

على صعيد دراسة نظم الحكم في أمريكا اللاتينية، قدمت فورد منحة لمعهد بروكينجز لدراسة التطور السياسي، بالتعاون مع باحثين من جنوب أمريكا اللاتينية، وإجراء دراسات تفصيلية عن المؤسسات، والقيادة في شيلي، وكولومبيا، بجانب دراسات أخرى. وغطت الدراسات جهود التنمية السياسية، وآراء الرأي العام في أرجاء أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تمويل فورد لعدد من الدراسات حول التطور الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية، والاستثمار الأجنبي بها.[٣] وتلقت جامعة ستانفورد منحة لدراسة التحولات

(1) *FFAR*, New York, 1988, p.106.
(2) *FFAR*, New York, 1991, p.90.
(3) *FFAR*, Detroit, 1965, p.44.

السياسية، والاجتماعية في المكسيك.[١] كما حصل برنامج السلوك السياسي في جامعة ميتشجان على منحة لتمديد أبحاثه لدراسة أمريكا اللاتينية، بحيث يقوم بالتعاون مع المؤسسات في تلك الدول على البحث في نماذج التغيير السياسي، من خلال الدراسات التاريخية، وقوائم التصويت، وإجراء استبيانات مع القيادات، والجماهير.[٢] ومولت فورد عدة منح لصالح أنشطة منظمة الحوار بين دول الأمريكتين، المهتمة بالأزمة السياسية، والاقتصادية في كولومبيا، فضلًا عن دعم النقاشات بين المحللين الاقتصاديين الكوبيين وصناع القرار في المؤسسات المالية الدولية.[٣]

وفي إطار العلاقات البينية لدول المنطقة، تلقى معهد الحد من انتشار السلاح النووي منحة لصالح عقد مؤتمر دولي عن التعاون النووي في أمريكا اللاتينية، من أجل الحد من انتشار السلاح النووي في المنطقة.[٤] وحصل مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين على منحة للبحث في قضايا الأمن في أمريكا اللاتينية، ولصالح برنامج يبحث في دور الولايات المتحدة في الشئون العالمية.[٥]

وفيما يتعلق بعلاقات دول المنطقة مع الولايات المتحدة، قدمت فورد منحة لمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين لعقد حلقات نقاشية عن الظروف الاقتصادية، والسياسية في دول الكاريبي.[٦] واهتمت هذه الحلقات - التي استمرت خمس سنوات - بعلاقات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الولايات المتحدة، ومحاولات الأخيرة للتكيُّف مع التحالفات الجديدة لهذه الدول. ومول البرنامج مشروعات بحثية وتبادل أساتذة وقيادات سياسية، وتنفيذية، ورجال أعمال بين الولايات المتحدة، ودول أمريكا

(1) *Ibid.*, p.133.
(2) *FFAR*, New York, 1969, p.72.
(3) *FFAR*, New York, 2000, p.113.
(4) *FFAR*, New York, 1989, p.120.
(5) *FFAR*, New York, 2002, p.76.
(6) *FFAR*, New York, 1980, p.33.

اللاتينية والكاريبي.[١] بالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة الثنائية لبحث مستقبل العلاقات الأمريكية - المكسيكية منحة لصالح البحث واللقاءات، وتمويل تقريرها المنشور عام ١٩٨٨، بعنوان "تحديات الاستقلال: المكسيك والولايات المتحدة." واهتم التقرير بقضايا التجارة، والهجرة، والسياسة الخارجية، والمخدرات، والدين، والاستثمارات، والتعليم والرأي العام، وقد أكد ضرورة التعاون بين البلدين لحل هذه القضايا.[٢]

كما حصلت جامعة جورج تاون على منحة للبحث، والتدريس حول علاقات الولايات المتحدة بدول الكاريبي. وتلقى مركز السياسة الدولية منحة لصالح الأنشطة البحثية حول علاقات الولايات المتحدة مع كوبا،[٣] وإجراء أبحاث وجمع المعلومات حول المساعدات العسكرية الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية. وفي إطار دراسة العلاقات الأمريكية مع الدول والمناطق التي تواجه تحولات سياسية، واقتصادية مهمة، قدمت فورد منحة لمؤسسة راند لصالح تشجيع النقاش حول العلاقات بين كوبا، والولايات المتحدة، وضمان التحاور حول البدائل السياسية في إطار هذه العلاقة المتبادلة.[٤] وحصلت منظمة الحوار بين دول الأمريكتين على منحة لتطوير توصيات لسياسات في أوقات الأزمات في العلاقات الأمريكية - الكولومبية، فضلًا عن منحة أخرى لتأسيس وقفية دائمة للحوار.[٥]

وبالإضافة إلى ذلك، حصل مجلس العلاقات الخارجية على منحتين؛ الأولى لزيادة الوعي بقضايا أمريكا اللاتينية - خاصة كوبا - بين صانعي السياسة الأمريكيين،[٦] والأخرى لاقتراح استراتيجية واقعية طويلة الأمد للسياسة الأمريكية تجاه كولومبيا، والأنديز. كما تلقت جامعة فلوريدا

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.41.
(2) *FFAR*, New York, 1988, p.140.
(3) *FFAR*, New York, 1997, p.92.
(4) *FFAR*, New York, 1998, p.80.
(5) *FFAR*, New York, 1999, p.87.
(6) *FFAR*, New York, 2000, p.112.

الدولية منحة لصالح دراسة جهود التصالح الوطني في كوبا، وإنتاج كتيب عن التحول الديمقراطي بها.[1] وكذلك، حصل مركز وودرو ويلسن الدولي للباحثين على منحتين لصالح برنامج أمريكا اللاتينية؛ لإقامة حوار حول السياسات لبلورة مفاهيم المجتمع الأمني الذي يضع في اعتباره التحول في السياسات الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.[2] وأكاديميًا، قدمت فورد منحة لجمعية دراسات أمريكا اللاتينية لإنشاء وقفية للجمعية،[3] ومولت منحة لجامعة كاليفورنيا في سانتا كروز لصالح ربط الدراسات اللاتينية في الولايات المتحدة بالأمريكيين في أمريكا اللاتينية.[4]

وفي إطار دعم العلاقات الأفريقية عبر القارات، مولت فورد منتدى عبر - أفريقيا لتشجيع قيام الأفارقة الأمريكيين بتحليل الأوضاع السياسية في أفريقيا، ودول الكاريبي، عن طريق نشر بحوثهم وعقد حلقات نقاشية ومؤتمرات ونشر دورية فصلية.[5] وفي الإطار نفسه، حصلت جامعة ميتشجان على منحة لصالح دراسة حول السُود في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، يقوم بها باحثون من الإقليم حول الهجرة السوداء، والأوضاع السياسية والاقتصادية، والتعبير عن التطور الثقافي في مجتمعات السود في الخارج.[6] كما تلقى مركز الحوار بين دول الأمريكتين منحة للمساعدة في التصدي للتمييز ضد السود في أمريكا اللاتينية.[7]

والشاهد أن مؤسسة فورد قد مولت على فترات زمنية متفاوتة مشروعات بحثية متعلقة بعديد من القضايا السياسية، والاقتصادية، والأمنية في مختلف أقاليم العالم. وفي هذا الصدد، ترد عدة ملاحظات. تتمثل الأولى في مراعاة المؤسسة عند اختيار المشروعات المدعومة،

(1) *FFAR*, New York, 2003, p.91.
(2) *FFAR*, New York, 2004, p.87.
(3) *FFAR*, New York, 1999, p.124.
(4) *FFAR*, New York, 2000, p.139.
(5) *FFAR*, New York, 1983, p.67.
(6) *FFAR*, New York, 1986, p.55.
(7) *FFAR*, New York, 2003, p.66.

اختلاف الأوضاع الداخلية، والسياقات الإقليمية، والدولية لكل منطقة تخضع للدراسة. وأتاحت هذه الحساسية الأكاديمية لفورد اختيار القضايا الشائكة والتعامل مع المساحات المهملة في محاور اهتمام المناطق المختلفة. وتتجلى الملاحظة الثانية في دعم فورد جهود تقييم برامج دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية؛ فرادى مثل مراجعة تدريس الدراسات السوفيتية والشرق أوروبية في الخمسينات والتسعينات، أو بصورة جماعية مثل منحة جامعة كولومبيا لتقييم البرامج الدولية في الجامعات الأمريكية.[١] وتسمح هذه المراجعات بتقييم مقدار الترابط بين الواقع الداخلي، والخارجي للمناطق المدروسة، والدراسات الأكاديمية، ضمانًا لاستمرار التواصل العميق بين الجانبين، وانعكاس معطيات الواقع على الإدراك البحثي.

وتصب هاتان الملاحظتان في إطار السعي نحو بلورة تصور دقيق ومناسب عن كل منطقة على حدة، بحيث يكون قابلًا للتغيير اتساقًا مع التحولات التاريخية الداخلية، والخارجية. وتسمح هذه الحساسية الأكاديمية بتقديم توصيات عملية فعالة لصانعي السياسة ومنفذيها للتعامل الفعال مع أوضاع المناطق المختلفة من العالم، وهو الهدف الرئيس من دراسات المناطق.

وترتبط الملاحظة الثالثة بتنامي اتجاه المؤسسة نحو الاهتمام بالقضايا العالمية، وربطها بالأقاليم المختلفة من العالم، وليس العكس. فالمشروعات البحثية باتت تركز أساسًا على قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة بالتطبيق على أقاليم بعينها، وليس البحث في هذه الأقاليم، ودراسة ما يجدُّ فيها من قضايا. وتعكس هذه الجهود إدراك فورد لتزايد عولمة القضايا الإنسانية، نتيجة لثورة الاتصالات، كما تصب في اتجاه تكريس هذا الاتجاه العالمي نحو تجاوز الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، والسياسية للأقاليم المختلفة. وتتجلى أزمة دراسات المناطق التي ولدت، وترعرت للبحث، والدراسة في خصوصيات الأقاليم غير

(1) *FFAR*, New York, 1999, p.124.

الغربية، لتتجه حاليًا نحو تجاهل هذه الخصوصيات. ويشير إيمانويل واليرشتين - أحد رؤساء جمعية الدراسات الأفريقية - إلى أن هذه الدراسات التي ترعرت في السبعينات، تتميز من ناحية بأنها تبحث بالأساس في أوضاع الفئات المقهورة في العالم المتقدم، ومن ناحية أخرى تسعى إلى ربط هذه الفئات بنظيراتها في دول العالم الثالث أو النامي، مثل دراسات المرأة في العالم ودراسات الأفارقة - الأمريكيين.[١] وقد تبلور هذه الاتجاه العالمي لدعم فورد لدراسات المناطق، في مبادرة المؤسسة لإحياء دراسات المناطق.

مبادرة إحياء دراسات المناطق ١٩٩٧

بداية من السبعينات، اضطرت مؤسسة فورد لخفض ميزانيتها الخارجية، وتقليل الجانب الموجَّه نحو تمويل الدراسات الدولية، كجزء من محاولات التغلب على انخفاض قيمة أصولها الرأسمالية، وبالتالي عوائدها المالية. وبعد تعافي المؤسسة - نسبيًا - في الثمانينات، اتجه تمويل المؤسسة نحو التعامل مع القضايا الإقليمية، والعالمية، على حساب التخصص في دراسات المناطق. إلا أن المؤسسة عادت لتعلن عام ١٩٩٧ عن مبادرة جديدة، بعنوان "عبور الحدود: إحياء دراسات المناطق،" بمبلغ خمسة وعشرين مليون دولار، خاصة بعد تراجع الدعم الحكومي للمراكز المتخصصة في المناطق المختلفة في العالم. وتهدف المبادرة إلى دعم دراسة مناطق محددة، وتفعيل تدفق جديد وملموس من التمويل لدراسات المناطق، وبلورة اقترابات مبتكرة للأسس الفكرية، والممارسات الأكاديمية للحقل العلمي، أخذًا في الاعتبار العالم المتغير، والمترابط.[٢]

وفي تقرير عام ١٩٩٧، ذكرت رئيسة مؤسسة فورد أن هناك جهودًا

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات "عالمية" الطابع، انظر:

Immanuel Wallerstein, *op.cit.,* pp.227-228.

(2) *Crossing Boarder: Revitalizing Area Studies* (New York: Ford Foundation, 1999) p.xi.

لإعادة إحياء دراسات المناطق، من خلال التعامل مع مفاهيم جديدة لاتعني فقط بالحدود الجغرافية. وركزت هذه الجهود على التعامل مع المشكلات الحيوية عالمية الطابع، مثل: اللاجئين والتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية للمناطق المدروسة.[١] وتشير توبي أليس فولكمان، وهي من المسئولين في مؤسسة فورد - إلى أن دراسات المناطق تلقت - منذ بدايات التسعينات انتقادات حول نشأتها المرتبطة تاريخيًا بالاستعمار الأوروبي لدول العالم النامي، فضلًا عن جهودها المبكرة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تعالت الأصوات الأكاديمية حول تاريخية التقسيمات الجغرافية للمناطق وتلاشي الفروق بين الهويات اللغوية، والإقليمية، والثقافية، مما جعل مفهوم "دراسات المناطق" بحاجة لمراجعات جادة.[٢]

وفي إطار هذه المبادرة، قدمت المؤسسة عددًا من المنح لإحياء التدريب، والبحث في دراسات المناطق للعديد من الجامعات، والكليات الأمريكية؛ جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز، وجامعة نيويورك، وجامعة روتجرز،[٣] ولاية كاليفورنيا، وكاليفورنيا، وبيركلي، وديوك، وإيموري، وهاواي، وإلينوي، وأيوا، وميتشجان، وكلية ميديلبري، وجامعات نبراسكا، ونيويورك، وتكساس، وويسكنسن، ويل، وسانت لورانس.[٤] كما مولت فورد منحة لتطوير استراتيجية اتصال للمبادرة وقدمت منحة لكلية لويس وكلارك لأنشطة حول هذه المبادرة.[٥]

وقد تمحورت المشروعات البحثية، والأنشطة التعليمية الممولة حول إعادة طرح مفهوم جديد "للمنطقة،" على سبيل المثال دراسة الدول

(1) Susan Berresford, ''The President's Review,'' *FFAR* (New York, NY: Ford Foundation, 1997) p.20.

(2) *Crossing Boarder: Revitalizing Area Studies, op.cit.,* p.x.

(3) *FFAR*, New York, 1998, p.119.

(4) *FFAR*, New York, 1999, p.127.

(5) *FFAR*, New York, 2000, p.140.

المحيطة بالمحيطات، بدلًا من التعامل مع الجوار الأرضي، كما ركزت على الاهتمام بالتحولات الثقافية، والسكجارية في الدول المدروسة، مثل قضايا الحدود والمهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت بعض المشروعات الممولة تحقيق التعاون بين المؤسسات البحثية، ونشطاء المجتمع المدني في الدول المدروسة، بما يطرح بعدًا آخر للدراسات الأكاديمية، وهو الفعالية المجتمعية. وسعت مشروعات أخرى إلى تقديم رؤى جديدة حول مناطق محددة شهدت عديدًا من التحولات المحلية والإقليمية، بما يقتضي إجراء تعديلات على المحاور الأساسية لدراستها، مثل الدول الأفريقية ودول شرق أوروبا. واهتمت بعض المشروعات البحثية بتعميق التواصل الأكاديمي بين المتخصصين في دراسات المناطق، سواء المنتمين لحقول معرفية متعددة أو الأمريكيين والأجانب، إثراءً للتراكم المعرفي حول المناطق المختلفة والقضايا العالمية.[١]

وتصبُّ الاتجاهات الجديدة لسياسة مؤسسة فورد التمويلية تجاه دراسات المناطق في اتجاهين رئيسيين. يعنى الاتجاه الأول بإعادة إدراك عديد من المفاهيم المحورية في دراسات المناطق مثل معايير تعريف المنطقة، والمحاور الأساسية لدراستها، ومناهج التعامل مع قضايا المناطق المدروسة، فضلًا عن التأكيد على مرونة هذه المعايير، والمحاور، والمناهج، وإمكانية التغيير المستمر فيها ارتباطًا بتحولات الواقع. ويبلور الاتجاه الثاني تيارًا متناميًا في المؤسسة، وهو الربط بين الدراسات الأكاديمية، والأنشطة الاجتماعية، من خلال إيجاد تواصل مستمر بين الباحثين المتخصصين ونشطاء المجتمع المدني. ويطرح هذا الاتجاه التعاون الأكاديمي - المدني، كبديل عن الارتباط بين المؤسسات الأكاديمية الغربية، والجهات الحكومية في الدول المدروسة، الذي ساد لعقود طويلة في دراسات المناطق، في إطار تصاعد الأدوار المحلية، والإقليمية والدولية للفاعلين غير الحكوميين.

---

(1) *Crossing Boarder: Revitalizing Area Studies, op.cit.*, pp.xii-xiii.

ويتمتع هؤلاء النشطاء بمصداقية عالية في مجتمعاتهم مقارنة بنظرائهم الحكوميين، وقدرة عالية على التواصل مع مواطنيهم، فضلًا عن الإدراك العميق لاحتياجاتهم، ورغباتهم. وتترجم هذه الاتجاهات الجديدة لفورد حالة من السيولة على المستويين النظري، والتطبيقي، ترتبط بإعادة تشكيل معطيات النظام العالمي، والقواعد الدولية.

والشاهد أن مؤسسة فورد استطاعت بثقلها التمويلي إحداث نقلة نوعية وكمية ضخمة في دراسات المناطق، حيث سعت إلى الاهتمام بعديد من المناطق الجغرافية المهمشة في الدراسات الدولية في الجامعات الأمريكية، مثل الصين، وجنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى ذلك، بذلت المؤسسة جهودًا ضخمة لتطوير البحث في المجالات المهملة في دراسات المناطق، مثل الأوضاع الاجتماعية، والسياسية في الدول النامية، وكذلك تأثير هذه الدول في الشئون الدولية.

وتبلور دور المؤسسة في نجاحها في تكوين شبكات أكاديمية، وتطبيقية واسعة من خلال دراسات المناطق. فتميزت الشبكة الأولى بالشمولية في التعامل مع عديد من الحقول العلمية المرتبطة بقضايا المناطق غير الغربية. وهو الأمر الذي جعل من دراسات المناطق من أوائل الدراسات العابرة للحقول العلمية، وأضفى عليها جانبًا مهمًا من تميزها البحثي. وربطت الشبكة الثانية بين حقل العلاقات الدولية - الذي اعتاد التعامل مع العالم الخارجي أساسًا في علاقاته مع الولايات المتحدة، وليس بمعزل عنها - وبين حقل الحكومات المقارنة، من خلال دراسة النظم الداخلية والعلاقات الخارجية للدول الأجنبية.

كما وصلت الشبكة الثالثة بين الجامعات الأمريكية، والمؤسسات الأكاديمية الخارجية، سواء الغربية أو غير الغربية، سعيًا وراء التعاون في إجراء دراسات المناطق. وأخيرًا، ربطت الشبكة الرابعة بين الأوضاع الداخلية، وبالطبع المصالح، وبين الدراسات الأكاديمية في العلاقة مع

الآخر. فقد عكس الاهتمام بدراسات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، في المراحل المختلفة، عمق المصالح الأمريكية في هذه المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، تجلَّت قدرة مؤسسة فورد من خلال دعمها لدراسات المناطق على إدخال عدد من المفاهيم الجديدة في الحقول الأكاديمية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، أضافت الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية إلى مجال اهتمام الدراسات الأمريكية، باعتبارها تدخل ضمن العالم الخارجي، وهو المفهوم الذي اقتصر لفترة زمنية طويلة على العالم الغربي. كما توسع مجال إدراك هذا العالم الخارجي، ليخرج عن حيز الاستشراق والدراسات التاريخية، والأنثروبولوجية، إلى الدراسات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية وغيرها.

الخاتمة

رسمت الدراسة خريطة عامة للمؤسسات الخيرية الأمريكية، كمنظمات مستقلة ماليًا وإداريًا، شهدت صعودًا كميًا ونوعيًا ملموسًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث تنوعت الجهات المنشئة لها وتزايدت قدراتها المالية، فضلًا عن توسع أنشطتها الاجتماعية، مستثمرة مناخًا سياسيًا واقتصاديًا ملائمًا فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وبرغم عدم انخراطها المباشر في الأنشطة السياسية، تمكنت المؤسسات الخيرية من توطيد علاقاتها مع الحكومات الفيدرالية المتعاقبة، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية، مقابل اضطلاعها بأدوار اجتماعية تخفف من الآثار الاجتماعية للنظام الرأسمالي القائم. وفي هذا الإطار، أسهمت المؤسسات الخيرية، خاصة المعنية بالتعليم والبحث العلمي، في مساعدة الحكومة في صياغة السياسات التعليمية، وتطبيقها، كما امتد هذا التعاون الحكومي - الأهلى إلى الأنشطة الإغاثية، والتنموية خارج الولايات المتحدة. وتمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية - بفضل هذه الجهود المحلية، والدولية - فضلًا عن شبكات علاقاته - الممتدة من لعب دور متميز على صعيد الفاعلين الاجتماعيين داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وعلى صعيد آخر، واجهت الجامعات الأمريكية صعوبات مالية متفاقمة بسبب التزايد المطرد في أعداد الطلاب والنفقات الجارية لتمويل العملية التعليمية، بجانب ارتفاع نفقات البحث العلمي. وقد أخفقت إدارات الجامعات في سد هذا العجز المتزايد بين المصادر، والاحتياجات في ميزانياتهم السنوية، مما دفعهم نحو الاهتمام بتفعيل التمويل المدني. وفي هذا الإطار، ركَّزت الدراسة على تمويل المؤسسات الخيرية للأنشطة الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، وقد جعلت الخلفيات التاريخية، والأوضاع الاقتصادية، والسياسية في المجتمع، بجانب أوضاع الجامعات، تحرك هذه المؤسسات ضرورة، لدعم حركة التنمية، ومعالجة الآثار السلبية

للتحولات السياسية والاقتصادية من جانب، والسعي وراء الاستثمارات طويلة الأمد في العنصر البشري، والبنية التحتية، والمشروعات البحثية في الجامعات الأمريكية من جانب آخر.

وقد جسَّد دعم المؤسسات الخيرية للمشروعات البحثية في الجامعات الأمريكية، أهمية دور المجتمع المدني في دفع الحركة العلمية. ففي ظل الارتفاع المطرد في نفقات الجامعات مقابل الانخفاض المستمر في مواردها - فضلًا عن آثار التضخم الاقتصادي - بات البحث عن التمويل الخارجي ضرورة لتسيير الحركة الأكاديمية في هذه الجامعات. وقد كشفت الدراسة عن عجز التمويل الحكومي، الفيدرالي، والمحلي، عن سد الفجوة المتزايدة بين موارد، ونفقات الجامعات الأمريكية، حيث يزداد هذا الدعم بمعدلات أقل من معدلات اتساع عجز الميزانيات الجامعية. وبالتالي، مثَّل تمويل المؤسسات الخيرية للجامعات، والمراكز البحثية الأمريكية مصدرًا محوريًا من مصادر دخلها، استنادًا إلى قابليته المستمرة للتزايد كميًا، فضلًا عن مرونة توجيه مصارفه، مقارنة بالدعم الحكومي. كما ظهرت أهمية هذا التمويل لدراسة علم السياسة، حيث أسهم تمويل المؤسسات الخيرية في تعويض العلوم الاجتماعية عن تركيز التمويل الحكومي لعقود طويلة على دعم العلوم التطبيقية، والطبيعية، ذات الصلة بالاستخدامات التقنية والعسكرية. وبناءً على ذلك أثبتت الدراسة فرضيتها الأولى وهي وجود علاقة طردية بين تزايد حدة الصعوبات المالية للجامعات الأمريكية - بسبب ارتفاع نفقاتها مقابل انخفاض مواردها - وبين أهمية دعم المؤسسات الخيرية للعملية التعليمية، والبحثية بها.

وتعدُّ مؤسسة فورد نموذجًا مهمًا لدراسة دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة، نظرًا لاهتمامها الشديد بالعلوم الاجتماعية، الذي ظهر جليًا في أهدافها العامة وبرامجها التفصيلية في الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٤، وكذلك بسبب التلاقي الواضح بين تلك الأهداف والبرامج وبين التطور العلمي، والعملي لعلم السياسة. وترجمت فورد هذه

الأهداف من خلال برامج تفصيلية، مستخدمة عددًا من الآليات التنفيذية من أبرزها: المنح الدورية، والمشروعات المستقلة، والشراكة في دعم الحركة الأكاديمية في عديد من الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. وقد قامت الباحثة بمسح حصري لنشاط مؤسسة فورد في دعم دراسة علم السياسة في الجامعات والمراكز البحثية الأكاديمية منذ التوسع الوطني والعالمي للمؤسسة عام ١٩٥٠ وحتى صدور التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤. وخلصت الباحثة إلى عدد من النتائج حول دورها في دعم دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة، تمحورت حول شقين؛ الأول استراتيجيات مؤسسة فورد في دعم الحركة التعليمية، والبحثية لعلم السياسة، والثاني إسهامات المؤسسة على الصعيد الأكاديمي في علم السياسة.

أولًا: استراتيجيات مؤسسة فورد في دعم دراسة علم السياسة

انقسمت إستراتيجيات فورد في دعم دراسة السياسة إلى استراتيجيتين رئيسيتين:

تكوين بنية تحتية للبحث السياسي الأكاديمي: سعت المؤسسة إلى إيجاد بنية تحتية للدراسة، والبحث في القضايا السياسية الواقعة في دائرة اهتمام المؤسسة، من خلال دعم إنشاء عديد من المراكز البحثية، سواء المستقلة، أو المرتبطة بجامعات أمريكية، وتطويرها في مجالات البحث السلوكي، ودراسات الأمن الدولي، والسياسة الخارجية الأمريكية، والمنظمات الدولية. ويضاف إلى ذلك دور المؤسسة المشهود في توطيد دعائم التكوين المؤسسي لدراسات المناطق في الولايات المتحدة. كما بذلت المؤسسة جهودًا ملموسة في دعم تدريب الكوادر البحثية المؤهلة، فموَّلت فورد تأهيل المئات من الباحثين المتخصصين، وتدريبهم، وأسهمت في تطوير المادة العلمية اللازمة لعملهم. وبفضل هذه الجهود، استطاعت فورد الإسهام بفعالية في إيجاد مؤسسات حاضنة، بمعنى "مأسسة الدراسات" للباحثين المتخصصين في مدارس فكرية، وتوجهات بحثية محددة، مثل

المدرسة السلوكية ودراسات المناطق، بما يضمن إنتاج دراسات مرتبطة بهذه التوجهات في المستقبل القريب والبعيد.

دعم مشروعات بحثية متميزة: قامت مؤسسة فورد بتقديم الدعم للعديد من المشروعات البحثية المعنية باستخدام مناهج بحثية، أو دراسة قضايا نظرية، وتطبيقية محددة، سواء من خلال تمويل إجرائها داخل مراكز بحثية أمريكية، أو تمويل مشروعات، ومسابقات بحثية تديرها فورد ذاتيًا. واحتفظت فورد، من خلال تمويلها المباشر للمراكز المتخصصة، بقدرتها على التركيز على تمويل المناطق المهمَّشة، والضعيفة أكاديميًا، مثل الدراسات الصينية في مراحل تاريخية معينة، أو القضايا المهمَلة بحثيًا مثل: تحديات بناء الدولة في الدول النامية حديثة الاستقلال، وأعطتها زخمًا بحثيًا وماليًا إضافيًا. وجاء الاهتمام بالتعامل مع الموضوعات والمناطق الجغرافية المطموسة والمهمشة على خريطة الدراسات السياسية، اتساقًا مع فلسفة المؤسسة وأهدافها العامة، كما الحال بالنسبة إلى المدرسة السلوكية، أو إدراكًا لأهمية انعكاسات هذه القضايا المهمشة على السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية، مثل دراسات المناطق وقضايا السياسة الخارجية. وساعدت هذه المجهودات على تحقيق تفاعل أكثر عمقًا ووضوحًا وفعالية بين اهتمامات المؤسسة والدراسات السياسية، بما أهلَّها لتحقيق إسهامات ملموسة على ثلاثة مستويات: المناهج، والمفاهيم، والقضايا المطروحة للبحث.

ثانيًا: إسهامات مؤسسة فورد في دراسات علم السياسة

المناهج: استطاعت مؤسسة فورد، برغم قِصَر عمر قسم العلوم السلوكية فيها - وهو سبع سنوات - إعطاء دفعة قوية للمدرسة السلوكية واستخدام المناهج الكمية، والنماذج الرياضية في دراسة علم السياسة. ونتيجةً لذلك، استبعدت التوجهات السلوكية، والمناهج الكمية عديدًا من الأدوات التحليلية الكيفية مثل دراسات الحالة والتحليل التاريخي، وتوسَّعت الاستقصاءات الكمية كأداة تحليلية "علمية،" سعيًا وراء نتائج قابلة للتعميم.

وتطورت النماذج الرياضية للتحليل السياسي، بينما تراجعت أهمية دراسات الحالة، التي تراعي خصوصيات القضية محل الدراسة. وانتقدت عديد من الدراسات الكمية دراسات الحالة، باعتبار أن نتائج الأخيرة ذات قابلية محدودة للتعميم. وغلبت دراسات العينات الكبرى، نظرًا لسهولة استخدام الاستقصاءات الكمية فيها، ووجاهة تعميم نتائجها. ونجحت استراتيجية فورد في "مأسسة" الدراسات - فضلًا عن تقديم قسم الدراسات السلوكية بالمؤسسة الإسهامات التمويلية الجارية للمشروعات البحثية السلوكية - وفي دعم بلورة الدراسات السلوكية في عدد من أبرز الجامعات الأمريكية، وإيجاد المراكز البحثية والكوادر المؤهلة التي تعتنق الفكر السلوكي وتستخدم المناهج الكمية وتبشر بها لسنوات طويلة لاحقة.

المفاهيم: أسهمت مؤسسة فورد في صياغة وبلورة عدد من المفاهيم المهمة في فروع علم السياسة. فعلى صعيد الدراسات السلوكية، اهتمت المؤسسة بالتركيز على دراسة القوة، كعنصر من العناصر الجوهرية في الممارسة السياسية، وسعت إلى تطوير مؤشرات كمية لقياسها. وساندت فورد الأطروحات السلوكية حول الاحتكام إلى قوى السوق في توزيع مصادر القوة، مثل الثروة والتعليم، بافتراض المساواة في الفرص للجميع.[1] كما تجلَّت قدرة مؤسسة فورد من خلال دعمها لدراسات المناطق على إدخال عدد من المفاهيم الجديدة في الحقول الأكاديمية الأمريكية.

القضايا: اهتمت مؤسسة فورد بالقضايا المعاصرة ذات الأهمية النظرية، والتطبيقية، خاصة ذات الصلة بأهداف المؤسسة، فضلًا عن تركيزها على بحث عديد من القضايا المهمَّشة على صعيد الدراسات السياسية. واستطاعت من خلال تمويل مشروعات بحثية في قضايا تقع في دائرة اهتمامها إحداث تحولات نوعية في الدراسات السياسية. كما حدث في مجال دراسات الأمن الدولي، حيث فتحت فورد ملفات اقتصاديات

(1) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.108.

الدفاع وقضايا الإدارة العسكرية والأبعاد القيمية في الصراعات وإدماج الأقليات في دوائر صنع القرار، والجهات التنفيذية للشئون الدفاعية. وركزت على قضايا تجارة السلاح، والحد من التسلح النووي والبيولوجي، ودعمت الدراسات حول الصراعات الإقليمية، وخطورتها، وانعكاساتها الدولية. وتعد إسهامات فورد في هذا الصدد بمثابة نقلة نوعية لدراسات الأمن الدولي التي ركزت خلال فترة الحرب الباردة على قضايا محددة مثل سباق التسلح التقليدي، والنووي، والردع، مرتبطة - في أغلب الأحيان - بالعلاقات الشرقية-الغربية، خاصة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي. وفي مجال دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، قدمت فورد إسهامات مهمة، حيث استطاعت التركيز على عديد من القضايا الخلافية، كما أسهمت في إطار المنظمات الدولية في مقاربة عديد من الأبعاد المهمَّشة في التعامل مع الأمم المتحدة.

وبناءً على ذلك، أثبتت إسهامات مؤسسة فورد في المجالات المتعددة لدراسة علم السياسة فرضية الدراسة الثانية، وكلما ارتبطت فروع علم السياسة المدعومة من فورد بأهداف المؤسسة، وفلسفتها العامة، زاد ثقل تمويل المؤسسة لهذه الفروع، وبالتالي تزايدت قدرتها على توجيه الحركة التعليمية، والبحثية بها، من حيث النماذج المعرفية السائدة، والمناهج المستخدمة، والقضايا المدروسة. كما أن التحول في الأهمية النسبية للأهداف المرحلية للمؤسسة، عادة ما يلقي بظلاله على أولوية وآليات تمويل فروع علم السياسة المختلفة على أجندة فورد.

وفي إطار نتائج الدراسة برزت عدة قضايا جوهرية هي: معايير ترتيب مؤسسة فورد لأولويات سياستها التمويلية، والظلال السياسية غير المباشرة للأدوار الأكاديمية للمؤسسة، فضلًا عن قضية الحرية الأكاديمية.

معايير ترتيب فورد لأولويات سياستها التمويلية

اهتمت مؤسسة فورد بوضع رؤية عامة حول أولويات سياستها

التمويلية، وحاولت المؤسسة إحداث تجديد شكلي وأيضًا جوهري فيها على فترات زمنية متباعدة، وترجمت هذه الرؤية إلى عدد من البرامج التفصيلية، مرتبطة بعدد من المعايير الرئيسية لترتيب أولوياتها:

الدور الرسالي للمؤسسة: رسم تقرير لجنة جيثير التي وضعت إطار التوسع الوطني والعالمي لفورد - خريطة لملامح رؤية المؤسسة لرسالتها الاجتماعية باعتبار أن هدفها النهائي هو تحقيق الرفاهة الإنسانية. وصاغت اللجنة تصورًا حول المقومات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، من أهمها: تحسين مستويات المعيشة، وضمان الكرامة البشرية واحترام قيمة الفرد في المجتمعات المختلفة، واحترام الحقوق، والحريات الشخصية، والحفاظ على الحقوق، والحريات السياسية للمواطنين، وأخيرًا العناية بالمسئوليات الاجتماعية، وواجبات الأفراد في مجتمعاتهم.(١) وأشارت اللجنة إلى كون هذه المقومات مشتقة بالأساس من النظام الديمقراطي الغربي، والذي هو في جوهره منظومة قيمية يتوجب لتحقيق الرفاهة الإنسانية العمل على نشرها عالميًا.(٢)

وقد عكست البرامج الخمسة - التي اقترحتها اللجنة لتوسيع نشاط مؤسسة فورد التي مثَّلت ما يشبه الأهداف العامة للمؤسسة - جهود تحقيق هذه المقومات. فقد استهدفت الحفاظ على السلام العالمي وتأسيس نظام عالمي قائم على العدالة والقانون، وتشجيع مبادئ الحرية والديمقراطية، وتطوير الرفاهة الاقتصادية لكافة البشر في أرجاء المعمورة، وتوسيع الإمكانيات التعليمية بما يتيح تحقيق مساواة أكبر في فرص التعليم، وأخيرًا تقوية دراسة العلوم الاجتماعية في أرجاء العالم.(٣) وبرغم أن مؤسسة فورد أعادت صياغة أهدافها العامة في أوائل التسعينات، إلا أنها لم تُحدث تغييرًا جوهريًا عن أهداف تقرير جيثير الصادر عام ١٩٤٩. فضمّت

---

(1) Rowan Gaither, *op.cit.*, pp.17-18.

(2) *Ibid.*, pp.20-21.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج، انظر:

Ibid., pp.52-99.

الأهداف الجديدة: تقوية القيم الديمقراطية، وتقليل الفقر، والقضاء على عدم المساواة، وضمان التعاون الدولي، وأخيرًا تحسين الإنجاز الإنساني.[1]

وتكشف مقومات أهداف المؤسسة وملامحها عن جانبين أساسيين في رؤية فورد لدورها الرسالي؛ الجانب الأول هو محورية النموذج الغربي - خاصة الأمريكي - في رؤية المؤسسة لمقومات تحقيق الرفاهة الإنسانية. فقد عكست البرامج التفصيلية لتنفيذ أهداف فورد في مراحلها المختلفة، القيم الأساسية في المنظومة الليبرالية؛ الحرية، والديمقراطية، والرفاهة الإقتصادية، بينما لم يطرح التساؤل حول الأسباب البنيوية لقصور أداء النظام السياسي الأمريكي، رغم تجسيده لهذه المنظومة القيمية. وفي هذا الإطار، لم يبلور اهتمام القائمين على مؤسسة فورد بدراسة المنظومات القيمية الأخرى في مناطق العالم المختلفة، جهودًا حقيقية لإدماج بعض من قيم هذه المنظومات في بنية المنظومة الغربية الليبرالية. بل إنهم، في معظم الأحيان، دعوا إلى نشر هذه المنظومة القيمية، وتجلياتها الديمقراطية على مستوى العالم، باعتبارها خطوة مهمة نحو تحقيق "الرفاهة الإنسانية،" ذلك الهدف الذي كان ولايزال يواجه صعوبات جمَّة لتحقيقه في المجتمع الأمريكي ذاته.

ونتيجة لذلك، برز الجانب الثاني في رؤية مؤسسة فورد لدورها الرسالي وهو تمحور أدوارها الاجتماعية والأكاديمية حول تحقيق استقرار النظام الرأسمالي. فمن ناحية، بذلت فورد جهودًا ملموسة في معالجة الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية للحكومة الأمريكية، وأسهمت المؤسسة على سبيل المثال في تقديم الخدمات الصحية، وتوفير المساعدات الاقتصادية، وتحسين الخدمات التعليمية للأقليات العرقية، والفئات المهمَّشة، مثل الأفارقة - الأمريكيين والمرأة في المجتمع. واستطاعت المؤسسة - فضلًا عن عديد من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى - سدَّ

(1) Franklin Thomas, "The President's Review," *FFAR* (New York: Ford Foundation, 1995) pp.viii-xv.

الفجوات المتسعة في بنية النظام الأمريكي، بما سمح بتأجيل أو استيعاب حركات العصيان المدنية من الفئات المضطَّهدة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ومن ناحية أخرى، دعمت مؤسسة فورد مدرسة الإنجاز البشري التي ركزت على تحسين الإنجازات الشخصية كمعيار للوصول لمزيد من الرفاهة الإنسانية، من خلال الاحتكام إلى قوى السوق في توزيع مصادر القوة، بافتراض المساواة في الفرص للجميع. وتُكرس هذه المدرسة استقرار النظام القائم، بل وتقدم تأصيلًا نظريًا للتفاوت بين المواطنين، وإمكانية تركز بعض مصادر القوة - مثل التعليم والثروة - في أيدي البعض دون الآخرين، استنادًا إلى التفاوت في الإنجاز الفردي. وقد أتاحت هذه الرؤية توطيد العلاقات التعاونية المتبادلة بين مؤسسة فورد من جانب، والحكومات الفيدرالية الأمريكية من جانب آخر، بشكل مكَّن الطرفين من خدمة مصالحهما الاقتصادية، والسياسية.

التحولات السياسية الكبرى وارتباطها بالسياسة الخارجية الأمريكية:

أسهمت علاقات مؤسسة فورد، وأدوارها المتشابكة داخليًا، وخارجيًا في ربط سياساتها التمويلية بالتحولات السياسية المحلية والدولية. فقد شهد عُمر المؤسسة - منذ توسعها الوطني والدولي ١٩٥٠ وحتى الآن - عديدًا من الأحداث، والتقلبات السياسية المهمة على الصعيدين الأمريكي والدولي؛ مثل: الحرب الباردة، ثم التقارب الأمريكي - السوفيتي، ثم سقوط الاتحاد السوفيتي. وكذلك، سيطرة التوجهات الشيوعية على حكومات دول أوروبا الشرقية في فترة الحرب الباردة، ثم انفتاح هذه الدول على النفوذ الأمريكي منذ بداية التسعينات. فضلًا عن تزايد دور الدول النامية في أفريقيا والشرق الأوسط وأسيا في السياسة الدولية.

وقد كان من الصعب على مؤسسة فورد، بثقلها المادي، وأدوارها الداخلية، والخارجية، تجاهل هذه التحولات، وعدم وضعها في الاعتبار عند صياغة أولويات سياساتها التمويلية؛ فعلى سبيل المثال، سمح رصد اتجاهات فورد التمويلية لمشروعات بحثية محددة في دراسات الأمن الدولي

بإثبات أطروحة روبرت جيرفيز- أستاذ السياسة- حول العلاقة الوطيدة بين الأجندة البحثية الأكاديمية، واتجاهات دعمها من جهة، وبين الأوضاع والتحولات السياسية الداخلية، والخارجية من جهة أخرى.[١] كما قامت المؤسسة بدعم مشروعات لتقييم برامج دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية كل على حدة مثل مراجعة تدريس الدراسات السوفيتية، والشرق أوربية في الخمسينات والتسعينات، أو بصورة جماعية مثل منحة جامعة كولومبيا لتقييم البرامج الدولية في الجامعات الأمريكية.[٢] وسمحت هذه المراجعات بتقييم مقدار الترابط بين الواقع الداخلي، والخارجي للمناطق المدروسة، والدراسات الأكاديمية ضمانًا لاستمرار التواصل العميق بين الجانبين، وانعكاس معطيات الواقع على الإدراك البحثي.

وبالإضافة إلى ذلك، تكشف اتجاهات مؤسسة فورد التمويلية عن اهتمام المؤسسة بدراسة انعكاسات الأحداث السياسية الدولية على الدور الأمريكي العالمي، فضلًا عن تداعياتها داخل المجتمع ذاته، ومحاولة ربطها باتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية. فقد كانت الظروف السياسية وعلاقة الدول الممنوحة بالسياسة الخارجية الأمريكية أحد معايير ولوج المؤسسات الخيرية - ومنها مؤسسة فورد - معترك الدعم الخارجي. ومن أبرز المؤشرات في هذا الصدد، تزامن دعم فورد الخارجي مع الدعم الحكومي لدول أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا الذي بدأ في أوائل الخمسينات وفي أفريقيا منذ أواخر الخمسينات. وقد وطَّد هذا الدعم أركان الاتجاهات الليبرالية في العالم النامي، فضلًا عن الداخل الأمريكي.[٣] كما تغيَّرت أولويات استراتيجيات فورد لدعم دراسات المناطق، من تدريب الكوادر المؤهلة إلى تمويل المشروعات البحثية المتميزة بعد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أطروحة روبرت جيرفيز، انظر:

Robert Jervis, *op.cit.*, pp.100-126.

(2) *FFAR*, New York, 1999, p.124.

(3) Irving Louis Horowitz and Ruth Horowitz, *op.cit.*, p.224.

التزايد الشديد في أعداد الكوادر المؤهلة للبحث الأكاديمي، والعمل الدبلوماسي، والتجاري الخارجي.[1]

كما دعمت مؤسسة فورد، على فترات زمنية متفاوتة، مشروعات بحثية متعلقة بعديد من القضايا السياسية في مختلف أقاليم العالم، وراعت عند اختيارها اختلاف الأوضاع الداخلية، والسياقات الإقليمية، والدولية لكل منطقة محل دراسة. واختارت فورد القضايا الشائكة وتعاطت مع مساحات مهمَلة في محاور اهتمام المناطق المختلفة، بما صب في إطار سعيها نحو بلورة تصور دقيق عن أوضاع المناطق المختلفة في العالم، يتسم بالمرونة اتساقًا مع التحولات التاريخية الداخلية، والخارجية. وبداية من التسعينات، بالتزامن مع التوسع الهائل في الدور الأمريكي الدولي، تنامى اتجاه المؤسسة نحو الاهتمام بالقضايا العالمية، مثل: قضايا اللاجئين، وحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة. وصب هذا الدعم في اتجاه تكريس التوجُّه العالمي الساعي نحو تجاوز الخصوصيات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية للأقاليم المختلفة.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال التشابك بين الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يضم مجلس الأمناء، والجهاز التنفيذي، وعلى قمته رئيس المؤسسة، فضلًا عن المكاتب الخارجية من ناحية، وبين الأجهزة الحكومية الرسمية من جهة أخرى. فكما سبقت الإشارة ضمَّت عضوية مجلس أمناء مؤسسة فورد الذي يقوم بوضع الإطار العام لأولويات السياسة التمويلية للمؤسسة عديدًا من رجال الدولة وكبار المسئولين الحكوميين في الحكومات الأمريكية المتعاقبة، بما عكس التشابك في المصالح بين الطرفين، الحكومة الفيدرالية ومؤسسة فورد، وألقى بظلال من الشك حول استقلالية المؤسسة في ترتيب أولوياتها ووضع سياساتها التمويلية. كما كانت شخصية رئيس مؤسسة فورد مظهرًا من مظاهر هذا التشابك، فروان جيثير - رئيس لجنة التوسع الوطني،

(1) Richard Lambert, *op.cit.,* p.403; Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*, p.8.

والدولي للمؤسسة، ورئيس فورد في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ - كان رئيس مؤسسة راند التي أسَّسها سلاح الطيران الأمريكي في أوائل الخمسينات، وعمل ماك جورج بيندي - أستاذ السياسة بجامعة هارفارد - مستشارًا للأمن القومي في عهد الرئيسين كيندي وجونسون قبل توليه رئاسة فورد في الفترة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٩.[١]

الظلال السياسية غير المباشرة للأدوار الأكاديمية لمؤسسة فورد

برغم تأكيد القوانين الأمريكية ضرورة عدم انخراط المؤسسات الخيرية الأمريكية في أية أنشطة سياسية مباشرة، إلا أنه يصعب القول بعدم وجود أبعاد، وانعكاسات سياسية غير مباشرة للأنشطة الاجتماعية والأكاديمية المختلفة لهذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، يبرز استخدام مؤسسة فورد لأساليب التدخل المرن غير المباشر - مثل التمويل المالي والتأثير الإعلامي - مقابل ابتعادها عن التدخل الصلب المباشر، باعتبارها جهة أهلية غير حكومية لا تمتلك مصادر القوة الصلبة، مثل القوة العسكرية. وعلى الصعيد الأكاديمي، وظَّفت فورد قدراتها التمويلية الهائلة - كأحد أساليب التدخل المرن - لإحداث تأثير سياسي غير مباشر في اتجاهين أساسيين؛ الاتجاه الأول هو مبادرة المؤسسة بتمويل مناهج ودعم مشروعات بحثية تهتم بقضايا استمرار النظام الرأسمالي القائم، ومحاولات معالجة الآثار السلبية للاختلالات البنيوية فيه. كما تجنبت المشروعات المموَّلة التركيز على محاولات الخروج عن هذا النظام أو طرح بدائل عنه، بحيث غيبت الجهود الفكرية لتحدي النظام. وتلقت المدرسة السلوكية دعمًا لتغييب طرح أسئلة حول جدوى، وفعالية النظام القائم ودعم فكرة التوافق بين الأفراد.[٢] وبالتالي، أسهمت مؤسسة فورد بفعالية في تكوين تيار سلوكي سائد على المستوى الأكاديمي ذي مؤسسات بحثية وطيدة الدعائم ودعاة كثر من الباحثين المدربين، مما يجعل من الصعب الخروج عليه.

---

(1) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy, op.cit.*, p.103.

(2) *Ibid.*, pp.108-109.

والاتجاه الآخر هو محاولة مؤسسة فورد تكريس مفهوم التدخل الليِّن على صعيد الدراسات الأمنية، كأسلوب فعال في التأثير غير المباشر، مقابل سعيها لتجنب استخدام أساليب التدخل الصلب. لذلك دعمت المؤسسة دراسات ويليام كوفمان - المتخصص في الدراسات الأمنية - الذي عمل مستشارًا لوزارة الدفاع الأمريكية، والحكومة الفيدرالية، وأحد دعاة التدخل الأمريكي المرن في الشئون الدولية. ويشير التقرير السنوي للمؤسسة لعام ١٩٨٢ إلى أن جُلَّ دعم فورد لمركز بروكينجز للشئون الدولية خلال السبعينات خُصص لأبحاث، ودراسات كوفمان.[1] وبالإضافة إلى دور مؤسسة فورد في بلورة اتجاهات، ونظريات أكاديمية ذات ظلال، وأبعاد سياسية، يمكن تصور وجود قدر من التواصل بين صانعي القرار في الحكومات الأمريكية المتعاقبة من جهة، وبين موظفي فورد، ومستشاريها من جهة أخرى، بحيث يُقدِّم العاملون في المؤسسة نصائح عملية لصناع القرار من واقع خبراتهم في عمق المجتمع الأمريكي، والمجتمعات الخارجية.

مؤسسة فورد والحرية الأكاديمية

عكست جهود مؤسسة فورد الأكاديمية إرادةً واعية للتمويل تهدف إلى إحداث تأثير مباشر في الحركة العلمية باستخدام وسائل غير مباشرة، مما وضع علامات استفهام حول مدى تمتع الجامعات الأمريكية والمراكز البحثية المدعومة بالحرية الأكاديمية، والاستقلالية في البحث العلمي. فلاشك أن تسخير مؤسسة فورد لقدراتها التمويلية الضخمة لخدمة مدارس فكرية، ودراسات ذات توجهات بحثية بعينها، خاصة في ظل التقصير الحكومي في دعم العلوم الاجتماعية، قد ألقى بظلاله على انسيابية الحركة الأكاديمية في علم السياسة. فبينما توضح إسهامات المؤسسة على صعيد الدراسات السياسية - السابق الإشارة إليها - قدرتها على الإسهام بقوة في بلورة فروع هذا العلم، تعكس معايير المؤسسة في بلورة سياساتها التمويلية

(1) *FFAR*, New York, 1982, p.40.

أبعادًا غير علمية، بل قد تُخلُّ بحيادية العلم واستقلالية إنتاج المعرفة. وهي معايير تجعل من الصعب الحديث عن "حرية أكاديمية".

وفي هذا الصدد، يمكن تفسير دعم مؤسسة فورد السخي للجامعات الأمريكية الكبرى، حيث ترتكز هذه الجامعات والمراكز البحثية على شبكة من العلاقات، والمصالح السياسية، والاقتصادية تجعلها أقرب إلى تبني فلسفة استقرار النظام القائم، بما يُقرِّبها من رؤية المؤسسة لرسالتها. كما أن الامكانات التعليمية، والبحثية لهذه الجامعات تؤهلها لتكون الطرف الأكاديمي الفعَّال في بلورة، وصنع تيارات علمية تسود الحقول العلمية المختلفة. وبالتالي، يدعم التعاون بين الطرفين - الجامعات الكبرى ومؤسسة فورد - قدرتهما على توجيه حركة إنتاج المعرفة.

لقد تمكَّنت الجامعات والمراكز البحثية الكبرى - بدعم من مؤسسة فورد، وروكفلر، وكارنيجي - من تطوير حقل دراسات المناطق في إطار نماذج فكرية تؤكد على استقرار النظام الرأسمالي.[١] وعلى سبيل المثال، أسهمت المؤسسات الخيرية - وعلى رأسها مؤسسة فورد - في انفصال حقل الدراسات الأفريقية عن دراسات الأفارقة-الأمريكيين، برغم أن الأول قد ازدهر في بدايات القرن العشرين في كليات، وجامعات السُّود. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تأسست مراكز بحثية للدراسات الأفريقية - بتمويل من فورد وغيرها - في الجامعات الكبرى، مثل بوسطن، ونورثويسترن، باعتبارها "بداية" الحقل في المجتمع الأكاديمي الأمريكي.

والخلاصة، أن امتلاك مؤسسة فورد لقدرات مالية هائلة ورؤية واضحة المعالم حول أهدافها العامة التي ترجمتها إلى برامج تفصيلية، قد أتاح لها لعب دور متميز في إطار الحركة الأكاديمية في علم السياسة، والعلوم المرتبطة به أيضًا. ورغم أن المؤسسة تُصنَّف ضمن المؤسسات الخيرية غير الحكومية، إلا أن تشابك مصالحها الاقتصادية مع الحكومة، وفلسفتها

---

(1) Edward Berman, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy*, *op.cit.*, pp.103-104.

الرأسمالية خلقا تقاربًا ملموسًا بين رؤى الطرفين الاجتماعية، والاقتصادية مما يمكن اعتباره تقسيم عمل على مستوى الأدوار الاجتماعية، ذات الأبعاد السياسية، والاقتصادية، داخليًا وخارجيًا. وبأخذ هذه النتائج في الاعتبار، ترى الباحثة أنه يمكن تقسيم المؤسسات الفاعلة في النموذج الأمريكي فيما يتعلق بعلاقتها بالحكومة الفيدرالية إلى:

١ - **مؤسسات حكومية:** وهي الجهات التابعة مباشرة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، أو الحكومات المحلية. وتقوم بأداء مهامها طبقًا لقواعد، وضوابط، وأهداف الحكومة.

٢ - **مؤسسات غير حكومية:** وهي مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المدنية، التي تتمتع بالاستقلالية في التمويل، واتخاذ القرار، وتتحرك وفقًا لأهدافها الخاصة، في إطار الالتزام بالقوانين الأمريكية المنظِّمة لعملها.

٣ - **المتشابهات:** وهي مؤسسات غير حكومية، ذات صبغة أهلية، إلا أنها تتمتع بعلاقات متشابكة، ومصالح مترابطة مع الجهات الحكومية. وبناءً على ذلك، تشارك هذه المؤسسات - بصورة غير مباشرة - في صياغة الأهداف، والخطط الحكومية، فضلًا عن اضطلاعها بجانب مهم من المهام التنفيذية للأهداف الحكومية، وهي المهام ذات الحساسية السياسية، أو الثقافية. وتبرز إشكالية هذه المؤسسات في التباس مقاصدها، وأهدافها الحقيقية أمام العامة، بما لا يُمكِّنهم من إدراك الأبعاد المتعددة لأدوار هذه المؤسسات. ويمكن إدراج مؤسسة فورد كأحدى هذه المؤسسات المتشابهات، من حيث طبيعة علاقاتها بالحكومات المتعاقبة، ومعايير ترتيب أولويات سياساتها التمويلية، فضلًا عن أدوارها الاجتماعية، والثقافية الداخلية، والخارجية.

وفي هذا الصدد، يمكن تلخيص الدروس المستفادة من تجربة مؤسسة فورد في التالي:

- **أولًا**: المؤسسية، حيث امتلكت مؤسسة فورد رؤية رسالية واضحة المعالم وأهدافًا استراتيجية محددة، ترجمت في صورة برامج وآليات عمل مفصلة. كما ظهر هيكلها الإداري متماسكًا ومنظمًا، وامتلك العاملون فيه قدرات عالية على العمل الفردي، والجماعي. ولذلك، تمتعت فورد بقدرات مؤسسية متميزة، من حيث قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحيطة، في صورة تعديل على برامجها التفصيلية، وتماسك بنيتها التنظيمية الداخلية، وكفاءة توزيع الأدوار الداخلية للعاملين بها. وأثبتت فورد قدرتها على الاستمرار كمؤسسة مستقلة عن أشخاص صانعيها.

- **ثانيًا**: استقلال التمويل، فقد حازت مؤسسة فورد وقفية ضخمة، تمكنت من خلال عوائد استثمارها من تأمين دخل مستمر لصالح خدمة أهدافها وتشغيل برامجها. وبالتالي، لم تكن المؤسسة بحاجة إلى تغيير رسالتها أو تعديل برامجها، بما يمكنها من الحصول على تمويل خارجي. وحافظت فورد على إرادتها الحرة، استنادًا إلى استقلالية تمويلها، في تحديد أولوياتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها التفصيلية.

- **ثالثًا**: ضرورة التعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية تدخل معترك العمل التجاري، وقد تجني من وراء ذلك أرباحًا أو تتعرض لخسائر. وفي هذا الصدد، يجب فرض الضرائب عليها، كبقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى، سعيًا وراء استبعاد الراغبين في الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية معينة من الوقف لصالح المؤسسات الخيرية، وإخلاصًا لنوايا الواقفين لصالح الأهداف الخيرية والإنسانية. كما تسمح هذه الإجراءات بحصول المجتمع على حقوقه الضريبية من هذه المؤسسات، باعتبارها مكونًا من مكونات الحركة الاقتصادية في الدولة، عليها واجبات كما أن لها حقوقًا.

- **رابعًا**: الاهتمام بالتمويل طويل الأجل، حيث سجلت الدراسة تركيز مؤسسة فورد، في كثير من الأحيان، على تقديم المنح لسنوات طويلة وممتدة.

ويترجم هذا الاهتمام إدراك فورد لطبيعة الاستثمارات في العنصر البشري، والمعرفة العلمية، والتي تقتضي طول الأمد، قبل جني ثمارها.

- **خامسًا:** احترام التخصصات، فقد اهتمت مؤسسة فورد بدعم دراسات العلوم الاجتماعية، والأنشطة المدنية المرتبطة بها. وبالتالي، تكون لديها فريق من العاملين المتخصصين، تمكنوا من فهم مواضع التأثير، والتأثر في هذه القضايا، والأنشطة الاجتماعية. كما استطاعت بتخصصها في تمويل دراسات العلوم الاجتماعية تحديدًا إحداث فروق ملموسة في البنية المعرفية لهذه العلوم، والتأثير فيها بحثيًا وتعليميًا لفترة طويلة.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح أجندة بحثية لاستكمال أبعاد أخرى لهذه الدراسة تتكون من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول هو محاولة استكمال ملامح دور مؤسسة فورد في دراسة علم السياسة على مستوى العالم، من خلال دراسة توجهات دعمها لمجالات الدراسات السياسية في الدول الأجنبية. فقد أُجريت عديد من المشروعات البحثية بتمويل من المؤسسة في الجامعات، والمراكز خارج الولايات المتحدة، وركَّزت على قضايا سياسية واقتصادية متنوعة، وطورت فيها فرضيات ونتائج تستحق الدراسة والبحث. بل إن بعض هذه المشروعات البحثية انعكس، بصورة غير مباشرة، على الأنشطة البحثية داخل الولايات المتحدة.[١] وكان البحث في هذا الاتجاه خارج نطاق الدراسة وقدرة الباحثة، لذا يمكن اعتماد التقسيم الجغرافي، أو الموضوعي للبحث في الأنشطة الأكاديمية لمؤسسة فورد خارج الولايات المتحدة.

الجانب الثاني هو السعي لدراسة دور مؤسسة فورد وأثره على الصعيد السياسي - المدني. فقد انعكست الأدوار الاجتماعية للمؤسسة على الواقع السياسي، وكان لها آثار ملموسة. وقد كانت هذه الأدوار في إطار رؤية متكاملة للمؤسسة عن دورها، وأولوياتها الاجتماعية وذات صلة بمصالحها

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أدوار فورد في دعم البحث الأكاديمي في الخارج، انظر:
Peter Johnson and Judith Tucker, *op.cit.*, pp. 16-17.

السياسية، والاقتصادية. ولا يقتصر الدور الاجتماعي للمؤسسة على الداخل الأمريكي، بل يمتد إلى الخارج الدولي، ويمكن استكمال دراسة الإطار العام لرؤية فورد، وفلسفتها من خلال فهم، واستيعاب هذه الأدوار المتشابكة.

الجانب الثالث: محاولة الاستفادة من نموذج مؤسسة فورد في تطوير العمل الخيري في المجتمع الإسلامي على صعيدين أساسيين؛ الصعيد الأول الاهتمام بدراسة البنية التنظيمية، والهيكل الإداري، وأساليب الإدارة الاقتصادية، وآليات الدعم، والتمويل لمؤسسة فورد، كنموذج للمؤسسات الخيرية المتميزة في النموذج الغربي، بغية الاستفادة من الجوانب الإيجابية فيها لتطوير مثيلاتها في المؤسسات الخيرية الإسلامية. أما الصعيد الآخر فهو لفت انتباه المؤسسات الخيرية الإسلامية المعاصرة إلى أهمية تفاعلها مع عملية إنتاج المعرفة في مجتمعاتها. هذه الوظيفة التي اعتادت الأوقاف الإسلامية الانخراط فيها بفعالية لقرون طويلة خلت. فلازال نموذج الأوقاف الإسلامية يبرهن على قدرته، وحيويته في تحقيق الدعم المستقل للحركة العلمية، والأنشطة الاجتماعية، وهو ما استفادت منه المؤسسات الخيرية الغربية، مع إحداث قدر من المواءمة لواقعها، في إطار التوظيف العلمي لرأس المال بأبعاد اجتماعية وسياسية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١ - إبراهيم البيومي غانم، "ما قبل البحث في الأوقاف والسياسة في مصر"، (في) نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الإجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠) ص١٤٢ - ١٦٤.

٢ - إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨).

٣ - ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل (القاهرة: الشركة الدولية للطباعة، ط٤، ٢٠٠٤) الجزء الثاني.

٤ - بول تيامبي زيليزا، تأملات في حالة الدراسات الإفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية: التاريخ والحاضر والمستقبل، ترجمة: أحمد علي سالم وريهام خفاجي (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، ٢٠٠٣).

٥ - حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية: حول عملية البناء الفكرية لأصول علم الحركة الاجتماعية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣).

٦ - عماد الدين شاهين، "الشرق الأوسط في الرؤى الأكاديمية الغربية وفي دراسات العلاقات الدولية"، (في) نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرران)، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الإجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠) ص١١٨ - ١٤١.

٧ - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

٨ - كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤).

٩ - نصر محمد عارف، "الوقف والآخر: جدلية العطاء والاحتواء والإلغاء"، أوقاف، العدد التاسع، السنة الخامسة، نوفمبر٢٠٠٥، ص١٣ - ٣٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1 - *A Selected Chronology of the Ford Foundation* (New York: Ford Foundation, 1980).

2 - Anderson, James, "Philanthropic Control over Private Black Higher Education," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.147-178.

3 - Arvone, Robert, "Introduction," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.1-23.

4 - Barnett, Michael, "Institution, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States," *International Studies Quarterly*, Vol.37, 1993, pp.271-296.

5 - Bell, Peter, "The Ford Foundation as a Transnational Actor," *International Organization*, Vol.25, No.3, Summer 1971, pp.465-478.

6 - Berman, Edward, "The Foundations' Role in American Foreign Policy: The Case of Africa, Post 1945," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.203-232.

7 - Berman, Edward, *The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford, and Rockefeller Foundations on American*

Foreign Policy (Alabany: State University of New York Press, 1983).

8 - Berreman, Gerald, "Ethics, Responsibilities, and the Funding of Asian Research," *Journal of Asian Studies*, Vol.30, No.2, February 1971, pp.390-399.

9 - Berresford, Susan, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1997) pp.9-23.

10 - Berresford, Susan, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1998) pp.3-15.

11 - Bolling, Landrum, with Craig Smith, *Pivate Foreign Aid: U.S. Philanthrophy for Relief and Developmen* (Boulder: Westview Press, 1982).

12 - Bowen, Howard, "Financial Needs of the Campus," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.75-93.

13 - Brilliant, Eleanor, *Private Charity and Public Inquiry: A History of the Filer and Petrson Commissions* (Bloomington: Indiana University Press, 2000).

14 - Bueno De Mesquita, Brauce, "Domestic Politics and International Relations," *International Studies Quarterly*, Vol.46, 2002, pp.1-9.

15 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1968) pp.xiv-xvii.

16 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1967) pp.2-6

17 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1969) pp.xv-xxiii.

18 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1971) pp.7-13.

19 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1972) pp. vii-xiv.

20 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1970) pp.8-14.

21 - Bundy, McGeorge, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1969).

22 - Campbell, Horace, "Low-Intensity Warfare and the Study of Africans at Home and Abroad," in William Martin and Michael West (ed.), *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa* (Urbana: University of Illinois Press, 1999) pp.123-144.

23 - Childers, Erskine, with Brian Urquhar, *A World in Need of Leadership: Tomorrow's United Nations* (New York: Ford Foundation; and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1990).

24 - Childers, Erskine, with Brian Urquhar, *Renewing the United Nations System* (New York: Ford Foundation; and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1994).

25 - Childers, Erskine, with Brian Urquhar, *Toward a More Effective United Nations* (New York: Ford Foundation; and Uppsala, Sweden: Dog Hammarskjold, 1991).

26 - *Crossing Borders: Revitalizing Area Studies* (New York: Ford Foundation, 1999).

27 - Dahl, Robert, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for A Moment to A Successful Protest," *The American Political Science Review*, Vol.55, No.4, December 1961, pp.763-772.

28 - Darknell, Frank, "The Carnegie Philanthrophy anf Private Corporate Influence on Higher Education," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980). pp385-413.

29 - Dickinson, Frank, *The Changing Position of Philanthropy in the American Economy* (New York: National Bureau of Economics Research, 1970).
30 - Eaton, Joseph, "On Dollars and the Behavioral Sciences," *Journal of Higher Education*, Vol.27, No.2, February 1956, pp.63-67.
31 - Evans, Peter, Harold Jacobson and Robert Putnam (eds.) *International Bargaining and Domestic Politics: Double-Edged Diplomacy* (Berkeley: University of California Press, 1993).
32 - Feczko, Margaret Mary (ed.), *New York State Foundations: A Comprehensive Directory* (New York: New York Foundation Center, 5th ed., 1997).
33 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1951)
34 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1952)
35 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1953)
36 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1954)
37 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1955)
38 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1956)
39 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1957)
40 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1958)
41 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1959)
42 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1960)
43 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1961)
44 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1962)
45 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1963)
46 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1964)
47 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1965)
48 - Ford Foundation Annual Report (Detroit: Ford Foundation, 1966)
49 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1967)
50 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1968)
51 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1969)
52 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1970)
53 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1971)

54 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1972)
55 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1973)
56 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1976)
57 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1977)
58 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1978)
59 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1979)
60 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1980)
61 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1981)
62 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1982)
63 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1983)
64 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1984)
65 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1985)
66 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1986)
67 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1987)
68 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1988)
69 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1989)
70 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1990)
71 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1991)
72 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1993)
73 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1994)
74 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1995)
75 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1996)
76 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1997)
77 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1998)
78 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 1999)
79 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2000)
80 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2002)
81 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2003)
82 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2004)
83 - Ford Foundation Annual Report (New York: Ford Foundation, 2005)
84 - Fremont-Smith, Marion, *Foundations and Government: State and Federal Law and Supervision* (New York: Russell Sage Foundation: 1965)

85 - Fremont-Smith, Marion, *Philanthropy and Business Corporation* (New York: Russell Sage Foundation, 1972)

86 - Gaither, Rowan, *Report of the Study for the Ford Foundation on Policy and Program,* (Detroit: Ford Foundation, 1949)

87 - George, Jim, "Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction to International Relations," In R. B. Walker (ed.) *Critical Perspectives on World Politics* (Boulder: Lynne Rienner Publisher, 1994) pp.190-220

88 - George, Jim, "International Relations and the Search for Thinking Space: Another View of the Third Debate," *International Studies Quarterly*, Vol.33, No.3, September 1989, pp.269-279

89 - Graham, Hugh and Nancy Diamond, *The Rise of the American Research Universities: Elites and Challengers in the Postwar Era* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997)

90 - Guy-Sheftall, Beverly, with Susan Heath, *Women's Studies: A Retrospective* (New York: Ford Foundation, 1995)

91 - Hammack, David, *Making the Non-Profit Sector in the United States: A Reader* (Bloomington: Indiana University press, 1998)

92 - Harris, Fred, Political Science and the Proposal for A National Social Science Foundation, *American Political Science Review*, Vol.61, No.4, December 1967, pp.1088-1095

93 - Horowitz, Irving Louis and Ruth Horowitz, "Tax-Exempt Foundations: Their Effects on National Policy, *Science*, Vol.168, No.3928, April 1970, pp.220-228

94 - Howe, Barbara, "The Emergence of Scientific Philanthropy, 1900-1920: Origins, Issues, and Outcome," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.25-54

95 - *International Organizations and Law: A Program Paper of the Ford Foundation* (New York: Ford Foundation, 1990)

96 - Jervis, Robert, "Security Studies: Ideas, Policy and Politics," in Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.), *The Evolution*

of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative Politics and International Politics (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.100-126

97 - Johnson, Peter and Judith Tucker, "Middle East Studies Network in the United States," *Middle East Research and Information Project Reports*, No.38, June 1975, pp.3-20

98 - Kennedy, John, "But What Are Behavioral Science," *Science*, Vol.144, No.3619, May 1964, pp.683-684

99 - Kenneth, Prewitt, "The Importance of Foundations in an Open Society," in Bertelsmann Foundation (ed.), *The Future of Foundations in an Open Society* (Gutersloh, Germany: Bertelsmann Foundation Publishers, 1999)

100 - Keohane, Robert, *After Hegemony* (Princeton: Princeton University Press, 1984)

101 - Kinger, Joseph, *Operating Principals of the Larger Foundation* (New York: Russell Sage Foundation, 1954)

102 - Kratochwill, Friedrich and John Ruggie, "International Organization: The State of the Art," in Paul Diehl (ed.) *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1997) pp.29-41

103 - Laitin, David, "The Political Science Discipline," in Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.) *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.11-40

104 - Lambert, Richard, "Patterns of Funding of Language and Area Studies," *Journal of Asian Studies*, Vol.30, No.2, February 1971, pp.399-412

105 - Lewontin, R. C., "The Cold War and the Transformation of the Academy" in *The Cold War and the University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) pp1-34

106 - Liefner, Ingo, "Funding, Resource Allocation, and Performance in Higher Education Systems," *Higher Education*, Vol.46, 2003, pp.469-471
107 - Lijphart, Arend, "Comparative Politics and the Comparative Method," *American Political Science Review,* Vol.65, No.3, 1971, pp.682-693
108 - Marks, Russell, "Ligitimiating Individual Capitalism: Philanthropy and Individual Differences," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.87-122
109 - Martin, William and Michael West, "The Ascent, Triumph, and Distribution of the Africanist," in William Martin and Michael West (eds.), *Out of One, Many Africas: Reconstructing the Study and Meaning of Africa* (Urbana: University of Illinois Press, 1999) pp.85-122
110 - May, William, "Corporation Support of Higher Education," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.147-152
111 - Millett, John, "Student Charge," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.108-119
112 - Montgomery, David, “Introduction,” in *The Cold War and the University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) pp.xi-xxxvii
113 - Morgan, Frank, “Title IV Degree-Granting Postsecondary Institutions: Fall Enrolment,” *Education Statistics Quarterly*, Vol.3, No.2, 1998
114 - Navon, Emmanuel, “The ’Third Debate’ Revisited," *Review of International Studies*, No.27, 2001, pp.611-625
115 - Ng’ethe, Njuguna, N’Dri Assie‘-Lumumba, George Subotzky, and Esi-Sutheland-Addy, *Higher Education Innovations in Sub-Sahara Africa: With Specific Reference to Universities* (New York: The Partnership for Higher Education in Africa, 2003)

116 - Oates, James Jr., "The Corporation and the Community," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.153-158

117 - Odendahl, Teresa, (ed.), *American's Wealthy and the Future of Foundations* (New York: Foundation Center, 1987)

118 - Pahre, Robert, "Formal Theory and Case-Study Methods in EU Studies," *European Union Politics*, Vol.6, No.1, 2004, pp.113-146

119 - Powell, Robert, "Nuclear-Deterrence Theory: Where We Left Off When the Berlin Wall Came Down," in Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.) *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative Politics and International Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.131-136

120 - Prewitt, Kenneth, "Foundation as Mirrors of Public Culture," *American Behavioral Scientists*, Vol.42, No.6, March 1999, pp.977-985

121 - Prewitt, Kenneth, ‘‘The Importance of Foundations in an Open Society,’’ in Bertelsmann Foundation (ed.), *The Future of Foundations in an Open Society* (Gutersloh, Germany: Bertelsmann Foundation Publishers, 1999)

122 - Rivlin, Alice and June O’ Neil, "Growth and Changes in Higher Education," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.66-72

123 - Ruggie, John, ‘‘What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge,’’ *International Organization*, Vol.52, No.4, Autumn1998, pp.855-885

124 - Seybold, Peter, ‘‘The Ford Foundation and the Triumph of Behavioralism in American Political Science,’’ in Robert Arnove (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: The Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.269-304

125 - Sitton, Tom, *The Haynes and Urban Reform Philanthropy in Los Anglos: A History of the John Randolph Haynes and Dora Haynes Foundation* (Los Anglos: Historical Society of Southern California, 1999)

126 - Slaughter, Sheila and Edward Silva, "Looking Backwards: How Foundations Formulated Ideology in the Progressive Period," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad*, (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.55-86

127 - Smith, Hayden, "Prospects for Voluntary Support," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus*, (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.120-136

128 - Smith, Rogers, "Reconnecting Political Theory to Empirical Inquiry, Or, A Return to the Cave," in Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.) *The Evolution of Political Knowledge: Theory and Inquiry in American Politics* (Columbus: The Ohio State University Press, 2004) pp.60-88

129 - Smith, Steve, "Epistemology, Postmodernism and International Relations Theory: A Replay to Osterud," *Journal of Peace Research*, Vol.34, No.3, August 1997, pp.330-336

130 - Sommer, John, "Introduction," in John Sommer (ed.), *The Academy in Crisis: the Political Economy of Higher Education* (London: Transaction Publication, 1995) pp.1-13

131 - Spring, Joel, “In Service to the State: the Political Context of Higher Education in the United States,” in John Sommer (ed.), *The Academy in Crisis: the Political Economy of Higher Education* (London: Transaction Publication, 1995) pp.45-68

132 - Stimpson, Catharine, *Women’s Studies in the United States* (New York: Ford Foundation, 1986)

133 - *The Ford Foundation and the United Nations* (New York: Ford Foundation, 1996)

134 - *The United Nations in Its Second Half-Century*: *The Report of the Independent Working Group on the Future of the United Nations* (New York: Ford Foundation, 1995)

135 - Thomas, Franklin, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1989) pp.xiv-xv

136 - Thomas, Franklin, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1995) pp.viii-xv

137 - Thomas, Franklin, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1979) pp.vii-xi

138 - Thomas, Franklin, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1980) pp.vi-xi

139 - Thomas, Franklin, "The President's Review," *Ford Foundation Annual Report* (New York: Ford Foundation, 1989) pp.xii-xix

140 - United States Department of Education National Center for Education Statistics, *Higher Education General Information Survey (HEGIS)*, www.nces.ed.gov

141 - Wallerstein, Immanuel, "The Unintended Consequences of Cold War Area Studies" in *The Cold War and the University: Toward an Intellectual History of the Postwar Years* (New York: The New Press, 1997) pp.195-232

142 - Weischadle, David, "The Carnegie Corporation and the Shaping of American Educational Policy," in Robert Arvone (ed.), *Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad* (Boston: G. K. Hall & Co., 1980) pp.363-384

143 - Wilson, Joseph, "Technology and Society," in Robert Connery (ed.), *The Corporation and the Campus* (New York: Praeger Publishers, 1970) pp.158-165

قائمة الكتب والدراسات الصادرة
عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف
والعمل الخيري التطوعي

أولا: سلسلة الدراسات الفائزة بمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

١ - إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د. فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢ - الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣ - الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبد الكريم الحوراني، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤ - أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥ - حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦ - الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧ - دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجا)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٨ - التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٩ - التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠ - الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١ - تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د. أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٢ - استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د.فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

ثانيا: سلسلة الرسائل الجامعية:

١ - دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية (ماجستير)، م. عبد اللطيف محمد الصريخ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢ - النظارة على الوقف (دكتوراه)، د. خالد عبدالله الشعيب، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣ - دور الوقف في تنمية المجتمع المدني/ الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجا (دكتوراه)، د.إبراهيم محمود عبد الباقي، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤ - تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت (ماجستير)، أ.عبد الله سعد الهاجري، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥ - الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣ - ٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره/ محافظة البقاع نموذجا (دكتوراه)، د. محمد قاسم الشوم، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦ - دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي (دكتوراه)، د. خالد يوسف الشطي، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧ - فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام/دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري (دكتوراه)، د. عبدالقادر بن عزوز، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٨ - دور الوقف في التعليم بمصر (١٢٥٠ - ١٧٩٨م)، (ماجستير) أ. عصام جمال سليم غانم، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٩ - دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية/ دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠ - ٢٠٠٤) (ماجستير)، أ. ريهام أحمد خفاجي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

ثالثا: سلسلة الكتب:

١ - الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د.عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، ١٩٩٨م.

٢ - نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٣ - LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è - XIX è، د. نصر الدين سعيدوني، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

رابعا: سلسلة الندوات والدورات:

١ - ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين ٨ - ١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

٢ - Les fondations pieuses(waqf) en méditerranée:enjeux de société,enjeux de pouvoir، مجموعة من المفكرين، ٢٠٠٤م

خامسا: سلسلة الكتيبات:

١ - موجز أحكام الوقف، د. عيسى زكي، الطبعة الأولى جمادى الآخرة ١٤١٥هـ/ نوفمبر ١٩٩٤م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ نوفمبر ١٩٩٥م.

٢ - الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د. أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣ - نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

سادسا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

- صدر منها حتى ذو القعدة ١٤٢٩هـ/نوفمبر ٢٠٠٨م خمسة عشر عدداً.

سابعا: سلسلة ترجمات في العمل الخيري والتطوعي:

١ - وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ/يونيو ١٩٩٦م.

٢ - جمع الأموال للمنظمات غير الربحية /دليل تقييم عملية جمع الأموال، تأليف: آن ل. نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطيع الحلاق، ١٩٩٧/٧م.

٣ - الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤ - من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٥ - المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخر ١٤١٧هـ، نوفمبر ١٩٩٦م.

٦ - المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.

٧ - العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨ - فريق التميز: الاستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩ - (Islamic Waqf Endowment): هو نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده"، ٢٠٠١م.

١٠ - (Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): هو نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت"، ٢٠٠٤م.

١١ - (A Summary Of Waqf Regulations): هو نسخة مترجمة لكتيب "موجز أحكام الوقف"، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٢ - (A Guidebook to the Publications of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م.

١٣ - (A Guidebook to the Projects of the Waqf Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م.

١٤ - Women And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

ثامنا: كشافات أدبيات الأوقاف:

١ - كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩م.

٢ - كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.

٣ - كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.

٤ - كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٥ - كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.

٦ - كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.

٧ - كشاف أدبيات الأوقاف في المكتبات الأمريكية (قائمة ببليوجرافية مختارة)، ٢٠٠١م.

٨ - كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.

٩ - كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.

١٠ - الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.

تاسعا: أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١ - أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥ - ١٧ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١١ - ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢ - أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول - ٢ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ الموافق ٨ - ١٠ مايو ٢٠٠٥م)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣ - أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١ - ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨ - ٣٠ أبريل ٢٠٠٧م، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

عاشرا: الدراسات:

١ - استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (٢٧) بتاريخ (٢٠٠٩/٢/١٨م)

الأمانة العامة للأوقاف

هي هيئة حكومية مستقلة بدولة الكويت، معنية بإدارة الأوقاف الكويتية واستثمارها، وصرف ريعها في المصارف الشرعية طبقاً لشروط الواقفين وفي إطار أحكام القانون.

تأسست الأمانة بموجب المرسوم الأميري رقم 257 الصادر بتاريخ 29 جمادى الأولى 1414هـ الموافق 13 نوفمبر 1993م.

وتتلخص رسالتها في تنمية الوقف والمحافظة عليه، والفعالية في صرف الريع، وفق المقاصد الشرعية، ومن خلال بناء مؤسسي متطور، وتواصل مع مجتمع داعم.

سلسلة الرسائل الجامعية

هي إحدى المشاريع العلمية التي تقوم بها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، في إطار الدور المنوط بها بصفتها الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال العمل الوقفي، طبقاً لقرار مؤتمر وزراء الأوقاف للدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الأندونيسية "جاكرتا" في أكتوبر من سنة 1997م.

وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الرسائل الجامعية (ماجستير أو دكتوراه) في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي.

هذه الرسالة

تتحدث عن المؤسسات الخيرية الأمريكية عموما من حيث السياقات التي تكونت فيها، والأدوار التي أدتها ومنها تمويل الجامعات، ومصادر هذا التمويل، والصعوبات في هذا المجال. والتطرق على الخصوص إلى مؤسسة خيرية غربية ذائعة الصيت في كافة أنحاء العالم هي مؤسسة فورد، من حيث أهدافها، وهيكلها التنظيمي، وآليات عملها، وإستراتيجيتها وفلسفتها في دعم البحوث في مجالات عدة. مع التطرق إلى أبرز ما قامت به مؤسسة فورد من أعمال خيرية في هذا الميدان في الفترة من 1950 - 2004م.

وقد حصلت هذه الرسالة على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سنة 2006م.

مشروع مدار الوقف

انطلاقًا من تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية "جاكرتا " في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتمامًا بالغًا بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، متبنية إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح "مشروع مدار الوقف"، ويضم المشروع عددًا من السلاسل هي:

أولاً : سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
ثانيًا : سلسلة الرسائل الجامعية.
ثالثًا : سلسلة الكتب.
رابعًا : سلسلة الندوات.
خامسًا : سلسلة الكتيبات.
سادسًا : سلسلة الترجمات.



الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع